المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



درء تعارض العقل والنقل

لابن تيمية
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق
الدكتور محمد رشاد سالم

طبع على نفقة
خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز
وفقه الله

الطبعة الثانية
بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

الجزء السابع

١٤١١هـ - ١٩٩١م

أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

الرد على الرازى وبيان تقرير العلو بالأدلة العقليـة من طرق

قلت : ولقائل أن يقول : تقرير العلو بالأدلة العقلية ثبت من طرق :

الاول

أحدها : أن يُقال : إذا ثبت بالعقل أنه مباين للمخلوقات ، وثبت أن العالم كرى ، وأن العلو المطلق فوق الكرة ، لزم أن يكون فى العلو بالضرورة .

وهذه مقدمات عقلية ليس فيها خطابىّ ، وذلك لأن العالم إذا كان مستديراً فله جهتان حقيقيتان : العلو والسفل فقط ، وإذا كان مبايناً للعالم ، امتنع أن يكون فى السفل داخلاً فيه ، فوجب أن يكون فى العلو مبايناً له . وقد تقدم أن النافى قال : « إن العالم كرة » واستدل على ذلك بالكسوف القمرى إذا كان يتقدم فى الناحية الشرقية على الغربية .

والقول بأن الفلك مستدير هو قول جماهير علماء المسلمين ، والنقل بذلك ثابت عن الصحابة والتابعين ، بل قد ذكر أبو الحسين ابن المنادى ، وأبو محمد بن حزم، وابن الجوزى ، وغيرهم : أنه ليس فى ذلك خلاف بين الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين ، وقد نازع فى ذلك طوائف من أهل الكلام والرأى ، من الجهمية والمعتزلة وغيرهم .

وقد قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ والشَّمْسَ والْقَمَرَ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٣٣] ، وقال : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنبَغِى لَها أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [سورة يٓس : ٤٠] .

قال ابن عباس وغيره : فى فلكة ، مثل فلكة المغزل .

وفى حديث جبير بن مطعم عن النبى صلى الله عليه وسلم ، الذى رواه أبو داود والترمذى وغيرهما ، أن أعرابيا قال : يا رسول الله جُهِدت الأنفس وجاع العيال وهلك المال فادع الله لنا . فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك ، فسبَّح رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف ذلك فى وجوه أصحابه ، ثم قال : ويحك أتدرى ما الله ؟ شأن الله أعظم من ذلك . إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه ، إن عرشه على سمٰواته هكذا ، وقال بأصابعه / مثل القبة ، وانه ليأط به أطيط الرَّحْل الجديد براكبه[1] . وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع . ص ٩٠*

وإذا كان الخصم قد استدل بذلك ، كان ذلك حجة عليه ، فإذا كان العالم كُرِيًّا — وقد ثبت بالضرورة أنه : إما مداخل له ، وإما مباين له وليس بمداخل له — وجب أن يكون مبايناً له ، وإذا كان مبايناً له ، وجب أن يكون فوقه ، إذ لا فوق إلا المحيط وما كان وراءه .

---

* أرقام الصفحات (ص) وظهورها (ظ) فى هذا الجزء تشير إلى صفحات مخطوطة دبلن (د) .

(١) جاء الحديث بهذه الصيغة — مع اختلاف فى الألفاظ عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم . عن أبيه عن جده فى : سنن أبى داود ٣٢٠/٤ — ٣٢١ (كتاب السنة . باب فى الجهمية) ؛ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة . ص ١٠٣ — ١٠٤ (تحقيق الدكتور الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله ، ط . مكتبة الكليات الأزهرية . ١٩٦٨/١٣٨٧) . وقال المحقق رحمه الله فى تعليقه : « أخرجه أبو داود عن أحمد بن سعيد عن وهب وكذلك رواه الطبرانى وابن منده والدارقطنى وعبدة » .وجاء حديث عن أنس بن مالك مشابه للجزء الأول من هذا الحديث (ولم يرد فيه ذكر العرش والسماوات) فى : البخارى ١٢/٢ (كتاب الجمعة ، باب الاستسقاء فى الخطبة يوم الجمعة) ؛ مسلم ٦١٢/٢ — ٦١٥ (كتاب صلاة الاستسقاء ، باب الدعاء فى الاستسقاء) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٢٥٦/٣ .

الثانى **الطريق الثانى** : أن يقال : علو الخالق على المخلوق وأنه فوق العالم ، أمرٌ مستقر فى فطر العباد ، معلوم لهم بالضرورة ، كما اتفق عليه جميع الأمم ، إقراراً بذلك وتصديقاً ، من غير أن يتواطأوا على ذلك ويتشاعروا ، وهم يخبرون عن أنفسهم أنهم يجدون التصديق بذلك فى فطرهم .

الثالث **الطريق الثالث** : أن يُقال : هم عندما يضطرون إلى قصد الله وإرادته ، مثل قصده عند الدعاء والمسألة ، يضطرون إلى توجه قلوبهم إلى العلو ، فكما أنهم مضطرون إلى دعائه وسؤاله ، هم مضطرون إلى أن يوجِّهوا قلوبهم إلى العلو إليه ، لا يجدون فى قلوبهم توجهاً إلى جهة أخرى ، ولا استواء الجهات كلها عنـدها وخلو القلوب عن قصد جهة من الجهات ، بل يجدون قلوبهم مضطرة إلى أن تقصد جهة علوهم دون غيرها من الجهات .

وهذا الوجه يتضمن بيان اضطرارهم إلى قصده فى العلو ، وتوجههم عند دعائه إلى العلو ، والأول يتضمن فطرتهم على الإقرار بأنه فى العلو والتصديق بذلك ، فهذا فطرةٌ واضطرار إلى العلم والتصديق والإقرار ، وذاك اضطرار إلى القصد والإرادة والعمل المتضمن للعلم والتصديق والإقرار .

الرابع **الطريق الرابع** : أن يُقال : قوله : « جهة فوق أشرف الجهات ، خطابى » ليس كذلك ، وذلك لأنه قد ثبت بصريح المعقول أن الأمرين المتقابلين إذا كان أحدهما صفة كمال والآخر صفة نقص ، فإن الله يوصف بالكمال منهما دون النقص ، فلما تقابل الموت والحياة وُصف

بالحياة دون الموت ، ولما تقابل العلم والجهل وُصف بالعلم دون الجهل ، ولما تقابل القدرة والعجز وصف بالقدرة دون العجز ، ولما تقابل الكلام والبكم وصف بالكلام دون البكم ، ولما تقابل السمع والبصر والصمم والعمى وصف بالسمع والبصر دون الصمم والعمى ، ولما تقابل الغنى[١] والفقر وصف بالغنى[٢] دون الفقر ، ولما تقابل الوجود والعدم وصف بالوجود دون العدم ، ولما تقابل المباينة للعالم والمداخلة له وصف بالمباينة دون المداخلة ، وإذا كان مع المباينة لا يخلو / إما أن يكون عالياً على العالم أو مسامتاً له ، وجب أن يُوصف بالعلو دون المسامتة ، فضلا عن السفول . ظ ٩٠

والمنازع يسلِّم أنه موصوف بعلو المكانة وعلو القهر ، وعلو المكانة معناه أنه أكمل من العالم ، وعلو القهر مضمونه أنه قادر على العالم ، فإذا كان مبايناً للعالم ، كان من تمام علوه أن يكون فوق العالم ، لا محاذياً له ، ولا سافلا عنه . ولما كان العلو صفة كمال ، كان ذلك من لوازم ذاته ، فلا يكون مع وجود غيره إلا عالياً عليه ، لا يكون قط غير عالٍ عليه .

كما ثبت فى الصحيح ، الذى فى صحيح مسلم وغيره ، عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول فى دعائه : أنت الأول فليس قبلك شئ ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر

---

(١) فى الأصل : والغنا .

(٢) فى الأصل : بالغنا .

فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء[١] .

ولهذا كان مذهب السلف والأئمة أنه مع نزوله إلى سماء الدنيا لا يزال فوق العرش ، لا يكون تحت المخلوقات ، ولا تكون المخلوقات محيطة به قط ، بل هو العليّ الأعلى : العليّ[٢] فى دنوه ، القريب فى علوه .

ولهذا ذكر غير واحد إجماع السلف على أن الله ليس فى جوف السمٰوات . ولكن طائفة من الناس قد يقولون : إنه ينزل ويكون العرش فوقه ، ويقولون : إنه فى جوف السماء ، وإنه قد تحيط به المخلوقات وتكون أكبر منه .

وهؤلاء ضلاّل جهّال ، مخالفون لصريح المعقول وصحيح المنقول ، كما أن النفاة الذين يقولون : ليس داخل العالم ولا خارجه جهّال ضلّال ، مخالفون لصريح المعقول وصحيح المنقول . فالحلولية والمعطِّلة متقابلان .

---

(١) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه فى : مسلم ٢٠٨٤/٤ (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب ما يقول عند النوم) ؛ سنن أبى داود ٤٢٦/٤ – ٤٢٧ (كتاب الأدب ، باب ما يقول عند النوم) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ١٣٨/٥ (كتاب الدعاء ، باب ما جاء فى الدعاء إذا أوى إلى فراشه) ؛ سنن ابن ماجة ١٢٥٩/٢ – ١٢٦٠ (كتاب الدعاء ، باب دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) . وتكرر الحديث فى باب ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه ١٢٧٤/٢ – ١٢٧٥ ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣٨١/٢ وأول الحديث – وهذه رواية مسلم – كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا أخذنا مضجعنا أن نقول : اللهم رب السماوات ورب الأرض ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شئ ، فالق الحب والنوى ، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان ، أعوذ بك من شر كل شئ أنت آخذ بناصيته ، اللهم أنت الأول . . الحديث .

(٢) فى الأصل : العلو ، ولعل ما أثبته هو الصواب .

الخامس **الطريق الخامس** : أن يُقال : إذا كان مبايناً للعالم : فإما أن يُقدَّر محيطا به . أو لا يُقدَّر محيطا به . سواء قُدِّر أنه محيط به دائماً . أو محيط به بعض الأوقات . كما يقبض يوم القيامة الأرض ويطوى السمٰوات ، فإن قُدِّر محيطا به كان عالياً عليه علو المحيط على المحاط به .

وقد تقدم قولهم : « إن الفلك كرى » فيلزم أن تكون الأفلاك محيطة بالأرض . وهى فوقها باتفاق العلماء. فما كان محيطاً بالجميع أولى بالعلو والارتفاع . سبحانه وتعالى . وإن لم يكن مماثلاً لشىء من المخلوقات ، ولا مجانسًا للأفلاك ولا غيرها .

وإن لم يُقدَّر محيطاً به . فإن كان العالم كرياً ، وليس لبعض جهاته اختصاص بالعلو . فإذا كان مباينا له لزم أن يكون عالياً ، كيفما كان الأمر .

وإن قُدِّر أن العالم ليس بكرى . أو هو كرى ولكن بعض جهاته لها اختصاص/بالعلو . مثل أن نقول : إن الله وضع الأرض وبسطها للأنام . فالجهة التى تَلِى رؤوس الناس هى جهة العلو من العالم دون الأخرى . فحينئذ إذا كان مبايناً . وقُدِّر أنه غير محيط ، فلابد من اختصاصه بجهة العلو أو غيرها . ص ٩١

ومن المعلوم أن جهة العلو أحق بالاختصاص . لأن الجهة العالية أشرف بالذات من السافلة . ولهذا اتفق العلماء على أن جهة السمٰوات أشرف من جهة الأرض ، وجهة الرأس أشرف من جهة الرِّجل ، فوجب اختصاصه بخير النوعين وأفضلهما ، إذ اختصاصه بالناقص المرجوح ممتنع .

وأما قول النافى : « ولأن العالم كرة ، فلا فوق إلا وهو تحت بالنسبة » .

فيقال له : هذا خطأ ، لما تقدم من أن المحيط باتفاق العقلاء عالٍ على المركز ، وأن العقلاء متفقون على أن الشمس والقمر والكواكب ، إذا كانت فى السماء ، فلا تكون إلا فوق الأرض ، وكذلك السحاب والطير فى الهواء .

وأيضا فإن هذا التحت[1] أمر خيالى وهمى لا حقيقة له ، وليس فيه نقص . كالمعلَّق برجليه لا تكون السماء تحته إلا فى الوهم الفاسد ، والخيال الباطل ، وكذلك النملة الماشية تحت السقف . فالشمس والقمر والنجوم السابحة فى أفلاكها ، لا تكون بالليل تحتنا إلا فى الوهم والخيال الفاسد .

وأيضا فإنه مع كونه كُرِيًّا لا يمتنع أن تختص إحدى جهتيه بوصف اختصاصٍ ، ألا ترى أن الأرض مع قولهم : إنها كرية ، فإن هذه الجهة التى عليها الحيوان والنبات والمعدن ، أشرف من الجهة التى غمرها الماء ؟ وإذا كانت هذه الجهة أشرف جهتىْ الأرض ، لم يمتنع أن يكون ما يحاذيها أشرف مما يحاذى الجهة الأخرى ، فما كان فوق الأفلاك من هذه الجهة أشرف مما يكون من تلك الجهة الأُخرى .

ومما يوضح ذلك أن مقتضى طبيعة الماء والتراب عند من يعتبر ذلك ، أن يكون الماء قد غمر الأرض كلها من هذه الناحية ، كما غمرها

---

(١) فى الأصل : البحث وهو تحريف .

من تلك الناحية ، لأن الماء بالطبع يعلو على التراب ، ومع هذا فقد اختص هذا الوجه بأن الماء ممنوع عنه .

وفى المسند عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما من ليلة إلا والبحر يستأذن ربه فى أن يغرق بنى آدم فيمنعه ربه[1].

وأهل الطبع والحساب قد حاروا فى سبب جفاف هذا الوجه ، حتى قالوا : هذا سببه عناية الرب ، مع أن هذا عندهم إذا قالوه ينقض/ مذاهبهم . ظ ٩١

وإذا كان هذا فيما شوهد ، فما المانع أن يكون فوق الأفلاك من هذا الجانب ما هو مختص بأمرٍ يقتضى اختصاص الرب بالعلو عليه من هذا الوجه ؟

تابع لكلام الرازى فى « لباب الأربعين »

وأما قوله : « إن لم يكن لامتداده فى جهة العلو نهاية ، فكل نقطة فوقها أخرى ، فلا شئ يُفرض فيه إلا وهو سفل ، وإن كان له نهاية كان فوق طرف العلو[2] خلاء أعلى[3] منه ، فلم يكن علوا مطلقا » .

الرد عليه من وجوه

فجوابه من وجوه :

الوجه الأول

أحدها : أن يقال : العلى الأعلى هو الذى ليس فوقه شئ أصلا .

كما قال النبى صلى الله عليه وسلم ، فى الحديث الصحيح : أنت

---

(١) لم أجد هذا الحديث .

(٢) طرف العلو : كذا بالأصل ، وجاء النص من قبل (٦/ ٣٥٢) وفيه : طرفه الأعلى ، والنص فى « لباب الأربعين » ص ٣٦ فيه : طرفه العلو .

(٣) فى الأصل : أعلا .

الأول فليس قبلك شئ ، وأنت الآخر فليس بعدك شئ ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء[1] .

وحينئذ فهذا الخلق المذكور : إما أن يكون شيئاً موجوداً ، وإما أن لا يكون شيئاً موجودا ، فإن كان الأول فهو من العالم والله فوقه ، إذ هو [العلى][2] الأعلى ، الظاهر الذى ليس فوقه شئ ، وإن لم يكن شيئًا موجودا ، فهذا لا يوصف بأنه فوق غيره ولا تحته ، ولا يقال : إن تحته شيء ولا فوقه شيء ، إذ هو عدم محض ، ونفي صرف ، فلا يجوز أن يُقال : إن فوق الله شيء ، والعدم ليس بشيء ، لا سيما العدم الممتنع ، فإنه ليس بشئ باتفاق العقلاء ، ويمتنع أن يكون فوق الله شيء ، فهو عدم ممتنع .

الوجه الثانى

الثانى : أن يُقال : غاية الكمال فى العلو أن لا يكون فوق العـالى شيء موجود ، والله موصوف بذلك . وما ذكرته من الخلاء إذا قُدِّر أنه لابد منه ، لم يقدح ذلك فى علوه الذى يستحقه ، كما أنه سبحانه موصوف بأنه على كل شئ قدير ، والممتنع لنفسه الذى ليس بشئ ولا يدخل فى العموم ، لا يكون عدم دخوله نقصاً فى قدرته الشاملة .

وكذلك هو سبحانه بكل شئ عليم ، فيعلم الأشياء على ما هى عليه ، فما لم يكن موجوداً لا يعلمه موجوداً ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِى السَّمَـٰوَاتِ وَلاَ فِى الْأَرْضِ ﴾ [سورة يونس :

---

(١) سبق ورود هذا الحديث والكلام عليه قبل صفحات فى هذا الجزء .

(٢) بعد عبارة : « إذ هو » توجد إشارة إلى الهامش ، حيث اختفت الكلمة فى المصورة ، ولعل الصواب ما أثبته .

١٨] ولا يكون نفى هذا العلم نقصاً ، بل هو من تمام كماله . لأنه يقتضى أن يعلم الأشياء على ما هى عليه ، ونظائر هذا كثيرة .

الوجه الثالث

الثالث : أن يقول له إخوانه الذين يقولون : إنه لا نهاية له فى ذاته : قولك : « إن ما لا يتناهى فكل نقطة منها فوقها نقطة . فكل شىء منه سفل » – لا يقدح فى مطلوبنا ، فإن مقصودنا أن لا يكون غيره أعلى[(١)] منه . بل هو عالٍ على كل موجود ، ثم بعد ذلك إذا قدَّرت أنه ما منه شىء إلا وغيره منه أعلى[(١)] منه ، لم يقدح هذا فى مقصوده ولا فى كماله ، فإنه لم يعل على شىء منه إلا ما هو منه لا من غيره .

وأيضا فإن مثل هذا لابد منه ، والواجب إثبات صفات الكمال بحسب الإمكان .

ص٩٢

وأيضاً فإن مثل هذا كمال فى العلو ، ولا يقدح/ فى العالى أن يكون بعضه أعلى[(٢)] من بعض إذا لم يكن غيره عالياً عليه .

وأيضا فإن الناس متنازعون فى صفاته : هل بعضها أفضل من بعض ، مع أنها كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه ؟ وهل بعض كلامه أفضل من بعض مع كمال الجميع ؟

والسلف والجمهور على أن بعض كلامه أفضل من بعض ، وبعض صفاته أفضل من بعض ، مع كونها كلها كاملة لا نقص فيها ، كما دلت

---

(١) فى الأصل : أعلا .
(٢) فى الأصل : أعلا ، وكذا تكررت الكلمة بعد ذلك فى مواضع . ولن أشير إلى ذلك بإذن الله اكتفاء بما سبق .

على ذلك نصوص الكتاب والسنة ، كقوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾[سورة البقرة : ١٠٦][1]

وكقوله صلى الله عليه وسلم حاكيا عن ربه : إن رحمتى تغلب غضبى – وفى لفظ : سبقت غضبى [2] .

وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ١] تعدل ثلث القرآن [3] .

وقوله فى فاتحة الكتاب : لم ينزل فى التوراة ولا فى الإنجيل ولا فى الزبور ولا فى القرآن مثلها [4] .

فنفى أن يكون لها مثل .

وقوله عن آية الكرسى إنها أعظم آية فى القرآن [5] .

---

(١) فى الأصل فى الآية : أو ننساها .

(٢) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه فى : البخارى ٤/١٠٦ (كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء فى قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده) ، ٩/١٥٩ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى (بل هو قرآن مجيد)؛مسلم ٤/٢١٠٧ – ٢١٠٨ (كتاب التوبة ، باب فى سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه) ؛ سنن ابن ماجة ٢/ ١٤٣٥ (كتاب الزهد ، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٥/٢٠٩ – ٢١٠ (كتاب الدعوات ، باب ١٠٩) ؛المسند (ط . المعارف) ١٣/ ٢٣ ، ٢٤٣ ، ٢٦٥ ، (ط . الحلبى) ٢/٣١٣ ، ٣٥٨ ، ٣٨١ .

(٣) سبق ورود هذا الحديث ٥/٣١١ والتعليق عليه (ت ٢) .

(٤) سبق ورود هذا الحديث ٥/٣١٠ –٣١١ والتعليق عليه (ت ١) . وانظر الحديث أيضا عن أبى سعيد بن المعلى رضى الله عنه فى : سنن النسائى ٢/ ١٠٧ (كتاب الافتتاح ، باب تأويل قول الله عز وجل : ولقد آتيناك سبعا من المثانى والقرآن العظيم) ، وعن أبى هريرة وعن أُبَىّ بن كعب رضى الله عنهما فى : سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٤/٣٦٠ (كتاب التفسير ، تفسير سورة الحجر) .

(٥) سبق ورود هذا الحديث ٥/٣١٠ وعلقت عليه هناك (ت ٢) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك ، لا أحصى ثناءً عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك[(١)] .

وقوله : يمين الله مَلْأَى لا يَغِيضُها نفقة ، سَحَّاء الليل والنهار ، أرأيتم ما أَنفق منذ خلق السمٰوات والأرض ، فإنه لم يغض ما فى يمينه ، والقسط بيده الأُخرى يخفض ويرفع[(٢)] فأخبر أن الفضل بيده اليمنى ، والقسط بيده الأخرى ، مع أن كلا يديه يمين .

كما فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم : المُقْسِطُون على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما وَلُوا[(٣)] .

فإذا كانت صفاته كلها كاملة لا نقص فيها ، وبعضها أفضل من بعض ، لم يمتنع أن يكون هو العالى علوًّا مطلقا ، وإن كان منه ما هو أعلى من غيره .

---

(١) سبق ورود هذا الحديث ١٣٦/٢ وعلقت عليه هناك (ت ٢).

(٢) فى الأصل : لا يغيظها ، ويخفظ . والحديث مع اختلاف بسيط فى الألفاظ عن أبى هريرة رضى الله عنه فى : البخارى ١٢٤/٩ (كتاب التوحيد ، باب وكان عرشه على الماء) ؛ سنن ابن ماجة ٧١/١ (المقدمة ، باب فيما أنكرت الجهمية) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣١٣/٢ ، ٥٠٠ — ٥٠١ .

(٣) الحديث مع اختلاف فى اللفظ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه فى مسلم ١٤٥٨/٣ (كتاب الإمارة ، باب فضيلة الإمام العادل ... الخ) ؛ سنن النسائى (بشرح السيوطى) ١٩٥/٨ — ١٩٦ (كتاب آداب القضاة ، باب فضل الحاكم العادل فى حكمه) وفيهما يبدأ الحديث هكذا : إن المقسطين عند الله على منابر ... الخ . والحديث أيضا فى المسند (ط . المعارف) ٢٤٩/٩ — ٢٥٠ ، ٢٥٤ .

كلام آخر للرازي في «لباب الأربعين»

وأما قوله: «إن الشرف الحاصل بسبب الجهة لها بالذات، وللحاصل فيها بالعرض».

الرد عليه من وجوه

فجوابه من وجوه:

الوجه الأول

أحدها: أن هذا إنما يمكن أن يُقال إذا كانت الجهة أمراً وجوديًّا، فأما إذا كانت أمراً عدميا – والمراد بذلك أنه فوق العالم مباين له ليس معه هناك موجود غيره – لم يكن هناك شئ موجود غيره يستحق العلو، لا جهة ولا غيرها، فضلا عن أن يستحق غيره العلو والشرف والذات.

وهؤلاء يتكلمون بلفظ الجهة والحيّز والمكان، ويعنون بها تارة أمراً معدوماً، وتارة أمراً موجودا، ولهذا كان أهل الإثبات، من أهل الحديث والسلفية من جميع الطوائف، منهم من يطلق لفظ «الجهة» ومنهم من لا يطلقه، / وهما قولان لأصحاب أحمد والشافعي ومالك وأبي حنيفة وغيرهم من أهل الحديث والرأى. ظ ٩٢

وكذلك لفظ «المكان» منهم من يطلقه ومنهم من يمنع منه.

وأما لفظ «المتحيز» فمنهم من ينفيه، وأكثرهم لا يطلقه ولا ينفيه، لأن هذه ألفاظ مجملة تحتمل حقًّا وباطلاً.

وإذا كان كذلك فيقال: قول القائل «إن الله فى جهة أو حيز أو مكان» إن أراد به شيئاً موجوداً غير الله، فذلك من جملة مخلوقاته ومصنوعاته، فإذا قالوا: إن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، امتنع أن يكون محصوراً أو محاطاً بشيءٍ موجود غيره، سواء سمى مكاناً أو جهة أو حيزا أو غير ذلك، ويمتنع أيضا أن يكون محتاجاً إلى

شيء من مخلوقاته : لا عرش ولا غيره ، بل هو بقدرته الحامل للعرش وحملته ، فإن البائن عن المخلوقات العالى عليها يمتنع أن يكون فى جوف شئ منها .

وإذا قيل : إنه فى السماء ، كان المعنى إنه فى العلو ، وهو مع ذلك فوق كل شئ ، ليس فى جوف السموات ، فإن السماء هو العلو ، وكل ما علا فهو سماء .

يقال : سَمَا ، يَسْمُو ، سُمُوًّا ، أى عَلاَ ، يَعْلُو ، عُلُوًّا . وهذا اللفظ يعم كل ما يعلو ، لم يخص بعض أنواعه بسبب القرينة .

فإذا قيل : فليمدد بسبب إلى السماء ، فقد يُراد به السقف . وإذا قيل : نزل المطر من السماء ، كان نزوله من السحاب . وإذا قيل : العرش فى السماء ، فالمراد به ما فوق الأفلاك . وإذا قيل : الله فى السماء ، فالمراد بالسماء ما فوق المخلوقات كلها ، أو يراد : أنه فوق السماء وعليها ، فأما أن يكون فى جوف السمٰوات فليس هذا قول أهل الإثبات ، أهل العلم والسنة ، ومن قال بذلك فهو جاهل ، كمن يقول : إن الله ينزل ويبقى العرش فوقه ، أو يقول : إنه يحصره شيء من مخلوقاته ، فهؤلاء ضُلاَّل ، كما أن أهل النفى ضُلاَّل .

وإن أراد بمسمَّى الجهة والحيز والمكان أمراً معدوما ، فالمعدوم ليس شيئًا[1] ، فإذا سمَّى المسمَّى ما فوق المخلوقات كلها حيزاً وجهة ومكانا ، كان المعنى : أن الله وحده هناك ، ليس هناك غيره من الموجودات : لا

---

(١) فى الأصل «شئ» والصواب ما أثبتناه .

جهة ولا حيز ولا مكان ، بل هو فوق كل موجود من الأحياز والجهات والأمكنة وغيرها ، سبحانه وتعالى .

الوجه الثانى

الوجه الثانى : أن يُقال : لو عارضكم معارض ، وقال : الجهة وإن كانت موجودة فهى مخلوقة له مصنوعة ، وهى مفتقرة إليه ، وهو مستغنٍ عنها ، فإن العرش مثلا إذا سُمِّى جهة ومكانا وحيزاً ، فالله تعالى هو ربه وخالقه ، والعرش مفتقر إلى الله افتقار المخلوق إلى خالقه ، والله غنى عنه من كل وجه ، فليس فى كونه فوق العرش ، وفوق ما يُقال له جهة ومكان وحيز – وإن كان موجوداً – إثبات شرف لذلك المخلوق أعظم من / شرف الله تعالى .

ص ٩٣

وهذا قد يجيب به من يثبت الخلاء ويجعله مبدعا لله تعالى .

الوجه الثالث

الوجه الثالث : أنه إذا كان عاليا على ما يسمى جهة ومكانا ، كان هو أعلى منه ، فأى شرف وعلو كان لذلك الموجود بالذات أو بالعرض، فعلو الله أكمل منه .

الوجه الرابع

الوجه الرابع : أن يُقال : لا نسلِّم أن العلو الحاصل بسبب الجهة هو لها بالذات ولغيرها بالعرض ، إذ الجهة تابعة لغيرها ، سواء كانت موجودة أو معدومة ، وعلوها تبع لعلو العالى بها ، فكيف يكون العلو للتابع[1] بالذات وللمتبوع بالعرض ؟ !

وقولنا : « عال بالجهة » مثل قولنا : عال بالعلو ، وعالم بالعلم ، وقادر بالقدرة ، أو عال علو المكانة أو عال بالقهر ، فليس فى ذلك ما

(١) فى الأصل : التابع .

يوجب أن تكون المكانة والقهر والعلو والعلم أكمل من القاهر العالم العالى ذى المكانة العالية ، ومهما قُدِّر أنه يسمى جهة فإما أن يكون عدماً فلا شرف له أصلا ، وإما أن يقدر موجوداً : إما صفة لله ، وإما مخلوقا لله ، وعلى التقديرين فالموصوف أكمل من الصفة ، والخالق أكمل من المخلوق ، فكيف تكون الصفات والمخلوقات أكمل من الموصوف الخالق سبحانه وتعالى ؟ !

الوجه الخامس

الوجه الخامس : أن الجهة قد نعنى بها نسبة وإضافة ، كاليمين واليسار ، والأمام والوراء ، فالعلو إذا سُمى جهة بهذا الاعتبار ، كان العالى بالجهة معناه : أن بينه وبين ما هو عالٍ عليه نسبة وإضافة أوجبت أن يكون هذا فوق هذا ، فهل يُقال : إن هذه النسبة والإضافة التى بها وصف العالى بأنه عالٍ أكمل من ذاته العالية الموصوفة بهذا العلو والنسبة ؟

الوجه السادس

الوجه السادس : أن يُقال : هذا الذى قاله إنما يتوجه فى المخلوق إذا علا على سقف أو منبر أو عرش أو كرسى أو نحو ذلك ، فإن ذلك المكان كان عالياً بنفسه ، وهذا صار عالياً لما صار فوقه بسبب علو ذلك ، فالعلو لذلك السقف والسرير والمنبر بالذات ، ولهذا الذى صعد عليه بالعَرَض .

فكلامهم يتوجه فى مثل هذا ، وهذا فى حق الله وهْمٌ وخيالٌ فاسد ، وتمثيلٌ لله بخلقه ، وتشبيهٌ له بهم فى صفات النقص التى يتعالى عنها .

وهؤلاء النفاه كثيراً مايتكلمون بالأوهام والخيالات الفاسدة،ويصفون الله بالنقائص والآفات ، ويمثّلونه بالمخلوقات ، بل بالناقصات ، بل بالمعدومات ، بل بالممتنعات ، فكل ما يضيفونه إلى أهل الإثبات الذين يصفونه بصفات/الكمال وينزّهونه عن النقائص والعيوب ، وأن يكون له ظ ٩٣ فى شيءٍ من صفاته كُفُوٌ أوْ سَمِيٌّ،فما يضيفونه إلى هؤلاء من زعمهم أنهم يحكمون بموجب الوهم والخيال الفاسد ، أو أنهم يصفون الله بالنقائص والعيوب ، أو أنهم يشبّهونه بالمخلوقات ، هو بهم أَخْلَق ، وهو بهم أعلق ، وهم به أحق ، فإنك لا تجد أحداً سلب الله ما وصف به نفسه من صفات الكمال ، إلا وقوله يتضمن لوصفه بما يستلزم ذلك من النقائص والعيوب ولمثيله بالمخلوقات ، وتجده قد توهم وتخيل أوهاماً وخيالات فاسدة غير مطابقة بنى عليها قوله من جنس هذا الوهم والخيال ، وأنهم يتوهمون ويتخيلون أنه إذا كان فوق العرش كان محتاجاً إلى العرش ، كما أن الملك إذا كان فوق كرسيه كان محتاجا إلى كرسيه .

وهذا عين التشبيه الباطل،والقياس الفاسد،ووصف الله بالعجز والفقر إلى الخلق ، وتوهم أن استواءه مثل استواء المخلوق ، أوَ لا يعلمون أن الله يجب أن نثبت له صفات الكمال وننفِي عنه مماثلة المخلوقات ؟ وأنه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[سورة الشورى : ١١] ، لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا أفعاله ؟ فلابد من تنزيهه عن النقائص والآفات ومماثلة شئ من المخلوقات ، وذلك يستلزم إثبات صفات الكمال والتمام ، التى ليس فيها كفو لذى الجلال والإكرام .

وبيان ذلك هنا أن الله مستغنٍ عن كل ما سواه ، وهو خالق كل

مخلوق ، ولم يصر عاليًا على الخلق بشئ من المخلوقات ، بل هو سبحانه خلق المخلوقات ، وهو بنفسه عالٍ عليها ، لا يفتقر فى علوه عليها إلى شىء منها ، كما يفتقر المخلوق إلى ما يعلو عليه من المخلوقات ، وهو سبحانه حامل بقدرته للعرش(١) ولحملة العرش .

وفى الأثر : أن الله لما خلق العرش أمر الملائكة بحمله ، قالوا : ربنا كيف نحمل عرشك وعليه عظمتك ؟ فقال : قولوا : لا حول ولا قوة إلا بالله .

فإنما أطاقوا حمل العرش بقوته تعالى ، والله إذا جعل فى مخلوق قوة أطاق [المخلوق](٢) حمل ما شاء أن يحمله من عظمته وغيرها ، فهو بقوته وقدرته الحامل للحامل والمحمول ، فكيف يكون مفتقراً إلى شىء ؟ وأيضا فالمحمول من العباد بشىء عالٍ ، لو سقط ذلك العالى سقط هو ، والله أغنى وأجل وأعظم من أن يوصف بشئ من ذلك .

وأيضا فهو سبحانه خلق ذلك المكان العالى والجهة العالية والحيز العالى ، إذا قدَّر شيئاً موجودا ، كما لو جعل ذلك اسماً للعرش ، وجعل العرش هو المكان العالى ، كما فى شعر حسَّان :

تَعَالى عُلُوًّا فوق عرشٍ إلٰهنا وكان مكان الله أعلى وأعظما(٣)

---

(١) فى الأصل : العرش .

(٢) بعد كلمة « أطاق » توجد إشارة إلى الهامش حيث لم تظهر الكلمة المكتوبة فى المصورة . ولعل ما أثبته يكون صوابا .

(٣) البيت من بحر الطويل . ولم أجده فى ديوان حسَّان بن ثابت رضى الله عنه .

ص ٩٤ / فالمقصود أنه خلق المكان وعلاَّه ، وبقوته صار عالياً ، والشرف الذى حصل لذلك المكان العالى منه ، ومن فعله وقدرته ومشيئته ، فإذا كان هو عالياً على ذلك وهو الخالق له ، وذلك مفتقر إليه من كل وجه ، وهو مستغنٍ عنه من كل وجه ، فكيف يكون قد استفاد العلو منه ، ويكون ذلك المكان أشرف منه ؟ !

وإنما صار له الشرف به ، والله مستحق للعلو والشرف بنفسه ، لا بسبب سواه ، فهل هذا وأمثاله إلا من الخيالات والأوهام الباطلة ، التى تعارض بها فطرة الله التى فطر الناس عليها ، والعلوم الضرورية ، والقصود الضرورية ، والعلوم البرهانية القياسية ، والكتب الإلٰهية ، والسنن النبوية ، وإجماع أهل العلم والإيمان من سائر البرية ؟ !

تابع كلام الرازى فى « لباب الأربعين » عن الجهة والعلو.

قال الرازى فى حجة خصمه[1] : « ولأن الخلق بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم إليها عند التضرع والدعاء » .

وأجاب عن ذلك بأن رفع الأيدى إلى السماء معارض لوضع الجبهة على الأرض .

الرد عليه من وجوه

والاعتراض على هذا من وجوه :

الوجه الأول

أحدها : أن يُقال : وضع الجبهة على الأرض لم يتضمن قصدهم لأحد فى السفل ، بل السجود بها يُعقل أنه تواضع وخضوع للمسجود له ، لا طلب وقصد ممن هو فى السفل ، بخلاف رفع الأيدى إلى العلو عند الدعاء ، فإنهم يقصدون به الطلب ممن هو فى العلو .

(١) فى « لباب الأربعين » ص ٣٦ وسبق ورود هذا النص ٣٤٤/٦ ، وقابلته هناك على « لباب » .

والاستدلال هو بقصدهم القائم بقلوبهم ، وما يتبعه من حركات أبدانهم ، والداعى يجد من قلبه معنى يطلب العلو ، والساجد لا يجد من قلبه معنى يطلب السفل ، بل الساجد أيضا يقصد فى دعائه العلو ، فقصد العلو عند الدعاء يتناول القائم والقاعد والراكع والساجد .

الوجه الثانى

الوجه الثانى : أن وضع الجبهة على الأرض يفعله الناس لكل من تواضعوا له من أهل الأرض والسماء ، ولهذا يسجد المشركون للأصنام والشمس والقمر سجود عبادة ، وقد سجد ليوسف أبواه وإخوته سجود تحية لا عبادة ، لكون ذلك كان جائزا فى شرعهم ، وأمر الله الملائكة بالسجود لآدم ، والسجود لا يختص بمن هو فى الأرض ، بل لا يكاد يُفعل لمن هو [فى][1] بطنها ، بل لمن هو على ظهرها عالٍ عليها ، وأما توجيه القلوب والأبصار والأيدى عند الدعاء إلى السماء فيفعلونه إذا كان المدعو/ فى العلو ، فإذا دعوا الله فعلوا ذلك ، وإن قُدِّر منهم من يدعو الكواكب ويسألها ، أو يدعو الملائكة ، فإنه يفعل ذلك .

ظ ٩٤

فعُلم أن قصدهم بذلك التوجه إلى جهة المدعوِّ المسئول ، الذى يسألونه ويدعونه ، حتى لو قُدِّر أن أحدهم يدعو صنمًا أو غيره مما يكون على الأرض لكان توجه قلبه ووجهه وبدنه إلى جهة معبوده الذى يسأله ويدعوه ، كما يفعله النصارى فى كنائسهم ، فإنهم يوجِّهون قلوبهم وأبصارهم وأيديهم إلى الصُّوَرِ المصوَّرة فى الحيطان ، وإن كان قصدهم صاحب الصورة ، وكذلك من قصد الموتى فى قبورهم ، فإنه يوجِّه

(١) فى : ساقطة من الأصل ، وزدتها ليستقيم الكلام .

قصده وعينه إلى من فى القبر ، فإذا قَدَّر أن القبر أسفل منه توجه إلى أسفل ، وكذلك عابد الصنم إذا كان فوق المكان الذى فيه الصنم ، فإنه يوجه قلبه وطرفه إلى أسفل ، لكون معبوده هناك .

فعُلم بذلك أن الخلق متفقون على أن توجيه القلب والعين واليد عند الدعاء إلى جهة المدعو ، فلما كانوا يوجِّهون ذلك إلى جهة السماء عند الله ، عُلم إطباقهم على أن الله فى جهة السماء .

الوجه الثالث

الوجه الثالث : أن الواحد منهم إذا اجتهد فى الدعاء حال سجوده يجد قلبه يقصد العلو ، مع أن وجهه يلى الأرض ، بل كلما ازداد وجهه ذلاً وتواضعاً ، ازداد قلبه قصداً للعلو ، كما قال تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [سورة العلق : ١٩] .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد[1] .

فعلم أنهم يفرِّقون بين توجُّه وجوههم فى حال السجود إلى الأرض ، وتوجيه القلوب فى حال الدعاء إلى من فى السماء . والقلوب حال الدعاء لا تقصد إلا العلو ، وأما الوجوه والأيدى فيتنوع حالها : تارة تكون فى حال السجود إلى جهة الأرض ، لكون ذلك غاية الخضوع ، وتارة تكون حال القيام مطرقة ، لكون ذلك أقرب إلى الخشوع ، وتارة تتوجه إلى السماء لتوجه القلب .

---

(١) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه فى : مسلم ٣٥٠/١ (كتاب الصلاة ، باب ما يقال فى الركوع والسجود) ؛ سنن النسائى (بشرح السيوطى) ١٨٠/٢ (كتاب التطبيق ، باب أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل) ؛ المسند (ط الحلبى) ٤٢١/٢ .

وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن رفع البصر فى الصلاة إلى السماء ، وقال : لينتهين أقوام عن رفع أبصارهم إلى السماء فى الصلاة أو لا ترجع إليهم أبصارهم[(١)]

وأما رفع البصر حال الدعاء خارج الصلاة . ففيه نزاع بين العلماء ، وإنما نُهى عن رفع البصر فى الصلاة لأنه ينافى الخشوع المأمور به فى الصلاة .

قال تعالى : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ * خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ ﴾ [سورة القمر : ٦ ، ٧] .

ص٩٥ وقال : ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ * خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ ﴾ [سورة المعارج : ٤٣ - ٤٤] .

وقال : ﴿ وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [سورة الشورى : ٤٥] .

ورأى عمر رضى الله عنه رجلا يصلى وهو يلتفت . فقال : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه .

فخشوع القلب يستلزم خشوع البصر وذله ، وذلك ينافى رفعه وفى اعتبار هذا فى الدعاء نزاع . ولهذا يوجد من يخاطب المعظَّم عنده لا يرفع

---

(١) الحديث — مع اختلاف فى الألفاظ — عن جابر بن سمرة وأبى هريرة رضى الله عنهما فى : مسلم ٣٢١/١ (كتاب الصلاة ، باب النهى عن رفع البصر إلى السماء فى الصلاة) وهو عن أبى هريرة فى : سنن النسائى ٣٤/٣ (كتاب السهو ، باب النهى عن رفع البصر إلى السماء عند الدعاء فى الصلاة) ؛ المسند (ط الحلبى) ٣٣٣/٢ ، ٣٦٧ . وهو عن جابر بن سمرة فى : سنن ابن ماجة ٣٣٢/١ (كتاب إقامة الصلاة ، باب الخشوع فى الصلاة) .

بصره إليه . ومعلوم أنه لو كانت الجهات بالنسبة إلى الله سواء لم نؤمر بهذا .

الوجه الرابع

الوجه الرابع : أن السجود من باب العبادة والخضوع للمسجود له ، كالركوع والطواف بالبيت . وأما السؤال والدعاء ففيه قصد المسئول المدعو ، وتوجيه القلب نحوه ، لا سيما عند الضرورة ، فإن السائل الداعي يقصد بقلبه جهة المدعو المسئول بحسب ضرورته واحتياجه إليه .

وإذا كان كذلك ، كان رفع رأسه وطرفه ويديه إلى جهةٍ ، متضمن لقصده إياه فى تلك الجهة ، بخلاف الساجد فإنه عابدٌ ذليل خاشع ، وذلك يقتضى الذل والخضوع ، ليس فيه ما يقتضى توجيه الوجه واليد نحوه ، لكن إن كان داعياً وجَّه قلبه إليه ، وهذا حجة من فرَّق بين رفع البصر فى حال الصلاة وحال الدعاء .

الوجه الخامس

الوجه الخامس : أن يُقال : قصد القلوب للمدعو فى العلو أمر فطرى عقلى اتفقت عليه الأمم من غير مواطأة ، وأما السجود فأمرٌ شرعى يُفعل طاعةً للآمر ، كما تُستقبل الكعبة حال العبادة طاعة للآمر .

وحينئذ فالاحتجاج بما فى فطر العباد مِن قصد مَنْ فى العلو ، وهذا لا معارض له .

تابع كلام الرازى فى « لباب الأربعين » عن الجهة والعلو .

قال : « واحتج الخصم أيضا بالآيات الواردة الموهمة للجهة ، كقوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَـٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [سورة طه : ٥] ، وقوله : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [سورة النحل : ٥٠] ، وقوله : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [سورة الأنعام : ٦١] .

قال[١] : « والجواب أن الظواهر[٢] النقلية إذا عارضت الدلائل العقلية لم يمكن تصديقها ولا تكذيبهما ، لامتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما ، ولا تصديق النقل وتكذيب العقل ، لأن العقل أصل النقل ، فتكذيبه لتصديقه يوجب تكذيبهما ، فتعين تصديق العقل ، وتفويض علم النقل إلى الله ، أو الاشتغال بتأويل الظواهر[٣] » .

ظ ٩٥
الرد عليه

وجواب هذا / أن يقال : القول بأن الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة بعد تدبر ذلك ، كالعلم بالأكل والشرب فى الجنة ، والعلم بإرسال الرسل وإنزال الكتب ، والعلم بأن الله بكل شئ عليم ، وعلى كل شئ قدير ، والعلم بأنه خلق السموات والأرض وما بينهما ، بل نصوص العلو قد قيل إنها تبلغ مئين من المواضع .

والأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين متواترة موافقة لذلك ، فلم يكن بنا حاجة إلى نفى ذلك من لفظ معين ؛ قد يقال إنه يحتمل التأويل ، ولهذا لم يكن بين الصحابة والتابعين نزاع فى ذلك ، كما تنطق بذلك كتب الآثار المستفيضة المتواترة فى ذلك ، وهذا يعلمه من له عناية بهذا الشأن ، أعظم مما يعلمون أحاديث الرجم[٤] والشفاعة

---

(١) أى الرازى فى كتاب « لباب الأربعين » ص ٣٦ - ظ ٣٦ وستقابل الكلام التالى عليه .

(٢) لباب الأربعين (ص٣٦) : وعن الثالث أن الظواهر .

(٣) لباب الأربعين (ظ ٣٦) : بتأويل الظواهر . والاستقصاء فى تأويل الظواهر مذكور فى كتاب « أسرار التنزيل » .

(٤) الرجم . كذا قرأتها . ولعل الأقرب إلى السياق أن تكون « الحشر » .

والحوض والميزان ، وأعظم مما يعلمون النصوص الدالة على خبر الواحد والإجماع والقياس ، وأكثر مما يعلمون النصوص الدالة على الشُّفْعَة . وسجود السهو ، ومنع نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، ومنع ميراث القاتل ، ونحو ذلك مما تلقَّاه عامة الأمة بالقبول .

ولهذا كان السلف مطبقين على تكفير من أنكر ذلك ، لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدين . والأمور المعلومة بالضرورة عند السلف والأئمة وعلماء الدين قد لا تكون معلومة لبعض الناس : إما لإعراضه عن سماع ما فى ذلك من المنقول ، فيكون حين انصرافه عن الاستماع والتدبر غير محصل لشرط العلم ، بل يكون ذلك الامتناع مانعاً له من حصول العلم بذلك ، كما يعرض عن رؤية الهلال فلا يراه ، مع أن رؤيته ممكنة لكل من نظر إليه ، وكما يحصل لمن لا يصغى إلى استماع كلام غيره وتدبره ، لاسيما إذا قام عنده اعتقاد أن الرسول لا يقول مثل ذلك ، فيبقى قلبه غير متدبر ولا متأمل لما به يحصل له هذا العلم الضرورى .

ولهذا كان كثير من علماء اليهود والنصارى يؤمنون بأن محمداً رسول الله ، وأنه صادق ، ويقولون : إنه لم يُرسل إليهم ، بل إلى الأميين ، لأنهم أعرضوا عن سماع الأخبار المتواترة والنصوص المتواترة ، التى تبين أنه كان يقول : إن الله أرسله إلى أهل الكتاب ، بل أكثرهم لا يقرّون بأن الخليل بنى الكعبة هو وإسماعيل ، ولا أن إبراهيم ذهب إلى تلك الناحية ، مع أن هذا من أعظم الأمور تواتراً لإعراضهم .

وكثير من الرافضة تنكر أن يكون أبو بكر/ وعمر مدفونَيْن عند النبى ص ٩٦

صلى الله عليه وسلم . وفى الغالية من يقول : إن الحسن والحسين لم يكونا ولدَيْن لعلىٍّ ، وإنما ولدهما[١] سلمان الفارسى . وكثير من الرافضة لا تعلم أن عليًّا زوَّج بنته لعمر ، ولا أنه كان له ابن كان يسمى عمر .

وأما دعوى التقيَّة والإكراه فهذا شعار المذهب عندهم

وبعض المعتزلة أنكر وقعة الجمل وصفِّين . وكثير من الناس لا يعلمون وقعة الحرَّة ، ولا فتنة ابن الأشعث وفتنة يزيد بن المهلب ، ونحوها من الوقائع المتواترة المشهورة .

بل كثير من الناس ، بل من المنسوبين إلى العلم ، لا يعلمون مغازىَ رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة المشهورة وترتيبها . وما كان فيه قتال أو لم يكن ، فلا يعلمون أيَّهما قبل : بدرٌ أو أُحد ؟ وأيُّهما قبل : الخندق أو خيبر ؟ وأيّهما قبل : فتح مكة أو حصار الطائف ؟ ولا يعلمون هل كان فى تبوك قتال أو لم يكن ؟ ولا يعلمون عدد أولاد النبى صلى الله عليه وسلم : الذكور والإناث ، ولا يعلمون كم صام رمضان[٢] ؟ وكم حج واعتمر ؟ ولا كم صلَّى إلى بيت المقدس بعد هجرته ؟ ولا أى سنة فُرض رمضان ؟ ولا يعلمون هل أمر بصوم يوم عاشوراء فى عام واحد أو أكثر ؟ ولا يعلمون هل كان يداوم على قصر الصلاة فى السفر أم لا ؟ ولا يعلمون هل كان يجمع بين الصلاتيْن . وهل كان يفعل ذلك كثيراً أم قليلا ؟

إلى أمثال هذه الأمور التى كلها معلومة بالتواتر عند أهل العلم

---

(١) ولدهما : كذا بالأصل . والمقصود : والدهما .

(٢) فى الأصل : رمضانا .

بأحواله ، وغيرهم ، ليس عنده فيها ظن ، فضلا عن علم ، بل ربما أنكر ما تواتر عنه .

ومعلوم أن أئمة الجهمية النفاة والمعتزلة وأمثالهم ، من أبعد الناس عن العلم بمعانى القرآن والأخبار وأقوال السلف ، وتجد أئمتهم من أبعد الناس عن الاستدلال بالكتاب والسنة ، وإنما عمدتهم فى الشرعيات على ما يظنونه إجماعا ، مع كثرة خطئهم فيما يظنونه إجماعا ، وليس بإجماع . وعمدتهم فى أصول الدين على ما يظنونه عقليات ، وهى جهليات ، لا سيما مثل الرازى وأمثاله ، الذين يمنعون أن يستدل فى هذه المسائل بالكتاب والسنة .

واعتبر ذلك بما تجده فى كتب أئمة النفاة ، مثل أبى الحسين البصرى وأمثاله ، ومثل أبى حامد ، والرازى ، وأمثالها .

فأبو الحسين البصرى ، وأمثاله من المعتزلة ، يعتمدون فى أصول دينهم على أحاديث قد جمعها عبد الوهاب بن أبى حيَّة البغدادى[1] ، فيها الكذب/ والضعف[2] وأضعاف أضعافها من الأخبار المتواترة لا يعرفونها ألبتة . حتى يعتقدون أنه ليس فى الرؤية إلا حديث جرير ابن عبد الله البجلى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : إنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر ، فإن استطعتم أن لا تُغلبوا على صلاة قبل طلوع

ظ ٩٦

(١) لم أعرف من هو .

(٢) فى الأصل : الضعيف .

الشمس وقبل غروبها فافعلوا[١] . ويقولون : هذا لم يروه إلا قيس بن أبي حازم ، وكان يبغض عليًّا ، فيظنون أنه ليس فى الرؤية إلا هذا الحديث .

وأهل العلم بالحديث يعلمون أحاديث الرؤية متواترة ، أعظم من تواتر كثير مما يظنونه متواتراً ، وقد احتج أصحاب الصحيح منها أكثر مما خرَّجوه فى الشُّفعة ، والطلاق ، والفرائض ، وسجود السهو ، ومناقب عثمان وعليّ ، وتحريم المرأة على عمتها وخالتها ، والمسح على الخفَّين ، والإجماع ، وخبر الواحد ، والقياس ، وغير ذلك من الأبواب الذين يقولون إن أحاديثها متواترة .

فأحاديث الرؤية أعظم من حديث كل نوع من هذه الأنواع ، وفى الصحاح منها أكثر مما فيها من هذه الأنواع .

مثل حديث أبي هريرة الطويل فى تجلِّيه يوم القيامة ، ومرورهم على الصراط[٢] ، وهو فى الصحيح أيضا من حديث أبي سعيد ، ومن حديث جابر[٣] .

---

(١) ورد الحديث عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجليّ رضى الله عنه فى: البخارى ١١١/١ (كتاب مواقيت الصلاة وفضلها ، باب فضل صلاة العصر) ، ١٣٩/٦ (كتاب التفسير ، تفسير سورة ق) ، ١٢٧/٩ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة) ؛ سنن أبي داود ٣٢٢/٤ (كتاب السنة ، باب فى الرؤية) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة)٩٢/٤ (كتاب صفة الجنة ، باب ما جاء فى رؤية الرب تبارك وتعالى) ؛ سنن ابن ماجة ٦٣/١ (المقدمة ، باب فيما أنكرت الجهمية) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣٦٠/٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ . وسبق ورود أحاديث أخرى عن الرؤية والكلام عليها جـ ١ ، ص ٢٣٦ .

(٢) سبق ورود هذا الحديث والتعليق عليه فى كتابنا هذا ، حـ ٢ ص ٧٠ ، ١٢٩ .

(٣) انظر ما سبق فى هذا الكتاب ، حـ ٢ ، ص ١٢٩ ، ت ٢ ، ٣ .

وفى الصحيحين حديث أبى موسى فى رؤيته فى الجنة[(١)] .

وفى الصحيحين فى حديث الشفاعة رؤيته لربه[(٢)] .

وفى الصحيح حديث صهيب فى رؤية أهل الجنة[(٣)] .

وأما أحاديث العلو وما يتضمن هذا المعنى ، فأضعاف أضعاف أحاديث الرؤية .

فأبو الحسين وأمثاله من المعتزلة ، وكذلك الغزالى والرازى وأمثالهما من فروع الجهمية ، هم من أقل الناس علماً بالأحاديث النبوية وأقوال السلف فى أصول الدين ، وفى معانى القرآن ، وفيما بلّغوه من الحديث ، حتى أن كثيراً منهم لا يظن أن السلف تكلموا فى هذه الأبواب .

---

(١) سرد ابن قيم الجوزية الأحاديث المروية عن أبى موسى الأشعرى فى الرؤية فى كتابه « حادى الأرواح إلى بلاد الأفراح » ص ٢٢١ – ٢٢٢ . تحقيق الأستاذ محمود حسن ربيع ، ط . مكتبة الأزهر . الطبعة الثانية ، القاهرة . ١٩٣٨/١٣٥٧ . وانظر الحديث فى الصحيحين وذكراه باسم أبى موسى وهو عبد الله بن قيس . انظر : البخارى ١٤٥/٦ (كتاب التفسير . سورة الرحمن : ومن دونهما جنتان) . ١٣٢/٩ (كتاب التوحيد . باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة) ؛ مسلم ١٦٣/١ (كتاب الإيمان ، باب إثبات رؤية المؤمنين فى الآخرة ربهم سبحانه وتعالى) . والحديث فى سنن الترمذى وسنن ابن ماجة وسنن الدارمى والمسند.

وأول الحديث : « جنّتان من فضة . . وفيه : وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه فى جنة عدن » .

(٢) ذكر ابن القيم الحديث فى « حادى الأرواح » ص ٢٢٣ – ٢٢٧ . وهو حديث طويل مروى عن عدد من الصحابة من وجوه عدة بألفاظ متقاربة . انظر : البخارى ٨٤/٦ – ٨٥ (كتاب التفسير ، سورة بنى إسرائيل : باب ذرية من حملنا مع نوح) ؛ مسلم ١٨٠/١ – ١٨٧ (كتاب الإيمان . باب أدنى أهل الجنة منزلة) . وهو فى مواضع كثيرة فى الصحيحين وغيرهما . وانظر الترغيب والترهيب للمنذرى ٣٩٨/٥ – ٤٠٦ (ط . مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٣٣/١٣٥٢) ؛ جامع الأصول لابن الأثير ١٢٣/١١ – ١٣٣ (ط . السنة المحمدية ، القاهرة ١٩٥٤/١٣٧٣) .

(٣) روى ابن القيم الحديث فى « حادى الأرواح » ص ٢١٨ . والحديث فى : مسلم ١٦٣/١ (كتاب الإيمان . باب إثبات رؤية المؤمنين . .) وأوله : إذا دخل أهل الجنة الجنة . . . الخ .

ومن كان له علم بهذا الباب ، علم أن كلام السلف فى هذه المسائل الأصولية ، كمسألة العلو وإثبات الصفات الخبرية وغير ذلك ، أضعاف أضعاف كلامهم فى مسائل الجد ، والإخوة ، والطلاق ، والظهار ، والإيلاء ، وتيمم الجنب ، ومس المحدِث للمصحف ، وسجود السهو ، ومسائل الأيمان ، والنذور ، والفرائض ، وغير ذلك مما تواتر به النقل عنهم .

وهذا الأصل قد بسطناه فى مواضع ، مثل كلامنا فى تواتر معجزات الرسول ، وغير ذلك مما يحتاج إلى معرفة هذا الأصل ، وأنه قد يتواتر عند أهل العلم بالشىء ما لا يتواتر عند غيرهم .

ص ٩٧ وأهل العلم بالحديث أخص الناس بمعرفة ما جاء به/ الرسول ، ومعرفة أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، فإليهم المرجع فى هذا الباب ، لا إلى من هو أجنبى عن معرفته ، ليس له معرفة بذلك ، ولولا أنه قلَّد فى الفقه لبعض الأئمة ، لكان فى الشرع مثل آحاد الجهَّال من العامة .

فإن قيل : قلتَ إن أكثر أئمة النفاة من الجهمية والمعتزلة كانوا قليلى المعرفة بما جاء عن الرسول ، وأقوال السلف فى تفسير القرآن وأصول الدين ، وما بلَّغوه عن الرسول ، ففى النفاة كثيرٌ ممن له معرفة بذلك .

قيل : هؤلاء أنواع : نوع ليس لهم خبرة بالعقليات ، بل هم يأخذون ما قاله النفاة عن الحكم والدليل ، ويعتقدونها براهين قطعية ، وليس لهم قوة على الاستقلال بها ، بل هم فى الحقيقة مقلِّدون فيها ، وقد اعتقد أقوال أولئك ، فجميع ما يسمعونه من القرآن والحديث

وأقوال السلف لا يحملونه على ما يخالف ذلك ، بل إما أن يظنّوه موافقاً لهم ، وإما أن يعرضوا عنه مفوِّضين لمعناه .

وهذه حال مثل أبى حاتم البُستى[(١)] ، وأبى سَعْد السمَّان المعتزلى[(٢)] ، ومثل أبى ذر الهروى[(٣)] ، وأبى بكر البيهقى[(٤)] ، والقاضى عياض[(٥)] ، وأبى الفرج بن الجوزى[(٦)] ، وأبى الحسن على بن المفضَّل المقدسى[(٧)] ، وأمثالهم .

والثانى : من يسلك فى العقليات مسلك الاجتهاد ويغلط فيها ، كما غلط غيره ، فيشارك الجهمية فى بعض أصولهم الفاسدة ، مع أنه لا

(١) أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلى الرازى ، من أئمة الحديث ومن أقران البخارى ومسلم ، ولد بالرى سنة ١٩٥ وتوفى ببغداد سنة ٢٧٧ . انظر ترجمته فى : تهـذيب التهذيب ٩ / ٣١ - ٣٤ ؛ تاريخ بغداد ٧٣/٢ - ٧٧ ؛ طبقات الحنابلة ٢٨٣/١ - ٢٨٦ ؛ الأعلام ٢٥٠/٦ .

(٢) هو أبو سعد إسماعيل بن على بن الحسين بن محمد بن الحسن بن زنجويه الرازى السمان ، الحافظ الزاهد ، كان شيخ المعتزلة وعالمهم ومحدثهم فى عصره ، اختلف فى وفاته : سنة ٤٤٣ أو ٤٤٥ أو ٤٤٧ وتوفى بالرى . انظر ترجمته فى : شرح العيون لأبى السعد الجشمى (من كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة تحقيق الأستاذ فؤاد سيد) ، ص ٣٨٢ ، ٣٨٩ (وانظر التعليق) ؛ لسان الميزان ٤٢١/١ - ٤٢٢ ؛ العبر ٢٠٩/٣ ؛ الجواهر المضية ١٥٦/١ - ١٥٧ ؛ الأعلام ٣١٦/١ .

(٣) سبقت ترجمته ٢٦٨/١ .

(٤) سبقت ترجمته ١٠/٢ .

(٥) القاضى أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمر اليحصبى السبتى ، عالم المغرب وإمام أهل الحديث فى وقته . ولد سنة ٤٧٦ وتوفى سنة ٥٤٤ . انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ١٥٢/٣ - ١٥٤ ؛ شذرات الذهب ١٣٨/٤ - ١٣٩ ؛ العبر ١٢٢/٤ - ١٢٣ ؛ الأعلام ٢٨٢/٥ .

(٦) سبقت ترجمتة ٢٧٠/١ .

(٧) أبو الحسن على بن المفضل بن على بن مفرج بن حاتم المقدسى ثم الإسكندرى ، فقيه مالكى ، أصله من القدس ، مولده وسكنه بالإسكندرية ، ووفاته بالقاهرة ، ولد سنة ٥٤٤ وتوفى سنة ٦١١ . انظر ترجمته فى : حسن المحاضرة للسيوطى (تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم رحمه الله) ٣٥٤/١ ؛ الأعلام ١٧٥/٥ .

يكون له من الخبرة بكلام السلف والأئمة فى هذا الباب ما كان لأئمة السنة ، وإن كان يعرف متون الصحيحين وغيرهما .

وهذه حال أبى محمد بن حزم[١] ، وأبى الوليد الباجى[٢] ، والقاضى أبى بكر بن العربى[٣] ، وأمثالهم .

ومن هذا النوع بشر المريسى[٤] ومحمد بن شجاع الثلجى[٥] ، وأمثالها .

ونوع ثالث سمعوا الأحاديث والآثار ، وعظَّموا مذهب السلف ، وشاركوا المتكلمين الجهمية فى بعض أصولهم الباقية ، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ، ما لأئمة السنة والحديث ، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها ، ولا من جهة الفهم لمعانيها . وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية ، ورأوا ما بينهما من التعارض .

وهذا حال أبى بكر بن فُورَك[٦] ، والقاضى أبى يعلى[٧] ، وابن عقيل[٨] وأمثالهم .

(١) سبقت ترجمته ١٩/٢ .
(٢) سبقت ترجمته ٢٧١/١ .
(٣) سبقت ترجمته ٥/١ .
(٤) سبقت ترجمته ١٠١/١ .
(٥) سبقت ترجمته ١٤٨/١ .

(٦) أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأنصارى الأصبهانى ، فقيه شافعى ومتكلم أشعرى ، توفى سنة ٤٠٦ . انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية ١٢٧/٤ – ١٣٥ ؛ تبيين كذب المفترى ، ص ٢٣٢ – ٢٣٣ ؛ وفيات الأعيان ٤٠٢/٣ ؛ النجوم الزاهرة ٢٤٠/٤ ؛ الأعلام ٣١٣/٦ . وانظر مقدمة كتاب « مشكل الحديث وبيانه » لابن فورك ، تحقيق الأستاذ موسى محمد على ، ص ١٤ – ٢٦ .

(٧) سبقت ترجمته ١٦/١ (٨) سبقت ترجمته ١٦/١ .

ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل ، كما فعله ابن فورك وأمثاله فى الكلام على مشكل الآثار .

وتارة / يفوّضون معانيها ، ويقولون : تجرى على ظواهرها ، كما فعله القاضى أبو يعلى وأمثاله فى ذلك . ظ ٩٧

وتارة يختلف اجتهادهم ، فيرجّحون هذا تارة وهذا تارة ، كحال ابن عقيل وأمثاله

وهؤلاء قد يُدخلون فى الأحاديث المشكِلة ما هو كذب موضوع ، ولا يعرفون أنه موضوع ، وما له لفظ يدفع الإشكال ، مثل أن يكون رؤيا منام ، فيظنونه كان فى اليقظة ليلة المعراج .

ومن الناس من له خبرة بالعقليات المأخوذة عن الجهمية وغيرهم ، وقد شاركهم فى بعض أصولها ، ورأى ما فى قولهم من مخالفة الأمور المشهورة عند أهل السنة ، كمسألة القرآن والرؤية ، فإنه قد اشتهر عند العامة والخاصة أن مذهب السلف وأهل السنة والحديث : أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن الله يُرى فى الآخرة ، فأراد هؤلاء أن يجمعوا بين نصر ما اشتهر عند أهل السنة والحديث ، وبين موافقة الجهمية فى تلك الأصول العقلية ، التى ظنها صحيحة ، ولم يكن لهم من الخبرة المفصّلة بالقرآن ومعانيه ، والحديث وأقوال الصحابة ، ما لأئمة السنة والحديث ، فذهب مذهباً مركّباً من هذا وهذا وكلا[1] الطائفتين ينسبه إلى التناقض .

---

(١) فى الأصل : وكلى .

وهذه طريقة الأشعرى وأئمة اتباعه ، كالقاضى أبى بكر[١] ، وأبى إسحاق الإسفراييني[٢] ، وأمثالها ولهذا تجد أفضل هؤلاء ، كالأشعرى ، يذكر مذهب أهل السنة والحديث على وجه الإجمال ، ويحكيه بحسب ما يظنه لازماً ، ويقول : إنه يقول بكل ما قالوه ، وإذا ذكر مقالات أهل الكلام ، من المعتزلة وغيرهم ، حكاها حكاية خبير بها ، عالم بتفصيلها .

وهؤلاء كلامهم نافع فى معرفة تناقض المعتزلة وغيرهم ، ومعرفة فساد أقوالهم . وأما فى معرفة ما جاء به الرسول ، وما كان عليه الصحابة والتابعون ، فمعرفتهم بذلك قاصرة ، وإلا فمن كان عالماً بالآثار ، وما جاء عن الرسول ، وعن الصحابة والتابعين ، من غير حسن ظنٍّ بما يناقض ذلك ، لم يدخل مع هؤلاء : إما لأنه علم من حيث الجملة أن أهل البدع المخالفين لذلك مخالفون للرسول قطعا ، وقد علم أنه من خالف الرسول فهو ضال ، كأكثر أهل الحديث ، أو علم مع ذلك فساد أقوال أولئك وتناقضها ، كما علم أئمة السنة من ذلك ما لا يعلمه غيرهم ، كمالك ، وعبد العزيز الماجشون ، وحمَّاد بن زيد ، وحمَّاد بن سلمة ، وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك ، ووكيع بن الجرّاح ، وعبد الله بن إدريس ، وعبد الرحمن بن مهدى ، ومعاذ بن معاذ ، ويزيد بن هارون الواسطى ، ويحيى بن سعيد القطان ، وسعيد بن عامر ، والشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، وأبى عبد الرحمن القاسم بن

ص ٩٨

(١) وهو الباقلانى وسبقت ترجمته ١/٦ .

(٢) سبقت ترجمته ١/٨٥ .

سلاَّم ، ومحمد بن إسماعيل البخارى ، ومسلم بن الحجَّاج النيسابورى ، والدارمِيَيْن : أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن ، وعثمان بن سعيد ، وأبى حاتم وأبى زرعة الرازيين ، وأبى داود السجستانى ، وأبى بكر الأثرم ، وحرب الكرمانى ، ومن لا يحصى عدده إلا الله من أئمة الإسلام ، وورثة الأنبياء ، وخلفاء الرسل .

فهؤلاء كلهم متفقون على نقيض قول النفاة ، كما تواترت الآثار عنهم ، وعن غيرهم من أئمة السلف بذلك ، من غير خلاف بينهم فى ذلك .

الوجه الثانى

الوجه الثانى : **أن يقال** : نصوص ذلك صريحة لا تحتمل التأويل ، بل التأويلات المذكورة فى ذلك من جنس تأويلات القرامطة الباطنية ، وهى باطلة كما قد بُيِّن فى موضعه ، بل معلومة الفساد بالضرورة ، كما بُيِّن بطلان تأويل كل من تأوّل « استوى » على غير ما يتضمن علوه على العرش ، مثل تأويله بالقدرة والمكانة أو غير ذلك .

الوجه الثالث

الوجه الثالث : **أن يقال** : لا نسلم أنه عارض ذلك دليلٌ عقلى[1] أصلا ، بل العقليات التى عارضتها هذه السمعيات هى من جنس شبه السوفسطائية ، التى هى أوهام وخيالات غير مطابقة ، وكل من قالها لم يخل من أن يكون مقلِّدًا لغيره ، أو ظانًّا فى نفسه ، وإلا فمن رجع فى مقدماتها إلى الفطر السليمة واعتبر تأليفها ، لم يجد فيما يعارض السمعيات برهانًا مؤلَّفاً من مقدمات يقينية تأليفاً صحيحا ، وجمهور من تجده

(١) فى الأصل : دليلا عقليا ، وهو خطأ .

يعارض بها أو يعتمد عليها ، إذا بيّنت له فسادها ، وما فيها من الاشتباه والالتباس ، قال : هذه قالها فلان وفلان ، وكانوا فضلاء ، فكيف خَفِيَ عليهم مثل هذا ؟ فينتهون بعد إعراضهم عن كلام المعصوم ، الذى لا ينطق عن الهوى ، وإجماع السلف الذين لا يجتمعون على ضلالة . ومخالفة عقول بنى آدم التى فطرهم الله عليها ، إلى تقليد رجالٍ يقولون : إن هذه القضايا عقلية برهانية ، وقد خالفهم فى ذلك رجال آخرون من جنسهم ، مثلهم وأكثر منهم ، وعامة من تجده من طلبة العلم ، المنتسبين إلى فلسفة أو كلام أو تصوف أو فقه أو غير ذلك ، إذا عارض نصوص الكتاب والسنة بما يزعم أنه برهان قطعى ، ودليل عقلى ، وقياس مستقيم ، وذوق صحيح ،/ ونحو ذلك – إذا حاققته وجدته ينتهى إلى تقليدٍ لمن عظَّمه ، إذا كان من الأتباع ، أو إلى ما افتراه هو – أو توهمه – إن كان من المتبوعين ، وللطائفتين نصيب مما ذكره الله فى أشباههم . ظ ٩٨

قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ * إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [سورة البقرة ١٦٥ – ١٦٧] .

وقال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا * يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا * لَقَدْ أَضَلَّنِي

عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِى وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولاً ﴾ [سورة الفرقان : ٢٧ — ٢٩] .

وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وجُوهُهُمْ فِى النَّارِ يَقُولُونَ يَالَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وأَطَعْنَا الرَّسُولَا * وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ * رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ [سورة الأحزاب : ٦٦ — ٦٨] .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِى النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ * قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴾ [سورة غافر : ٤٧ ، ٤٨] .

الوجه الرابع

الوجه الرابع : أن يقال : لا نسلِّم أنه بتقدير ما يذكر من التعارض لا يمكن تصديقهما ، بل يمكن ذلك ، فإن ما ينفيه صريح العقل من صفات النقص وإثبات المماثلة بين الخالق وصفاته ، والمخلوق وصفاته ، لم يثبته السمع الصحيح ، وما أثبته السمع الصحيح الصريح لم ينفه عقل صريح .

وحينئذ فلا يجوز أن يتعارض العقل الصريح والسمع الصحيح ، وإنما يَظُنُّ تعارضهما من غلط فى مدلولهما أو مدلول أحدهما ، كمن يعارض الدلالات العقلية الصريحة من السوفسطائية وأمثالهم ، وكمن يظن تعارض الأدلة السمعية من الملاحدة .

وكثيراً ما يشتبه ذلك وتتعارض الدلالتان عند من يكنُ[1] السفسطة والإلحاد لشبه قامت به ، فتكون الآفة من إدراكه لا من المدرَك ، كالأحول الذى يرى الواحد اثنين ، والممرور الذى يجد الحلو مرًّا ، وإلا فالسمع الصحيح هو القول الصادق من المعصوم ، الذى لا يجوز أن يكون فى خبره كذبٌ لا عمداً ولا خطأً . والمعقول الصحيح هو ما كان/ ثابتاً أو منتفياً فى نفس الأمر ، لا بحسب إدراك شخصٍ معيّنٍ ، وما كان ثابتا أو منتفيا فى نفس الأمر . لا يجوز أن يخبر عنه الصادق بنقيض ذلك ، بل من شهد الكائنات على ما هى عليه وجدها مطابقة لخبر الصادق .

ص ٩٩

كما قال تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [سورة فصلت : ٥٣] . فأخبر أنه سيريهم[2] من الآيات العيانية المشهودة لهم ، ما يبين لهم أن القرآن حق .

وقال تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِى أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِى إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [سورة سبأ : ٦] ، فمن أُوتى العلم رأى أن ما أُنزل إليه من ربه هو الحق ، وأما من كان عنده ما يظنه علمًا – وهو جهل – فذاك يرى الأمر على خلاف ما هو عليه ، مثل من زاغ فأزاغ الله قلبه ، وكان فى قلبه مرض ، فزاده الله مرضاً ، وممن يقلِّب الله أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أوَّل مرة ، ومن الصم البكم

(١) يكن : كذا استظهرت الكلمة وهى فى الأصل غير واضحة .

(٢) فى الأصل : سيرهم .

العمى الذين لا يرجعون إلى ما كانوا عليه من الهدى ، أوْ لم يكونوا يعقلون بحال .

وأمثال هؤلاء قال تعالى [فيهم][1] ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة الأنعام : ٣٩] .

وقد ضرب الله مثل هؤلاء وهؤلاء فى غير موضع من القرآن كسورة النور وغيرها .

الوجه الخامس

الوجه الخامس : **أن يُقال** : لا نسلِّم أن تصديق النقل المثبِت لعلو الله على خلقه ، وتكذيب ما يناقض ذلك مما يسمَّى معقولاً ، يُوجب القدح فى أصل النقل [كما فى][2] قوله : « لأن العقل أصل للنقل ، فتكذيبه لتصديقه موجب لتكذيبهما » .

قلنا : لا نسلِّم أن المعقول النافى لعلو الله على خلقه أصل للنقل ، فإنه ليس كل ما يسمى معقولاً ، ولا كل ما يُعلم بالعقل يتوقف العلم بصحة السمع عليه ، فتلك الأمور ، التى لا يتوقف العلم بصحة السمع عليها ، ليست أصلاً للسمع ، ولا يجوز أن يُقال : جنس المعقول به يُعلم بالسمع ، فلا يجوز أن يرد شئ منه ، فإن العقلاء متفقون على أن جنس المعقولات لا يلزم من تكذيب بعضها تكذيب السمع ، وإن قُدِّر أنها عقليات صحيحة ، مثل مسائل الحساب الدقيقة وغيرها ، فإنها مع كونها

---

(١) فى الاصل : وأمثال هؤلاء قال تعالى ... وزدت [فيهم] ليتضح الكلام .

(٢) كما فى : زيادة يقتضيها السياق وليست فى الأصل .

عقليات صحيحة لا يلزم من القدح فيها القدح فى السمع ، فكيف بالمعقولات التى فيها خطأ كثير وتنازع عظيم ؟

بل كل من كان عن الشرائع أبعد ، كان اضطرابهم فى عقلياتهم/ أكثر ، كالفلاسفة فإن بينهم من الاختلاف فى عقلياتهم — حتى فى المنطق والهيئة والطبيعيات — ما لا يكاد يحصى . وكلامهم فى الإلـهيات قليل ، وعلمهم بها ضعيف ، ومسائلها عندهم يسيرة ، وهى مع هذا عندهم لحم جمل غث على رأس جبل وعر ، لا سهل فيرتقى ، ولا سمين فينتقل [(١)] .

ظ ٩٩

وأساطينهم معترفون بأنه لا سبيل لهم إلى اليقين فيها ، وإنما يتكلمون فيها بالأَوْلى والأخلق ، وهم مع هذا متنازعون فيها أعظم من تنازع كل فرقة من مبتدعة أهل الملل فى الأمور الإلـهية .

وإذا كان جنس ما يسميه هؤلاء عقليات ، فيه خطأ كثير باتفاق الناس وبالضرورة ، لم يمكن أن يُقبل جنس ما يقال له عقليات ، فضلا عن أن يعارض به ، ولو قُبِلَ جنس ما يقال له عقليات كله ، للزم من الجمع بين النقيضين ما شاء الله .

فنفاة الجزء — الذى هو الجوهر الفرد — ومثبتوه ، كل منهم يقول : إن ذلك معلوم بالعقل . والقائلون ببقاء بعض الأعراض ، مع القائلين بفنائها ، والقائلون بتماثل الأجسام مع القائلين باختلافها ، والقائلون

---

(١) فينتقل : كذا فى الأصل ، وتكررت هذه العبارات فى كتب أخرى لابن تيمية ، وفيها : « فينتقى » أو « فيقلى » .

بوجوب تناهى الحوادث مع القائلين بعدم جواز تناهيها ، وأضعاف ذلك .

بل العقليات الصحيحة : ما كان معقولا للفطر السليمة الصحيحة الإدراك التى لم يفسد إدراكها . وهذا القدر لا يزال موجوداً فى بنى آدم ، وإن فسد رأى قوم ، لم يلزم فساد رأى آخرين .

لكن إذا تنازع الناس ، وادَّعى كل فريق أن قولنا هو الذى تشهد به الفطر السليمة ، لم يفصل بينهم إلا ما يتفقون على صدق شهادته : إما كتاب منزَّل من السماء يحكم بينهم ، وإما شهادة فِطَرٍ تقر الطائفتان أنها صحيحة الإدراك صادقة الخبر ، فلا يحكم بين المتنازعَيْن إلا حاكمٌ يسلِّمان لحكمه .

والمقصود هنا أنه لا يقول عاقل : إن كل ما يسمى معقولا يجوز قبوله ، فضلا عن أن يجب ، فضلا عن أن يُعارض به معقول آخر ، فضلا عن أن يُعارض به كتاب منزل من عند الله .

وإذا كان كذلك لم يكن فى رد كثير ممّا يسمى معقولا رد لسائرها ، فإذا رُد مما يُسمَّى معقولا ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه ، لم يكن فى هذا رَدٌّ للأصل المعقول الذى به يُعلم السمع ، وهو المطلوب .

وإذا كان كذلك ، فالمعقول المذكور هنا الذى عارضوا به الآيات الإلٰهية والأحاديث النبوية – هو ما ذكروه فى نفى علو الله على خلقه ، وليس شئ من ذلك مما يُحتاج فى العلم بصحة السمع إليه ، فإن إثبات موجود لا يمكن أن يُشار إليه ، ولا يكون داخل العالم ولا خارجه ،

ص ١٠٠ ومقدمات ذلك المستلزمة / له ، لا يتوقف العلم بصحة السمع على شئ من ذلك ، فإنَّا نعلم بالاضطرار بعد تأمل أحوال النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ، أن الذين آمنوا بالرسول وجزموا بصدقه – وهم باتفاق المسلمين أعلم الأمة بصدقه ، وصدق ما أخبر به ، وصحة ذلك – لم يكونوا فى إيمانهم وعلمهم بصدقه ، يستدلون بشئ من هذه المقدمات على صحة ذلك ، ولا مناظرين بها أحدًا ، ولايقيمون بها حجة على غيرهم ، فضلاً عن أن يكونوا هم لم يعلموا صدقه إلا بعد العلم بهذه المقدمات المستلزمة لوجود موجود لا يُشار إليه ، وأن صانع العالم ليس بداخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق العالم رب ، ولا على العرش إله .

ومما يوضّح ذلك أنَّا نعلم بالعادة المطّردة أن القضايا التى بها علموا أنه رسول الله الصادق فيما يخبر به عن الله ، لو كانت مستلزمة لقول نفاة العلو ، وأن الله ليس مبايناً للعالم ، ولا هو فوق السموات ، ولا يمكن الإشارة إليه ، ولاعرج أحد من الملائكة ، ولا محمد ، إليه نفسه ، ولا نزل من عنده نفسه شيء : لا ملك ولا غيره – لكانت هذه اللوازم تحصل فى نفوسهم ، كما حصلت فى أنفس غيرهم ، لاسيما مع كثرة الخلق ، وانتشار الإسلام ، ودخول الناس فى دين الله أفواجاً ، ولو كانت هذه القضايا مستقرة فى أنفسهم ، لامتنع فى العادة أن لا يتكلموا بها ، فضلا عن أن يتكلموا بنقيضها ، ولو وجب فى العادة أن يعارضوا بها ما دلَّ عليه ظاهر السمع ، لكانوا يسألونه[١] ويقولون : ما دلت

---

(١) فى الأصل : فكانوا يسلونه ، ولعل الصواب ما أثبته .

عليه هذه الآيات والأحاديث التى أخبرتنا بها يناقض هذه القضايا التى علمنا بها أنك رسول الله الصادق عليه ، فما يمكننا أن نجمع بين تصديقك فى دعوى الرسالة ، وبين الإخبار بهذه الأمور ، بل تصديقك فى دعوى الرسالة يقتضى تكذيب مقتضى هذه الأخبار ، فكيف نصنع ؟ هل لها تأويل يوافق ما به علمنا أنك صادق ؟ أم نحن مأمورون بأن نقرأ ما ظاهره كفر وكذب يقدح فى أصول إيماننا ، ونعرض بقلوبنا وعقولنا عن فهم ذلك وتدبره والنظر فيه ؟

وهذا فيه عذاب عظيم للعقول ، وفساد عظيم فى القلوب ، إذا كان الرجل مأموراً أن يقرأ فى الليل والنهار كلاماً ، يقرأ به فى صلاته وغير صلاته ، ويجزم بأنه صدق لا كذب ، وأن من كفر بحرفٍ منه فهو كافر ، وذلك الكلام مشتمل على أخبار ظاهرها ومفهومها يناقض ما به عَلِمَ صِدْق ذلك الكلام ، بل هو باطل وضلال وكفر ، فيورثه ذلك الحيرة والاضطراب ، ويمرض قلبه أعظم مرض ، ويكون تألُّمه بذلك ووجع قلبه ، أعظم بكثير من مرض بدنه ووجع يده ورجله . ظ ١٠٠

فإنه حينئذ إن قَبِل ما به صدَّق هذا الرسول قَدَح فى الكلام الذى أخبره أنه حق وصدق ، فيكون ذلك الدليل الذى دلَّه على صدقه ، دلَّه على كذب المفهوم من أخباره ، وإن صدَّق المفهوم من أخباره ، أبطل شاهد صدقه .

ومن المعلوم أن أخباره لو عارضت معقولاً لهم ، غير ما به علموا صدقه ، لأوجب ذلك من الحيرة والألم والفساد ما لا يعلمه إلا الله ، فكيف إذا كان المعارض له ما به علموا صدقه ؟

وقد كان الصحابة يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويسأل بعضهم بعضا ، عن أدنى شبهة تعرض فى خطابه وخبره ، مثل ما كان يوم الحديبية لمَّا صالح النبي صلى الله عليه وسلم مشركى مكة ، على أن يرجع ذلك العام بأصحابه الذين قدموا معه معتمرين ، وبايعهم بيعة الرضوان تحت الشجرة ، وهم السابقون الأولون ، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة ، فصالح المشركين على أن يرجع بهم ذلك [العام][1] ، ويرد إلى المشركين من جاءه مؤمنا مهاجراً ، ولا يرد المشركون[2] من ذهب إليهم مرتدًّا ، وامتنعوا من أن يكتبوا فى كتاب الصلح : « بسم الله الرحمن الرحيم » وأن يكتبوا : هذا ما قاضى عليه محمد رسول [الله][3] ، وأمثال ذلك .

والمقصود أن كثيراً من الصحابة أشتد عليهم ذلك ، وأجلُّهم عمر ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، ألسنا على الحق، وعدونا على الباطل ؟ قال : بلى . قال : فعلام نعطى الدنية فى ديننا ؟ قال : إنى رسول الله وهو ناصرى ، ولست أعصيه . فقال : ألم تكن تحدثنا أنَّا نأتى البيت ونطوف به ؟ فقال : بلى ، أقلت لك إنك تأتيه هذا العام ؟ قال : لا . قال : فإنك آتيه ومطوِّف به . ثم ذهب عمر إلى أبي بكر ، فقال له مثل ما قال للنبيى صلى الله عليه وسلم ، وأجابه أبو بكر بمثل ما أجابه النبي صلى الله عليه وسلم ، من غير أن يكون سمع جواب النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) العام : زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٢) فى الأصل : : المشركين ، وهو خطأ .

(٣) لفظ الجلالة « الله » ليس فى الأصل ، والسياق يقتضى إثباته .

والقصة مستفيضة رواها أهل الصحيح والمسند والمغازى والسير والتفسير والفقه وسائر العلماء(١) .

فهذا عمر ، وهو الذى قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم : إنه قد كان فى الأمم قبلكم محدثون ، فإن يكن فى أمتى أحد فعمر . أخرجاه فى الصحيحين(٢) .

وقال : إن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه(٣) .

وقال : لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر ، رواه الترمذى(٤) .

إلى غير ذلك من فضائله ، وقد اشتبه عليه معنى نص ، وليس فى ظاهره ما ينافى الواقع ، بل هو ظن أن ظاهره ينافى الواقع ، فإن الله تعالى قال : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [سورة الفتح :٢٧] .

---

(١) سبق الكلام على حديث صلح الحديبية ٥/٥٤ .

(٢) سبق ورود هذا الحديث والتعليق عليه ٥/٢٨ .

(٣) سبق ورود هذا الحديث والتعليق عليه ٥/٣٤٩ .

(٤) لم أجد الحديث بهذا اللفظ فى « سنن الترمذى » . ووجدت السيوطى ذكره فى « الجامع الكبير » وقال عنه : « عد (أى ذكره ابن عدى فى « الكامل ») وقال : غريب . كر (أى ابن عساكر فى « تاريخه ») عن عقبة بن عامر . عد عن بلال وناح وقال عد : غير محفوظ . وأورده ابن الجوزى فى « الموضوعات » . وذكر ابن الجوزى الحديث فى كتابه « الموضوعات » ١/٣٢٠ - ٣٢١ من طريقين ، ثم قال : « هذان حديثان لا يصحان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وبين سبب وضعهما . على أنى وجدت حديثا آخر بمعنى الحديث الذى أورده ابن تيمية ذكره الترمذى فى سننه (ط . السلفية) ٥/٢٨١ - ٢٨٢ (كتاب المناقب ، مناقب أبى حفص عمر بن الخطاب) وهو عن عقبة بن عامر رضى الله عنه ونصه : « لو كان نبى بعدى لكان عمر بن الخطاب » . قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا لحديث مِشرح بن هاعان . وجاء هذا الحديث فى المسند (ط . الحلبى) ٤/١٥٤ .

وكان النبى صلى الله عليه وسلم أخبرهم بذلك قبل نزول الآية /

ص ١٠١ خبرا مطلقا ، ومن المعلوم باتفاق الفقهاء أن الرجل إذا قال : والله لأفعلن كذا وكذا ، ولم يكن هناك سبب ولا نيّة توجب التعجيل كان له أن يؤخِّره إلى وقت آخر ، فلم يكن فى ظاهر خطاب الله ورسوله ما يقتضى تعجيل إتيان البيت والطواف به .

ومع هذا لما ظن هذا الذى هو أفضل الأمة بعد أبى بكر ، أن ظاهره يقتضى التعجيل ، أورده على النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم على صديقه ، وأجابه كلٌّ منهما فى مغيب الآخر بأنه ليس فى الخطاب ما يقتضى التعجيل ، وإنما الذى فَهِم ذلك من الخطاب غلط فى فهمه . فالغلط منه ، لا لنقص فى دلالة الخطاب .

وأيضا ففى الصحيح أنه قال صلى الله عليه وسلم : من نوقش الحساب عذب . قالت عائشة : فقلت : يا رسول الله ، أليس الله يقول فى كتابه : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً ﴾ [سورة الانشقاق : ٨] فقال : ذلك العرض ، ومن نوقش الحساب عذب[1] .

ومعلوم أن قوله : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً ﴾ لا يدل ظاهره على أن المحاسَب يُناقَش ، بل الظاهر من لفظ الحساب اليسير أنه لا تكون فيه مناقشة ، ومع هذا فلمّا قال : من نوقش الحساب عُذب ، فظنَّت امرأة تحبه ويحبها – وهى أحب النساء إليه ، وأبوها أحب الرجال إليه – أن ظاهر خطابه يعارض تلك الآية – سألته عن ذلك ولم تسكت .

(١) سبق ورود هذا الحديث والتعليق عليه فى هذا الكتاب ، جـ ٥ ، ص ٢٢٨ .

وكذلك فى الحديث الصحيح أنه قال : والذى نفسى بيده لا يلج النار أحدٌ بايع تحت الشجرة . قالت حفصة :فقلت يا رسول الله ، أليس الله يقول : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾[سورة مريم : ٧١] . فقال : ألم تسمعيه قال : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾؟[سورة مريم : ٧٢] [1].

وقد بُيِّن فى الحديث الصحيح الذى رواه جابر وغيره أن الورود هو المرور على الصراط [2] ، ومعلوم أنه إذا كان قد أخبرهم أن جميع الخلق يعبرون الصراط ويَرِدون النار بهذا الاعتبار ، لم يكن قوله لهم : فلانٌ لا يدخل النار منافياً لهذا العبور ، ولهذا قال لها : ألم تسمعيه قال : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ؟؛ فأخبرها أن هذا الورود لا ينافى عدم الدخول الذى أخبرت به ، فالذين نجاهم الله بعد الورود — الذى هو العبور — لم يدخلوا النار .

ولفظ « الورود » و « الدخول » قد يكون فيه إجمال فقد يُقال لمن دخل سطح الدار : إنه دخلها ووردها ، وقد يُقال لمن مرّ على السطح ولم يثبت فيها : إنه لم يدخلها . فإذا قيل : فلان ورد هذا المكان الردىء ثم نجّاه الله منه ، وقيل فلان : لم يُدخله الله إياه ، كان كلا الخبرين صدقاً لا منافاة بينهما .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً

(١) سبق ورود هذا الحديث والتعليق عليه جـ ٥ ص ٢٢٨ .

(٢) وهو الحديث المشار إليه فى التعليق السابق وهو عن جابر عن أم مبشر رضى الله عنهما .

مَقْضِيًّا * ثُمَّ نُنَجِّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾[سورة مريم : ٧١ ، ٧٢] ،فيه بيان نعمة الله على المتقين : أنهم مع الورود والعبور عليها وسقوط/ غيرهم فيها نجوا منها ، والنجاة من الشر لا تستلزم حصوله ، بل تستلزم انعقاد سببه ، فمن طلبه أعداؤه ليهلكوه ولم يتمكنوا منه ، يُقال : نجّاه الله منهم . ظ ١٠١

ولهذا قال تعالى : ﴿ وَنُوحاً إِذْ نَادَى مِن قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ ﴾[سورة الأنبياء : ٧٦] .

ومعلوم أن نوحا لم يغرق ثم خُلِّص ، بل نُجِّيَ من الغرق الذى أهلك الله به غيره .

كما قال : ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾[سورة العنكبوت : ١٥]

وكذلك قوله عن لوط : ﴿ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِى كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ ﴾[سورة الأنبياء : ٧٤].(1)

ومعلوم أن لوطًا لَم يصبه العذاب الذى أصابهم من الحجارة والقلب وطمس الأبصار .

وكذلك قوله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَاهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴾ [سورة هود : ٥٨] وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ ﴾[سورة هود : ٦٦] .

---

(١) فى الأصل : فأنجيناه وأهله من القرية التى كانت تعمل الخبائث ، وهو خطأ .

وأمثال ذلك يبين سبحانه أنه نجّي عباده المؤمنين من العذاب الذى أصاب غيرهم ، وكانوا معرّضين له ، لولا ما خصّهم الله من أسباب النجاه – لأصابهم ما أصاب أولئك .

فلفظ « النجاة من الشر » يقتضى انعقاد سبب الشر ، لا نفس حصوله فى المنجّى .

فقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾[سورة مريم : ٧٢] ، لا يقتضى أنهم كانوا معذّبين ثم نجوْا ، لكن يقتضى أنهم كانوا معرضين للعذاب الذى انعقد سببه ، وهذا هو الورود .

فقوله صلى الله عليه وسلم : لن يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة ، لا ينافى هذا الورود ، فإن مجرد الورود ليس بعذاب ، بل هو تعريض للعذاب ، وهو إنما نفى الدخول الذى هو العذاب ، لم ينف التقريب من العذاب ، ولا انعقاد سببه ، ولا الدخول على سطح مكان العذاب .

ومع هذا لما اشتبه ذلك على امرأته ، سألته عن ذلك ، وذكرت ما يعارض خبره فى فهمها ، ولم تسكت ، وقد كان يفعل الأمر فيسألونه : هل هو بوحى فيجب طاعته ؟ أو هو رأى يمكن معارضته برأى أصلح منه ؟ ويشيرون عليه فى الرأى برأى آخر ، فيقبل منهم ويوافقهم ، كما سأله الحباب بن المنذر لما نزل ببدر فقال : يارسول الله أرأيت هذا المنزل الذى نزلته : أهو منزل أنزلكه الله ، فليس لنا أن نتعداه ، أم هو الرأى

والحرب والمكيدة ؟ فقال : بل هو الرأى والحرب والمكيدة . فقال : ليس هذا بمنزل قتال[١] .

ولما صالح غطفان عام الخندق على نصف ثمر المدينة لما تألبت عليهم الأحزاب : من قريش وحلفائها ، وأهل نجد وجموعهم ، وبنى قريظة اليهود جيران المدينة ، وكانت تلك القضية من أعظم البلاء والمحنة ، وفيها أنزل الله سورة الأحزاب ، فلما صالحهم على نصف ثمرها . قال له سعد ما مضمونه : إن كان الله أمرك بهذا سمعنا وأطعنا ، وإن كان رأياً منك أردت به مصلحتنا ، فقد/كنا فى الجاهلية وما أحدٌ منهم ينال منها ثمرة إلا بشِرًى أو قِرًى ، فحين أعزّنا الله بالإسلام نعطيهم ثمرنا ؟ أو كما قال : فبيَّن له النبى صلى الله عليه وسلم : إنى لما رأيت الأعداء قد تحزَّبوا عليكم خشيت أن تضعفوا عنهم ، فرأيت أن أدفع هؤلاء ببعض الثمر ، فإذا كنتم ثابتين صابرين ، فلا حاجة إلى هذا[٢]

ص ١٠٢

وفى الصحيح أنهم كانوا فى بعض الأسفار فنفد زادهم فاستأذنوه فى نحر ظهرهم–وهى الإبل التى يركبونها – فأذن لهم ، فأتاه عمر وأخبره أنهم إن نحروا ظهرهم تضرّروا بذلك ، وطلب أن تجمع أزوادهم ويدعو فيها

---

(١) جاء الخبر فى : السيرة النبوية لابن هشام ٢٧٢/٢ ؛ السيرة النبوية لابن كثير (تحقيق مصطفى عبد الواحد ، ط . عيسى الحلبى) ٤٠٢/٢ ؛ الإصابة لابن حجر ٣٠٢/١ ؛ أسد الغابة (ط . دار الشعب) ٤٣٦/١ .

(٢) ورد هذا الخبر مفصلا فى : سيرة ابن هشام ٢٣٤/٣ ؛ زاد المعاد (ط . السنة المحمدية) ٢٩١/٢ ؛ أسد الغابة (ط . دار الشعب) ٣٥٧/٢ (وفيها : على ثلث ثمار المدينة) ، كما جاء فى الاستيعاب لابن عبد البر (على هامش الإصابة) ٣٤/٢ – ٣٥ (وفيه : أراد أن يعطيه يومئذ ثلث ثمر المدينة . . . فأبى عيينة الا أن يأخذ نصف الثمر . . .) .

بالبركة ليغنيهم الله بذلك عن نحر ظهرهم ، ففعل ذلك[١] .

وكذلك فى الصحيح أنه أعطى أَبا هريرة نعله ليبشِّر الناس بأن الموحِّدين فى الجنة ، فلقيه عمر فرده ، وقال للنبى صلى الله عليه وسلم : إنهم إذا سمعوا ذلك اتَّكلوا ، فترك ذلك[٢] .

بل كان يأمرهم بالأمر الذى يجب عليهم طاعته ، فيعارضه بعضهم بما لا يصلح للمعارضة ، فيجيبهم . فإن فى الصحيح أنه نهاهم عن الوِصال ، فقالوا : إنك تواصل . فقال : إنى لست كهيئتكم ، إنى أبيت عند ربى يطعمنى ويسقينى[٣] .

ومعلوم أن هذه معارضة فاسدة ، لو أوردها بعض طلبة الفقهاء ، أجابه آخر بأن أمره ونهيه يجب طاعته فيه ، وحكمه لازم للأمة باتفاق المسلمين ، بل ذلك معلوم بالاضطرار من دينه ، وإن كان بعض الناس

(١) هذا الخبر جاء فى حديث عن أبى هريرة (وفى رواية أخرى عن أبى هريرة أو عن أبى سعيد (شك الراوى الأعمش) فى صحيح مسلم ١/٥٥ - ٥٧ (كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا) وأوله (فى الرواية الأولى) : كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى مسير . . الحديث .

(٢) هذا جزء من حديث طويل فى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه ١/٥٩ - ٦١ (كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا) ، وأوله : حدثنى زهير بن حرب . . . قال حدثنى أبو كثير ، قال : حدثنى أبو هريرة قال : كنا قعودا حول رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا أبو بكر وعمر فى نفر . . . الحديث .

(٣) ورد الحديث مع اختلاف فى الألفاظ عن عدد من الصحابة فجاء عن أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى وابن عمر وأنس وعائشة وجابر وبشير بن الخصاصية فى : البخارى ٣/٣٧ - ٣٨ (كتاب الصوم : باب التنكيل لمن أكثر الوصال ، باب الوصال إلى السحر) ؛ مسلم ٢/٧٧٤ - ٧٧٦ (كتاب الصيام ، باب النهى عن الوصال فى الصوم)؛ الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٢/١٣٨ - ١٣٩ (كتاب الصوم ، باب ما جاء فى كراهية الوصال فى الصيام)؛ سنن الدارمى ٢/٧ - ٨ (كتاب الصوم ، باب النهى عن الوصال فى الصوم) ؛ المسند (ط. المعارف) ٦/٣٢٦ ، ٣٣٦ ، ١٢/١٤٤ .

ينازع فى الأمر المطلق : هل يفيد الإيجاب أم لا ؟ فلم ينازع فى أنه إذا بيَّن فى الأمر أنه للإيجاب يجب طاعته ، ولا أنه إذا صرَّح ابتداءً بالإيجاب تجب طاعته .

ولكن نزاعهم فى مراده بالأمر المطلق : هل يعلم به أنه أراد به الإيجاب ؟ فهذا نزاع فى العلم بمراده ، لا نزاع فى وجوب طاعته فيما أراد به الإيجاب ، فإن ذلك لا ينازع فيه إلا مكذِّب به .

والمقصود أن حكم النهى لازم للأمة ، وأما فعله فقد يكون مختصًّا به باتفاق الأمة . بل قد تنازعوا فى تعدِّى حكم فعله إلى غيره ، على ما هو معروف ، فإذا أَمَر المسلمين أو نهاهم أمرًا ونهيا علموا به مراده ، لم يكن لأحدٍ منهم أن يعارض ذلك بفعله باتفاق العلماء ، وإنما يتكلمون فى تعارض دلالة القول والفعل ، إذا لم يعلموا مراده بالقول ،/ كما تكلموا فى نهيه عن استقبال القبلة واستدبارها بغائط أو بول[1] ، مع أنه قد رآه ابن عمر مستقبل الشام مستدبر الكعبة وهو يتخلى[2] .

ظ١٠٢

فهنا قد يظن بعضهم أن نهيه ليس عامًّا بل خاص إذا لم يكن حائل ، ويوفِّق بين القول والفعل ، ويظن بعضهم الفرق بين الاستقبال والاستدبار ، ويظن بعضهم أن أحدهما منسوخ لاعتقاده التعارض ،

(١) جاءت الأحاديث فى الصحاح وفيها نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة أو استدبارها عند إتيان الغائط ببول أو غائط منها حديث عن أبى أيوب الأنصارى وآخر عن أبى هريرة رضى الله عنهما فى : البخارى ٨٤/١ (كتاب الصلاة ، باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق) ؛ مسلم ٢٢٤/١ (كتاب الطهارة ، باب الاستطابة) .

(٢) الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما فى : البخارى ٣٧/١ - ٣٨ (كتاب الوضوء ، باب التبرز فى البيوت) ؛ مسلم ٢٢٤/١ - ٢٢٥ (كتاب الطهارة ، باب الاستطابة) .

ويظن بعضهم أن الفعل خاصٌّ له ، فهذا كله لعدم علمهم بأن النهى عامٌّ محكم . وأما إذا علموا أن نهيه عامٌّ محكم غير منسوخ ، كانوا متفقين على أنه لا يُعَارض بفعله . فتبين أن من عارض نهيه عن الوصال بقوله : إنك تواصل ، كانت معارضته خطأً باتفاق العلماء ، ومع هذا فقد أجابه ببيان الفرق ، وقال : إنى لست كأحدكم ، إنى أبيت عند ربى يطعمنى ويسقينى .

بل لمَّا غيَّر عادته يوم الفتح ، فصلَّى الصلوات بوضوءٍ واحد ، سأله عمر فقال : إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله . فقال : عمداً فعلته [(١)] .

وهذا وأمثاله كثير . هذا من المؤمنين به المحبِّين له ، فأما معارضة الكفار له بما لا يصلح للمعارضة – عند أهل النظر والخبرة بالمناظرة – على سبيل الجدل بالباطل فكثيرة .

مثل معارضتهم له لما نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٨] فقام ابن الزبعرى وغيره فقالوا : قد عُبد المسيح ، فآلهتنا خير أم هو؟

فأنزل الله تعالى : ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٥٧] ، أى : يضجون .

﴿ وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ

(١) الحديث فى صحيح مسلم ٢٣٢/١ (كتاب الطهارة ، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد) عن سليمان بن بُرَيدة عن أبيه ، وفيه : « . . . عمدا صنعتُه يا عمر » ؛ سنن الترمذى ٤٢/١ – ٤٣ (ط . المدينة المنورة) وهى الرواية التى معنا « قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح » ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣٥٠/٥ ، ٣٥١ .

خَصِمُونَ * إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[سورة الزخرف : ٥٨ ، ٥٩] .

وأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ * لاَ يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴾[سورة الأنبياء : ١٠١ ، ١٠٢] .

وقد ظن طائفة من الناس أن قوله :﴿ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٨] ؛ لفظ يعم كل معبود من دون الله لكل أمة ، فيتناول المسيح وغيره ، وجعلوا هذا مما استدلوا به على عموم الأسماء الموصولة ، مثل « من » و« ما » و« الذى » . واستدل بذلك بعضهم على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب .

قالوا : : لأن اللفظ عام ، وأخَّر بيان المخصص إلى أن نزل قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ ﴾[سورة الأنبياء : ١٠١] .

وهذا خطأ ، ولو كان قول هؤلاء صحيحاً ، لكانت معارضته المشركين صحيحة ./ فإن من سمع اللفظ العام ولم يسمع المخصص ، فأورد على المتكلم ، كان إيراده مستقيماً . ص١٠٣

وهذا سوء ظنٍّ ممّن قاله بكلام الله ورسوله وحسن ظن بالمشركين . ولكن هؤلاء وأمثالهم الذين يجعلون المفهوم المعقول الظاهر من القرآن مردوداً بآرائهم ، كما ردّه المشركون بالمسيح ، فإن قول المشركين إن المسيح لا يدخل النار والملائكة لا تدخل النار ، كلام صحيح ، أصح مما يعارض به المعارضون لكلام الله ورسوله .

فإذا كانت معارضة ابن الزبعرى باطلة ، فمعارضة هؤلاء أبطل ، وهى باطلة قبل نزول القرآن ، وقبل رد الله عليهم ، وما نزل من القرآن [كان][1] مبيِّنًا لبطلانها ، الذى هو ثابت فى نفسه يمكن علمه بالعقل ، فإن الله إنما خاطب بقوله : ﴿ إِنَّكُم وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٨] ، المشركين الذين يعبدون الأوثان ، لم يخاطب بذلك أهل الكتاب[2] .

بل الآيات المكّية عامتها خطاب لمن كذَّب الرسل مطلقا ، وأما ما يخاطب به من صدَّق جنس الرسول من أهل الكتاب والمؤمنين ، ففى السور المدنية .

والقرآن قد فَصَل بين المشركين وأهل الكتاب فى غير موضع ، كقوله : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾[سورة البيِّنة : ١] .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصابِئِينَ وَالنَّصَارَى والْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾[سورة الحج : ١٧] .

وقوله لهم : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [سورة الأنبياء: ٩٨] ، بمنزلة قوله : ﴿ أَن تَقُولُوا إِنَّما أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٦] .

(١) فى الأصل (د) توجد إشارة إلى الهامش بعد كلمة « القرآن » ولم يظهر إلا حرف الكاف فى هامش المصورة ، ولعل ما أثبته هو الصواب .

(٢) انظر تفسير ابن كثير (ط . دار الشعب) لآيات سورة الأنبياء ٣٧٤/٥ – ٣٧٦ وآيات سورة الزخرف ٢٢٠/٧ – ٢٢٣ .

وبمنزلة قوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُوراً ﴾ [سورة فاطر : ٤٢] .

وأمثال ذلك مما فيه ضمير المخاطب والغائب ، وهو متناول لأولئك المشركين ، لكن يتناول غيرهم من جهة المعنى والاعتبار وتماثل الحالَيْن .

فلما قال تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ * لَوْ كَانَ هَٰؤُلَاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٨ ، ٩٩] ، أخبر أن آلهتهم التى يعبدونها حصب جهنم ، ولم يدخل فى هذا المسيح وأمثاله ، فإنهم لم يكونوا يعبدونهم .

وقوله : ﴿ لَوْ كَانَ هَٰؤُلَاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٩] دليل على انتفاء الإلٰهية ، فإن الإلٰه لا يدخل النار ، والدليل لا ينعكس ، فلا يلزم أن يكون من لم يدخل النار إلٰهًا ، فمن ورد النار لم يكن إلٰهًا ، وليس كل من لا يردها إلٰهٌ .

لكن كانت معارضة ابن الزبعرى وأشباهه من جهة المعنى والقياس والاعتبار ، أى إذا كانت آلهتنا دخلوا النار لكونهم/ معبودين[(١)] ، ظ١٠٣ وجب أن يكون كل معبود يدخل النار ، والمسيح معبود فيجب أن يدخلها ، فعارضوه بالقياس ، والقياس مع - وجود الفارق المؤثر - قياس فاسد ، فبيَّن الله الفرق بأن المسيح عبدٌ حيٌّ مطيع لله ، لا يصلح

(١) فى الاصل : معبودون ، وهو خطأ .

أن يُعبد لأجل الانتقام من غيره ، بخلاف الأوثان ، فإنها حجارة ، فإذا عُذِّبت لتحقيق عدم كونها آلهة ، وانتقاماً ممن عبدها ، كان ذلك مصلحة ، ليس فيها عقوبة لمن لا يصلح أن يُعاقب .

ولهذا قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً ﴾ [سورة الزخرف : ٥٧] ، أى جعلوه مثلا لآلهتهم فقاسوها به ، فهذا حال من عارض النص الخبرى بالقياس الفاسد ، وهو حال الذين يعارضون النصوص الإلٰهية بأقيستهم الفاسدة[1] ، فيقولون : لو كان له علمٌ وقدرة ورحمة وكلام وكان مستويا على عرشه ، للزم أن يكون مثل المخلوق الذى له علم وقدرة ورحمة وكلام ويكون مستويا على العرش ، ولو كان مثل المخلوق للزم أن يجوز عليه الحدوث ، وإذا جاز عليه الحدوث امتنع وجوب وجوده وقدمه .

فهذا من جنس معارضة ابن الزبعرى ، حيث قاس ما أُخبر الله عنه بشئ آخر ليس مثله ، بل بينهما فرق ، والفرق بين الله وبين مخلوقاته ، أعظم من الفرق بين المسيح وبين الأوثان ، فإن كلاهما مخلوق لله تعالى .

وأما قياس الخالق بالمخلوق ، وقول القائل : لو كان متصفا بالصفات والأفعال القائمة به ، لكان مماثلاً للمخلوق المتصف بالصفات والأفعال القائمة به — فنى غاية الفساد ، فإن تشابه الشيئين من بعض الوجوه لايقتضى تماثلها فى جميع الأشياء ، فإذا كان المسيح المشابه لآلهتهم فى وجوه كثيرة لا تكاد تحصى — مثل كون هذا كان معدوماً وهذا كان معدوما ، وهذا محدث ممكن ، وهذا محدث ممكن ، وهذا مفتقر إلى

(١) كلمة « الفاسدة » فى هامش الصفحة ولم يظهر منها فى المصورة إلا « الفا » .

غيره وهذا مفتقر إلى غيره ، وهذا يقدر عليه غيره ، وهذا يقدر عليه غيره ، وهذا تعترض عليه الآفات والعلل كالتفريق والتجزئة والتبعيض ، وهـــذا تعترض عليه الآفات والعـــلل كالتفريق والتجزئة والتبعيض ، وهذا يمكن إفساده واستحالته ، وهذا يمكن إفساده واستحالته ، وأمثال ذلك من الأمور التى يجب تنزيه الرب عنها – فمع اشتراكهما فى هذه الأمور التى يجب تنزّه الرب عنها ، لم يصح قياس أحدهما بالآخر ، ولا أن يثبت له من الحكم ما ثبت له ، وإن كانا قد اشتركا فى هذه الأمور .

فالخالق سبحانه الذى يفارق غيره بأعظم مما فارق به المسيح آلهتهم ، هو أولى وأحق بأن لا يمثّل بخلقه ، لأجل موافقته فى بعض الأسماء والصفات ، إذ أصل هذا القياس الفاسد أن الشيئين إذا اشتركا وتشابها فى بعض الأشياء ، لزم اشتراكهما وتماثلهما فى/ غير ذلك مما ليس من لوازم المشترك ، وهذا كله خطأ فاحش ، وبعضه أفحش من بعض ، فالشيئان إذا اشتركا فى شئ ، لزم أن يشتركا فى لوازمه ، فإن ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم ، فأما ما ليس من لوازمه ، فلا يجب اشتراكهما فيه .

ص ١٠٤

فكون المعبود من حصب جهنم ، ليس من لوازم كونه معبوداً ، بل من لوازم كونه معبودًا يصلح دخوله النار ، والمسيح ونحوه لا يصلح دخولهم النار .

وكذلك ثبوت الوجود والحياة والعلم والقدرة والاستواء والنزول ، ونحو ذلك من الأمور التى يُوصف بها الخالق والمخلوق ، ليس من لوازمها

الإمكان والحدوث والآفات والنقائص ، فإن الإمكان من لوازم ما ليس واجباً بنفسه ، والحدوث من لوازم المعدوم ، وإمكان الآفات والنقائص من لوازم ما يقبل ذلك .

وهذه الصفات صفات كمال لا تستلزم الآفات ، بل قد تكون منافية للآفات والنقائص ، والمنافى للشئ لا يكون من لوازمه ، بل هو مناقض للوازمه ، فكيف يُجعل المنافى كالملازم ؟

والمقصود أن المشركين كانوا يعارضون الرسول بما يتخيلونه مناقضاً لقوله ، وإن لم يكن فى ظاهر قوله ما يناقض : لا معقولا ولا منقولا ، فكيف إذا كان ظاهر قوله يناقض صريح المعقول الذى عليه أئمة أرباب العقول ، لاسيما إذا كان ذلك المعقول هو الذى لا يمكن تصديقه إلا به ؟ فإذا كان قد أظهر ما يطعن فى دليل صدقه وشاهده ، كان معارضته بذلك أَوْلى الأشياء .

وكذلك أيضا لما أخبرهم بالإسراء وشجرة الزقوم أنكر ذلك طائفة منهم ، وزعموا أن العقل ينفى ذلك . وأنزل الله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِى أَرَيْنَاكَ إلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِى الْقُرْآنِ ﴾[سورة الإسراء : ٦٠] .

وفى الصحيح عن ابن عباس أنه قال : هى رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به[١] .

(١) الحديث عن ابن عباس رضى الله عنهما فى : البخارى ٥٤/٥ (كتاب مناقب الأنصار ، باب المعراج) ، ٨٦/٦ (كتاب التفسير ، سورة الإسراء) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٣٦٣/٤ - ٣٦٤ (كتاب تفسير القرآن ، سورة الإسراء) .

قال تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة الإسراء : ١] .

وقال : ﴿ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى * وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى * إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى ﴾ [سورة النجم : ١٢ - ١٦] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ * وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴾ [سورة التكوير : ٢٢ - ٢٥] . ظ ١٠٤

فإذا كان ما أخبرهم به من رؤية الآيات التى أراه الله إياها ليلة الإسراء قد أنكروها وكذّبوه لأجلها ، واستبعدوا ذلك بعقولهم ، مع أن ذلك ليس ممتنعا فى العقل ، فكيف بما هو ممتنع فى صريح العقل ؟

وكذلك أيضا أنكروا أن يبعث الله بشراً رسولا ، وجعلوا ذلك منكراً ممتنعا فى عقولهم .

كما قال تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَراً رَّسُولاً ﴾ [سورة الإسراء : ٩٤] .

وقال : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ ﴾ [سورة يونس : ٢] .(١)

---

(١) لم تظهر كلمة « الناس » فى هامش المصورة .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهَٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ [سورة الفرقان : ٤١] .

وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِىَ الْأَمْرُ ثُمَّ لاَ يُنظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ٩] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّنْ شَىْءٍ ﴾ [سورة الأنعام : ٩١] .

وقد حكى نحو ذلك عمن تقدم من الكفار ، كقول قوم فرعون : ﴿ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ * فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُوا مِنَ الْمُهْلَكِينَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٤٧ ، ٤٨] .

وقول قوم نوح : ﴿ مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَراً مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾ [سورة هود : ٢٧] .

وقالت أصناف الأمم لرسلهم : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ [سورة إبراهيم : ١٠] .

حتى قالت الرسل : ﴿ إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [سورة إبراهيم : ١١] . وأمثال هذا .

فقد ذكر عن المشركين أنهم أنكروا إرسال رسول من البشر ، ودفعوا ذلك بعقولهم .

وهذا قول من يجحد النبوات من البراهمة مشركى الهند وغيرهم ، ولهم شُبَه معروفة يزعمون أنها براهين عقلية تقدح فى جواز إرسال الرسل[(١)] .

ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِى إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ [سورة يوسف : ١٠٩] .

وقال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِى إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النحل : ٤٣] .

وقال : ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنَ الرُّسُلِ ﴾ [سورة الأحقاف : ٩] . وأمثال ذلك .

وكذلك لما أخبرهم بالمعاد عارضوه بعقولهم ، وقد ذكر الله تعالى من حججهم التى احتجوا بها فى إنكار المعاد ما هو مذكور فى القرآن .

كقوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِىَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِى الْعِظَامَ وَهِىَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِى أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ * أَوَ لَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة يس : ٧٨ – ٨١] . ص١٠٥

وقد ذكر طعنهم فى الرسالة والمعاد جميعا فى قوله تعالى : ﴿ قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ * بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا

(١) انظر مثلا ما أورده الباقلانى فى كتابه التمهيد (ص ١٠٤ – ١٣١) من هذه الشبه وردوده عليهم .

شَىْءٌ عَجِيبٌ * أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ * قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴾ [سورة قٓ : ١ - ٤].

ثم ذكر الأدلة عليهم إلى قوله : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سورة قٓ : ١٥].

وهذه السورة قد تضمنت من أصول الإيمان ما أوجبت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها فى المجامع العظام ، فيقرأ بها فى خطبة الجمعه وفى صلاة العيد ، وكان من كثرة قراءته لها يقرأ بها فى صلاة الصبح ، وكل ذلك ثابت فى الصحيح(١) .

قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا * يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [سورة الإسراء ٤٩ - ٥٢] .

وقد ذكر نحو ذلك عمَّن مضى من المكذِّبين للرسل ، كقولهم عن رسولهم : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ * هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ * إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا

(١) انظر تفسير ابن كثير (ط . دار الشعب) ٣٧١/٧ . وقد أورد ابن كثير الأحاديث التى جاءت فى فضل سورة قٓ ومواضع قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم لها ، وذكر الأساتذة المحققون فى تعليقهم أماكن هذه الأحاديث فى كتب الصحاح . انظر ٣٧١/٧ (ت ٣ - ٩) .

نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ * إِنْ هُوَ إِلاَّ رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِباً وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة المؤمنون: ٣٥ – ٣٨].

وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [سورة الجاثية: ٢٤].

وأمثال هذا فى القرآن كثير.

وذكر عنهم أنهم طعنوا فى الرسول بعقولهم بأمور ظنوها لازمة له، كقولهم: ﴿ وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلاَ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا * أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَّسْحُورًا ﴾ [سورة الفرقان: ٧، ٨].

قال تعالى: ﴿ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً ﴾ [سورة الفرقان: ٩].

وكذلك قالوا عمن قبله من الرسل كما قال فرعون: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلاَ يَكَادُ يُبِينُ * فَلَوْلاَ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلاَئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾ [سورة الزخرف: ٥٢، ٥٣]. ظ١٠٥

وقالوا لشعيب: ﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفاً وَلَوْلاَ رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴾ [سورة هود: ٩١].

والمقصود هنا أن الرسول محمدا صلى الله عليه وسلم كان يعارضه من

المؤمنين به والكفار من لا يكاد يُحصى معارضةً لا ترد عليه [١] ، ولم تكن إلا من جهل المعارض ، ولم يكن فى ظاهر الكلام الذى يقوله لهم ومفهومه ومعناه ما يخالفه صريح المعقول ، بل كان المعارضون يعارضون بعقولهم ما لا يستحق المعارضة ، فلو كان فيما بلَّغهم إياه عن الله ، من أسمائه وصفاته ونحو ذلك ، ما يخالف ظاهره صريح المعقول ، لكان هذا أحق بالمعارضة ، وكان يمتنع فى مستمر العادة أن مثل هذا لا يعارضه أحد : لا معارضة دافع طاعن ، ولا معارضة مستشكل مسترشد ، فكيف إذا كان ذلك يعارض القضايا العقلية التى بها علموا نبوته ، وأنه رسول الله إليهم ؟ فكانت تكون المعارضة بذلك أَوْلى أن تقع من الكفار والمسلمين .

أما الكفار فيقولون له : نحن لا نعلم صدقك إلا بأن نعلم بعقولنا أموراً تناقض ما يُفهم ويظهر مما تخبرنا به ، فالمصدِّق لك يكون متناقضاً متلاعبا ، لا يمكنه أن يقبل بعض أخبارك إلا بردِّ بعضها ، وهذا ليس فعل العالمين الصادقين دائما ، بل فعل من يكذِّب تارة ويصدِّق أخرى ، أو يصيب تارة ويخطئ أخرى .

وأما المسلمون المظهرون للإسلام فقد كان فيهم منافقون ، وفى المؤمنين سمَّاعون لهم يتعلقون بأدنى شبهة يوقعون بها الشك والريب فى قلوب المؤمنين ، وكان فيهم من له معرفة وذكاء وفضيلة وقراءة للكتب ومدارسة لأهل الكتاب ، مثل أبى عامر الفاسق ، الذى كان يُقال له أبو عامر الراهب ، الذى اتخذ له المنافقون مسجد الضرار .

(١) فى الأصل : لابر عليه ، ولعل الصواب ما أثبته .

وأيضا فقد كان اليهود والنصارى يعارضونه بما لا يصلح للمعارضة ، ويقدحون فى القرآن بأدنى شبهة ، ويخاطبون بذلك من أسلم ، كما قالوا للمغيرة بن شعبة : أنتم تقرأون فى كتابكم : ﴿ يَا أُخْتَ هَارُونَ ﴾[سورة مريم : ٢٨] وموسى بن عمران كان قبل عيسى بسنين كثيرة ، فظنوا أن هارون[١] المذكور هو هارون[١] أخو موسى ، وهذا من فرط جهلهم ، فإن عاقلا لا يخفى عليه أن موسى كان قبل عيسى بسنين كثيرة ، وأن مريم أم عيسى ليست أخت موسى وهارون ، ولا هو المسيح ابن أخت موسى ، وليس فى من له تمييز — وإن كان من أكذب الناس — [من][٢] يرى أن يتكلم بمثل هذا الذى يضحك عليه به / كل من سمعه ، فكيف بمن هو أعظم الناس عقلا وعلما ومعرفة:غلبت عقول بنى آدم ومعارفهم وعلومهم ، حتى استجاب له كل ذى عقل مصدِّقاً لخبره ، مطيعا لأمره وذلَّ له — أو خاف منه — كل من لم يستجب له ، وظهر به من العلم وَالبيان ، والهدى والإيمان ، ما قد ملأ الآفاق ، وأشرق به الوجود غاية الإشراق ؟

ص١٠٦

فكان النصارى الذين سمعوا هذا — لو كان لهم تمييز — لعلموا أن مثل هذا الرجل العظيم الذى جاء بالقرآن لا يخفى عليه أن المسيح ليس هو ابن أخت موسى بن عمران ، ولا يتكلم بمثل ذلك ، ولو كانت أختها لكان إضافتها إلى موسى أَوْلى من إضافتها إلى هارون ، فكان يقال لها : يا أخت موسى ، لكن لمَّا اتفق أن مريم هذه بنت عمران ، وذانك

(١) فى الأصل : هرون ، وتكرر وروده هكذا فى عدة مواضع تالية .

(٢) من : ساقطة من الأصل (د) وزدتها ليستقيم الكلام .

موسى وهارون ابنا عمران ، فكان لفظ عمران فيه اشتراك ، والاشتراك غالب على أسماء الأعلام – نشأت الشبهة ، حتى سأل المغيرة النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : ألا قلت لهم إنهم كانوا يسمُّون بأسماء أنبيائهم والصالحين قبلهم ؟[١] إن هارون هذا كان رجلا فى بنى إسرائيل سمّوه باسم هارون النبى .

فمن كانوا يعارضونه بمثل هذه المعارضة ، كيف يسكتون عن معارضته إذا كان الخطاب الذى أُخبر به ، والمفهوم الظاهر منه – بل الصريح منه الذى لا يحتمل التأويل مخالفاً لصريح العقل ، بل مخالفا لما به يُعلم صدقه وصدق الأنبياء قبله ؟ وهلاَّ كان أهل الكتاب يقولون له : ما جئت به يقدح فى نبوات الأنبياء قبلك ، فإنَّا لا يمكننا أن نصدقك إلا بقضايا عقلية بها يعلم صدق الرسل ، وما أظهرته للناس وبينته لهم وأخبرتهم به يناقض الأصول العقلية التى بها نعلم تصديق الأنبياء ؟ .

واعلم أنه من أمعن النظر فى هذا المقام وتوابعه ، حصل له أمور جليلة :

بطلان قول من يقول : العلم بصحة السمع لا يكون إلا بقضايا عقلية مناقضة للمفهوم الظاهر من أخبار الله ورسوله .

بل بطلان قول من يجعل صريح العقل مناقضاً لأخباره .

---

(١) الحديث بهذا اللفظ من رواية المغيرة بن شعبة رضى الله عنه فى : سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٣٧٦/٤ (كتاب التفسير ، سورة مريم) . وجاء الحديث مع اختلاف فى الألفاظ عنه رضى الله عنه فى : مسلم ٦٨٥/٣ (كتاب الآداب ، باب النهى عن التكنى بأبى القاسم ، وبيان ما يستحب من الأسماء) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٢٥٢/٤ .

بل بطلان قول من يدَّعي أن أقوال الجهمية النفاة لعلو الله على خلقه – مما هي معروفة بصريح العقل ، سواء كانت موافقة لخبر الرسول أو مخالفة له .

وذلك من وجوه :

ظ ١٠٦ **أحدها** : أن إيمان المؤمنين به ، العالمين بصدقه ، حصل /بدون هذه القضايا .

الثانى : أن أحداً منهم لم يورد هذه المعارضة ، ولم يستشكل هذا الذى هو تناقض فى زعم هؤلاء .

الثالث : أن المنافقين لم يورد أحدٌ منهم هذا .

الرابع : أن المشركين لم يورد أحدٌ منهم هذا .

الخامس : أن أهل الكتاب لم يورد أحدٌ منهم هذا .

السادس : أنه لم يعهد إليهم أن لا يصدِّقوا بمضمون هذه الظواهر ولا يعتقدوا موجبها ، ولا أمرهم بترك تدبرها وفهمها وعقلها ، ولا بتأويلها تأويلا يصرفها عن المعنى الظاهر المفهوم منها ، ولا بتفويضها وقولهم:لا نعلم معناها .

السابع : أن الصحابة لم يوصوا التابعين بذلك .

الثامن : أن التابعين لم يوردوا على الصحابة ، ولا أورد بعضهم على بعض ظهور هذا التناقض والتعارض ، ولا سأل بعضهم بعضاً : كيف نصنع ؟ هل نتبع موجب النصوص ، أو موجب العقول المعارضة ،

ونتأول النصوص ؟ أو نصرف قلوبنا عن فهمها وتدبرها وعقلها ، ونقول : لا ندرى ما معناها ؟ .

فإن قيل : فهذا الذى ذكرته ظاهرٌ لا يخفى على من تأمل أمور الإسلام كيف كانت ، وكيف ظهر الإسلام ، ومع هذا فهذه الشبه العقلية التى احتج بها النفاة قد ضل بها خلق كثير من هذه الأمة ومن أهل الكتاب ، فهل كانت عقول الكفار أصح من عقول هؤلاء ؟ ثم إذا كان الأمر هكذا فكيف وقع فى هذه مَنْ وقع ؟ .

قيل : المقصود هنا فساد قول من يقول : إن تصديق الرسول لا يمكن إلا بقضايا عقلية تناقض مفهوم ما أخبر به . وهذا يلزم من قال ذلك من الجهمية والمعتزلة ، وأتباعهم من الأشعرية ، ومن دخل معهم من الفقهاء من أصحاب الأئمة الأربعة والصوفية : أن تصديق الرسول لا يمكن إلا بأن يستدل على حدوث العالم بحدوث الأجسام ، وأنه يستدل على ذلك بحدوث ما قام بها من الأعراض مطلقا أو الحركات ، وأن ذلك مبنى على امتناع حوادث لا أول لها ، وذلك يستلزم نفى الأفعال القائمة بذات الله تعالى المتعلقة بمشيئته واختياره ، بل نفى صفاته ، وأن يكون القرآن مخلوقا ، وأن الله لا يُرى فى الآخرة ، ولا يكون فوق العالم .

فمن قال : إن تصديقه فيما أخبر به لا يمكن إلا بهذه الطريق ، /كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام ، ولهذا قال الأشعرى وغيره : إن هذه الطريق مبتدعة فى دين الأنبياء ، بل محرَّمة غير

ص ١٠٧

مشروعة . ولا ريب أن عقل من آمن بالله والرسول كان خيراً من عقل من سلك هذه الطريق من أهل الكلام .

وأما عقول الكفّار فلا ريب ، وإن كانت عقول جنس المؤمنين خيراً من عقولهم ، لكن قد يكون عند الكافر من العقل والتمييز ما يمنعه أن يقول ما يقوله كثير من أهل البدع . ألا ترى أن أكاذيب الرافضة لا يرضاها أكثر العقلاء من الكفّار ؟ فكذلك عقول المشركين الذين كانوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن تقبل أن ترد رسالته بمثل هذا الكلام الذى فيه من الدقة والغموض ما لا يفهمه أكثر الناس ، ومن فهمه من العقلاء علم أنه من باب الهذيان والبهتان .

يبين لك كل ذلك أن العرب مع شركها كانت مقرَّة بأن الله رب كل شئ وخالقه ومليكه ، مقرَّة بالقدر ، وكانت عقولهم من هذا الوجه خيراً من عقل من جعل كثيرا من المحدثات لم يخلقه الله ولا قدَّره ولا أراده ، وكانت العرب أيضا تقرّ بأن الله فاعل مختار ، ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، فكانت عقولهم خيراً من عقول الدهرية الفلاسفة ، الذين يقولون بأن العالم صدر عن علة تامة موجبة له ، كما يقوله الدهرية الإلٰهيون .

ولا ريب أن من أنكر الصانع وقال بأن العالم واجب بذاته ، فعقله أفسد من عقل هؤلاء . والعرب لم تكن تقول بهذا اللهم إلا أن يكون فى تضاعيفهم آحاد تقوله ، ولكن لم يكن هذا القول ظاهراً فيهم ، بل الظاهر فيهم الإقرار بالخالق وعلمه وقدرته ومشيئته .

وهذه الشبه – شبه الجهمية – هى فى الأصل نشأت من ملاحدة

الأمم المنكرين للصانع ، وهؤلاء أجهل الطوائف وأقلهم عقلا ، فلهذا لم تكن العرب تعارض بمثل هذه الشبه ، وإنما ذكر الله تعالى نظير قول الجهمية عن مثل فرعون وأمثاله من المعطِّلة ، كالذى حاجَّ إبراهيم فى ربه .

ولا ريب أن المعطِّلة شرٌّ من المشركين . والعرب ، وإن كانوا مشركين ، لم يكن الظاهر فيهم التعطيل للصانع ، وإن كان قد يكون فى أضعافهم من هو من المرتابين فى الصانع أو الجاحدين له ، كما فى تضاعيف كل أمة ، حتى فى المصلِّين من هو من هؤلاء ، إذ المنافقون لم يزالوا فى الأمة ولن يزالوا على اختلاف أصنافهم .

ظ١٠٧ وإذا عرف أن المقصود/ بيان فساد قول من يزعم أنه لا يمكن تصديق الرسول إلا بالطريق الجهمية ، المناقضة لإثبات ما أخبر به من صفات الله وكلامه وأفعاله ، حصل المقصود .

وأما من قال : إن هذه المعقولات تعارض المفهوم الظاهر من الآيات والأحاديث ، من غير أن يقول : إن العلم بصدق الرسول موقوف عليها ، كما يقوله من يعتقد صحة هذه الطريق : طريقة الاستدلال على الصانع بحدوث الأعراض وتركيب الأجسام ، وإن قال إنه يمكن تصديق الرسول بدونها ، كما يقوله الأشعرى نفسه ، وكثير من أصحابه ، والرازى وأمثاله ، وكثير من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية ، ويوجد شئ من هذا فى كلام المحاسبى ، وأبى حاتم البستى ، والخطَّابى ، وأبى الحسن التميمى ، والقاضى أبى يعلى ، وابن عقيل ، وابن الزاغونى ، وغير هؤلاء — فإن هؤلاء وجمهور المسلمين يقولون : إنه

يمكن تصديق الرسول بدون طريقة حدوث الأعراض وتركيب الأجسام .

لكن هؤلاء وغيرهم يعتقدون صحة تلك الطريق ، وإن قالوا : إن تصديق الرسول لا يتوقف عليها .

ثم منهم من يقول : إنها لا تعارض النصوص ، بل يمكن الجمع بينهما .

وهذه طريقة الأشعرى وأئمة أصحابه : يثبتون الصفات الخبرية التى جاء بها القرآن ، مع اعتقادهم صحة طريقة الاستدلال بحدوث الأعراض وتركيب الأجسام .

وهذه طريقه أبى حاتم بن حبّان البُستى ، وأبى سليمان الخطَّابى ، والتيميين : كأبى الحسن التميمى وغيره من أهل بيته ، وأبى على بن أبى موسى ، والقاضى أبى يعلى ، وأبى بكر البيهقى ، وابن الزاغونى ، وخلق كثير من طوائف المسلمين من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية .

ومن هؤلاء من يدَّعى التعارض بينهما كالرازى وأمثاله ، كما يقول ذلك من يوجب الاستدلال بطريقة حدوث الأعراض ، كالمعتزلة ، وأبى المعالى وأتباعه .

فهؤلاء مشتركون فى أن هذه الطريقة المعقولة لهم مناقضة لما يُفهم من الآيات والأحاديث ، سواء قالوا : إن تصديق الرسول موقوف عليها ، كما يقوله من يقوله من المعتزلة وأتباع صاحب « الإرشاد » أو لم يقولوا ذلك ، كما يقوله من يوافق الأشعرى والرازى . وجمهور المسلمين على

[أن][1] تصديق الرسول ليس موقوفا عليها .

وليس المقصود فى هذا المقام إلا إبطال قول من يدَّعى أن تقديم النقل على العقل/ المعارض له يقدح فى العقل الذى به عُلم صحة السمع . وقد تبين أن فساد هذا القول معلوم بالاضطرار من الدين ، معلوم بالاضطرار من العادة ، وأن الذين آمنوا بالرسول وعلموا صدقه ، لم يكن علمهم موقوفاً على هذه القضايا .

ص١٠٨

ومما يشترك فيه الفريقان أن يُقال : أهل العقول الذين سمعوا القرآن ، والكفَّار من المشركين وأهل الكتاب فى العصور المتقدمة ، لم يكن منهم من طعن فيه ، أو أورد عليه مخالفة هذه الأخبار عن صفات الله لصريح المعقول ، فلو كان العلم بنقيض ذلك ثابتاً فى عقول بنى آدم ، لم يمكن فى العادة أن يكون هذا الكلام الذى طبق مشارق الأرض ومغاربها ، وظهر وليُّه على عدوه بالحجة الباهرة والسيف القاهر ، وفى صريح المعقول ما يناقض أخباره ، ولا أحد من العقلاء يتفطّن لذلك : لا على وجه الطعن ، ولا على وجه الاستشكال ، مع أن هذه العقليات مما تتوفر الهمم والدواعى على استخراجها واستنباطها لو كانت صحيحة ، لأنها متعلقة بأشرف المطالب ، والعلم به الذى تتوفر الهمم على طلب معرفة صفاته نفياً وإثباتا .

فلو كانت هذه الطرق الدالة على السلب طرقاً صحيحة تُعلم بالعقل ، لكان مع الداعى التام يجب تحصيلها ، فإنه مع كمال القدرة

(١) أن : ساقطة من الأصل وزدتها ليستقيم الكلام . وفى هامش (د) أمام هذا الموضع كتب كلمة « بلغ » .

والداعى يجب وجود المقدور ، فكان يجب أن تظهر هذه من أفضل الناس عقلاً ودينا .

فلما لم يكن الأمر كذلك عُلم أن ذلك كان لفسادها ، وأنهم لصحة عقولهم لم يعتقدوها ، كما لم يعتقدوا مذهب القرامطة الباطنية ، والرافضة الغالية ، وأمثالهم من الطوائف التى يُعلم فساد قولهم بصريح المعقول .

ومعلوم أن الباطل ليس له حدٌّ محدود ، فلا يجب أن يخطر ببال أهل العقل والدين كل باطل ، وأن يردوه ، فإن هذا لا نهاية له ، بخلاف ما هو حق معلوم بصريح العقل فى حق الله تعالى ، لا سيما إذا كان مما يجب اعتقاده ، بل يتوقف تصديق الرسول على معرفته ، فإن هذا يمتنع أن تكون العصور الفاضلة ، مع كثرة أهلها وفضلهم عقلا ودينًا،لم يعلموها ولم يقولوها .

فعُلم بذلك أن هذه المعارضات ليست من العقليات الصحيحة التى هى مستقرة فى صريح العقل ،بل هى من الخيالات الفاسدة المشابهة للعقليات ، التى تنفق على طائفة من الناس دون طائفة ، كما نفقت على الجهمية/ ومن وافقهم دون جمهور عقلاء بنى آدم . ولهذا كان أعظم نفاقها على أجهل الناس وأعظمهم تكذيباً بالحق وتصديقا بالباطل ، من القرامطة الباطنية ، والحلولية ، والاتحادية وأمثالهم .

ظ ١٠٨

ومن المعلوم أن أهل التواتر لا يجوز عليهم فى مستقر العادة أن يكذبوا، ولا أن يكتموا ما تتوفر الهمم والدواعى على نقله ، فكما أن الفِطر فيها مانع من الكذب ، ففيها داعٍ إلى الإظهار والبيان ، فكذلك ها هنا . كما أن العقول المتباينة والفِطر المختلفة إذا أُخبرت عما تعلمه بضرورة أو

حسّ ،لم تتفق على الكذب ولا الخطأ ، فكذلك أيضا العقول المتباينة والفطر المختلفة إذا سمعت ما يُعلم بصريح العقل بطلانه وفساده ، لم تتفق على الإعراض عن النظر والاستدلال حتى يعرف فساده وبطلانه .

ولهذا لم تظهر فى أمة من الأمم أقوال باطلة إلا كان فيهم من يعرف بطلان ذلك ، فيتكلم بذلك مع من يثق به ،وإن وافق فى الظاهر لغرض من الأغراض .

ولهذا تجد خلقا من الرافضة والإسماعيلية والنصيرية يعلمون فى الباطن فساد قولهم ، ويتكلمون بذلك مع من يثقون به .

وكذلك بين النصارى خلق عظيم يعلمون فساد قول النصارى ، وكذلك بين اليهود .

وهذه الأمة قد كان فيها فى القرون الثلاثة منافقون لا يعلم عددهم إلا الله ، وقد جاورهم من المشركين وأهل الكتاب أمم أخر ، وهم طوائف متباينة ، فما يمكن أحدا أن ينقل أنه كان قبل الجعد بن درهم وجهم ابن صفوان من ظهر عنه القول بأن العقول تنافى ما فى القرآن من إثبات العلو والصفات ، أو بعض الصفات ، لا من المؤمنين ، ولا من أهل الكتاب ، ولا من سائر الكافرين .

ومن المعلوم أن هذا إذا كان مستقرا فى صريح المعقول ، فلا بد مع توفر الهمم والدواعى أن يُستخرج ويستنبط ، وإذا استخرج واستنبط ، فلابد مع توفر الهمم والدواعى أن يُتكلّم به ، وإذا تُكلِّم به فلا بد مع

توفر الهمم والدواعى أن يُنقل . ألا ترى أنه لمَّا تكلم به واحد ، وهو الجعد بن درهم ، نقل الناس ذلك ؟ ثم الجهم بعده كذلك ، ولم نقل إن هذا لم يكن فى نفس أحد ، فإن هذا لا يمكن نفيه ، ولم يُنقل أن أحدًا من هؤلاء لم يناج به بعض الناس ، فإن هذا لا يمكن نفيه ، بل قلنا : إنه لم يظهر ، وعدم ظهوره مع الكثرة والقوة الموجبة لتوفر الهمم والدواعى على استخراجه واستنباطه : إن كان حقا / يوجب أنه ليس حقا ، فإن معرفة الله وما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتا أعظم المطالب .

ص ١٠٩

ونحن نعلم بالاضطرار أن سلف الأمة كانوا أعظم الناس رغبة فى هذا ومحبة له ، فإذا كان الحق هو قول النفاة ، وعلى ذلك أدلة عقلية يستخرجها الناظر بعقله ، وهم من أعقل الناس وأرغبهم فى هذا المطلب ، امتنع مع ذلك أن لا يكون منهم من يفطن لهذا الحق ، وإذا تفطنوا له ، مع قوة دينهم ورغبتهم فى الخير ، كانوا يظهرونه ويبيّنونه ، وذلك يوجب ظهوره وانتشاره لو كان حقا .

وكذلك الكفار لهم رغبه فى معرفة ذلك وإظهاره ، لو كان حقا ، لما فيه من معارضة الرسول ومناقضته ، ولما فيه من معرفة الحق .

واعلم أن هذا كما يقال فى أمتنا ، فإنه يقال فى بنى إسرائيل ، فإن التوراة مملوءة بإثبات الصفات التى يسمّيها النفاة تشبيهًا وتجسيما . ومن المعلوم أن التوراة قد تداولها من الأمم مالا يحصيهم إلا الله ، وقد انتشرت بين النصارى كما انتشرت بين اليهود ، فلو كان ما فيها من الصفات وإثبات العلو لله مما يناقض صريح العقل ، لكان ذلك من أعظم ما كان

ينبغي أن يتعنت به بنو إسرائيل وغيرهم لموسى ، فقد ذُكر عنهم من تعنت بموسى أشياء لا تُعلم بصريح العقل ، فقد آذوا موسى وقالوا إنه آدر [(١)] وإنه قتل هارون ، ودسَّ عليه قارون بَغِيًّا لرميه بالزّنا ليؤذى موسى بذلك .

وقال تعالى : ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا ﴾ [سورة الأحزاب : ٦٩] ومع هذا فأذى موسى بذلك أذى لا يشهد به صريح العقل ، فلو كان ما أخبرهم به مما يناقض صريح العقل ، لكان أذاه بالقدح فى ذلك أَبْيَنَ وأظهر وأَوْلى أن يستعمله من يريد الأذى له .

وقد قال تعالى : ﴿ يَابَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة البقرة : ٤٧] .

وقال : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَاقَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكاً وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة المائدة : ٢٠] .

وقال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الجاثية : ١٦] .

وقد كان القوم مجاورين للروم والقبط والنبط والفرس ، وهم أئمة الفلاسفة ، والصابئين والمشركين من جميع الأصناف . وقد ذكروا أن

---

(١) فى اللسان : الأُدرة بالضم : نفخة فى الخصية ، يقال : رجل آدر بيّن الأدَر .

ظ١٠٩ أساطين/ الفلاسفة كفيثاغورس وسقراط وأفلاطن قَدِموا الشام وتعلموا الحكمة من لقمان وأصحاب داود وسليمان ، فكيف يكون ما تدل عليه التوراة ويُفهم منها مناقضاً لصريح المعقول الذى لا ينبغى أن يشك عاقل فيه ، ولا يظهر ذلك لافى أوليائها ولا أعدائها ؟

بل الطوائف كلها مجتمعة على تعظيم الذى جاء بالتوراة ، خاضعين له ، فهل يكون كتاب مملوءًا ممَّا ظاهره كذب وفرية على الله ، ووصف له بما يمتنع عليه ولا يجوز فى حقه ، ولا يظهر بين العقلاء مناقضته ومعارضته ؟

ومن اعتبر الأمور وجد الرجل يصنِّف كتابا فى طب وحساب أو نحو أو فقه ، أو ينشئ خطبة أو رسالة ، أو ينظم قصيدة أو أرجوزة ، فيلحن فيه لحنةً ، أو يغلط فى المعنى غلطة ، فلا يسكت الناس حتى يتكلموا فيه ويبيّنوا ذلك ، ويخرجون من الحق إلى زيادة من الباطل ، وإن كان صاحب ذلك الكلام لا يدعوهم إلى طاعته واستتباعه ، ويذم من يخالفه – فضلا عن أن يكفِّره ، ويبيح قتاله وشتمه – فإذا كان الذى جاء بالقرآن ، ودعا الناس إلى طاعته واستتباعه ، وأن يكون هو المطاع ، الذى لا ينبغى مخالفته فى شئ : دقّ ولا جلّ ، ويقول : إن السعادة لمن أطاعه والشقاء لمن خالفه ، ويعظم مطيعيه ، ويعدهم بكل خير ، ويلعن مخالفيه ويبيح دماءهم وأموالهم وحريمهم ، فمن المعلوم أن مثل هذه الدعوى لا يدَّعيها إلا أكمل الناس وأحقهم بها ، وهم الرسل الصادقون ، أو أكذب الناس وأبعدهم عنها ، كالمتنبئين الكاذبين .

ومعلوم أن صاحب هذه الدعوة تعاديه النفوس وتحسده ، كما قال ورقة بن نوفل للنبي صلى الله عليه وسلم لمَّا أخبره بما جاءه ، فقال : إن قومك سيخرجوك . قال : أوَ مُخْرِجيَّ هم ؟قال : نعم ، إنه لم يأت أحدٌ بمثل ما جئت به إلا عودى ، وإن يدركنى يومك أنصرك نصرا مؤزَّرا [(١)] .

ومن المعلوم أن أعداء من يقول مثل هذا ، إذا كان المفهوم من كلامه ، والظاهر من خطابه هو كذب على الله ، ووصفه بما يجب تنزيهه عنه وبما يعلم بصريح العقل أن الله منزَّه عنه ، وأنه من وصفه بذلك كان قائلا من التشبيه والتجسيم بما يخالف صريح العقل ، بل يكون صاحبه كافراً كاذباً مفتريا على الله – كان هذا من أعظم ما تتوفر الهمم والدواعى على معارضته به ، والطعن فى ذلك والقدح فى نبوته به .

وهكذا موسى بن عمران وبنو إسرائيل ، كان بمقتضى العادة المطَّردة أنه لابد فى كل عصر من أن يظهر إنكار مثل ذلك/ والقدح فى ما جاء به موسى ، وأن يكون المؤذون له يؤذونه بذلك وأعظم منه . ص١١٠

فإذا قيل : إنه قد وُجِدَ طعن فى موسى ومحمد صلى الله عليهما وسلم بمثل هذا .

---

(١) هذا جزء من حديث طويل عن عائشة رضى الله عنها ، وأوله (وهذا لفظ البخارى) : أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحى . . الحديث . والحديث فى : البخارى ١/٣ – ٤ (كتاب بدء الوحى ، باب كيف كان بدء الوحى) . وتكرر الحديث فى البخارى فى مواضع كثيرة . انظر فتح البارى (ط. السلفية) : الأرقام ٣٣٩٢ ، ٤٩٥٣ ، ٤٩٥٥ ، ٤٩٥٦ ، ٤٩٥٧ ، ٦٩٨٢ . والحديث عن عائشة رضى الله عنها فى : مسلم ١/١٣٩ – ١٤٢ (كتاب الإيمان ، باب بدء الوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؛ المسند (ط. الحلبى) ٦/٢٢٣ ، ٢٣٣ .

قلنا : نعم ، وُجد بعد أن ظهرت مقالة [(١)] الجهمية فى المسلمين ، وحديث الملاحدة من القرامطة الباطنية ، الذين أخذوا شر قول الجهمية وشر قول الرافضة ، وركّبوا منهما قولا ثالثاً شرًّا منهما ، ونحن لم نقل : إنه لم يقدح أحدٌ فى الأنبياء والمرسلين ، ولا كذّبهم ولا عارضهم فى نفس ما دعَوْا إليه من التوحيد والنبوة والمعاد ، وعارضوهم بعقولهم ، ولم يعارضوهم معارضة صحيحة ، بل كان ما عارضوا به فاسداً فى العقل .

فهؤلاء الذين حَدَثوا من المعارضين هم أسوأ حالاً من أولئك المعارضين ، فإن القرامطة الباطنية شر من عبّاد الأصنام من العرب ، وشر من اليهود والنصارى ، فمجادلة هؤلاء وأمثالهم بالباطل ليس بعجيب ، فما زال فى الأرض من يجادل بالباطل ليدحض به الحق . ولكن قلنا : إذا كان الظاهر المفهوم مما خبّروا به مخالفاً لصريح العقل ، امتنع فى العادة أن لا يعارض أولئك الأعداء به ، ولا يستشكله الأصدقاء ، مع طول الزمان ، وتفرّق الأمة ، فإذا كان العدو يعارض بالمعقول الفاسد ، فكيف لا يعارض بالمعقول الصريح ، وإذا كان الولى يستشكل ما لا إشكال فيه لخطأه هو نفسه ، فكيف لا يستشكل ما هو مشكل يخالف ظاهره — بل نصُّه — للحق المعلوم بصريح العقل ؟

فقلنا : عدم وجود هذه المعارضات مع توفر الهمم والدواعى على وجودها — لو كانت حقا — دليل على أنها باطل ، كما أن عدم نقل ما تتوفر الهمم والدواعى على نقله — لو كان موجودا — دليل على أنه كذب ، بخلاف وجود الطعن والمعارضة ، فإنه ليس دليلا على صحة ما

(١) فى الأصل : مقالته ، وهو تحريف .

عارض به وطعن ، كما أن مجرد نقل الناقل ليس دليلا على صحة ما نُقل .

فليتدبر الفاضل هذا النوع من النظر والكلام فإنه ينفتح له أبواب من الهدى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، فإن الجهمية النفاة هم من أفسد الناس عقلا ، وأعظمهم جهلا ، وإن كان قد يحصل لأحدهم ملك وسلطان بيدٍ أو لسان ، كما حصل لفرعون ونمرود بن كنعان ونحوهما .

/ ولهذا وَصْفُ الله لهؤلاء وأشباههم بأنهم لا يسمعون ولا يعقلون ، ومن تدبّر الحقائق وجد كل من كان أقرب إلى التصديق بما جاءت به الرسل والعمل به ، كان أكمل عقلا وسمعاً ، وكل من كان أبعد عن التصديق بما جاءت به الرسل والعمل به ، كان أنقص عقلاً وسمعاً . ظ ١١٠

ولا ريب أن قول أهل التعطيل والإلحاد ، ومن دخل منهم من أهل الحلول والاتحاد ، ومن شاركهم فى بعض أصولهم المستلزمة لتعطيلهم وإلحادهم من سائر العباد – هى من أفسد الأقوال وأكذبها وأعظمها تناقضاً ، وأكثر الأمور أدلة على نقيضها ، من الأدلة العقلية والسمعية ، لكن اشتبه بعض أصولهم على كثير من أهل الإيمان ، فظنوا أن ذلك برهان عقلى معارض للقرآن الإلهى ، ولم يعلموا أن البرهان موافق للقرآن ، معاضد لامناقض معارض ، وأن دلائل الآيات والآفاق العيانية موافقة للدلائل القرآنية ، إذ كانت أدلة الحق شهوداً صادقين ، وحكاما لا يثبت عندهم إلا الحق المبين .

ومن المعلوم أن أخبار الصادقين وشهاداتهم وإثباتاتهم تتعاون وتتعاضد وتتناصر وتتساعد ، لا تتناقض ولا تتعارض ، وإن قُدِّر أن

أحدهم يغلط خطأً أو يكذب أحيانا ، فلابد أن يظهر خطؤه وكذبه ، وهذا مما استقراه الناس فى أحاديث المحدِّثين للأحاديث النبوية ، لا يُعرف أن أحدا منهم غلط أوكذب ، إلا وظهر لأهل صناعته كذبه أو خطؤه .

وكذلك الناظرون – أهل النظر والاستدلال فى الأدلة السمعية أو العقلية – ما يكاد يغلط غالط منهم ، إلا ويعرف الناس غلطه من أبناء جنسه وغيرهم .

والجهمية النفاة المعطِّلة قلبوا حقائق الأدلة والبراهين العقلية والسمعية ، ثم ادّعوا أن معهم دلالات عقلية تعارض الآيات السمعية ، فحرَّفوا الآيات وبدَّلوها بالتأويل ، بعد أن أفسدوا العقول بزخرف الأباطيل .

قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ * وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ * أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ * وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٢ – ١١٥] . فإذا رأيت الدلائل اليقينية تدل على أن ما أخبر به الرسول لا يناقض العقول ، بل يوافقها ، وأن ما ادّعاه النفاة من مناقضة البرهان

ص ١١١

لمدلول القرآن قول باطل ، فلا تعجب من كثرة أدلة الحق ، وخفاء دلك على كثيرين ، فإن دلائل الحق كثيرة ، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم ، وقل لهذه العقول التى خالفت الرسول ، فى مثل هذه الأصول : عقول كادها باريها ، واتل قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلاَ أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٦] .

ومما يوضح الأمر فى ذلك أن يُقال : من المعلوم أن موسى ومحمدًا صلى الله عليهما وسلم وأمثالهما ، كانوا من أكمل الناس معرفة وخبرة وعقلا باتفاق من آمن بهم ومن كفر ، فإن الكافر بهم يقول : كانوا من أدهى[(١)] الناس ، وأخبرهم بالأمور ، وأعرفهم بالطرق التى تنال بها المقاصد ، والأسباب التى تطلب بها المرادات ، فسعوا فيما يصدقهم به الناس ، ويطيعونهم بما كان عندهم من المعرفة والحذق والذكاء .

وأما المؤمن بهم فيقول : إن الله خصَّهم من العلم والعقل والمعرفة واليقين ، بما لم يشركهم فيه أحد من العالمين .

قال وهب بن منبّه : لو وُزن عقل محمد صلى الله عليه وسلم بعقل أهل الأرض لرجح .

وإذا كان كذلك امتنع فى صريح العقل أن من يريد أن الناس يصدِّقونه ويطيعونه ، يذكر لهم ما يوجب فى صريح العقل تكذيبه

(١) فى الأصل : ادها .

ومعصيته ، والقدح فيما جاء به ومعارضته ، فإن كان المفهوم المعروف مما أخبروا به الناس مناقضاً لصريح العقل . وهم لم يعرفوا أنه مناقض لصريح العقل ، فقد وصفهم مَنْ قال ذلك مِنْ نقص العقل وفساده ، بما أجمع الناس على فساده ، وإن علموا أنه مناقض لصريح العقل ، وأظهروه ولم يبيّنوه ، ولم يذكروا ما يجمع بينه وبين صريح المعقول ، فقد سعوْا فيما به يكذِّبهم المكذِّب ، ويرتاب المصدِّق ، ويستطيل به أعداؤهم على أوليائهم ، فيكون أولياؤهم فى الريب والاضطراب ، وأعداؤهم قد فوّقوا إليهم النُّشَّاب[1] ، وحزَّبوا عليهم الأحزاب/، وهم لا يستطيعون نصر ما جاء به الرسول بل يطلبون الإعراض عن سماعه، ومنع الناس من استماعه ، ولا يفعله إلا من هو من أقل الناس عقلا .

ظ ١١١

وإذا كان هؤلاء بإجماع أهل الأرض كاملى العقول والمعرفة ، بل أكمل الناس عقلا ومعرفة ، تبين أن الدين ، الذى أظهروه وبيَّنوه وأخبروا به ووصفوه ، لم يكن عندهم مناقضاً لصريح المعقول ، ولا منافياً لحق مقبول ، بل كان عندهم لا يخالف ذلك إلا كل كاذب جهول .

ومما يوضح الأمر فى ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم قد ظهر وانتشر ما أخبر به من تبديل أهل الكتاب وتحريفهم ، وما أظهر من عيوبهم وذنوبهم ، وتنزيهه لله عمَّا وصفوه به من النقائص والعيوب ،

---

(١) فى اللسان (فوق) : « الأصمعى : فوّق نبله تفويقا إذا فرضها وجعل لها أفواقا . ابن الأعرابى : الفُوقُ : السهام الساقطات النصول » . وفيه (نشب) : النُّشاب : (السهام) — والمعنى أن أعداءهم قد وجهوا إليهم المعارضات القوية الدامغة .

كقوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَاقَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨١] .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [سورة المائدة : ٦٤ ، ٦٥] .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾[سورة ق : ٣٨] .

ونزَّه نفسه عمَّا وصفوه به من الفقر والبخل والإعياء،فالإعياء من جنس العجز المنافى لكمال القدرة ، والفقر من جنس الحاجة إلى الغير المنافى لكمال الغنى ، والبخل من جنس منع الخير وكراهة العطاء ، المنافى لكمال الرحمة والإحسان ، وكمال القدرة والرحمة .

والغنى (١) عن الغير مستلزم سائر صفات الكمال ، فإن الفاعل إذا كان عاجزاً لم يفعل ، وإذا كان قادراً ولم يرد فعل الخير لم يفعله ، فإذا كان قادراً مريداً له فعل الخير ، ثم إن كان محتاجا إلى غيره ، كان معاوضاً لا محسنا متفضلا ، وكان فيه نقص من وجهٍ آخر ، فإذا كان مع

(١) فى الأصل : والغنا .

هذا غنيًّا عن الغير ، لم يفعل إلا لمجرد الإحسان والرحمة ، وهذا غاية الكمال .

وقد نزَّه الله سبحانه نفسه فى القرآن عما زعمته النصارى من الولد والشريك ، فقال تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِى دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ ﴾[سورة النساء : ١٧١] .

وقال:﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾[سورة المائدة : ١٧] .

وقال تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلاَّ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[سورة المائدة : ٧٣ — ٧٤] .

ثم إنه جمع اليهود والنصارى فى قوله : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾[سورة التوبة : ٣٠] .

ومن المعلوم لمن له عناية بالقرآن أن جمهور اليهود لا تقول : إن عزير ابن الله ، وإنما قاله طائفة منهم ، كما قد نقل أنه قاله فنحاص بن

عازورا ، أو هو وغيره[١] .

وبالجملة إن قائلى ذلك من اليهود قليل ، ولكن الخبر عن الجنس . كما قال : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾[سورة آل عمران : ١٧٣] ، فالله سبحانه بيَّن هذا الكفر الذى قاله بعضهم وعابه به ، فلو كان ما فى التوراة من الصفات التى تقول النفاة إنها تشبيه وتجسيم ، فإن فيها من ذلك ما تنكره النفاة وتسميه تشبيهاً وتجسيما ، بل فيها إثبات الجهة وتكلُّم الله بالصوت ، وخلق آدم على صورته وأمثال هذه الأمور .

فإن كان هذا مما كذَّبته اليهود وبدَّلته ، كان إنكار النبى صلى الله عليه وسلم لذلك وبيان ذلك أَوْلى من ذكر ما هو دون ذلك ، فكيف والمنصوص عنه موافق للمنصوص فى التوراة؟! فإنك تجد عامة ما جاء به الكتاب والأحاديث فى الصفات موافقاً مطابقاً لما ذكر فى التوراة ، وقد قلنا قبل ذلك إن هذا كله مما يمتنع فى العادة توافق المخبرين به من غير مواطأة .

وموسى لم يواطئ محمدا ، ومحمد لم يتعلم من أهل الكتاب . فدلّ

(١) قال ابن حزم فى « الفصل فى الملل والأهواء والنحل » ١/٩٩ : « . . والصدوقية ونسبوا إلى رجل يقال له صدوق ، وهم يقولون من بين سائر اليهود إن العزير هو ابن الله – تعالى الله عن ذلك – وكانوا بجهة اليمن » . وذكر الدكتور على عبد الواحد وافى فى كتابه « الأسفار المقدسة » (ص ٢٩) أن عزيرا هو الذى تسميه أسفار العهد القديم عزرا Esdras وانظر ما ذكره الجوينى فى كتابه « شفاء الغليل فى بيان ما وقع فى التوراة والإنجيل من التبديل » ص ٣١ – ٣٢ (وانظر تعليق د . أحمد حجازى السقا ، ص ٥٨ – ٦٠) ، والكتاب بتحقيق د . السقا ، ط . مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٩/١٩٧٩ .

ذلك على صدق الرسولَيْن العظيمين[١] ، وصدق الكتابين الكريمين .

وقلنا : إن هذا لو كان مخالفاً لصريح المعقول لم يتفق عليه مثل هذين الرجلين ، اللذين هما وأمثالهما أكمل العالمين عقلاً ، من غير أن/يستشكل ذلك وليهما المصدِّق، ولا يعارض بما يناقضه عدوهما المكذِّب ، ويقولان : إن[٢] إقرار محمد صلى الله عليه وسلم لأهل الكتاب على ذلك ، من غير أن يبيِّن كذبهم فيه ، دليل على أنه ليس مما كذَّبوه وافتروه على موسى[٣] ، مع أن هذا معلوم بالعادة ، فإن هذا فى التوراة كثير جدا ، وليس لأمه كثيرة عظيمة منتشرة فى مشارق الأرض ومغاربها ، غرض فى أن تكذب على من تعظِّمه غاية التعظيم ، بما يقدح فيه ، وتبين فساد أقواله ، ولكن لهم غرض فى أن يكذبوا كذبا يقيمون به رياستهم وبقاء شرعهم ، والقدح فيما جاء به من ينسخ شيئا منها ، كما لهم غرض فى الطعن على عيسى بن مريم وعلى محمد صلى الله عليهما وسلم ، فإذا قالوا ما هو من جنس القدح فى عيسى ومحمد كان تواطؤهم[٤] على الكذب فيه ممكناً ، فأما إذا قالوا ما هو من جنس القدح فى موسى فيمتنع تواطؤهم[٤] على ذلك فى العادة ، مع علمهم بأنه يقدح فى موسى ، كما يمتنع تواطؤ[٥] النصارى على ما يعلمون أنه قدح فى المسيح .

ظ ١١٢

---

(١) فى الأصل : العظمين ، وهو تحريف .

(٢) فى الأصل : ويقول الاب الان ، وهو تحريف ، ولعل ما أثبته هو الصواب .

(٣) أى دليل على أن ما قاله أهل الكتاب فى التوراة – من الأقوال الموافقة لما فى الكتاب والسنة من الإثبات – ليس مما كذبوه وافتروه على موسى .

(٤) فى الأصل : تواطيهم .

(٥) فى الأصل : تواطى .

وأما المسلمون فقد عصمهم الله من أن يتّفقوا على خطأ ، لكن يُعلم بمطّرد العادات أنه يمتنع تواطؤهم[١] على ما يعلمون أنه قدح فى نبوته ، فإن هذا لا يفعله إلا من هو مبغض له مكذِّب ، ونحن نعلم أن اليهود لم يتفقوا على بغض موسى وتكذيبه ، ولا اتفقت النصارى على بغض المسيح وتكذيبه ، فضلاً عن أن تتفق طائفة من المسلمين على بغض محمد وتكذيبه ، وإذا اتفقت طائفة على بغضه وتكذيبه ، مثل غالية الإسماعيلية والخُرَّمية الباطنية وأمثالهم ، لم تكن هذه الطائفة من أهل الإيمان به ، وقد انكشف – ولله الحمد – أمرهم ، وانهتك سترهم .

وقد تتفق الطائفة على قول يكون متضمناً للقدح فيمن تعظِّمه ولا يُعلم ذلك ، كما يتفق مثل ذلك للنصارى والرافضة ، وأمثالهم من جهَّال الطوائف ، الذين اعتقدوا عقائد فاسدة فظنوها حقًّا ، وكَذَب بعضهم فنقلها لهم عن المسيح أو عليٍّ ، فصدَّقوا ذلك الناقل ، لا لثبوت صدقه عندهم ، لكن لموافقته لهم فيما يعتقدونه .

وهذا سبب كثرة الكذب والضلال بين النصارى والرافضه والغلاة من العامة وغيرهم ، وإذا كان كذلك فهذه الأقوال التى فى التوراة : إن كانت مخالفة لصريح العقل لم يكن فى إضافتها إلى موسى إلا بطريق/القدح فيه ، فيمتنع اتفاق اليهود على نقلها عنه ، وإن لم تكن مخالفة لصريح العقل ، لم يكن حينئذ فى نقلها عن موسى محذور . ص ١١٣

فثبت أنه لا يجوز تكذيب نقل هذه عن موسى لاعتقاده مخالفتها بالعقل الصريح .

(١) فى الأصل : تواطيهم .

فإن قيل : إن الذى كَذَبَها لهم كان يعتقد صدقها ، أو كان غرضه إضلالهم ، كما أن كثيرا من هذه الأمة يكذب على النبى صلى الله عليه وسلم أكاذيب لاعتقاده أنها حق صحيح يجب على الناس قبوله ، فيكذب أحاديث فى ذلك ليقبل الناس ما يعتقده ، كما وقع مثل هذا لطوائف من أهل البدع والكلام ، وبعض المتفقهة والمتزهدة ، مثل الجُوَيْبَارى الذى كان يكذب للمرجئة والكرَّامية[١] وغيرهم أحاديث توافق قولهم[٢] ، ومثل بعض المتفقهة الذين كذبوا أحاديث توافق رأيهم لاعتقادهم أنه صدق ، ومثل طائفة من أهل الزهد والعبادة كذبوا أحاديث فى الترغيب والترهيب ، وقالوا : نحن كذبنا له ما كذبنا عليه ، ومثل الذين كذبوا أحاديث فى فضائل الأشخاص والبقاع والأزمنة وغير ذلك ، لظنهم أن موجب ذلك حق ، أو لغرض آخر .

وآخرون من الزنادقة والملاحدة كذبوا أحاديث مخالفة لصريح العقل ليهجنوا[٣] بها الإسلام ويجعلوها قادحة فيه ، مثل حديث عرق الخيل الذى فيه أنه خلق خيلا فأجراها فعرقت ، فخلق نفسه من ذلك العرق[٤] ، فإن هذا الحديث وأمثاله لا يكذبه من يعتقد صدقه لظهور

---

(١) فى الأصل : للمرجئة الكرامية .

(٢) سبقت ترجمته فيا سبق ١٩٨/١ . وانظر ما جاء عنه فى : الموضوعات ١٣١/١ – ١٣٢ ؛ اللآلى المصنوعة ٣٩/١ – ٤٠ ؛ الأسرار المرفوعة لعلى القارى (تحقيق الدكتور محمد الصباغ ، ط . بيروت ، ١٩٧١/١٣٩١) ص ٤٢٢ ، ص ٥٣٧ (وفيها حدد الأستاذ المحقق سنة وفاته بأنها ١٤٣ هـ) .

(٣) فى اللسان (هجن) : والهُجْنة فى الكلام : ما يلزمك منه العيب . . . وتهجين الأمر : تقبيحه .

(٤) ورد هذا الحديث الموضوع من قبل فى كتابنا هذا ، حـ ١ ، ص ١٤٨ – ١٤٩ وعلقت عليه هناك (ص ١٤٩ ت ١) .

كذبه ، وإنما كذَبه من مقصوده إظهار الكذب بين الناس ، كما يقولون : إنه وضعه بعض أهل الأهواء ، ليقول : إن أهل الحديث يروون مثل هذا ، ومع هذا فكل أهل الحديث متفقون على لعنة من وضعه .

ومما يشبه ذلك حديث الجمل الأورق وأنه ينزل عشية عرفة على جمل أَوْرق ، فيصافح المشاة ، ويعانق الركبان[١] ، وحديث رؤيته لربه فى الطواف[٢] ، أو رؤيته ليلة المعراج بعين رأسه وعليه تاج يلمع ، بل وكل حديث فيه رؤيته لربه ليلة المعراج عياناً[٣] ، فإنها كلها أحاديث مكذوبة موضوعة ، باتفاق أهل المعـــرفة بالحديث ، لكن الذين وضعوها يمكن أنهم كانوا زنادقة ، فوضعوها ليهجّنوا بها من يرويها ويعتقدها من الجهَّال ، ويمكن أن الذين وضعوها كانوا من الجهَّال الذين يظنون مثل هذا حقًّا ، وأنهم إذا وضعوه قوَّوا الحق ، كما وضع كثير من هؤلاء أحاديث فى فضائل الصحابة : أبى بكر وعمر وعثمان ، لا سيما ما وضعوه فى فضائل علىّ من الأكاذيب ، فإنه لا يكاد / يحصى ، مع أن فى فضائلهم الصحيحة ما يُغنى عن الباطل . ومثل ما وضعوه فى مثالبهم ، لا سيما ما وضعته الرافضة فى مثالب الخلفاء وغيرهم ، فإن فيه من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله .

ظ ١١٣

والمقصود أن المعترض يقول : يمكن أن يكون الذين كذبوا ما فى

---

(١) سبق ورود هذا الحديث الموضوع ، جـ ١ ، ص١٠٦ – ١٠٧ ، وتكلمت عليه هناك ، ص١٠٧ ت ١ .

(٢) لم أجد هذا الحديث الموضوع فيما بين يدى من كتب الأحاديث الموضوعة .

(٣) سبق الكلام على هذا الحديث الموضوع ، حـ ١ ، ص١٠٦ ت ٢ .

التوراة من الصفات على موسى ، كانوا يعتقدونها فكذَبوها ، أو كان مقصودهم إضلال اليهود وبثّ الكذب فيهم لإفساد دينهم .

قيل : هذا القدر يمكن أن يفعله الواحد والاثنان والطائفة القليلة[١] ، ولكن هؤلاء إذا حدَّثوا به عامة اليهود ، مع معرفتهم واختلافهم ، فلابد إذا كان معلوما فساده بصريح العقل أن يرده بعضهم أو يستشكله ، ويقول : إن مثل هذا يقدح في موسى ، فحيث قبلوه كلهم عُلم أنهم لم يكونوا يعتقدون أنه فاسد في صريح العقل .

ومن المعلوم عند أهل الكتاب أن قدماءهم لم يكونوا ينكرون ما في التوراة من الصفات ، وإنما حَدَث فيهم بعد ذلك ، لما صار فيهم جهمية : إما متفلسفة مثل موسى بن ميمون[٢] وأمثاله ، وإما معتزلة مثل أبي يعقوب البصير[٣] وأمثاله ، فإن اليهود لهم بالمعتزلة اتصال وبينهما اشتباه ، ولهذا كانت اليهود تقرأ الأصول الخمسة التي للمعتزلة ، ويتكلمون في أصول اليهود بما يشابه كلام المعتزلة ، كما أن كثيراً من زهّاد الصوفية يشبه النصارى ويسلك في زهده وعبادته من الشرك والرهبانية ما يشبه سلوك النصارى .

ولهذا أمرنا الله تعالى أن نقول في صلاتنا : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ

---

(١) في الأصل : القلية ، وهو تحريف .

(٢) سبقت ترجمته ١/١٣١ .

(٣) لم أعرف من هو ، وذكر الحاكم الجشمي في كتابه « شرح العيون » (ضمن كتاب فضل الاعتزال والطبقات المعتزلة) ص ٣٧٨ : « أبو يعقوب البصري الستاني ، مقدم في علم الكلام ، كثر الانتفاع به » فلعله هو .

الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[سورة الفاتحة : ٦ ، ٧].

والنصارى يشبِّهون المخلوق بالخالق فى صفات الكمال ، واليهود تشبه الخالق بالمخلوق فى صفات النقص . ولهذا أنكر القرآن على كلٍّ من الطائفتين ما وقعت فيه من ذلك ، فلو كان ما فى التوراة من هذا الباب لكان إنكار ذلك للهدى من أعظم الأسباب ، وكان فعل النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين لذلك من أعظم الصواب ، ولكان النبى صلى الله عليه وسلم ينكر ذلك ، من جنس إنكار النفاة .

فنقول : إثبات هذه الصفات يقتضى التجسيم والتجسيد والتشبيه والتكييف ، والله منزَّه عن ذلك ، فإن عامة النفاة إنما يردون هذه الصفات/ بأنها تستلزم التجسيم . ص ١١٤

ومن المسلمين وأهل الكتاب من يقول بالتجسيد[1] ، فلو كان هذا تجسيما وتجسيداً يجب إنكاره ، لكان الرسول إلى إنكار ذلك أسبق ، وهو به أحق . وإن كان الطريق إلى نفى العيوب والنقائص ، ومماثلة الخالق لخلقه ، هو ما فى ذلك من التجسيد والتجسيم ، كان إنكار ذلك بهذا الطريق هو الصراط المستقيم ، كما فعله من أنكر ذلك بهذا الطريق من القائلين بموجب ذلك من أهل الكلام ، فلما لم ينطق النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا أصحابه والتابعون ، بحرف من ذلك ، بل كان ما نطق به

(١) فى الأصل : من يقول التجسيد .

موافقاً مصدِّقاً لذلك ، وكان اليهود إذا ذكروا بين يديه أحاديث فى ذلك يقرأ من القرآن ما يصدِّقها .

كما فى الصحيحين عن [عبد الله بن] مسعود[1] أن يهوديا قال للنبى صلى الله عليه وسلم: إن الله يوم القيامة يمسك السموات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والجبال على إصبع ، والشجر والثرى على إصبع ، وسائر الخلائق على إصبع ، ثم يهزهن ، ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟ فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجبا وتصديقاً لقول الحَبْر ، ثم قرأ قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[سورة الزمر : ٦٧][2].

وأخبر هو صلى الله عليه وسلم بما يوافق ذلك غير مرة ، كما فى حديث ابن عمر الذى فى الصحيحين : أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ على المنبر هذه الآية، ثم [قال : يقول الله : أنا الجبار ، أنا المتكبر ، أنا الملك ، أنا المتعال ، يمجّد نفسه . قال : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرددها ، حتى رَجَف به المنبر ، حتى ظننا أنه سيخر به][3] .

فهذا كله ذكرناه لما بيّنا أن ما يخالف هذه النصوص من القضايا التى يُقال : إنها عقلية ليست مما يحتاج إليه فى العلم بصدق الرسول ، فعُلم

(١) فى الأصل : عن مسعود .

(٢) ورد هذا الحديث فى كتابنا هذا من قبل ، جـ٥ ، ص ٧٩ — ٨٠ ، وتكلمت عليه هناك .

(٣) فى الأصل : هذه الآية ثم . . وبعدها بياض بمقدار سطرين ، وأضفت هذه الزيادة من رواية المسند (ط . المعارف) ١٩/٨ . وسبق أن تكلمت على الحديث من رواية ابن عمر رضى الله عنهما جـ٥ ، ص ٨٠ ، ت ٢ .

بطلان قول القائل : إن تقديم النقل على العقل يُوجب القدح فيه بالقدح فى أصله ، حيث تبين أن ذلك ليس قدحاً فى أصله .

وهذا الكلام فى الأصل هو من قول الجهمية المعتزلة وأمثالهم ، وليس من قول الأشعرى وأئمةأصحابه،وإنما تلقّاه عن المعتزلة متأخرو الأشعرية لمَّا مالوا إلى نوع التجهم ، بل الفلسفة ، وفارقوا قول الأشعرى وأئمة أصحابه ، الذين لم يكونوا يقرُّون بمخالفة النقل للعقل ، بل انتصبوا لإقامة أدلة عقلية توافق السمع .

/ولهذا أثبت الأشعرى الصفات الخبرية بالسمع ، وأثبت بالعقل الصفات العقلية التى تُعلم بالعقل والسمع ، فلم يثبت بالعقل ما جعله معارضاً للسمع ، بل ما جعله معاضداً له ، وأثبت بالسمع ما عجز عنه العقل . ظ ١١٤

وهؤلاء خالفوه وخالفوا أئمة أصحابه فى هذا وهذا ، فلم يستدلوا بالسمع فى إثبات الصفات ، وعارضوا مدلوله بما ادّعوه من العقليات .

والذى كان أئمة السنة ينكرونه على ابن كُلاَّب والأشعرى بقايا من التجهم والاعتزال ، مثل اعتقاد صحة طريقة الأعراض وتركيب الأجسام ، وإنكار اتّصاف الله بالأفعال القائمة التى يشاؤها ويختارها ، وأمثال ذلك من المسائل التى أُشكلت على من كان أعلم من الأشعرى بالسنة والحديث وأقوال السلف والأئمة ، كالحارث المحاسبى ، وأبى على الثقفى ، وأبى بكر بن إسحاق الصبغى[1] ، مع أنه قد قيل : إن

---

(١) فى الأصل : الضبعى . وسبقت ترجمته ٢/٧٧ .

الحارث رجع عن ذلك ، وذكر عنه غيرُ واحد ما يقتضى الرجوع عن ذلك ، وكذلك الصبغى والثقفى قد رُوى أنهما استتيبا فتابا .

وقد وافق الأشعرى على هذه الأصول طوائف من أصحاب أحمد ومالك والشافعى وأبى حنيفة وغيرهم ، منهم من تبين له بعد ذلك الخطأ فرجع عنه ، ومنهم من اشتبه عليه ذلك ، كما اشتبه غير ذلك على كثير من المسلمين ، والله يغفر لمن اجتهد فى معرفة الصواب من جهة الكتاب والسنة ، بحسب عقله وإمكانه ، وإن أخطأ فى بعض ذلك .

والمقصود أنه لم يكن[(١)] فى المنسوبين إلى السنة ، ولو كان فيه نوع من البدعة ، مَنْ يزعم أن صريح المعقول يخالف مدلول الكتاب والسنة ، بل كل من تكلّم بذلك كان عند الأمة من أهل البدع المضلّة ، فضلا عن أن يُقال : إن ما به يُعلم صدق الرسول من المعقول مناقض لمدلول الكتاب والسنة ، إذ هذا الكلام يفتح على صاحبه من الزندقة والإلحاد ما يخرجه عن طرد قوله إلى غاية الجهل[(٢)] والضلال ، والكفر والإلحاد ، وإن لم يطّرد قوله ظهر منه من التناقض والفساد ما لا يوافقه عليه لا أهل التوحيد والحق والإيمان ، ولا طائفة من طوائف العبّاد .

وبهذا كان يصف الأشعرى كل من يواليه ويحبه من المنسوبين إلى السنة والجماعة ، كما فى رسالة أبى بكر البيهقى/ التى كتبها إلى بعض ولاة الأمور لمّا كان وقع بخراسان من لعنة أهل البدع ما وقع ، وقَصَدَ بعض ص ١١٥

---

(١) فى الأصل : أنه إن لم يمكن ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) فى الأصل : إلى غاية إلى الجهل ، ويبدو أنه تحريف من الناسخ .

الناس إدخال الأشعرية فيهم . وقد ذكر الرسالة أبو القاسم بن عساكر فى « تبيين كذب المفترى »[١] .

رسالة البيهقى فى فضائل الأشعرى .

قال البيهقى فى أثناء الرسالة[٢] : « فليعلم الشيخ العميد أن[٣] أبا الحسن من أولاد[٤] أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه » .

ثم ذكر من فضائل أبى موسى ، والأشعريين ، وذرية أبى موسى أموراً معروفة[٥] ، إلى أن قال[٦] : « إلى أن بلغت النوبة إلى شيخنا أبى الحسن الأشعرى[٧] ، فلم يُحدث فى دين الله حَدَثا ، ولم يأت فيه ببدعة ، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من الأئمة ، فى أصول الدين ، فبصَّرنا[٨] بزيادة شرح وتبيين ، وأن ما قالوه[٩] وجاء به الشرع فى الأصول[١٠] صحيح فى المعقول[١١] ، خلاف ما زعمه[١٢] أهل الأهواء من أن بعضه لا يستقيم فى الآراء ، فكان فى بيانه

(١) فى ص ١٠٠ من الكتاب ، وما بعدها (ط . مطبعة التوفيق ، دمشق ، ١٣٤٧) .

(٢) ص ١٠٢ .

(٣) تبيين : . . العميد ، أدام الله سيادته ، أن . . .

(٤) تبيين : أن أبا الحسن الأشعرى رحمه الله من أولاد . . .

(٥) انظر « تبيين . . » ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٦) تبيين ص ١٠٣ .

(٧) تبيين : . . . الأشعرى رحمه الله .

(٨) تبيين : فنصرها .

(٩) تبيين : وأن ما قالوا فى الأصول .

(١٠) فى الأصول : ليست فى « تبيين » .

(١١) تبيين : فى العقول .

(١٢) تبيين : ما زعم .

تقوية[(١)] ما لم يزل عليه أهل[(٢)] السنة والجماعة ، ونصرة أقاويل من مضى من الأئمة ، كأبي حنيفة ، وسفيان الثورى من أهل الكوفة ، والأوزاعى وغيره من أهل الشام ، ومالك والشافعى من أهل الحرمين ، ومن نحا نحوهما من أهل الحجاز ، وغيرها من سائر البلاد ، كأحمد بن حنبل وغيره من أهل الحديث ، والليث بن سعد وغيره ، ومحمد بن إسماعيل البخارى ، ومسلم[(٣)] بن الحجاج النيسابورى إمَامَىْ أهل الآثار ، وذلك[(٤)] دأب من تصدَّر[(٥)] من الأئمة فى هذه الأمة،وصار رأساً فى العلم من أهل السنة،فى قديم الدهر وحديثه » .

إلى أن قال[(٦)] : « وحين كثرت المبتدعة فى هذه الأمة ، وتركوا ظاهر الكتاب والسنة ، وأنكروا ما ورد أنه[(٧)] من صفات الله تعالى ، نحو : الحياة ، والقدرة ، والعلم ، والمشيئة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، وجحدوا ما دلاّ عليه من المعراج ، وعذاب القبر ، والميزان ، وأن الجنة والنار مخلوقتان ، وأن أهل الإيمان يخرجون من النيران ، وما لنبينا صلى الله عليه وسلم من الحوض والشفاعة ، وأن[(٨)] الخلفاء الأربعة

---

(١) فى الأصل كأنها : بقوته ، وما أثبته من « تبيين » .

(٢) تبيين : . . . ما لم يدل عليه من أهل . .

(٣) تبيين : وأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى وأبى الحسين مسلم . . .

(٤) تبيين : . . الآثار ، وحفّاظ السنن التى عليها مدار الشرع ، رضى الله عنهم أجمعين ، وذلك .

(٥) تبيين : من تصدى .

(٦) فى ص ١٠٤ .

(٧) تبيين : ما ورد به أنه . . .

(٨) تبيين : . . والشفاعة ، وما لأهل الجنة من الرؤية ، وأن . . .

كانوا محقِّين فيما قاموا به من الولاية ، وزعموا أن شيئاً من ذلك لا يستقيم على العقل ، ولا يصح فى الرأى – أخرج الله من نسل أبى موسى الأشعرى إماماً [١] قام بنصرة دين الله ، وجاهد بلسانه وبنانه [٢] من صدَّ عن سبيل الله ، وزاد فى التبيين لأهل اليقين ، أن ما جاء به الكتاب والسنة ، وما كان عليه سلف الأمة [٣] ، مستقيم على العقول الصحيحة/والآراء » . ظ ١١٥

ومضمون الرسالة إزالة ما وقع من الفتنة ، وإطابة قلوب أهل السنة .

قال أبو القاسم بن عساكر [٤] : « وإنما كان [٥] انتشار ما ذكره أبو بكر البيهقى [٦] من المحنة واستعار ما أشار بإطفائه – فى رسالته – من الفتنة ، ما تقدَّم [٧] به من سبِّ حزب الشيخ أبى الحسن الأشعرى ، فى دولة السلطان طغرلبك ، ووزارة أبى نصر الكندرى [٨] ، وكان السلطان حنفيًّا سنِّيًّا ، وكان وزيره معتزليًّا رافضيًّا ، فلما أمر السلطان بلعن المبتدعة على المنابر فى الجُمَع ، قرن الكندرى–للتسلِّى والتشفِّى–اسم الأشعرية

(١) تبيين : . . الأشعرى رضى الله عنه إماماً . . .

(٢) تبيين : وبيانه .

(٣) تبيين : سلف هذه الأمة .

(٤) فى « تبيين » ص ١٠٨ .

(٥) فى الأصل : وإن كان ، والتصويب من « تبيين » .

(٦) تبيين : البيهقى رحمه الله .

(٧) تبيين : مما تقدم .

(٨) تبيين : . . أبى نصر منصور بن محمد الكندرى .

بأسماء أرباب البدع ، وامتحن الأئمة الأفاضل ، وعزل [١] أبا عثمان النيسابورى عن خطابة نيسابور [٢] ، وفوّضها إلى بعض الحنفية ، فأمَّ الجمهور ، وخرج الأستاذ أبو القاسم ، وأبو المعالى ، عن [٣] البلد ».

ثم ذكر زوال تلك المحنة فى دولة ابن ذلك السلطان ووزارة النظام [٤] .

وهذا الذى ذكره عنه البيهقى هو المعروف فى كتبه وعند أئمة أصحابه . وذكر ابن عساكر عن جماعة ما يوافق كلام البيهقى ، فذكر أن أبا الحسن القابسى – وهو من كبار أئمة المالكية بالمغرب – سُئِل عنه فكان فى جوابه [٥] : « واعلموا أن أبا الحسن الأشعرى [٦] لم يأت من هذا الأمر – يعنى الكلام – إلا ما أراد به إيضاح السنن ، والتثبيت عليها ، ودفع الشبه عنها » .

وقال أبو بكر بن فورك [٧] : « انتقل الشيخ أبو الحسن الأشعرى [٨]

(١) تبيين : الأئمة الأماثل ، وقصد الصدور الأفاضل ، وعزل . . .

(٢) تبيين : أبا عثمان الصابونى عن الخطابة بنيسابور . . .

(٣) تبيين : . . والإمام أبو المعالى الجوينى رحمة الله عليهما عن . . .

(٤) انظر « تبيين » ص ١٠٨ – ١٠٩ .

(٥) قال ابن عساكر فى « تبيين » ص ١٢٢ : « قرأت بخط بعض أهل العلم بالفقه والحديث من أهل الأندلس ممن أثق به فيما يحكيه وأصدقه فيما يرويه فى جواب سؤال سئل عنه أبو الحسن على الفقيه القيروانى المعروف بابن القابسى – وهو من كبار أئمة المالكية بالمغرب – سأله عنه بعض أهل تونس من بلاد المغرب فكان فى جوابه له أنه قال . . .

(٦) تبيين : . . الأشعرى رضى الله عنه . .

(٧) هذا الكلام أورده ابن عساكر فى « تبيين » ص ١٢٧ .

(٨) تبيين : انتقل الشيخ أبو الحسن على بن اسماعيل الأشعرى رضى الله عنه .

من مذاهب المعتزلة إلى نصرة مذاهب أهل السنة والجماعة بالحجج العقلية ، وصنَّف فى ذلك الكتب » .

وذكر ابن عساكر كلامه فى مصنفاته[١] .

كلام الأشعرى فى « الإبانة »

وقوله[٢] : « فإن قال قائل[٣] : قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة[٤] والمرجئة ، فعرِّفونا قولكم الذى به تقولون ، وديانتكم التى بها تدينون . قيل له : قولنا الذى به نقول[٥] ، وديانتنا التى بها ندين[٦] ، التمسك بكتاب الله[٧] ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم[٨] ، وما رُوى عن الصحابة[٩] ، والتابعين ، وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون[١٠] ، وبما كان عليه أحمد بن حنبل[١١] نضَّر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته — قائلون ، ولمن خالف

---

(١) انظر « تبيين » ص ١٢٨ — ١٤٠ .

(٢) أى الأشعرى فى كتابه « الإبانة عن أصول الديانة » والكلام التالى فى ص ٢٠ (تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود ، ط . دار الأنصار) = ص ٨ (ط . المنيرية) . وهو فى « تبيين » ص ١٥٧ وما بعدها .

(٣) الإبانة : فإن قال لنا قائل .

(٤) الإبانة (ط . دار الانصار) : والرافعة ، وهو خطأ مطبعى .

(٥) الإبانة : (فى الطبعتين) الذى نقول به .

(٦) الإبانة (فى الطبعتين) : التى ندين بها .

(٧) الإبانة : (ط . دار الأنصار) بكتاب الله ربنا عز وجل ؛ (ط . المنيرية) : بكتاب ربنا عز وجل .

(٨) الإبانة (ط . دار الأنصار) : وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ (ط . المنيرية) : وبسنة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم .

(٩) الإبانة (ط . دار الأنصار) : عن السادة والصحابة .

(١٠) فى الأصل : ونحو ذلك معتصمون ، والمثبت من « الإبانة » .

(١١) الإبانة (فى الطبعتين) : وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل .

قوله مجانبون [(١)] ، لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل ، الذى أبان الله به الحق عند ظهور الضلال [(٢)] ، وأوضح به المنهاج ، وقمع به بدع المبتدعين ، وزيغ الزائغين ، وشك الشاكّين ، فرحمة الله عليه من إمام مقدَّم ، وكبير مفهم [(٣)] ، وعلى جميع أئمة المسلمين [(٤)] . وجملة قولنا : أنَّا نقـــرّ بالله [(٥)] وملائكته وكتبه ورسله ، وما جاء من عند الله [(٦)] ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا نرد من ذلك شيئاً ، وأن الله إله [(٧)] واحد ، فرد [(٨)] صمد ، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأن محمدا عبده ورسوله ، / وأن الجنة والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث [من] [(٩)] فى القبور ، وأن الله مستوٍ على عرشه كما قال : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [سورة طه : ٥] ، وأن له وجهاً ، كما قال : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [سورة طه : ٢٧] ، وأن له يدين ، كما قال : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [سورة المائدة : ٦٤] ، وكما قال : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ

ص ١١٦

---

(١) الإبانة (ط . دار الأنصار) : ولما خالف قوله مخالفون .

(٢) عند ظهور الضلال : كذا فى نسخة من نسخ الإبانة ، وفى (ط . دار الأنصار) : الحق ودفع به الضلال ؛ (ط . المنيرية) ورفع به الضلال .

(٣) الإبانة (ط . دار الأنصار) : مقدم وجليل معظم وكبير مفهم ؛ (ط . المنيرية) : مقدم وخليل معظم مفخم (وفى نسخة : وكبير مفخم)

(٤) عبارة « وعلى جميع أئمة المسلمين » ساقطة من طبعة دار الأنصار .

(٥) فى الأصل : نقر بأن الله ، والمثبت من « الإبانة » .

(٦) الإبانة (ط . دار الأنصار) : وبما جاءوا به من عند الله .

(٧) الإبانة (فى الطبعتين) : وأن الله عز وجل إله .

(٨) الإبانة (فى الطبعتين) : واحد ، لا إله إلا هو ، فرد .

(٩) من : ساقطة من الأصل .

بِيَدَيَّ ﴾[سورة ص : ٧٥] ، وأن له عينين بلا كيف ، كما قال : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾[سورة القمر : ١٥]»إلى أن قال :

« ونعوِّل فيما اختلفنا فيه على كتاب الله ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإجماع المسلمين ، وما كان فى معناه ، ولا نبتدع فى دين الله بدعة لم يأذن الله بها ، ولا نقول على الله ما لا نعلم ، ونقول : إن الله يجئ يوم القيامة ، كما قال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : ٢٢] ، وأن الله يقرب من عباده كيف شاء ، كما قال : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [سورة قٓ : ١٦] ، وكما قال : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾[سورة النجم : ٨ ، ٩]».

تعليق ابن تيمية

فهذا الكلام وأمثاله فى كتبه وكتب أئمة أصحابه : يبيِّنون أنهم يعتصمون فى مسائل الأصول التى تنازع فيها الناس بالكتاب والسنة والإجماع ، وأن دينهم التمسك بالكتاب والسنة ، وما رُوى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ثم خصُّوا الإمام أحمد بالاتِّباع والموافقة ، لما أظهره من السنة بسبب ما وقع له من المحنة .

فأين هذا من قول من لا يجعل الكتاب والسنة والإجماع طريقاً إلى معرفة صفات الله ، وأمثال ذلك من مسائل الأصول ؟ فضلا عمَّن يدّعى تقديم عقله ورأيه على مدلول الكتاب والسنة ، وما كان عليه سلف الأمة ، ويقول : إذا تعارض القرآن وعقولنا قدمنا عقولنا على القرآن .

ولهذا كان الأشعرى وأئمة أصحابه من المثبتين لعلو الله بذاته على العالم ، كما كان ذلك مذهب ابن كُلَّاب ، والحارث المحاسبى وأبى العباس القلانسى ، وأبى بكر الصبغى[١] ، وأبى على الثقفى ، وأمثالهم .

لكن للبقايا التى بقيت على ابن كُلَّاب وأتباعه من بقايا التجهم والاعتزال ، كطريقة حدوث الأعراض وتركيب الأجسام ، احتاج من سلك طريقهم إلى طرد تلك الأقوال ، فاحتاج أن يلتزم قول الجهمية والمعتزلة فى نفى الصفات الخبرية ، ويقدِّم عقله على النصوص الإلٰهية ، ويخالف سلفه وأئمته الأشعرية ، وصار ما مُدح به الأشعرى وأئمة أصحابه من السنة والمتابعة النبوية عنده من أقوال المجسِّمه الحشوية ، كما أن المعتزلة/ لما نصروا الإسلام فى مواطن كثيرة ، وردوا على الكفَّار بحجج عقلية ، لم يكن أصل دينهم تكذيب الرسول ، ورد أخباره ونصوصه ، لكن احتجُّوا بحجج عقلية : إما ابتدعوها من تلقاء أنفسهم ، وإما تلقوَّها عمَّن احتج بها من غير أهل الإسلام ، فاحتاجوا أن يطردوا أصول أقوالهم التى احتجُّوا بها لتسلم عن النقص والفساد ، فوقعوا فى أنواع من رد معانى الأخبار الإلٰهية ، وتكذيب الأحاديث النبوية .

ظ ١١٦

وأصل ما أوقعهم فى نفى الصفات والكلام والأفعال ، والقول بخلق القرآن ، وإنكار الرؤية ، والعلو لله على خلقه – هى طريقة حدوث الأعراض وتركيب الأجسام ، وعنها لزمهم ما خالفوا به الكتاب والسنة والإجماع فى هذا المقام ، مع مخالفتهم للمعقولات الصريحة التى لا تحتمل

(١) فى الأصل : وأبى بكر الضبعى .

النقيض ، فناقضوا العقل والسمع من هذا الوجه ، وصاروا يعادون من قال بموجب العقل الصريح ، أو بموجب النقل الصحيح . وهم وإن كان لهم من نصر بعض الإسلام أقوال صحيحة ، فهم فيما خالفوا به السنة سلّطوا عليهم وعلى المسلمين أعداء الإسلام ، فلا للإسلام نصروا ، ولا للفلاسفة كسروا .

اعتراض يذكره نفاة الصفات

فإن قيل : إنما لم يعارض سلف المؤمنين والكفّار المتقدمون لهذه النصوص ، لأنهم كانوا قوما عرباً فصحاء يفهمون ما أُريد بها ، ولم يكونوا يفهمون منها إثبات أن ذاته نفسه فوق العرش ، ولا ما يشبه ذلك من الأمور المستلزمة للتجسيم ، فلما لم يفهموا منها ما فهمه المتأخرون من هذا الإثبات ، لم يكن المفهوم منها عندهم معارضاً لشئ من الأدلة العقلية ، وأما المتأخرون فلمّا صاروا يستدلون بها على الإثبات المستلزم للتجسيم ، صار من يريد أن يرد عليهم يعارضهم بالأدلة العقلية النافية .

فهذا خلاصة ما يمكن أن يقوله من يُعظِّم الرسول والسلف من النفاة .

بطلان هذا الكلام من وجوه متعددة

فيقال : هذا باطل من وجوه متعددة :

الوجه الأول

أحدها : أن يُقال : فعلى هذا التقدير لا يكون المفهوم الظاهر من هذه النصوص إثبات العلو على العالم والصفات ، ولا يجوز أن يُقال : ظواهر هذه النصوص غير مراد ، ولا أنه قد تعارضت الدلائل النقلية والعقلية ، فإنه إذا قُدِّر أنها لا تدل على الإثبات : لا دلالة قطعية/ ولا ظاهرة ، بطل أن يكون فى ظاهرها ما يُفهم منه الإثبات .

ص ١١٧

ومن المعلوم أن هذا خلاف قول الطوائف كلها من المثبتة والنفاة ، حتى من الفلاسفة القائلين بقدم العالم وإنكار معاد الأبدان ، فإنهم معترفون بما اعترف به سائر الخلق من أن الظاهر المفهوم منها هو إثبات الصفات .

لكن هؤلاء المتفلسفة يقولون : إن الرسول لم يرد بيان العلم والإخبار بالأمر على وجهه ، وإنما أراد التخييل ، وإن تضمَّن ذلك التدليس وإظهار خلاف ما يبطن والكذب للمصلحة ، وهذا قول الملاحدة الباطنية .

وفساد هذا معلوم من وجوه أكثر مما يُعلم به فساد قول الجهمية والمعتزلة . ولهذا كان هؤلاء عند المسلمين ملاحدة زنادقة .

الوجه الثانى

الوجه الثانى : أن يُقال : التفاسير الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان تبين أنهم إنما كانوا يفهمون منها الإثبات ، بل والنقول المتواترة المستفيضة عن الصحابة والتابعين فى غير التفسير موافقة للإثبات ، ولم يُنقل عن أحد من الصحابة والتابعين حرفٌ واحد يوافق قول النفاة ، ومن تدبَّر الكتب المصنَّفة فى آثار الصحابة والتابعين ، بل المصنَّفة فى السنة ، من : «كتاب السنة والرد على الجهمية» للأثرم ، ولعبد الله بن أحمد ، وعثمان بن سعيد الدارمى ، ومحمد بن إسماعيل البخارى ، وأبى داود السجستانى ، وعبد الله بن محمد الجعفى ، والحكم ابن معبد الخزاعى ، وحشيش بن أصرم النسائى ، وحرب بن إسماعيل الكرمانى ، وأبى بكر الخلاَّل ، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ، وأبى القاسم الطبرانى ، وأبى الشيخ الأصبهانى ، وأبى أحمد العسَّال ، وأبى

نعيم الأصبهانى ، وأبى الحسن الدارقطنى ، وأبى حفص بن شاهين ، ومحمد بن إسحاق بن منده ، وأبى عبد الله بن بطة ، وأبى عمر الطلمنكى ، وأبى ذر الهروى ، وأبى محمد الخلاَّل ، والبيهقى ، وأبى عثمان الصابونى ، وأبى نصر السجزى ، وأبى عمر بن عبد البر ، وأبى القاسم اللالكائى ، وأبى إسماعيل الأنصارى، وأبى القاسم التيمى ، وأضعاف هؤلاء - رأى فى ذلك من الآثار الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين ، ما يُعلم معه/ بالاضطرار أن الصحابة والتابعين كانوا يقولون بما يوافق مقتضى هذه النصوص ومدلولها ، وأنهم كانوا على قول أهل الإثبات المثبتين لعلو الله نفسه على خلقه ، المثبتين لرؤيته ، القائلين بأن القرآن كلامه ليس بمخلوق بائن عنه . ظ ١١٧

وهذا يصير دليلا من وجهين : أحدهما من جهة إجماع السلف ، فإنهم يمتنع أن يُجمعوا فى الفروع على خطأ ، فكيف فى الأصول ؟

الثانى : من جهة أنهم كانوا يقولون بما يوافق مدلول النصوص ومفهومها ، لا يفهمون منها ما يناقض ذلك .

ولهذا كان الذين أدركوا التابعين من أعظم الناس قولاً بالإثبات وإنكاراً لقول النفاة ، كما قال يزيد بن هارون الواسطى : من قال : إن الله على العرش استوى ، خلاف ما يقرّ فى نفوس العامة فهو جهمى . وقال الأوزاعى كنا - والتابعون متوافرون - نُقرّ بأن الله فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته . .

الوجه الثالث

الثالث : أن من له عناية بآثار السلف يعلم علماً يقينياً أن قول النفاة إنما حدث فيهم فى أثناء المائة الثانية ، وأن أول من ظهر ذلك عنه الجعد

ابن دِرْهم ، والجهم بن صفوان ، وقد قتلها المسلمون . وكلام السلف والأئمة فى ذم الجهمية أعظم وأكثر من أن يُذكر هنا ، حتى كان غير واحد من الأئمة يخرجهم عن عداد الأمة .

وقال يوسف بن أسباط ، وعبد الله بن المبارك : أصول الثنتين وسبعين فرقه أربع : الخوارج ، والشيعة ، والمرجئة ، والقدرية . فقيل لابن المبارك : فالجهمية ؟ فأجاب بأن أولئك ليسوا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

ولأصحاب أحمد فى الجهمية : - هل هم من الثنتين وسبعين فرقه ، أم هم خارجون عنها كالملاحدة الزنادقة؟ - قولان . والجهمية باتفاقهم هم نفاة الصفات الذين يقولون إن الله ليس فوق العالم ، ولا يُرى ، ولا تقوم به صفة ولا فعل . وابن كُلَّاب ومتبعوه خالفوهم فى العلو والصفات ، ووافقوهم على نفى الأفعال القائمة به ، وغيرها مما يتعلق بمشيئته وقدرته ، فكيف يمكن مع هذا أن يُقال : إن السلف كانوا من القائلين بنفى العلو والصفات ؟

وإذا كانوا من المثبتة امتنع أن يُقال : إنهم عرفوا أن القرآن إنما يدل على قول الإثبات وخالفوه .

الوجه الرابع
ص ١١٨

الوجه الرابع : أن يُقال : القرآن/ : إما أن يقال : إنه بنفسه دالٌّ على العلو وإثبات ما يُفهم منه من الصفات . وإما أن يُقال : إنه ينفى ذلك ، وإما أن يُقال : إنه لا يدل على ذلك لا بنفى ولا إثبات .

فإن قيل بالأول ثبت المقصود وعُلم أن مدلول القرآن ومفهومه هو

الإثبات ، وتبين ما ذُكر من أنه يمتنع أن يكون العقل الصريح معارضاً لذلك . وإن قيل بالثانى كان هذا معلوم الفساد بالاضطرار ، فإنه ليس فى القرآن آية واحدة ظاهرة فى نفى الصفات ، وغاية ما يريد من يستدل بذلك أن يستدل بقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة الشورى : ١١] ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] ، ونحو ذلك ، وهذه الآيات إنما تنفى مماثلة صفاته لصفات المخلوقات ، لا تنفى ثبوت الصفات . ولا ريب أن القرآن تضمَّن إثبات الصفات ونفى مماثلة المخلوقات ، فأما أن يكون فيه ما ينفى الصفات ، فهذا من أعظم البهتان ، الذى يظهر أنه كذب لكل عاقل .

ولهذا لمَّا كان النفاة يعتمدون على ما ينفى التمثيل ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ، وهذا لا يدل على مقصودهم فى اللغة التى نزل بها القرآن ، بل هو على نقيض مقصودهم أدل ، فإن هذا يدل على ثبوت شئ موصوف بصفات الكمال ، لا مماثل له فى ذلك ، وهم لم يثبتوا ذلك – احتاجوا [1] إلى أن يفتروا على اللغة ، بعد أن افتروا على العقل ، فصاروا مفترين على الشرع والعقل واللغة ، فيقول أحدهم : لو كان موصوفاً بالعلو لكان جسماً ، ولو كان جسما لكان مماثلاً لسائر الأجسام ، والله قد نفى عنه المثل ، فهذا أعظم ما يعتمدون عليه من جهة السمع .

وقد بُيِّن فى غير هذا الموضع فساد هذا من وجوه كثيرة . منها أن يُقال : هنا ثلاث مقدمات حصل فيها التلبيس : أحدها : كون كل

(١) كلمة « احتاجوا » جواب لقوله : ولهذا لمَّا كان النفاة يعتمدون .. الخ .

عالٍ جسما . والثانى : كون الأجسام متماثلة . والثالث : كون هذا التماثل هو المراد بالمثل فى لغة العرب التى نزل بها القرآن .

ومنشأ الغلط من الاشتباه[١] والاشتراك والإجمال فى لفظ « الجسم » ولفظ « المثل » .

فيُقال : الجسم فى لغة العرب هو البدن ، وهو عندكم مما يمكن الإشارة إليه ، فالهواء والماء والنار ونحو ذلك ليس هو جسماً فى لغة العرب ، وهو فى اصطلاحكم جسم .

وإذا كان الجسم فى لغة العرب أخص منه فى عرفكم ، وقد عُلم/ بصريح العقل أن الذهب ليس مثل الفضة ، ولا الخبز مثل التراب ، ولا الدم كالذهب،فما يسمَّى فى لغة العرب « جسدا » و « جسما » ونحو ذلك ، هو مما يُعلم أنه ليس متماثلا بصريح العقل والحس ، فكيف بما هو أعم من ذلك ، مثل كونه يُشار إليه ، أوكونه يقبل الأبعاد الثلاثة : الطول والعرض والعمق ؟ مع أن هذه الألفاظ ليس مرادهم بها ما هو معناها فى اللغة المعروفة ، فإن هؤلاء عندهم الحبة الواحدة ، كالعدسة والسمسمة ، بل الذرة التى قال الله فيها : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [سورة النساء : ٤٠] ، هى فى اصطلاحهم طويلة عريضة عميقة ، ظ ١١٨

ومن المعلوم بالاضطرار من لغة [العرب][٢] أنهم يقولون عن نوع الإنسان : هذا طويل ، وهذا قصير . وكذلك أعضاء الإنسان كيده

---

(١) فى الأصل : من لفظ الاشتباه ، ولعل ما أثبته أدل على المعنى المقصود .

(٢) كلمة « العرب » ساقطة من الأصل ، وزدتها ليستقيم الكلام .

ورجله وعنقه ، يقولون : هذا طويل وهذا قصير ، ويقولون : هذا عريض ، وهذا دقيق ورقيق،لعنقه ويده .

وأما العميق عندهم فيُقال فى مثل الآبار ونحوها ، لا يقولون لفم الإنسان : إنه عميق ، ولا لأذنه وعينه ونحو ذلك ، فكيف بالعدسة والسمسمة والذرة ؟

فإذاقالوا عن الشئ : إنه طويل عريض عميق ، لم يقصدوا بذلك المعروف فى اللغة ، وما يعقله الناس من معنى الطول والعرض والعمق ، بل يقصدون هذا المعنى العام الذى وضعوا له لفظ الطول والعرض والعمق ، ثم يقولون مع هذا : إن كل ما وُصف بهذه المعانى العامة ، فإنه يجب أن يكون متماثلا مستويا فى الحد والحقيقة ، لا يختلف إلا باختلاف أعراضه .

فهذا القول من أبعد الأقوال عن المعقول الذى يعرفه الناس بحسهم وعقلهم . ثم بتقدير أن يكون كذلك ، فلا يتمارى عاقلان أن لفظ « المثل » فى لغة العرب وسائر الأمم ليس المراد به هذا ، وأنه إذا قيل : إن كذا مثل كذا ، أو ليس مثله ، وهذا ليس له مثل ، فإنه ليس المفهوم من « المثل » كون هذا بحيث يُشار إليه ، وكون هذا بحيث يُشار إليه ، أو كون كلٍّ منهما له قدر ، أو له طول وعرض وعمق ، لا بالمعنى اللغوى ، ولا بما هو أقرب إليه ، فضلا عن اصطلاحهم .

ونحن نعلم بالضرورة من لغة العرب أنهم لا يقولون : الجبل مثل النار ، ولا الهواء مثل الماء ، ولا الجمل مثل البقر ، ولا الشمس والقمر مثل الذهب والفضة ، مع اشتراكهما فى كثير من الصفات الزائدة على

مطلق المقدار ، بل قد نفى فى القرآن كون الشئ مثل غيره مع كون كل منهما جسما ، بل حيوانا ، بل إنسانا .

كما فى قوله : ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [سورة محمد : ٣٨] .

ص ١١٩ وقال تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ * أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ * نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ * عَلَى أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الواقعة : ٥٨ - ٦١] .

وهذا فى لغه[١] العرب لقول شاعرهم :

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرٍ خَلْقٌ يُوَازِيهِ فى الفَضَائلْ

وقال الآخر :

مَا إِنْ كَمِثْلِهِمْ فِى النَّاسِ وَاحِدٌ

فكيف يجوز مع هذا أن يُستدل بقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، أو قوله : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ على أنه لا صفة له ، أو لا يُرى فى الآخرة ، أو ليس فوق العرش - بناءً على تلك المقدمات ، وهو أنه لو كان كذلك لكان جسماً ، والأجسام متماثلة ، والله قد نفى المثل ؟

ومن عجيب ما يحتجون به أنهم يقولون : لو كان متصفا بذلك لكان جسماً ، ولو كان جسما لكان منقسماً ، والمنقسم ليس بواحد ، والله قد أخبر أنه واحد . مع أنه لا يُوجد فى لغة العرب ، بل ولا غيرهم

(١) فى الأصل : وهذا لغة .

من الأمم ، استعمال الواحد الأحد والوحيد إلا فيما يسمّونه هم جسماً ومنقسماً ، كقوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ [سورة المدّثر : ١١] .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ ، [سورة النساء : ١١] .

وقوله : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ [سورة الكهف : ٣٢ - ٣٧] .

وقوله : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُم أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٦] .

وقوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً ﴾ [سورة الكهف : ٤٩] .

وقوله : ﴿ وَلاَ يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً ﴾ ، [سورة الكهف : ٢٦] .

وقوله : ﴿ وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً ﴾ [سورة الكهف : ١١٠] .

وقوله : ﴿ وَلاَ تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَداً ﴾ ، [سورة الكهف : ٢٣] .

وقوله : ﴿ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ﴾ [سورة الجن : ٢٢] .

وقوله : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلاَ تَدْعُو مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ [سورة الجن : ١٨] .

وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلاَمَ اللَّهِ ﴾ ، [سورة التوبة : ٦] .

وقوله : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ [سورة يوسف : ٣٦] .

إلى قوله ﴿ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُ خَمْراً ﴾ [سورة يوسف : ٤١] .

وقوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ [سورة القصص : ٢٦] . إلى قوله ﴿ إِنِّى أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَىَّ هَاتَيْنِ ﴾ ، [سورة القصص . ٢٧] ،

وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] .

والعرب وغيرهم من الأمم يقولون : رجل ، ورجلان اثنان ، وثلاثة رجال ، وفرس واحد ، وجمل واحد ، ودرهم واحد ، وثوب واحد ، ورأس واحد ، وذكر واحد ، وأمير واحد ، وملك واحد ، ومسكن واحد ، وسيد واحد ، وأمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله تعالى .

ط ١١٩ فلفظ « الواحد » وما يتصرف منه فى لغة العرب وغيرهم/ من الأمم لا يُطلق إلا على ما يسمونه هم جسماً منقسماً ، لأن ما لا يسمونه هم جسماً منقسماً ليس هو شيئا يعقله الناس ، ولا يعلمون وجوده حتى يعبِّروا عنه ، بل عقول الناس وفطرهم مجبولة على إنكاره ونفيه ، فلو قُدِّر وجود هذا فى الخارج ، أو إمكان وجوده ، لاحتيج بعد ذلك إلى أن يثبت لفظ « الواحد » فى لغة العرب يُعَبِّرون بها عنه ، إذ ليس كل ما وُجد ، أو أمكن وجوده ، يجب أن يتصوره أهل اللغة ، ويكون داخلا فيما عبَّروا عنه من لغتهم . .

وإذا قُدِّر أن أهل اللغة عبَّروا بلفظ « الواحد » و « الأحد » فى لغتهم عن هذا ، لم يجز أن يُقال : إن لفظ « الواحد » فى لغتهم لا يقع إلا عليه ، لِما ذكرناه من أن لفظ « الواحد » وما اشتُق منه إنما [1] عُرف واشتُهر استعماله فى اللغة فيما يجعلونه هم جسما منقسما ، وذلك ليس بواحد عندهم ، فمسمَّى الواحد عندهم منتفٍ فى اللغة ، وإن قُدِّر وجوده لكان نادراً فى اللغة .

والغالب المشهور فى اللغة أن اسم « الواحد » يتناول ما ليس هو الواحد فى اصطلاحهم . وإذا كان كذلك لم يجز أن يُحتج بقوله تعالى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٣] ، وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ونحو ذلك مما أنزله الله بلغة العرب ، وأخبرنا فيه أنه أحد ، وأنه إلهٌ واحد – على أن المراد ما سمّوه هم فى اصطلاحهم واحداً مما ليس معروفا فى لغة العرب ، بل إذا قال القائل : دلالة القرآن على نقيض مطلوبهم أظهر – كان قد قال الحق ، فإن القرآن نزل بلغة العرب ، وهم لا يعرفون الواحد فى الأعيان إلا ما كان قديماً بنفسه ، متصفاً بالصفات ، مباينا لغيره ، مشاراً إليه .

وما لم يكن مشاراً إليه أصلا ، ولا مباينا لغيره ، ولا مداخلا له ، فالعرب [2] لا تسميه واحداً ولا أحدا ، بل ولا تعرفه ، فيكون الاسم الواحد والأحد دلّ على نقيض مطلوبهم منه ، [لا] [3] على مطلوبهم .

---

(١) فى الأصل : وإنما ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) فى الأصل : والعرب .

(٣) لا : ساقطة من الأصل ، وزدتها ليستقيم الكلام .

يؤيد هذا أنهم يقولون : اللفظ المشهور فى اللغة الذى[1] يتداوله الخاص والعام لا يجوز أن يكون موضوعاً بإزاء المعنى الدقيق الذى لا يفهمه إلا خواص الناس ، وهذا مما استدل به نفاة الأحوال على مثبتيها ، وقالوا : المعروف فى اللغة أن الحركة هى كون الجسم متحركا ، وأمّا ما يدعونه من أن الحركة أمر يوجب كون الجسم متحركا ، فهذا المعنى لا يفهمه إلا الخاصة ، فضلا عن أن يعلموا أن لفظ « الحركة » موضوع له .

ولفظ « الحركة » لفظ مشهور يتداوله الخاصة والعامه ، فلا يجوز أن يكون مفهومه ما لا يتصوره المتخاطبون به . وهذا بعينه يُقال لهؤلاء النفاة الذين يسمون نفيهم توحيدا ، فيقال : هذا الواحد الذى تثبتونه ، وهو أنه لا يُشار/ إليه ، ولا يتميز منه شئ عن شئ ، ونحو ذلك – أمر لا يتصوره إلا بعض الناس ، بل قليل منهم ، والذين تصوروه[2] تنازعوا فى إمكان وجوده فى الخارج ، فمنهم من قال : وجود هذا فى الخارج ممتنع ، وإذا كان كذلك ، ولفظ الواحد مشهور فى اللغات كلها أشهر من لفظ « الحركة » ، فلا يجوز أن يكون مسمًّى هذا الاسم فى اللغة المعروفة معنى لا يتصوره إلا قليل من الناس ، وهم متنازعون فى إمكان ثبوته فى الخارج ، وإذا لم يكن هـــذا المعنى هو المراد بلفظ « الواحد » و« الأحد » ، لم يجز الاستدلال بالسمع الوارد بلغة العرب على هذا .

ص ١٢٠

---

(١) فى الأصل : التى .

(٢) فى الأصل : تصوره ، ولعل الصواب ما أثبته .

ولو قيل : إنه يجوز استعمال لفظ « الواحد » فى لغتهم فى هذا المعنى : إما بطريق المجاز والاشتراك أو التواطؤ.

قيل : هب أنه يجوز لمن بعدهم أن يستعمل ذلك ، لكن نحن نعلم أنهم لم يستعملوه فى ذلك ، لأنهم لم يكونوا يثبتون هذا المعنى . وبتقدير أن يكون مستعملاً فى هذا وهذا ، فإنه يكون دالاًّ على ما به الاشتراك ، فلا يدل على ما يمتاز به أحدهما عن الآخر ، فلا يدل على محل النزاع ، ولو قُدِّر أنه حقيقة فى أحدهما ، مجاز فى الآخر ، لكان حقيقةً فى المعنى الذى يسبق إلى أفهام الناس عند الإطلاق ، وهو المعروف . ولو قُدِّر أنه مشترك اشتراكا لفظيا لم يجز تعيين محل النزاع إلا بقرينة تدل على تعيينه ، والقرائن اللفظية إنما تدل على نقيض قولهم ، لا على عَيْن قولهم ، فإنه ليس فى الكتاب إثبات واحد بالمعنى الذى ادّعوه ، فضلا عن أن يكون الله موصوفاً به .

وهذا « الواحد » الذى يثبته هؤلاء من جنس الأحوال التى يثبتها أولئك ، ومن جنس الشئ المعدوم الذى يثبته من يقول : المعدوم شئ ، ومن جنس الكليات والمجردات،كالعقول والمادة والصورة العقلية التى يثبتها الفلاسفة ، فهؤلاء يثبتون فى الخارج ما لا وجود له فى الخارج ، لكن مثبتة الأحوال أعقل ، ولهذا كان فيهم من هو من أهل الإثبات ، فإنهم عرفوا أنها ليست موجودة فى الخارج ، لكن تناقضوا حيث قالوا : لا موجودة ولا معدومة ، فصاروا مشابهين للقرامطة الباطنية المتفلسفة ، الذين يقولون : لا موجود ولا معدوم ، ولا حىّ ولا ميت . ومن قال : المعدوم شئ ، وهو ثابت وليس بموجود – يشبه المتفلسفة الذين جعلوا

الكليات المجردات أموراً موجوده فى الخارج ، لكن تناقضوا حيث فرّقوا بين الوجود والثبوت .

والمقصود أن كل هؤلاء يجمعهم إثبات أمورٍ يدَّعون أنها موجودة فى الخارج ، وهى لا يتصورها/ إلا طائفة قليله من الناس ، فضلا عن أن تكون الألفاظ المعروفة المشهورة فى اللغة دالّةً عليها . ولا ريب أنهم أخطأوا فى المعانى المعقولة ، ثم فى مدلول الألفاظ المسموعة .

ظ ١٢٠

فتبين لك أن قولهم يتضمن من الفرية على اللغة والعقل من جنس ما تضمن من الفرية على الشرع ، وأنهم لا يمكنهم أن يقولوا : إن الشرع دلّ على قولهم بوجه من الوجوه ، لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز .

فإذا أُريد بيان انتفاء دلالة النص على ما ادّعوه من مسمًّى الواحد ، كان هنا طرق :

أحدها : أن هذا اللفظ لم يُستعمل إلا فيما نفَوْه دون ما أثبتوه .

الثانى : أن نبين انتفاء ما أثبتوه فى الخارج ، وحينئذ فلا يكون كلام الله دالاًّ على وجود ما ليس بموجود .

الثالث : أن ما يذكرونه لا يتصوره عامة الناس : لا العرب ولا غيرهم ، فلا يكون اللفظ موضوعاً له ودالاًّ عليه ، وإن كان له وجود . ولا يقال : هو بتقدير وجوده يشمله لفظ الواحد ، لما تقدم من أن اللفظ المشهور بين الخاص والعام لا يكون مسمَّاه مما لا يتصوره إلا الخاصة .

الرابع : أنه بتقدير شموله لما أثبتوه وما نفوه ، فلا ريب أن شموله لما

نفوه أظهر ، إذ لم يُعرف استعماله فى ذلك ، فلا يمكنهم دعوى اختصاص معنى[١] الواحد بما ادّعوه .

الخامس : أنه بتقدير عمومه وكونه متواطئاً إنما يدل على القدر المشترك لا على خصوص ما أثبتوه .

السادس : أنه بتقدير كون أحدهما مجازاً ، فالحقيقة هى ما نفوه دون ما أثبتوه ، لأنه المعنى الذى يسبق إلى أفهام المخاطبين .

السابع : أنه بتقدير الاشتراك اللفظى لا يجوز إرادة ما ادّعوه إلا بقرينة ، ويكفينا فى هذا المقام ألاَّ نستدل به على أحدهما .

الثامن : أن مَنْ يستدل به على ما نَفَوْه،لأن القرائن اللفظية المذكورة فى القرآن تدل عليه ، لأنه أثبت لهذا الواحد صفات متعددة ، وأفعالا متعددة . وتلك تستلزم ما نفَوْه لا ما أثبتوه .

التاسع : أن يُقال : اسم « الأحد » لا يستعمل فى حق غير الله إلا مع الإضافة ، أو فى غير الموجب ، كقوله : ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْراً ﴾[سورة يوسف : ٣٦]وقال : ﴿ وَلاَيَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً ﴾[سورة الكهف : ٤٩] وقال : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[سورة التوبة : ٦] ،فهو أبلغ فى إثبات الوحدانية من اسم الواحد ، ومع هذا فلم يُستعمل إلا فيما نفَوْه فى مثل قوله:﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ وأمثاله ، لا يُعرف استعمال « الأحد » فيما ادّعَوْه ، لا فى النفى والإثبات ، فكيف اسم الواحد ؟

---

(١) فى الأصل : معنا .

ص ١٢١ **العاشر** : أن القرآن أثبت الوحدانية فى الإلهية بقوله :/﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[سورة البقرة : ٦٢] وقوله:﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾[سورة النحل : ٥١] ،وقوله حكاية عن المشركين : ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾[سورة صٓ : ٥] . وأمثال ذلك .

وأما كون القديم واحداً ، أو الواجب واحداً ، فهذا إنما يُعرف عن الجهمية من المتكلمين والفلاسفة ، فإنهم قالوا : القديم واحد ، وهو لفظ مجمل يُراد به أن الإلٰه القديم واحد ، وهذا حق ، ويُراد به أن مسمَّى القديم واحد ، ثم قالوا : لو أثبتنا له الصفات لكان القديم أكثر من واحد .

وقالت جهمية الفلاسفة : الواجب واحدٌ ، وهو مجمل : يُراد به الإله الواجب بذاته ، وهذا حق . ويُراد به مسمَّى الواجب ثم قالوا : لو أثبتنا له الصفات لتعدد الواجب .

ومعلوم أن التوحيد الذى فى القرآن هو الأول لا هذا ، وكذلك التوحيد الذى جاءت به السنة ، واتفق عليه الأئمة[1] ، فتبين أن لفظ « التوحيد » و« الواحد » و« الأحد » فى وضعهم واصطلاحهم ، غير التوحيد والواحد والأحد فى القرآن والسنة والإجماع وفى اللغة التى جاء بها القرآن. وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء فى كلام الله ورسله وفى

---

(١) فى الأصل : الأمة .

لفظ التوحيد على ما يدعونه هم؛ لأن دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلم وعادته المعروفة فى خطابه ، لا بلغة وعادة واصطلاحٍ أحدثه قوم آخرون ، بعد انقراض عصره وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [سورة إبراهيم : ٤]، بل لفظ « التوحيد » و « الأحد » و « الواحد » الموجود فى كلام الله ورسوله يدل على نقيض قولهم ، وأنه موصوف بالصفات الثبوتية ، كما تقدم التنبيه عليه من أنه لا يُعرف مسمًّى الواحد فى لغة العرب إلا ما كان كذلك ، ومن أن الله وصف هذا الواحد بالصفات الثبوتية ، وسمَّاه بالأسماء المتضمنة للمعانى الثبوتية فى غير موضع . فلو قُدِّر أن لفظ « الواحد » فيه اشتراك وإجمال ، لكان ما بيَّنه القرآن من اتّصافه بالصفات الثبوتيه رافعاً للإجمال والاشتراك ، موافقا لقول أهل الإثبات دون النفاة .

وهذه الأدلة كلما تدبرها العاقل تبين له قطعاً أن هؤلاء النفاة مناقضون للرسول ، هم فى جانب ، والرسل فى جانب ، كمناقضة القرامطة الباطنية وأمثالهم ، وأن استدلال هؤلاء بنصوص الأنبياء على نفيهم ، من جنس استدلال القرامطة على شريعتهم/الإلحادية بنصوص الأنبياء . ظ ١٢١

ومما يبين ذلك أن كلام الله ورسوله صدقٌ ، بل أصدق الكلام كلام الله . والكلام الصدق يتضمن الإخبار عن الأمور على ما هى عليه ، لا على خلاف ماهى عليه ، بخلاف الكلام الذى هو كذب ، سواء كان

صاحبه يعلم أنه كذب ، أو كان مخطئاً يظن أنه صدق مطابق للحقائق وليس كذلك ، كما هو كلام هؤلاء النفاة للصفات ، فإن الواحد الذى يثبتونه لا حقيقة له فى الخارج ، فيمتنع أن يكون كلام الله مخبرا عن وجوده فى الخارج ، وذلك أنهم يجعلون الحقائق المتنوعة : كل واحدة هى الأخرى بلا امتياز أصلا ، فيجعلون الذات القائمة بنفسها هى الصفة القائمة بها ، كما يجعلون العَالِمَ عَيْن العلم ، والقادر عين القدرة .

ومنهم من يجعل العلم عين المعلوم ، ويجعلون كل صفة هى الأخرى ، كما يجعلون العلم هو القدرة ، والقدرة هى الإرادة ، أو يجعلون النوع الكلى العام المقسوم إلى أعيان هـو واحداً بالعين ، بحيث تكون هذه العين هى تلك العين ، كما يقولون : الوجود واحد ، والموجود الواجب هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، الذى لا يختص بوجه من الوجوه ، أو بشرط عدم كل أمر وجودى عنه ، فلا يختص بكونه واجباً أو عالماً أو قادراً أو حيًّا ، أو نحو ذلك من الأمور التى توجب اختصاصه بموجود دون موجود .

وإذا حققوا الأمر لم يفرِّقوا بين الوجود الواجب الخالق القديم الفاطر الغنى عن كل ما سواه ، والوجود الممكن المحدَث المخلوق المفطور الفقير الذى لا يستغنى بوجه من الوجوه عن خالقه بل لا يزال فقيراً إليه .

ويجعلون الكلام المنقسم إلى الأمر والنهى والخبر هو نفس الأمر والنهى والخبر ، وإن عَيْن الكلام الذى هو أمر ، عَيْن الكلام الذى هو

خبر ، وعَيْن الكلام الذى هو أَمْرٌ بالصلاة ، هو عَيْن الكلام الذى هو أمر بالصيام ، وعين الكلام الذى هو خبر عن الله ، هو عين الكلام الذى هو خبر عن أبى لهب ،فيجمعون فى ذلك بين كون الواحد العام الكلى المشترك الذى لا يكون إلا فى الذهن ، هو الآحاد المعيَّنة الموجودة فى الخارج ، ولا يفرِّقون بين الواحد بالنوع والواحد بالعين .

كما لم يفرِّق بين هذا وهذا أهل وحدة الوجود ، الذين قالوا : الوجود واحد ، وجعلوا وجود الخالق عَيْن وجود المخلوقات ، والذين قالوا : الحقائق المتنوعة كالأمر والخبر حقيقة واحدة .

فالواحد الذى يثبته النفاة – أو من أخذ ببعض أقوالهم – لابد أن يتضمن بعض هذا ، [مثل][1] جعل الذات هى الصفات ، أو جعل كل صفة هى الأخرى ،/ أو جعل الكلى المقسوم إلى أنواع هو نفس الأعيان المختلفة الموجودة فى الخارج ، وجعل ما يمتنع وجوده فى الخارج ولا يكون إلا فى الذهن أمراً موجودا فى الخارج يجب وجوده فى الخارج ، وجعل ما يجب وجوده فى الخارج مما يمتنع وجوده فى الخارج ، فلا يكون إلا فى الذهن .

ص ١٢٢

ومنتهاهم فى توحيدهم إلى إثبات واحدين :أحدهما : الجوهر الفرد الذى يثبته من يثبته من المعتزلة ومن وافقهم من أهل الكلام ، مع أن

---

(١) فى الأصل : هذا جعل ، وأضفت كلمة [مثل] ليستقيم الكلام .

جمهور العقلاء ينكرونه ، مع دعوى النظَّام أن فى كل جسم من ذلك ما لا يتناهى .

والثانى : الجواهر العقلية التى يثبتها من يثبتها من المتفلسفة ، مع أن جمهور العقلاء يعلمون بالضرورة أنها إنما هى فى الأذهان لا فى الأعيان ، مثل الكليات المطلقة التى توصف بها الأعيان .

وهم يقولون : إن الحقائق الموجودة فى الخارج – التى يسمُّونها الأنواع ، كالإنسان والفرس وغيرهما من أنواع الحيوان – مركَّبة [1] من هذه ، ومثل المادة الكلية والصورة الجوهرية اللتين يدّعون أنهما جوهران عقليان يتركّب منهما كل جسم ، ومثل العقول العشرة التى يدّعون أنها مجردات – فإن هؤلاء يصوِّرون ما يعقله الإنسان من المعقولات المجردات المفارقات للأعيان المحسوسة ، فتوهموا أن تلك المعقولات المجردات هى موجودة فى الخارج مفارقات للأعيان المحسوسة ، وإنما هى أمور متصوَّرة فى الأذهان ، لا أنها موجودة مع كونها كلية أو مع كونها مجردة فى الأعيان ، ثم يدعون تركُّب الأنواع منها ، كما يدَّعى أولئك تركّب الأعيان من الأجزاء التى يسمُّونها الجواهر المنفردة .

وقد بُسط الكلام على هذه الأمور فى موضع آخر ، وبُيِّن أن هذا الواحد الذى يثبتونه فى العلم الإلهى والطبيعى والمنطق لا حقيقة له إلا فى الذهن . ومن تصوَّر هذا حق التصور ، تبيّن له من غلط هؤلاء

(١) فى الأصل : مركب .

وضلالهم ما يطول وصفه ، وتبيَّن له أن ضلال هؤلاء فى العقليات من جنس ضلالهم فى السمعيات ، وأنهم كما أخبر تعالى عن أصحاب النار : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [سورة الملك : ١٠] .

وكان من أصول هذا الإلحاد والتعطيل – الذى سمّوه توحيدا – هو فرارهم من تعدد صفات الواحد الحق ، وتعدد أسمائه وكلامه ، مع أن ذلك لا محذور فيه ، بل هو الحق الذي لا يمكن جحده .

ومن فهم هذا انحلَّ له ما يقوله من يقوله من المتفسلفة :/ إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ، وما يقوله من تركيب الأنواع من الأجناس والفصول ، وأن ذلك الفرد الذى تتركّب منه هذه الحقائق هو أيضا أمر يُقدَّر فى الذهن لا حقيقة له فى الخارج ، وما يقولونه من أن الواحد لا يكون فاعلاً وقابلاً ، وأمثال ذلك مما يعبّرون عنه بلفظ « الواحد » ، وهو واحدٌ يقدر فى الأذهان ، لا حقيقة له فى الخارج . ظ ١٢٢

الرد على قولهم : إن القرآن لم يدل على العلو والصفات لابنفى ولا إثبات من وجوه

وإن قيل : إن القرآن لم يدل على العلو والصفات لا بنفى ولا إثبات ، كان هذا أيضا باطلا ومعلوم البطلان من وجوه :

الوجه الأول

أحدها : أن العلم بدلالة النصوص على العلو والصفات أمر ضرورى ، فالقدح فيه من جنس القدح فيما دلّ عليه القرآن من خلق السمٰوات والأرض ، ومن نعيم الجنة والنار . ولا ريب أن دلالة القرآن والحديث على ذلك أعظم من دلالته على الميزان والشفاعة والحوض

وفتنة القبر ومساءلة منكر ونكير ، وأعظم من دلالته على أن محمداً خاتم النبيين ، وأنه أفضل الخلق ، وأن الأنبياء أفضل من غيرهم ، وأن السابقين الأوّلين من أهل الجنة ، وأعظم من دلالته على تنزيه الله عن البخل والكذب والظلم ، ونحو ذلك من النقائص .

وبالجملة فما من صنف من الأصناف المعلومة بالضرورة من الدين إلا وتطريق التأويل إلى نصوصه من جنس تطريقه إلى نصوص العلو والصفات ، أو أبلغ من ذلك ، أو قريب من ذلك .

الوجه الثانى

الوجه الثانى : أن يُقال : جميع الطوائف متفقة على أن ظواهر النصوص مثبتة للعلو والصفات ، ولهذا كان المخالفون لذلك يقولون إما بالتأويل المتضمن لصرف ذلك عن ظاهره ، وإما بالتفويض[١] مع قولهم : ظاهر ذلك غير مراد ، فلو لم يكن ظاهرها دالاً على الإثبات لما احتاجوا إلى هذا ، ولدفعوا أصل ظهور هذه الدلالة ، كما يُدفع ظهور الدلالة فى غير ذلك مما تَقدَّم التمثيل به وغير ذلك .

الوجه الثالث

الثالث : أن يُقال : نحن نعلم بالضرورة أن ظهور دلالة هذه النصوص على العلو والصفات أعظم من ظهور ما كان المؤمنون والكافرون يوردونه من السؤالات عمّا يظنونه مشكلاً من القرآن ، كما تقدم تمثيلاً . وإذا كان كذلك ، ولم يسألوا عن ذلك ، عُلم قطعا أنه لم يكن منافياً لما يعلمونه بعقولهم .

(١) فى الأصل : التفويض ، وهو تحريف .

الوجه الرابع

الوجه الرابع : أن يُقال : فعلَى هذا التقدير يمتنع تعارض العقل والسمع ، إذا لم يكن للسمع ظاهر يخالف العقل . وهذا هو كان المقصود بالكلام ، وإنما ذكرنا مسألة العلو على طريق التمثيل ، لأنهم يذكرون ذلك فيها . فيقال : ليس فى ظاهر القرآن ما يخالف الأدلة العقلية وهو المطلوب .

الوجه الخامس

ص ١٢٣

الوجه الخامس : أن الهمم/ والدواعى متوفرة على طلب العلم بهذه المسائل ، وهى من أجلّ علوم الدين ، ومعرفتها إما واجبة أو مؤكدة الاستحباب. وما كان كذلك يمتنع فى الشرع والعادة أن الرسول لا يبين أمرها بنفى ولا اثبات .

الوجه السادس

الوجه السادس : أن العلم بهذه المسائل إما أن يكون من الدين ، وإما أن لا يكون . فإن قيل : ليس ذلك من الدين ، بحيث لا يكون العلم بها أفضل من الجهل بها ، وهذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وكل دين ، فإن العلم بالله وما يستحقه من الأسماء والصفات لا ريب أنه مما يفضِّل الله به بعض الناس على بعض ، أعظم مما يفضلهم بغير ذلك من أنواع العلم . ولا ريب أن ذلك يتضمن من الحمد لله ، والثناء عليه ، وتعظيمه وتقديسه ، وتسبيحه ، وتكبيره — ما يعلم به أن ذلك مما يحبه الله ورسوله . وسواء قيل : إن ذلك واجب أو مستحب ، فالمقصود أنه من المحمود الحسن المفضَّل عند الله ورسوله ، فيكون ذلك من الدين .

وقد قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [سورة المائدة : ٣] .

وقال تعالى : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ [سورة المائدة : ١٦] . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [سورة الإسراء : ٩] .

وقال : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [سورة آل عمران : ١١٠]
وأمثال ذلك من النصوص التى يدل كل منها على أن بيان هذا ومعرفته مما جاء به الرسول ، ونزل به هذا الكتاب ، وعلمته هذه الأمة ، وتضمنه هذا الدين ، فلا يمكن أن يُقال : إن الرسول والمؤمنين أعرضوا عنه ، فلم يكن لهم به علم ، ولا لهم فيه كلام لا بنفى ولا إثبات .

الوجه السادس فى الرد على كلام الرازى المتقدم

والجواب السادس : عن أصل الحجة[1] أن يُقال : لا نسلم أن العقل ينافى موجب هذه النصوص ، بل هذه المعقولات النافية لذلك فاسدة ، كما تقدم التنبيه على فسادها ، فضلا عن أن يكون المعقول المنافى لها هو الأصل فى العلم بالسمع ، فإن غاية هذه المعقولات أن يُقال : لو كان فوق العالم لكان جسماً وذلك منتف ، وقد عُلم جواب أهل الإثبات عن هذه الحجة ، فإن منهم من منع المقدمة الأولى ، مثل كثير من أهل الكلام والفلسفة ، وغيرهما من أصحاب ابن كُلاَّب والأشعرى ، وأهل الفقه والحديث والتصوف ، من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة وغيرهم ، والفلاسفة ، كما ذكره ابن رشد ونحوه . ومنهم من منع الثانية ، كالهشامية والكرَّامية وغيرهما ، ومنهم من فصَّل عن معنى الجسم .

(١) كلام ابن تيمية هنا تابع لكلامه فى الرد على كلام الرازى الذى ورد فى أول هذا الجزء (ص ٢٦) والذى رد عليه من وجوه خمسة آخرها الوجه الخامس الذى سبق فى ص ٤١ .

فإن قيل : إن معناه ما ليس بلازم للعلو ، مثل كونه مماثلا للمخلوقات – منع الأولى .

فإن قيل :/ إن معناه لازم للعلو ، مثل كونه مشاراً إليه – منع الثانيه . ظ ١٢٣

فهو يقول : إنه فوق العالم قطعاً ، كما علم ذلك بالعقل والسمع .

فإذا قيل : لوكان فوقه لكان جسماً ، فالمراد بمعنى الجسم : إما أن يكون لازماً للعلو ، وإما أن لا يكون لازماً . فإن كان لازماً لا محالة ، منعت المقدمة الثانية ، وهى انتفاء اللازم . وإن لم يكن لازماً ، منعت المقدمة الأولى ، وهى التلازم .

وكل ما يقال فى هذا المقام من الألفاظ المجملة ، مثل لفظ « المتحيز » و « المركب » ونحو ذلك يُستفصل عن معناه ، كما يُستفصل عن معنى لفظ « الجسم » ، فإذا تلخَّص محل النزاع فى معنى معقول ، مثل كون المراد بذلك ما تقوم به الصفات ، أو ما يتميز منه شئ عن شئ ، ونحو ذلك من المعانى – لم يسلم انتفاء ذلك ، بل نقول : هذا لابد من ثبوته بالعقل الصريح ، كما دل عليه النقل الصحيح .

الجواب السابع : أن يُقال : بل العقل الصريح موافق للسمع لا منازع له . والعقل قد دلّ على أن الله تعالى فوق العالم ، وهذه طريقة حذَّاق أهل النظر من أهل الإثبات ، كما هو طريق السلف والأئمة : يجعلون العلو من الصفات المعلومة بالعقل . وهذه طريقة أبى محمد بن كُلاَّب وأتباعه ، كأبى العباس القلانسى ، والحارث المحاسبى ، وأشباههما الوجه السابع

من أئمة الأشعرية ، وهى طريقه محمد بن كرَّام وأتباعه ، وطريقه أكثر أهل الحديث والفقه والتصوف ، وإليها رجع القاضى أبو يعلى وأمثاله .

ولكن طائفة من الصفاتية من أصحاب الأشعرى ، ومن وافقهم من أصحاب أحمد وغيرهم ، يظنون أن العلو من الصفات الخبرية ، كالوجه واليدين ونحو ذلك ، وأنهم إذا أثبتوا ذلك أثبتوه لمجئ السمع به فقط . ولهذا كان من هؤلاء من ينفى ذلك ويتأوّل نصوصه ، أو يعرض عنها ، كما يفعل مثل ذلك فى نصوص الوجه واليد .

ومن سلك هذه الطريقة فإنه يبطل الأدلة التى يُقال : إنها نافية لهذه الصفة ، كما يبطل ما به ينفون صفة الاستواء والوجه واليد ، ويبيّن أنه لا محذور فى إثباتها ، كما يقول مثل ذلك فى الاستواء والوجه واليد ، ونحو ذلك من الصفات الخبرية .

وهؤلاء كلامهم أمتن من كلام نفاة الصفات الخبرية نقلاً وعقلاً . وإذا قيل : إن فى كلامهم تناقضاً ، أو أنهم يقولون ما لا يُعقل ، ففى كلام النفاة من التناقض وما لا يُعقل أكثر مما فى كلامهم ، فهم بالنسبة إلى النفاة أكمل علماً بالمعقول والمنقول . وأما بالنسبة إلى السلف والأئمة أهل الإثبات ، فيظهر من تناقضهم/ وقولهم ما لا يعقل ما يظهر به رجحان طريقة السلف والأئمة عليهم ، وتنسد به معارضة النفاة لهم ، ويتبين به الحق الذى لا يَعْدِل عنه من فهمه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ص ١٢٤

ثم المثبتون للعلو بالعقل لهم طرق : منها : أنهم يقولون : العلم بذلك ضرورى مستقر فى فطر بنى آدم .

ومنها : أنهم يقولون : قصدهم لربهم عند الحاجات التى لا يقضيها إلا هو — هو أيضا ضرورى ، وقصدهم له بتوجه قلوبهم إلى العلو أيضا ضرورى ، فهم مفطورون على الإقرار به وأنه فى العلو ، وعلى أنهم محتاجون إليه يسألونه عند الضرورات ، وعلى أنهم يقصدونه فى العلو لا فى السفل ، وأن قلوبهم بفطرتها تتوجه إلى العلو ، اللهم إلا من أفسد فطرته ، وقصد أن يصدّها عن مقتضاها ، مع أن هذا عند الحقيقة يغلب مع فطرته ، ويضل عنه ما كان يفتريه .

ومنها أنهم يقولون : إن ذلك أمر متفق عليه بين العقلاء السليمى الفطرة ، وكل منهم يخبر بذلك عن فطرته من غير مواطأة من بعضهم لبعض ، ويمتنع فى مثل هؤلاء أن يتفقوا على تعمد الكذب عادة ، ويمتنع أيضا غلطهم فى الأمور الفطرية الضرورية ، فإن ذلك يسد باب العلم والمعرفة ، وأن يثق الإنسان بشئ من علومه . ومتى قُدح فى مثل هذا ، كان القدح فى مقدمات ما يُدَّعى أنه معارض لذلك أسهل بكثير ، فإن المعارضين لابد فيما يعارضون به من العقليات من قضايا تلقّاها بعضهم عن بعض ، فيجوز عليهم فيها من الاتفاق على الغلط وعلى تعمد الكذب ، ما لا يجوز على المتفقين على قضايا لم يتلقـها بعضهم عن بعض ، مع كثرة هؤلاء وتنوّع أصنافهم .

ومنها أنهم يثبتون العلو بطرق نظرية : كقولهم : كل موجودَيْن فإما أن يكون أحدهما مبايناً للآخر ، وإما أن يكون مداخلا له ، ونحو ذلك من الطرق المعلومة لهم ، فمعهم من العلم الضرورى ، والقصد الضرورى ، واتفاق العقلاء الذين لم يتواطأوا على قضاياهم والعقليات

النظرية ما ليس للنفاة ما يشابهه ، وليس مع النفاة إلا أقيسة نظرية قد بُيِّن فسادها ، ومن لم يعلم فسادها على التفصيل كفاه أن يعلم فسادها مجملاً ، فإنها مخالفة للمعارف الضرورية ، ولما أجمعت عليه فطر البريَّة ، مع مخالفتها لما جاء فى الكتب الإلٰهية[1] ، كالتوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب ، فالعلم الموروث عن الأنبياء من بنى إسرائيل وغيرهم ، مع علم عامة المسلمين بمخالفتها للقرآن ، ولسنة النبى صلى الله عليه وسلم ،/ ولما أجمع عليه سلف الأمة وخيار قرونها ، ولما أجمع عليه عامة المؤمنين وأعيان الأمة من كل صنف .

ظ ١٢٤

الوجه الثامن

والجواب الثامن : أن يُقال لمن أجاب بهذا عن النصوص : إذا احتججت على من ينفى ما تثبته بالنصوص : كإثبات القدر إن كنت من المثبتين له ، أو إثبات الجنة والنار وما فيهما من الأكل والشرب واللباس ونحو ذلك ، إن كنت من المثبتين له ، وإثبات وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الربا والخمر وغير ذلك من الشرائع ، إن كنت من المثبتين له — إذا قال لك منازعك : هذه الظواهر التى احتججت بها قد عارضها دلائل عقلية وجب تقديمها عليها ، فما كان جوابك لهؤلاء كان جواب أهل الإثبات لك .

فإن قلت : ما أثبته معلوم بالاضطرار من الدين . قال لك أهل الإثبات للعلو : وهذا معلوم لنا بالاضطرار من الدين .

فإن قلت : أنا لا أسلِّم هذا لكم . قالوا لك : ومن نازعك من القرامطة أو الفلاسفة أو المعتزلة لا يسلِّم لك ما ادعيته من الضرورة .

(١) فى الأصل كأن العباره : لما جاء به من الكتب الإلهية ، ولعل الصواب ما أثبته .

فإن قلت : لا يقدح فى علمى الضرورى منازعة غيرى . قالوا لك : لا يقدح فى علمنا الضرورى منازعتك لنا .

فإن قلت : أنا إذا نازعنى منازع فى الضروريات التى عندى سكتُّ عنه ولم أنازعه .

قيل لك : وهذا مما يمكن المثبت أن يقوله لك ، كما تقوله لمنازعك أيضا ، لكن أنت لا توفى بهذا ، بل تتناقض وتخاصم أهل الإثبات وتنكر عليهم ، بل قد تعاديهم أو تكفِّرهم ، فإن كان ما فعلته سائغاً لك ، ساغ لأولئك النفاة أن يخاصموك ويعادوك ويكفِّروك ، كما فعلت هذا بأهل الإثبات . وإن كنت تنكر على من يعاديك ويكفِّرك من النفاة لما أثبته ، فأنكر على نفسك معاداتك وتكفيرك لأهل الإثبات لما نفيته .

وإن قلت : أنا لا أثق بصدقهم : أنهم يعلمون ذلك اضطرارا ، أو لا أثق بخبرتهم بالعلم الضرورى .

قيل لك : ومنازعك النافى لا يثق بصدقك وعلمك أيضا .

فإن قلت : هو يعلم من دينى وعقلى ما يوجب معرفته بصدقى وعلمى .

قيل لك : وأنت تعرف من دين أهل الإثبات وعقلهم ، ما يوجب معرفتك بصدقهم وعلمهم .

وإن قلت : أنا أبيّن فساد العقليات التى يعارض بها النفاة لما أثبته .

قيل لك : والمثبتون لما تنفيه يثبتون فساد العقليات التى تعارضهم أنت بها .

وإن قلت : أنا وأولئك النفاة متفقون على النفى لما أثبته هؤلاء .

قيل لك : والطائفة الفلانية والفلانية متفقتان على النفى لما أثبته .

واعلم أنه ليس من أهل الأرض إلا من يمكن مخاطبته بهذه الطريق ،/حتى غلاة النفاة من الجهمية والقرامطة والفلاسفة ، فإنهم لابد أن يثبتوا شيئاً من السمعيات بوجه من الوجوه ، إذ لا يمكن أحـــدا من الطوائف أن ينفى جميع ما أثبته السمع من القضايا الخبرية والطلبية . ص ١٢٥

وإذا قال : أنا أثبت ما جاء به السمع لكونى علمته بالعقل ، لا لمجىء السمع به أمكن أن يُجاب بمثل ذلك فى إثبات العلو والصفات أيضا ، وأمكن أن يُجاب بجواب آخر ، وهو : أن كل من أقرَّ بالنبوات بوجهٍ من الوجوه ، فلابد له أن يثبت بأقوال الأنبياء ما تكون الحجة فيه مجرد قولهم ، ولو أنه من الأمور العلمية السياسية ، فإن هؤلاء كلهم لابد لهم من العمل بالشرائع : إما فى الظاهر ، وإما للجمهور ، وإما فى أوائل سلوكهم .

وإن كان ممن لا يثبت النبوات بوجهٍ ، فلابد له من العمل بقول غير الأنبياء ، كالملوك والفلاسفة ونحوهم .

بل لابد للإنسان أن يفهم كلام بنى جنسه ، إذ الإنسان مدنىٌّ بالطبع ، لا يستقل بتحصيل مصالحه ، فلابد لهم من الاجتماع للتعاون على المصالح ، ولا يتم ذلك إلا بطريق يعلم به بعضهم ما يقصده غيره .

وأى طريق فرض من الإشارة والعبارة والكتابة وغير ذلك – كان ذلك من جنس السمعيات والنقليات ، فإن جماع ذلك ما به يعلم مراد الغير ، فإن نفى[1] نافٍ ذلك بطريق جعله معارضاً له من عقلياته ، فلابد لمن أثبت ما يثبته من السمعيات أن يجيبه بجواب ، فما كان جواباً له ، كان نظيره جوابا لأهل الإثبات فيما علموا أنه مرادٌ للرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد بُسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع .

الوجه التاسع

الجواب التاسع : أن يُقال : نحن لا نرضى أن نجيبكم بما أجبتم به النفاة . وذلك أنكم مقصِّرون فى مناظرة النفاة لما أثبتموه عقلا وسمعاً ، فإنكم فى كثير من مناظراتكم لهم تصيرون إلى المكابرة ودعوى ما يعلمون هم نقيضها ، كما تفعلونه فى مسألة الرؤية والكلام وإثبات الصفات بدون إثبات لوزام ذلك ، إذ أنتم كثيراً ما تثبتون الشيء بدون لوازمه ، أو مع وجود منافيه .

ومن هنا تسلَّط عليكم القرامطة والفلاسفة والمعتزلة ، ونحوهم من النفاة . وكلام أئمتكم معهم كلامٌ قاصر ، يظهر قصورُه لمن كان خبيرا بالعقليات . وسبب ذلك تقصيرهم فى مناظرتهم ، حيث سلَّموا لهم مقدمات عقلية ظنوها صحيحة وهى فاسدة،/فاحتاجوا إلى إثبات لوازمها ، فاضطروا إما إلى موافقتهم على الباطل ، وإما إلى التناقض الذى يظهر به فساد قولهم ، وإما إلى العجز الذى يظهر به قصورهم وانقطاعهم .

ظ ١٢٥

(١) فى الأصل : نفا .

ثم أخذوا يناظرون أهل الإثبات للعلو ونحوه ، بما به ناظرهم أولئك ، ويتسلَّطون على العاجز عن مناظرتهم من المثبتين ، كما تسلَّط عليهم أولئك ، فصاروا بمنزلة من قصَّروا فى جهاد من يليهم من الكفار حتى غلبوهم وهزموهم ، فقاموا يقاتلون من يليهم من المسلمين ، كما قاتلهم أولئك الكفار ، حتى ظهر الباطل والكفر والضلال ، بتفريطهم أولاً فى جهاد من يليهم من الكفار ، وعداوتهم ثانيا على من يليهم من المسلمين .

وصاروا على ضدٍّ ما وصف الله به المؤمنين حيث قال : ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾[سورة الفتح : ٢٩] ، ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾[سورة المائدة : ٥٤] فصاروا أعزة على المؤمنين أذلة على الكافرين .كما نعت النبى صلى الله عليه الخوارج حيث قال : يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان[١] .

وحال الجهمية والرافضة شر من حال الخوارج ،فإن الخوارج كانوا

---

(١) هذا جزء من حديث عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أوله (وهذه رواية البخارى) : .. بعث على رضى الله عنه إلى النبى صلى الله عليه وسلم بذهيبة فقسمها بين الأربعة .. الحديث وفيه : إن من ضئضئ هذا - أو فى عقب هذا - قوم يقرأون القرآن .. الخ . والحديث فى : البخارى ١٣٧/٤ (كتاب الأنبياء ، باب قول الله عز وجل : وأما عاد فأهلكوا .. الآية) ، ١٢٧/٩ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : تعرج الملائكة والروح إليه) ؛ مسلم ٧٤١/٢ - ٧٤٢ (كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم) ؛ سنن أبى داود ٣٣٥/٤ (كتاب السنة ، باب فى قتال الخوارج) ؛ سنن النسائى (بشرح السيوطى) ٦٥/٥ - ٦٦ (كتاب الزكاة ، باب المؤلفة قلوبهم) ، ١٠٨/٧ - ١٠٩ (كتاب تحريم الدماء ، من شهر سيفه ثم وضعه فى الناس) ؛ المسند (ط . المعارف) ٣٠٨/٧ (عن عبد الله بن عمر وهو جزء من الحديث مع اختلاف فى اللفظ) .

يقاتلون المسلمين ويَدّعُون قتال الكفار ، وهؤلاء أعانوا الكفَّار على قتال المسلمين وذلوا للكفار ، فصاروا معاونين للكفار أذلاء لهم ، معادين للمؤمنين أعزاء عليهم ، كما قد وُجد مثل ذلك فى طوائف القرامطة والرافضة والجهمية النفاة والحلولية. ومن استقرأ أحوال العالم رأى من ذلك عِبَراً ، وصار فى هؤلاء شبهٌ من الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلاَءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيراً ﴾[سورة النساء : ٥١ ،٥٢].

ولهذا تجد كثيراً من هؤلاء النفاة يصنِّف فى الشرك والسحر وعبادة الكواكب والأوثان ، وفى النفاق والزندقة التى توجد فى كلام كثير من الفلاسفة وغيرهم ، بل يخضع لهؤلاء الكفار والمنافقين ويذل لهم ، ويريد أن يعلو على المؤمنين ويقهرهم ، وإن كان هذا بسبب ضعف من قاتله من المؤمنين وتفريطهم وعداوتهم ، كما أن قهر أولئك الكفَّار له كان بسبب ضعفه الحاصل من تفريطه وعدوانه ، فالذم لاحقٌ له بقدر ما فرَّط فيه من حقوق الله وتعدَّاه من حرماته ، كما أن هؤلاء يلحقهم أيضا الذم بقدر ما فرطوا فيه من حقوق الله / وتعدوه من حرماته . ص ١٢٦

وقد قال تعالى : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾[سورة الزخرف : ٣٩] .

والمقصود هنا أن يقال لهؤلاء الذين ينفون العلو ويثبتون بعض الصفات : نحن لا نرضى أن نجيبكم بما تجيبون به أنتم نفاة الصفات

وغيرها مما أثبته الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل نجيبكم وأولئك جميعا ببيان أنه ليس معكم فيما تخالفون به النصوص : لا عقل صريح ، ولا نقل صحيح ، بل ليس معكم فى ذلك إلا الأكاذيب المموهة المزخرفة بالألفاظ المجملة الموهمة التى تلقاها بعضكم عن بعض تقليدا لأسلافكم ، فإذا فُسِّر معناها وكُشِف عن مغزاها ظهر فسادها بصريح المعقول ، كما علم فسادها بصحيح المنقول ، وتبين أيضا أن حجة الرسول صلى الله عليه وسلم قائمة على من بلَغَه ما جاء به ، ليس لأحدٍ أن يعارض شيئاً من كلامه برأيه وهواه ، بل على كل أحد أن يكون معه كما قال تعالى : ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[سورة النساء : ٦٥] .

ونحن لا نسلِّم ما سلمتموه أنتم من المقدمات الفاسدة ، كما سلَّمتموه لمن عارض الكتاب من القرامطة والفلاسفة والمعتزلة وغيرهم ، بل نسد عليهم الطريق التى منها دخلوا على الإسلام ، ونمنعهم المقدمات التى جعلوها أصل علم الكلام الذى خالفوا به الكتاب والسنة وإجماع خير الأنام .

الوجه الرابع والأربعون[١]

أن يقال : العقليات التى يقال إنها أصل للسمع وأنها معارضة له ليست مما يتوقف العلم بصحة السمع عليها ، فامتنع أن تكون أصلاً له ، بل هى أيضا باطلة . وقد اعترف بذلك أئمة أهل النظر ، من أهل الكلام والفلسفة ، فإن جماع هذه الطرق هى طريقان أو ثلاثة :

طريقة الأعراض والاستدلال بها على حدوث الموصوف بها أو ببعضها كالحركة والسكون .

وطريقة التركيب والاستدلال بها على أن الموصوف بها ممكن أو محدث . فهاتان الطريقتان هى جماع ما يذكر فى هذا الباب .

والثالثة : الاستدلال[٢] بالاختصاص على إمكان المختص أو حدوثه . قد يقال : إنها طريقة أخرى ، وقد تدخل فى الأولى .

والاستدلال باجتماع الجواهر وافتراقها — على رأى من يقول : إن الجسم مركَّب من الجواهر / المنفردة — يدخل فى الأولى وفى الثانية . ظ ١٢٦

أما دخولها فى الأولى فبناءً على أن الجواهر لا تخلو من الاجتماع والافتراق ، كما لا يخلو الجسم — بل الجوهر — من الحركة والسكون .

---

(١) عند عبارة « الوجه الرابع والأربعون » تعود نسخة (س) مرة أخرى ، وكانت قد انقطعت فى الجزء الثانى . ص ٣٦٩ لوجود سقط كبير فيها أشرنا إليه هناك (ت ٦) ، وفى أعلى هذه الصفحة إلى اليسار توجد العبارات التالية : « الخامس عشر » وتحتها : « أول القطعة الثانية » .

(٢) س : والاستدلال ، وسقطت كلمة « والثالثة » .

وأما دخولها فى الثانية فبناءً على أن الجسم مركَّب من الجواهر المنفردة ، أو من المادة والصورة ، وحينئذ فيكون : إما ممكناً عند من يستدل بذلك على الإمكان ، وإما محدثاً عند من يستدل بذلك على الحدوث .

ولكن الاستدلال بهذه الطريق مبنى على أن الجسم مركَّب من الجواهر المحسوسة التى لا تنقسم،وهى الجواهر[١] المنفردة ، أو من الجواهر العقلية،وهى المادة والصورة ، وهذا مما ينازعهم [٢] فيه جمهور العقلاء ، بخلاف كون الجسم لا يخلو عن نوع من الأعراض ، فلا يخالف فيه إلا شذوذ .

ثم الطريقة الأولى مبنية على امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث ، والثانية مبنية على أن ما اجتمعت فيه معانٍ لزم أن يكون ممكناً أو حادثا ، والثالثة مبنية على أن المختص لابد له من مخصص منفصل عنه .

وهذه المقدمات الثلاث قد نازع فيها جمهور العقلاء ، وكل من هذه الطرق تسلكه الجهمية والمعتزلة[٣] نفاة الصفات والأفعال ، ويسلكه أيضا نفاة الأفعال القائمة به دون الصفات .

وأما المتفلسفة القائلون بقدم العالم نفاة الصفات ، فأصل كلامهم مبنى على طريقة التركيب ، بناءً على أن الموصوف مركَّب ، وإذا استدلوا

(١) كلمة « الجواهر » ساقطة من (س) .

(٢) س : مما ينازع .

(٣) س : تسلكه المعتزلة .

بطريقة الأعراض فإنما يستدلون[١] بها على أن الموصوف بها ممكن ، ويُسندون ذلك إلى التركيب ، فإنما استدلالهم بالأعراض على حدوث الموصوف فلا يمكنهم ، بل هذا نقيض قولهم .

وكل من الطائفتين تطعن فى طريقة الأخرى وتبين فسادها . ومعلوم أن المتكلمين القائلين بإثبات الصفات لله تعالى أقرب إلى الإسلام والسنة من نفاة الصفات ، وأن نفاة الصفات القائلين[٢] بحدوث السمٰوات والأرض أقرب إلى الإسلام والسنة من القائلين بقدم ذلك ، ومن كان إلى الإسلام والسنة أقرب ، كانت عقلياته التى يعارض بها النصوص الإلٰهية أقل بعداً عن دين المسلمين .

فإذا كان أئمة العلم قد أنكروا هذه التى هى أقرب من غيرها إلى العقل والنقل ، وبيّنوا أنها فاسدة فى العقل ، محرَّمة فى الشرع – كان ما هو أبعد منها وأضعف أعظم فساداً فى العقل ، وتحريما فى الشرع .

ومازال أئمة العلم على ذلك ، حتى أئمة النظر من أهل الكلام والفلسفة ،/ فالاستدلال بالحركة والسكون على حدوث المتحرك الساكن ، بل الاستدلال بالأعراض مطلقاً على حدوث ما قامت به من الجواهر والأجسام ، والاستدلال بحدوث الصفات على حدوث[٣] ما قامت به من الموصوفات ، والاستدلال بتركّب الأجسام من الجواهر ، ونحو ذلك ، وجعل ذلك طريقاً إلى العلم بحدوث العالم ، وإلى العلم

ص ١٢٧

(١) س : يستدلوا ، وهو خطأ .

(٢) س : القائلون ، وهو خطأ .

(٣) كلمة « حدوث » : ساقطة من (س) .

بإثبات الصانع تعالى ، هو طريق الجهمية والمعتزلة ، ونحوهم من أهل الكلام المذموم-عند السلف-المحدَث فى الإسلام ، وهم الذين ابتدعوا[(١)] هذه الطريق ، والاستدلال بها ، والتزام لوازمها ، والتفريع عليها ، وإن كان قد شَرَكهم فى ذلك قومٌ من غير المسلمين ، أو سبقوهم إلى ذلك ، سواء كانوا من الصابئين أو اليهود أو غيرهم .

والمقصود أن ظهور هذه فى الإسلام كان ابتداؤه من جهة هؤلاء المتكلمين المبتدعين[(٢)] ، وهذه هى من أعظم أصول هؤلاء المتكلمين . وهذه وأمثالها هى من الكلام الذى اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه والنهى عنه ، وتجهيل أصحابه وتضليلهم ، حيث سلكوا فى الاستدلال طرقاً ليست مستقيمة ، واستدلوا بقضايا متضمنة للكذب ، فلزمهم بها مسائل خالفوا بها نصوص الكتاب والسنة وصرائح المعقول ، فكانوا جاهلين كاذبين ظالمين فى كثير من مسائلهم ووسائلهم، وأحكامهم[(٣)] ودلائلهم .

وكلام السلف والأئمة فى ذم[(٤)] ذلك كثير مشهور فى عامة كتب الإسلام ، وما من أحد قد شَدَا طرفاً من العلم[(٥)] إلا وقد[(٦)] بلغه من

(١) س : هو طريق المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام الجهمية وهم الذين ابتدعوا . . .

(٢) المبتدعين : ساقطة من (س) .

(٣) د : أحكامهم .

(٤) ذم : ساقطة من (س) .

(٥) فى اللسان : « الشَّدْو : كل شيء قليل من كثير . شَدَا من العلم والغناء وغيرهما شيئا شَدْوا : أَحْسَنَ منه طَرَفاً » .

(٦) س : إلا قد . . .

ذلك بعضه ، لكِنْ كثير من الناس لم يحيطوا علماً بكثير من أقوال السلف والأئمة فى ذلك وبمعانيها . وقد جمع الناس من كلام السلف والأئمة فى ذلك مصنَّفات مفردة ، مثل ما جمعه الشيخ أبو عبد الرحمن السلمى ، ومثل المصنف الكبير الذى جمعه الشيخ [1] أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى – الملقَّب بشيخ الإسلام [2] – الذى سمَّاه « ذم الكلام وأهله » ، ومن ذلك فى كتب الآثار والسنة [3] ما شاء الله .

كلام الغزالى فى « الإحياء » عن ذم علم الكلام

ومن ذكر اتفاق السلف على ذلك الغزالى فى أجل كتبه ، الذى سمَّاه « إحياء علوم الدين » قال [4] : « فإن قلت : فعلم [5] الجدل والكلام مذموم كعلم [6] النجوم ، أو هو مباح ، أو مندوب إليه ؟ فاعلم أن للناس فى هذا غلوًّا وإسرافا فى أطراف . فمن قائل : إنه بدعة وحرام ، وإن العبد / أن يلقى الله [7] بكل ذنب – سوى الشرك – خيرٌ له من أن يلقاه بالكلام ، ومن قائل : إنه واجبٌ فرضٌ [8] : إما على الكفاية ، أو على الأعيان ، وإنه أجل الأعمال [9] ، وأعلى القربات ،

ظ ١٢٧

(١) الشيخ : ساقطة من (س) .

(٢) عبارة « الملقب بشيخ الإسلام » ساقطة من (س) .

(٣) س : كتب السنة والآثار .

(٤) فى « الإحياء » ١٦٣/١ (ط . لجنة نشر الثقافة الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٥٦) .

(٥) الإحياء : تعلم .

(٦) الإحياء : كتعلم .

(٧) الإحياء : إن لقى الله عز وجل ؛ س : أن يلقى الله تعالى .

(٨) الإحياء : وفرض .

(٩) الإحياء : وإنه أفضل الأعمال .

وإنه[١] تحقيق لعلم التوحيد ، ونضالٌ عن دين الله[٢] » .

قال[٣] : « وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أهل الحديث من السلف . قال ابن عبد الأعلى[٤] : سمعت الشافعي[٥] يوم ناظر حفصاً الفرد – وكان من متكلمي المعتزلة – يقول : لأن يلقى اللهَ[٦] العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك[٧] خير له من أن يلقاه بشئ من الكلام[٨] ، وإني سمعت[٩] من حفص كلاماً لا أقدر أن أحكيه . وقال أيضا : قد اطّلعت من أهل الكلام على شئ ما كنت ظننته قط[١٠] ، ولأن يُبتلى العبد[١١] بكل ما نهى الله عنه ، ما عدا الشرك ، خيرٌ له من أن ينظر في الكلام » ...

« وقال أيضا[١٢] : لو علم الناس ما في الكلام من[١٣] الأهواء لفروا منه فرارهم من الأسد » ..

---

(١) الإحياء : فإنه .

(٢) الإحياء : الله تعالى .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٤) الإحياء : .. الأعلى رحمه الله .

(٥) الإحياء : .. الشافعي رضي الله عنه .

(٦) الإحياء : .. الله عز وجل .

(٧) الإحياء : .. الشرك بالله .

(٨) الإحياء : .. من علم الكلام .

(٩) الإحياء : ولقد سمعت ...

(١٠) الإحياء : .. ما ظننته قط ...

(١١) لعبد : ساقطة من (س) .

(١٢) عبارة « وقال أيضا » في الإحياء ١٦٤/١ بعد الكلام السابق بأربعة أسطر ، والكلام التالي من كلام الشافعي رحمه الله ..

(١٣) س : في .

« وقال : حكمى [١] فى أهل الكلام [٢] أن يُضربوا بالجريد ويُطاف بهم فى العشائر والقبائل [٣] ، ويُقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام » [٤] .

قال [٥] : « وقال أحمد بن حنبل : لا يُفلح صاحب الكلام أبدا ، ولا تكاد ترى [٦] أحداً نظر فى الكلام إلا وفى قلبه دَغَلٌ » .

قال [٧] : « وبالغ فيه [٨] حتى هجر الحارث المحاسبى مع زهده وورعه بسبب تصنيفه كتابا فى الرد على المبتدعة ، وقال [٩] : ويحك ألست تحكى بدعتهم أولاً ثم ترد عليهم ؟ ألست تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة البدعة ، والتفكّر فى تلك الشبهات ، فيدعوهم ذلك إلى الرأى والبحث ؟ » .

قلت : هجران أحمد للحارث لم يكن لهذا السبب الذى ذكره أبو حامد ، وإنما هجره لأنه كان على قول ابن كُلاَّب ، الذى وافق المعتزلة

تعليق ابن تيمية

---

(١) عبارة « وقال : حكمى . . » فى « الإحياء » بعد الكلام السابق بسطر واحد . وفيه : قال الشافعى : حكمى . .

(٢) الإحياء : . . فى أصحاب الكلام .

(٣) الإحياء : . . فى القبائل والعشائر .

(٤) الإحياء : وأخذ فى الكلام .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٦) د : ولا نكاد نرى . .

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٨) الإحياء : وبالغ فى ذمه .

(٩) الإحياء : وقال له .

على صحة طريق[١] الحركات وصحة طريق التركيب ، ولم يوافقهم على نفى الصفات مطلقاً ، بل كان هو وأصحابه يُثبتون أن الله فوق الخلق ، عالٍ على العالم ، موصوف بالصفات ، ويقررون ذلك بالعقل ، وإن كان مضمون مذهبه نفى ما يقوم بذات الله تعالى من الأفعال وغيرها مما يتعلق بمشيئته واختياره ، وعلى ذلك بنى[٢] كلامه فى مسألة القرآن .

وهذا هو المعروف عند من له خبرة بكلام أحمد ، من أصحابه[٣] وغيرهم من علماء أهل الحديث والسنة ، ولأبى عبد الله الحسين ـ والد أبى القاسم الخرقى صاحب المختصر المشهور – كتاب «فى قصص من هجره أحمد[٤] » سأل فيه لأبى بكر المروذى عن ذلك ، فأجابه عن قصصهم واحداً واحداً .

ص ١٢٨ وقد ذكر ذلك أيضا أبو بكر الخلاَّل فى كتاب « السنة »/،وقد ذكر ذلك ابن خُزيمة وغيره ممّن يعرف حقيقة هذه الأمور ، وكذلك السَّرى السقطى كان يحذِّر الجُنَيْد بن محمد من شقاشق[٥] الحارث . ثم ذكر غير واحد أن الحارث رجع عن ذلك ، كما ذكره معمَّر بن زياد فى أخبار

(١) س : طريقة .

(٢) د : بنا .

(٣) أى من أصحاب أحمد بن حنبل .

(٤) فى هامش (د) أمام هذا الموضع : « بلغ » .

(٥) فى اللسان : « والشقشقة : لهاة البعير ، ولا تكون إلا للعربى من الإبل . وقيل : هو شئ كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج . والجمع : الشقاشق . ومنه سمِّى الخطباء : شقاشق : شبهوا المكثار بالبعير الكثير الهَدْر . وفى حديث على رضى الله عنه أن كثيرا من الخطب من شقاشق الشيطان . فجعل للشيطان شقاشق ، ونسب الخطب إليه لما يدخل فيها من الكذب .

شيوخ أهل المعرفة والتصوف[1] ، وذكر أبو بكر الكلاباذى فى كتاب « التعرف لمذاهب التصوف » عن الحارث المحاسبى أنه كان يقول : إن الله يتكلم بصوت[2] ، وهذا يناقض قول ابن كُلَّاب .

وأبو حامد ليس له من الخبرة بالآثار النبوية والسلفية ما لأهل المعرفة بذلك ، الذين يميزون بين صحيحه وسقيمه . ولهذا يذكر فى كتبه من الأحاديث والآثار الموضوعة والمكذوبة ما لو عَلِم أنها موضوعة لم يذكرها .

وأحمد — رضى الله عنه — قد ردّ على الجهمية وغيرهم بالأدلة السمعية والعقلية ، وذكر من كلامهم وحججهم[3] مالم يذكره غيره ، بل استوفى[4] حكاية مذهبهم وحججهم أتم استيفاء ، ثم أبطل ذلك بالشرع والعقل .

وقد نقل أبو حامد فى كتابه ما ذكر أنه سمعه من بعض الحنابلة ، وهو

---

(١) توجد نسخة خطية من كتاب لمعمر بن زياد الأصفهانى فى دار الكتب المصرية بعنوان « شواهد التصوف » (٦٦ م مجاميع) ذكر فيه معمر كثيرا من أخبار شيوخ التصوف .

(٢) يقول الكلاباذى فى كتاب « التعرف لمذهب أهل التصوف » (ط . عيسى الحلبى ، ١٣٨٠/١٩٦٠) ص ٤٠ : « وقالت طائفة منهم : كلام الله حروف وصوت ، وزعموا أنه لا يُعرف كلامه إلا كذلك ، مع إقرارهم أنه صفة لله تعالى فى ذاته غير مخلوق ، وهذا قول حارث المحاسبى ومن المتأخرين ابن سالم » .

(٣) س : وذكر كلامهم وحججهم . وبعد هذه العبارة توجد إشارة إلى هامش (س) حيث كتب : « الوريقة أولها : ما لم يذكره غيره » . ولم أجد هذه الوريقة إذ يوجد سقط فى نسخة (س) . والكلام التالى فى (س) بعد هذا الكلام بعدة صفحات ويوجد فى ظ ١٢٩ (د) .

(٤) فى الأصل (د) : المستوفا .

أن أحمد لم يتأوّل إلا ثلاثة أحاديث ، وهذا غلط على أحمد [(١)] ، وقد بُسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع ، وتبين ما فى هذا الكلام وتوابعه من الصواب والخطأ نقلاً وتوجيهاً . ولو اقتصر أبو حامد على ما نقله من كتاب ابن عبد البر عن الأئمة [(٢)] لم يكن فيه شىء من هذا الخطأ ، فإن ابن عبد البر وأمثاله أعلم بالآثار من هؤلاء ، ولكن لعله نقل ذلك من كلام أبى طالب [(٣)] أو غيره .

كلام الجوينى فى « البرهان »

ونظير هذا ما ذكره أبو المعالى فى كتابه أصول الفقه المسمَّى « بالبرهان » [(٤)] لمَّا ذكر مذاهب الناس فى القياس العقلى والشرعى ،

(١) يشير ابن تيمية بذلك إلى ما ذكره الغزالى فى كتابه « إحياء علوم الدين » ١/١٧٩ وهو قوله : « وغلا آخرون فى حسم الباب ، منهم أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، حتى منع تأويل قوله : (كن فيكون) وزعموا أن ذلك خطاب بحرف وصوت يوجد من الله تعالى فى كل لحظة بعدد كوّن كل مكوّن ، حتى سمعت بعض أصحابه يقول : إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ : قوله صلى الله عليه وسلم : الحجر الأسود يمين الله فى أرضه . وقوله صلى الله عليه وسلم : قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن . وقوله صلى الله عليه وسلم : إنى لأجد نَفَسَ الرحمن من جانب اليمن . ومال إلى حسم الباب أرباب الظواهر . والظن بأحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه علم أن الاستواء ليس هو الاستقرار . .الخ »

(٢) فى الأصل (د) : ابن عبد ابن عن الأئمة ، ولكن فى النسخة بعد الكلمات التالية« ابن عبد البر » والكلام فيما مضى كان عن ابن عبد الأعلى .

(٣) أى أبى طالب المكى صاحب « قوت القلوب » .

(٤) توجد من كتاب « البرهان فى أصول الفقه » للجوينى أكثر من نسخة . وذكرت الدكتورة فوقية حسين محمود فى كتابها « الجوينى » ضمن سلسلة أعلام العرب (ط . القاهرة ، ١٣٨٤/١٩٦٤) ص ٦٢ نسختين من الكتاب: الأولى برقم ٧١٤ أصول الفقه بدار الكتب (وهى مصورة من نسخة مخطوطة بالمكتبة البدرية فى المدرسة المدبولية بدمياط) والثانية برقم ٩١٣ أصول الفقه بمكتبة الأزهر . وقد طبع الكتاب مؤخرا بتحقيق الدكتور عبد العظيم الديب ، الدوحة،قطر ، ١٣٩٩ .

فقال[١] : « القياس فيما ذكره أصحاب المذاهب ينقسم إلى شرعى وعقلى[٢] ، ثم الناظرون فى الأصول والمنكرون تفرَّقوا على مذاهب ، فذهب بعضهم إلى رد[٣] القياسين[٤] ، وقال القائلون[٥] : هذا مذهب منكرى النظر... وقال[٦] قائلون بالقياس العقلى والسمعى ، وهذا مذهب الأصوليين والقيَّاسين من الفقهاء . وذهب ذاهبون إلى القول بالقياس العقلى ، وجحد[٧] القياس الشرعى . وهذا مذهب النظَّام وطوائف من الرافضة[٨] والإباضية والأزارقة ومعظم فِرَقِ الخوارج إلا النجدات . وصار[٩] صائرون إلى النهى عن القياس النظرى[١٠] ، والأمر بالقياس الشرعى » .

---

(١) الكلام التالى فى جـ٢ ص ٧٥٠ – ٧٥١ وسنقابله عليه .

(٢) البرهان : إلى عقلى وشرعى .

(٣) فى الأصل : در ، والتصويب من « البرهان » .

(٤) القياسين : كذا فى الأصل ، وفى « البرهان » : القياس .

(٥) القائلون : كذا فى الأصل ، وفى نسخة من نسخ البرهان : قائلون . وأثبت الأستاذ المحقق من نسخة أخرى : الناقلون .

(٦) البرهان : . . النظر . والقول فى إثباته يتعلق بفن من الكلام ، وقد أنهينا القول فيه نهايته . وقال . . .

(٧) وجحد : كذا فى الأصل ، وفى نسخة من نسخ البرهان . وأثبت الأستاذ المحقق عن نسخة أخرى : وجحدوا .

(٨) البرهان : الروافض .

(٩) البرهان : إلا النجدات منهم ، فإنهم اعترفوا بأطراف من القياس ، وصار . . .

(١٠) النظرى : كذا فى الأصل وفى نسخة من نسخ البرهان ، وأثبت الأستاذ المحقق : العقلى .

قال[١] : « وهذا مذهب أحمد بن حنبل والمقتصدين من أتباعه ، وليس [٢] ينكرون إفضاء [٣] النظر العقلي إلى العلم ، ولكن ينهَوْن عن ملابسته والاشتغال به »/ .

ظ ١٢٨ **قال** :[٤] « وذهب الغلاة من الحشوية وأهل الظاهر [٥] إلى رد القياس العقلي والشرعي » . **قال أبو المعالي** : « أطلق [٦] النقلة القياس العقلي ، فإن عَنَوْا به النظر العقلي فهو من نوعه[٧] إذا استجمع شرائط الصحة ، مُفْضٍ إلى العلم مأمور به شرعا ، والقياس الشرعي متقبل معمول [٨] به إذا صح على السبر اللائق به ، وإن عَنَى [٩] الناقلون بالقياس العقلي اعتبار شيء بشيء ، ووقوف نظر في غائب على استثارة معنى في شاهد[١٠] ، فهذا باطل عندي لا أصل له ، فليس[١١] في المعقولات قياس ، وقد فَهِم عنّا ذلك طلبة[١٢] المعقولات » .

---

(١) بعد الكلام السابق مباشرة ٢/٧٥١ .

(٢) البرهان : فليسوا (وفي نسخة : فليس) .

(٣) في الأصل : أيضا ، والتصويب من « البرهان » .

(٤) بعد الكلام السابق مباشرة ٢/٧٥١ .

(٥) البرهان : وأصحاب الظاهر .

(٦) البرهان : . . والشرعي . وأنا أقول : أطلق . . .

(٧) البرهان : في نوعه .

(٨) البرهان : متقبل شرعا معمول . .

(٩) البرهان : . . اللائق به ، كما سيأتي شرح ذلك في أبواب الكتاب ، إن شاء الله تعالى ، وإن عني . . .

(١٠) البرهان : من شاهد .

(١١) في نسخة من « البرهان » : وليس .

(١٢) البرهان : طالب .

تعليق ابن تيمية

قلت : هـــذا الذى ذكره أبو المعـــالى من إنكار القياس فى المعقولات وافقه عليه طائفة من المتأخرين ، كأبى حامد والرازى وأبى محمد المقدسى ، وقالوا : قياس التمثيل إنما يكون فى الشرعيات . والمنطقيون قد يدَّعون أن قياس التمثيل فى العقليات إنما يفيد الظن ، وأما جمهور العقلاء فعلى أنه لا فرق بين قياس الشمول وقياس التمثيل فى إفادة العلم والظن ، فإنَّ ما يُجعل فى قياس الشمول حدًّا أوسط يُجعل فى قياس التمثيل مناط الحكم ، ويسمى العلة والوصف والمشترك .

فإذا قيل : النبيذ المسكر حرام ، لأنه مسكر ، وكل مسكر حرام — فهذا قياس شمول ، ولابد له من دليل يدل على صحة المقدمة الكبرى القائلة : كل مسكر حرام ، فإذا استدل بقياس التمثيل ، قال : لأنه مسكر فكان حراما ، قياساً على عصير العنب المسكر . ثم يبين أن العلة فى الأصل هو السُّكْر ، فالدليل الدال على عِلِّية الوصف فى الأصل ، هو الدال على صحة المقدمة الكبرى ، والسكر هو الوصف الذى عُلِّق به الحكم ، وهو مناطه ، وهو المشترك بين الأصل والفرع الذى عُلِّق به الحكم ، والمسكر المتصف بالسكر هو الحد الأوسط المكرر فى قياس الشمول ، الذى هو محمول فى المقدمة الصغرى ، موضوع فى الكبرى .

وأما ما ذكره عن أحمد ، فقد أنكره أصحاب أحمد ، حتى قال أبو البقاء العكبرى لمن قرأ عليه كتاب « البرهان » : « هذا النقل ليس بصحيح عن مذهب الإمام أحمد » . وهو كما قال ، فإن أحمد لم ينه عن نظرٍ فى دليل عقلى صحيح يفضى إلى المطلوب ، بل فى كلامه فى أصول الدين فى الرد على الجهمية وغيرهم من الاحتجاج بالأدلة العقلية

على فساد قول المخالفين للسنة ، ما هو معروف فى كتبه وعند أصحابه .

ولكن أحمد ذم من الكلام البدعى ما ذمه سائر الأئمة ، وهو / الكلام المخالف للكتاب والسنة ، والكلام فى الله ودينه بغير علم . ص ١٢٩

واستدل أحمد بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْىَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَالاَ تَعْلَمُونَ ﴾[سورة الأعراف : ٣٣] .

وأحمد أشهر وأكثر كلاماً فى أصول الدين بالأدلة القطعية : نقلِها وعقلِها من سائر الأئمة ، لأنه ابتُلِىَ بمخالفى السنة ، فاحتاج إلى ذلك . والموجود فى كلامه ، من الاحتجاج بالأدلة العقلية على ما يوافق السنة ، لم يُوجد مثله فى كلام سائر الأئمة ، ولكن قياس التمثيل فى حق الله تعالى لم يسلكه أحمد ، لم يسلك فيه إلا قياس الأَوْلى ، وهو الذى جاء به الكتاب والسنة ، فإن الله لا يماثل غيره فى شىء من الأشياء حتى يتساويا فى حكم القياس ، بل هو سبحانه أحق بكل حمد ، وأبعد عن كل ذم ، فما كان من صفات الكمال المحضة التى لا نقص فيها بوجهٍ من الوجوه ، فهو أحق به من كل ما سواه ، وما كان من صفات النقص فهو أحق بتنزيهه عنه من كل ما سواه .

والقرآن لما بيَّن قدرته على إعادة الخلق بفعله لما هو أبلغ من ذلك ، كان هذا من باب قياس الأَوْلى . وكذلك بيَّن تنزيهه عن الولد والشريك. وكذلك أحمد سلك هذا المسلك – كما ذكر فى موضعه – مثل بيانه لإمكان كونه عالماً بجميع المخلوقات ، مع كونه بائنًا عن العالم فوق

العرش ، بقياسين عقليين : أحدهما أن الإنسان قد يكون معه قدَحٌ صافٍ فيرى ما فيه مع مباينته له ، فالرب سبحانه قدرته على العالم ومباينته له ، أعظم من قدرة هذا على ما فى يديه ، فلا تمتنع رؤيته لما فيه وإحاطته به مع مباينته له .

والقياس الثانى من بنى[1] داراً وخرج منها فهو يعلم ما فيها ، لكونه فعلها ، وإن لم يكن فيها . فالرب الذى خلق كل شىء وأبدعه ، هو أحق بأن يعلم ما خلق ، وهو اللطيف الخبير ، وإن لم يكن حالاً فى المخلوقات[2].

والمقصود أن أحمد يستدل بالأدلة العقلية على المطالب الإلٰهية إذا كانت صحيحة ، إنما يذم ما خالف الكتاب والسنة ، أو الكلام بلا علم ، والكلام المبتدع فى الدين ، كقوله فى رسالته إلى المتوكل : « لا أحب الكلام فى هذا إلا ما كان فى كتاب الله أو حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو الصحابة ،أو التابعين،/فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود » . ظ ١٢٩

وهو لا يَكْرَهُ – إذا عُرف معانى الكتاب والسنة – أن يعبَّر عنها بعبارات أخرى إذا احتيج إلى ذلك ، بل هو قد فَعَل ذلك ، بل يكره المعانى المبتدعة فى هذا ، أى فيما خاض الناس فيه – من الكلام فى القرآن والرؤية والقدر والصفات – إلا بما يوافق الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين .

(١) فى الأصل (د) : بنا .

(٢) انظر « الرد على الجهمية والزنادقة » لأحمد بن حنبل ، ص ٩٤ (ضمن مجموعة عقائد السلف) .

ولهذا كره الكلام فى « الجسم » وفى « الحيز » ، وفى اللفظ بالقرآن نفياً وإثباتا ، لما فى كل من النفى والإثبات من باطل ، وكلامه فى هذه الأمور مبسوط فى موضع آخر [كما هو معروف فى كتابه وخطابه][1] .

والمذموم شرعا ما ذمه الله ورسوله ، كالجدل بالباطل ، والجدل بغير علم ، والجدل فى الحق بعد ما تبين .

فأما المجادلة الشرعية ، كالتى ذكرها الله تعالى عن الأنبياء عليهم السلام وأمر بها ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ يَانُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا ﴾ [سورة هود : ٣٢] .

وقوله : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾[سورة الأنعام : ٨٣].وقوله [تعالى][2] : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِى رَبِّهِ ﴾[سورة البقرة : ٢٥٨] . وقوله تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[سورة النحل : ١٢٥] .

وأمثال ذلك ، فقد يكون واجباً أو مستحبا[3] ، وما كان كذلك لم يكن مذموماً فى الشرع .

وما ذكره [أبو حامد][4] الغزالى من كلام السلف ، فى ذم أهل الكلام ، لولا أنه معروف عنهم ، فى كتب يُعتمد عليها ، لم يذكره هنا .

---

(١) عبارة :«كما هو معروف فى كتابه وخطابه » هى أول عبارة موجودة بعد السقط الموجود فى نسخة (س) والذى أشرت إلى مكانه قبل صفحات (ص : ١٤٩) وهى عبارة ساقطة من (د) .

(٢) تعالى : زيادة فى (س) .

(٣) د : ومستحبا .

(٤) أبو حامد : زيادة فى (س) .

وقد نقل من ذلك ما نقله من كتاب أبي عمر بن عبد البر ، الذى سماه « فضل العلم وأهله ، وما يلزمهم فى تأديته وحمله » وأبو عمر من أعلم الناس بالآثار والتمييز بين صحيحها وسقيمها .

كلام الغزالى فى « الإحياء » عن علم الكلام وتعليق ابن تيمية عليه

ومن ذلك ما نقله أبو حامد أيضا عن أحمد[١] أنه قال : « علماء الكلام زنادقة » . قال[٢] : « وقال مالك[٣] : أرأيت إن جاء[٤] من هو أجدل منه أَيَدَعُ دينه كل يوم لدينٍ جديد؟» . قال[٥] : « يعنى أن أقوال المتجادلين تتقاوم[٦] » . قال[٧] : « وقال مالك[٨] : لا تجوز شهادة أهل الأهواء والبدع[٩] . فقال بعض أصحابه فى تأويله : إنه أراد بأهل الأهواء : أهل الكلام على أى مذهب كانوا » .

قلت : هذا الذى كنَّى[١٠] عنه أبو حامد هو محمد بن خويز منداد

---

(١) فى كتابه « إحياء علوم الدين » ١٦٤/١ .

(٢) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٣) إحياء : . . مالك رحمه الله . وهذا النص فى « جامع بيان العلم» ٩٥/٢ .

(٤) إحياء : إن جاءه .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٦) إحياء : تتفاوت . وفى اللسان : « وقاومه فى المصارعة وغيرها . وتقاوموا فى الحرب : أى قام بعضهم لبعض » .

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٨) إحياء : وقال مالك رحمه الله أيضا . .

(٩) إحياء : أهل البدع والأهواء .

(١٠) فى (د) ، (س) : كنّا .

البصرى الإمام المالكى [١] ، وقد قال [٢] : « إن أهل الأهواء عند مالك وأصحابه ، الذين تُرد شهادتهم ، هم أهل الكلام » .

قال : « فكل [٣] متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع عند مالك وأصحابه . [٤] وكل [٥] متكلم فهو عندهم من أهل الأهواء [٤] : أشعريا كان أو غير أشعرى » هكذا ذكره عنه ابن عبد البر ، ومنه نقل ذلك أبو حامد ، لكن كنَّى [٦] عن التصريح بذلك [٧] .

قال أبو حامد [٨] : « وقال أبو يوسف : من طلب العلم بالكلام تزندق » .

---

(١) د : منداد ، وهو خطأ . وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن على بن إسحاق بن خويز منداد . قال ابن فرحون فى « الديباج المذهب » ص ٢٦٨ : « تفقه على الأبهرى (المتوفى سنة ٣٩٥) وله كتاب كبير فى الخلاف وكتاب فى أصول الفقه وكتاب فى أحكام القرآن . . وكان يجانب الكلام وينافر أهله حتى يؤدى ذلك إلى منافرة المتكلمين من أهل السنة ، ويحكم على الكل منهم بأنهم من أهل الأهواء الذين قال مالك فى مناكحتهم وشهادتهم وإمامتهم وتنافرهم ما قال » . ولم يذكر ابن فرحون سنة مولده ولا سنة وفاته .

(٢) ورد هذا النص بمعناه فى « جامع بيان العلم » ٢/٩٦ .

(٣) س : وكل .

(٤ – ٤) : ساقط من (س) .

(٥) د : فكل .

(٦) س : كنا .

(٧) نص كلام ابن عبد البر هو : « وقال فى كتاب الشهادات فى تأويل قول مالك : لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء . قال : أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريا كان أو غير أشعرى ولا تقبل له شهادة فى الإسلام أبدا . . . » .

(٨) بعد النص السابق مباشرة فى « إحياء » ١/١٦٤ .

قال[١] : « وقد اتفق أهـــل الحديث من السلف على هذا ، ولا ينحصر ما ينقل[٢] عنهم من التشديدات فيه . وقالوا : ما سكت عنه الصحابة[٣] ، مع أنهم/أعرف بالحقائق ، وأفصح فى ترتيب[٤] ص ١٣٠ الألفاظ من غيرهم ، إلا لعلمهم بما يتولد منه[٥] . ولذلك قال [النبى][٦] صلى الله عليه وسلم : هلك المتنبطعون ، هلك المتنطعون[٧] ، أى المتعمقون فى البحث والاستقصاء » .

قال[٨] : « واحتجوا بأن ذلك لو كان من الدين ، لكان أهم ما يأمر به النبى صلى الله عليه وسلم[٩] ، ويعلِّم طريقه ، ويثنى على أربابه[١٠] ، فقد علَّمهم الاستنجاء[١١] وندبهم إلى حفظ[١٢] الفرائض

---

(١) بعد الكلام السابق بسطر واحد .

(٢) إحياء : ما نقل .

(٣) س : . . الصحابة رضى الله عنهم .

(٤) إحياء : بترتيب .

(٥) إحياء : . . منه من الشر .

(٦) كلمة « النبى » : ساقطة من (د)

(٧) تكررت عبارة « هلك المتنطعون » فى « إحياء . . » ثلاث مرات . وقال عنه العراق فى تعليقه : « مسلم من حديث ابن مسعود » . والحديث عن عبد الله بن مسعود فى مسلم ٢٠٥٥/٤ (كتاب العلم ، باب هلك المتنطعون) ؛ سنن أبى داود ٢٨١/٤ (كتاب السنة ، باب لزوم السنة) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣٨٦/١ .

(٨) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٩) إحياء : لكان ذلك أهم ما يأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١٠) إحياء : ويثنى عليه وعلى أربابه . .

(١١) قال الحافظ العراق فى تعليقه : « حديث أن النبى صلى الله عليه وسلم علمهم الاستنجاء : مسلم من حديث سلمان الفارسى » .

(١٢) إحياء : إلى علم ، وفى (د): إلى حفض .

وأثنى عليهم[(١)] ونهاهم عن الكلام فى القدر[(٢)] ، وعلى هذا استمر الصحابة[(٣)] ، فالزيادة[(٤)] على الأستاذ طغيان وظلم ، وهم الأستاذون والقدوة ، ونحن الأتباع والتلامذة » .

قال[(٥)] : « وأما الفرقة الأخرى ، فاحتجوا بأن المحذور[(٦)] من الكلام : إن كان هو من أجل[(٧)] لفظ « الجوهر » و« العرض » وهذه الاصطلاحات الغريبة التى لم تعهدها الصحابة[(٨)] ، فالأمر فيه قريب ، إذ ما من علمٍ إلا وقد أُحدث فيه اصطلاحات لأجل التفهم[(٩)] ، كالحديث والتفسير والفقه ، ولو عُرض عليهم عبارة النقض والكسر ، والتعدية ، والتركيب[(١٠)] ، وفساد الوضع لما كانوا يفهمونه ، وإحداث[(١١)] عبارة للدلالة[(١٢)] على مقصود صحيح ، كإحداث آنية على

---

(١) قال العراقى فى تعليقه : « حديث : ندبهم إلى علم الفرائض وأثنى عليهم : ابن ماجة من حديث أبى هريرة : تعلموا الفرائض وعلموها الناس . . الحديث . وللترمذى من حديث أنس : وأفرضهم زيد بن ثابت » .

(٢) إحياء ١٦٥/١ : . . فى القدر وقال : أمسكوا عن القدر .

(٣) إحياء : . . الصحابة رضى الله عنهم

(٤) س : والزيادة .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٦) إحياء : . . بأن قالوا : إن المحذور . .

(٧) عبارة « من أجل » : ساقطة من « إحياء » .

(٨) إحياء : . . الصحابة رضى الله عنهم .

(٩) إحياء : التفهيم .

(١٠) إحياء : والتركيب والتعدية .

(١١) إحياء : . . الوضع إلى جميع الأسئلة التى تورد على القياس لما كانوا يفقهونه ، فإحداث . . .

(١٢) إحياء : . . للدلالة بها . .

هيئة جديدة لاستعمالها فى مباح ، وإن كان المحذور هو المعنى ، فنحن لا نعنى به إلا معرفة الدليل على حدوث العالم ، ووحدانية الخالق تعالى[(١)] وصفاته ، كما جاء به الشرع[(٢)] ، فمن أين تحرم[(٣)] معرفة الله بالدليل ؟ وإن كان المحذور هو الشَّغَب[(٤)] ، والتعصب ، والعداوة ، والبغض[(٥)] وما يُفضى إليه الكلام ، فذلك يحرم[(٦)] ويجب الاحتراز منه[(٧)] ، كما أن الكِبر والرياء[(٨)] وطلب الرياسة مما يفضى إليه علم الحديث[(٩)] والتفسير والفقه ، وهو محرم يجب الاحتراز منه[(١٠)] ، ولكن لا يُمنع من العلم لأجل أدائه إليه .

وكيف يكون ذكر الحجة والمطالبة ، والبحث عنها محظوراً ، وقد قال [الله][(١١)] تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ [سورة النمل : ٦٤] وقال [تعالى][(١٢)] ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ ﴾ [سورة الأنفال : ٤٢].

---

(١) تعالى : ليست فى « إحياء » .
(٢) إحياء : . . كما جاء فى الشرائع .
(٣) س : يحرم .
(٤) إحياء : التشعب .
(٥) إحياء : والبغضاء . .
(٦) إحياء : . . محرم .
(٧) إحياء : عنه .
(٨) إحياء : . . الكبر والعجب والرياء . .
(٩) س : علم أهل الحديث . .
(١٠) إحياء : عنه . .
(١١) كلمة (الله) ليست فى (د) .
(١٢) تعالى : ليست فى (د) . وفى إحياء : وقال عز وجل . .

وقال تعالى : ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ ﴾[سورة يونس : ٦٨][١] أى من حجة وبرهان .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾[سورة الأنعام : ١٤٩].

وقال [تعالى][٢]﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِى رَبِّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ ﴾[سورة البقرة : ٢٥٨] وذكر إبراهيم ومجادلته[٣] وإفحامه خصمه فى معرض الثناء عليه . وقال تعالى[٤] : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾[سورة الأنعام : ٨٣] .

ظ ١٣٠ وذكر كلاماً طويلا[٥] / ذكرناه وتكلمنا على مافيه من مقبول ومردود كلامًا مبسوطا فى غير هذا الموضع ، إلى أن قال[٦] : «فهذا ما يمكن أن يُذكر للفريقين» .

ثم ذكر تفصيلا اختاره ، مضمونه : أن فيه مضرّة من إثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم[٧] ، ومضرة فى تأكيد اعتقاد المبتدعة[٨] ، وتثبيته فى صدورهم[٩] ، بحيث تنبعث[١٠]

(١) فى نسختى (د) ، (س) ، وفى « إحياء » : قل هل عندكم من سلطان ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبته .

(٢) تعالى : ليست فى (د) .

(٣) إحياء : (. . الذى كفر) . إذ ذكر سبحانه احتجاج إبراهيم ومجادلته . .

(٤) د : قال تعالى ؛ إحياء : وقال عز وجل .

(٥) انظر الإحياء ١٦٥/١

(٦) الإحياء ١٦٧/١ .

(٧) والتصميم : كذا فى (س) ، الإحياء ١٦٧/١ . وفى (د) : والتعميم .

(٨) الإحياء ١٦٧/١ : . . المبتدعة للبدعة . .

(٩) فى صدورهم : كذا فى (س) ، الإحياء . وفى (د) : فى قلوبهم .

(١٠) د : ينبعث .

دواعيهم ، ويشتد حرصهم[١] على الإصرار عليه ، ولكن هذا الإصرار[٢] بواسطة التعصب الذى يثور عن[٣] الجدل » .

قلت : المضرة التى ذكرها نوعان : أحدهما : يتعلق بالعلم ، وهو التنبيه على شُبَه الباطل التى تضعف اعتقاد الحق ، وتفضى إلى الباطل . والثانى : يتعلق بالقصد ، وهو إثارة الهوى والحَمِيَّة والعصبية التى تدعو إلى الإصرار ولو على الباطل ، لئلا يغلب الشيطان[٤] .

قال[٥] : « وأما منفعته فقد يُظَنُّ أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هى عليه ، وهيهات ، فليس فى الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف ، وهذا إذا[٦] سمعته من محدِّثٍ أو حشوى ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا . فاسمع هذا ممن خبر الكلام ثم قَلَاهُ بعد حقيقة الخبرة ، وبعد التغلغل[٧] فيه إلى منتهى درجة المتكلمين ، وجَاوزَ ذلك إلى التعمق فى علوم أخرى سوى نوع الكلام[٨] ، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود » .

قال[٩] : « ولعمرى لا ينفك الكلام عن كشفٍ وتعريف

(١) حرصهم : كذا فى (س) ، الإحياء . وفى (د) : حصرهم ، وهو خطأ .

(٢) الإحياء : هذا الضرر .

(٣) الإحياء : من .

(٤) لئلا يَغْلب الشيطان : كذا فى (س) . وفى (د) : لئلا يُغلب الإنسان .

(٥) قال : ساقطة من (س) . وكلام الغزالى التالى فى « الإحياء » ١٦٨/١ .

(٦) الإحياء : . . الشريف ، ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف ، وهذا إذا ...

(٧) إحياء : التغلل . .

(٨) إحياء : . . علوم أخر تناسب نوع الكلام . .

(٩) بعد الكلام السابق مباشرة : إحياء ١٦٨/١ .

[وإيضاح][1] لبعض الأمور ، ولكن على الندور ، وفى [2] أمور جلية تكاد تنال[3] قبل التعمق فى صناعة الكلام » .

قال[4] : « بل منفعته[5] شيء واحد ، وهو حراسة العقيدة التى ترجمناها على العوام ، وحفظها عن[6] تشويشات المبتدعة بأنواع الجدل ، فإن العامى يستفزه[7] جدل المبتدع وإن كان فاسدا ، ومعارضة الفاسد بالفاسد نافعة[8] ، والناس متعبدون بهذه العقيدة التى قدمناها ، إذ ورد الشرع بها لما فيها من صلاح دينهم ودنياهم ، واجتماع السلف عليها[9] ، والعلماء متعبدون بحفظ ذلك على العوام[10] من تلبيسات المبتدعة ، كما تعبَّد السلاطين بحفظ أموالهم عن تهجمات الغُصَّاب والظلمة[11] » .

قال[12] : « وإذا وقعت الإحاطة بضرره ومنفعته فينبغى أن يكون

---

(١) وإيضاح : ساقطة من (د) فقط .

(٢) إحياء : فى .

(٣) إحياء : تكاد تفهم .

(٤) بعد الكلام السابق مباشرة : إحياء ١٦٨/١ .

(٥) منفعته : كذا فى (س) ، إحياء . وفى (د) : معرفته .

(٦) د : من .

(٧) إحياء : فإن العامى ضعيف يستفزه . .

(٨) إحياء : . . بالفاسد تدفعه . .

(٩) إحياء : وأجمع السلف الصالح عليها .

(١٠) إحياء : والعلماء يتعبدون بحفظها على العوام . وفى (س) : أخطأ الناسخ فكرر عبارة : . . متعبدون بهذه العقيدة التى قدمناها . .

(١١) إحياء : الظلمة والغصاب .

(١٢) بعد الكلام السابق مباشرة : إحياء ١٦٨/١ .

كالطبيب الحاذق فى استعمال الدواء الخطر ، إذ لا يضعه إلا فى موضعه ، وذلك فى وقت الحاجة ، وعلى قدر الحاجة » .

قلت : فهذا كلام أبى حامد ، مع معرفته بالكلام والفلسفة ، وتعمقه فى ذلك يذكر اتّفاق سلف أهل السنة على ذم الكلام ، ويذكر خلاف من نازعهم ، ويبين أنه ليس فيه فائدة إلا الذبّ عن العقائد الشرعية التى أخبر بها الرسول صلى الله عليه وسلم / لأمته ، وإذا لم يكن فيه فائدة إلا الذب عن هذه العقائد ، امتنع أن يكون معارضاً لها ، فضلا عن أن يكون مقدَّماً عليها ، فامتنع أن يكون الكلام العقلى المقبول مناقضاً للكتاب والسنة ، وما كان من ذلك مناقضاً للكتاب والسنة ، وجب أن يكون من الكلام الباطل المردود الذى لا ينازع فى ذمّه أحدٌ من المسلمين : لا من السلف والأئمة ، ولا أحد من الخلف المؤمنين أهل المعرفة بعلم الكلام والفلسفة ، وما يُقبل من ذلك وما يُرد ، وما يُحمد وما يُذم ، وإن من قبل ذلك[1] وحمده كان من أهل الكلام الباطل المذموم باتفاق هؤلاء .

ص١٣١

هذا مع أن السلف والأئمة يذمون ما كان من الكلام والعقليات والجدل باطلاً ، وإن قُصد به نصر الكتاب والسنة ، فيذمُّون من قابل بدعة ببدعة ، وقابل الفاسد بالفاسد ، فكيف من قابل السنة بالبدعة ، وعارض الحق بالباطل ، وجادل فى آيات الله بالباطل ليدحض به الحق ؟ !

---

(١) س : وإن قبل ذلك . .

ولكن المقصود هنا بيان ما ذكره من اتفاق أئمة السنة على ذمه ، وما ذكره [من][1] أنه هو وطريق المتفلسفة لا يفيد كشف الحقائق ومعرفتها ، مع خبرته بذلك . وهو تكلم بحسب ما بلغه عن السلف ، وما فهمه وعلمه مما يُحمد ويذم ، ولم تكن خبرته بأقوال[2] السلف وحقيقة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، كخبرته بما سلكه من طرق أهل الكلام والفلسفة ، فلذلك لم يكن فى كلامه من هذا الجانب من العلم والخبرة ، ما فيه من الجانب الذى هو به أَخْبَرُ من غيره ، وذلك أن ما ذكره من أن مضرته هى إثارة الشبهات فى العلم ، وإثارة التعصب فى الإرادة ، إنما يُقال إذا كان الكلام فى نفسه حقًّا ، بأن تكون قضاياه ومقدماته صادقة ، بل معلومة .

فإذا كان مع ذلك قد يُورث النظر فيه شُبَهاً وعداوة قيل فيه ذلك ، والسلف لم يكن ذمهم للكلام لمجرد ذلك ، ولا لمجرد اشتماله على ألفاظ اصطلاحية إذا كانت معانيها صحيحة ، ولا حرَّموا معرفة الدليل على الخالق[3] وصفاته وأفعاله ، بل كانوا أعلم الناس بذلك ، وأعرفهم بأدلة ذلك ، ولا حرَّموا نظراً صحيحا فى دليلٍ صحيح يُفضى إلى علم نافع ، ولا مناظرة فى ذلك نافعة : إما لِهَدْيِ مسترشد ، وإما لإعانة مستنجد ، وإما لقطع مبطل متلدد ، بل هم أكمل الناس نظراً واستدلالاً واعتبارا ، وهم نظروا فى أصح الأدلة وأقومها ، فإن الناظر

---

(١) من : ساقطة من (د) .

(٢) س : بأخبار .

(٣) س : على الخالق سبحانه . .

الطالب للعلم : إما أن يكون نظره فى كلام معلِّمٍ يبين له ويخاطبه بما يعرِّفه الحق ، وإما أن يكون/ فى نفس الأمور الثابتة ، التى يخبر عنها المتكلم ، ويريد أن يعلم أمرها المتعلم ، كسائر الناظرين فى الطب والنحو وغير ذلك : إما أن ينظر فى كلام المعلِّمين لهذا الفن ، وإما أن ينظر فيما من[1] شأنه أن يُخْبَر عنه كالأبدان واللغات . ظ ١٣١

والسلف كان نظرهم فى خير الكلام وأفضله ، وأصدقه وأدلِّه على الحق ، وهو كلام الله تعالى ، وهم ينظرون فى آيات الله تعالى التى فى الآفاق وفى أنفسهم ، فيَرَوْن فى ذلك من الأدلة ما يبيِّن أن القرآن حق . قال تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [سورة فصلت : ٥٣] .

والمناظرة المحمودة نوعان ، والمذمومة نوعان . وذلك لأن المناظر : إما أن يكون عالماً بالحق ، وإما أن يكون طالبا له ، وإما أن لا يكون عالماً به ولا طالبا له . فهذا الثالث هو المذموم بلا ريب ، وأما الأولان : فمن كان عالماً بالحق فمناظرته المحمودة أن يبيِّن لغيره الحجة التى تهديه إن كان مسترشداً[2] طالباً للحق إذا تبين له ، أو يقطعه ويكف عدوانه إن كان معاندا [غير][3] متبع للحق إذا تبين له ، ويوقِّفُه ويُسَلِّكه ويبعثه على النظر فى أدلة الحق إن كان يظن أنه حق وقصده الحق .

وذلك لأن المخاطَبَ بالمناظرة إذا ناظره العالم المبيِّن للحجة : إما أن

---

(١) من : ساقطة من (س) .

(٢) س : إن كان يسترشد . .

(٣) غير : ساقطة من (د) وأثبتها من (س) .

يكون ممّن يفهم الحق ويقبله ، فهذا إذا بُيِّن له الحق فهمه وقبله ، وإما أن يكون ممّن لا يقبله إذا فهمه ، أو ليس[١] له غرض فى فهمه ، بل قصده مجرد الرد له ، فهذا إذا نُوظر بالحجة انقطع وانكف شرُّه عن الناس وعداوته ، وهذا هو المقصود الذى ذكره أبو حامد وغيره ، وهو دفع أعداء السنَّة المجادلين بالباطل عنها[٢] .

وإما أن يكون الحق قد التبس عليه ، وأصل قصده الحق ، لكن يصعب عليه معرفته لضعف علمه بأدلة الحق ، مثل من يكون قليل العلم بالآثار النبوية الدالة على ما أخبر به من الحق ، أو لضعف عقله لكونه لا يمكنه أن يفهم دقيق العلم ، أو لا يفهمه إلا بعد عسر ، أو قد سمع من حجج الباطل ما اعتقد موجبه وظن أنه لا جواب عنه ، فهذا إذا نُوظر بالحجة أفاده[٣] ذلك : إما معرفة بالحق ، وإما شكاً وتوقفاً فى اعتقاده الباطل ، أو فى[٤] اعتقاده صحة الدليل الذى استدل به عليه ، وَبَعَثَ همّته على النظر فى الحق وطلبه ، إن كان له رغبة فى ذلك ، فإن صار من أهل العصبية الذين يتّبعون الظنّ وما تهوى الأنفس أُلحق بقسم المعاندين كما تقدم .

وأما المناظرة المذمومة من العالم بالحق ، فأن يكون قصده مجرد الظلم والعدوان/ لمن يناظره ، ومجرد إظهار علمه وبيانه لإرادة العلو فى الأرض ، فإذا أراد علوًّا فى الأرض أو فساداً كان مذموماً على إرادته . ص ١٣٢

(١) س : وليس .
(٢) س : عليها .
(٣) أفاده : كذا فى (س) ؛ وفى (د) : أفاد ، وهو خطأ .
(٤) د : وفى .

ثم قد يكون من الفجَّار الذين يؤيد الله بهم الدين ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم : إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر[1] ، فكما قد يجاهد الكفار فاجرٌ فينتفع المسلمون بجهاده ، فقد يجادلهم فاجرٌ فينتفع المسلمون بجداله ، لكن هذا يضر نفسه بسوء قصده ، وربما أوقعه ذلك فى أنواع من الكذب والبدعة والظلم ، فيجره إلى أمور أخرى .

وقد وقع [فى][2] ذلك كثيرٌ من هؤلاء وهؤلاء .

وأما إن كان[3] المناظر غير عالم بالحق ، بأن لا يعرف الحق فى نفس المسألة ، أو يعرف الحق لكن لا يعرف بعض الحجج ، أو الجواب عن بعض المعارضات ، أو الجمع بين دليلين متعارضين ، وأمثال ذلك — فهذا إذا ناظر : طالباً لمعرفة الحق وأدلته ، والجواب عمَّا يعارضها ، والجمع بين الأدلة الصحيحة — كان محمودا ، وإن ناظر بلا علم ، فتكلَّم بما لا يعرف من القضايا والمقدمات — كان مذموما .

والسلف [رضوان الله عليهم][4] كانت مناظرتهم مع الكفار وأهل البدع — كالخوارج وغيرهم — من القسم الأول ، وكانت مناظرة بعضهم لبعض فى مسائل الأحكام والتفسير : تارة من القسم الأول ، وتارة من

(١) هذه العبارة جزء من حديث طويل عن أبى هريرة رضى الله عنه فى : البخارى ١٢٤/٨ (كتاب القدر ، باب العمل بالخواتيم) وجاء الحديث فى البخارى فى موضعين آخرين فيه ؛ مسلم ١٠٥/١ — ١٠٦ (كتاب الإيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣٠٩/٢ ؛ سنن الدارمى ٢٤٠/٢ — ٢٤١ (كتاب السير ، باب إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر) .

(٢) فى : ساقطة من (د) وأثبتها من (س) .

(٣) س : وإن كان . .

(٤) رضوان الله عليهم : زيادة فى (س) .

القسم الثانى ، وهى المشاورة التى مدحهم الله عليها بقوله عز وجل : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة الشورى : ٣٨] .

وما ذكره الله تعالى عن الأنبياء والمؤمنين من المجادلة يتناول هذا وهذا . وقد ذمَّ الله تعالى فى القرآن ثلاثة أنواع من المجادلة : ذم صاحب المجادلة بالباطل ليدحض به الحق ، وذم المجادلة فى الحق بعد ما تبين ، وذم المحاجة فيما لا يعلم المحاج .

فقال تعالى : ﴿ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾ [سورة غافر : ٥] .

وقال تعالى : ﴿ يُجَادِلُونَكَ فِى الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ الآية [سورة الأنفال : ٦] .

وقال ﴿ هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ ﴾ [سورة آل عمران : ٦٦] .

والذى ذمّه السلف والأئمة من المجادلة والكلام هو من هذا الباب ، فإن أصل ذمّهم الكلام هو الكلام المخالف للكتاب(١) والسنة ، وهذا لا يكون فى نفس الأمر إلا باطلاً ، فمن جادل به جادل بالباطل ، وإن كان ذلك الباطل لا يظهر لكثير من الناس أنه باطل لما فيه من الشبهة ، فإن الباطل المحض الذى يظهر بطلانه لكل أحدٍ لا يكون قولاً ومذهبا لطائفة تذب عنه ، وإنما يكون باطلاً مشوباً بحق(٢) ، كما قال تعالى :

---

(١) د : لكتاب ، وهو خطأ .

(٢) س : بالحق .

﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة آل عمران : ٧١].

(١)أو تكون فيه شبهة لأهل الباطل ،/ وإن كانت باطلة وبطلانها يتبين عند النظر الصحيح(١) ، كالذين قالوا : إن محمداً صلى الله عليه وسلم شاعرٌ وكاهن ومجنون ؛ قالوا : إنه شاعر لأن الشعر كلام موزون مقفًّى فشبهوا القرآن به من هذا الوجه ، والكاهن يخبر أحيانا بواحدة تصدق فشبَّهوا الرسول به من هذا الوجه ، والمجنون يقول ويفعل خلاف ما فى عقول ذوى العقول(٢) . فلمَّا زعموا أن ما يأتى به الرسول [صلى الله عليه وسلم](٣) يخالف ما يأتى به العقلاء نسبوه إلى ذلك !

ظ ١٣٢

لكن ما ينصبه(٤) الله من الأدلة ، ويهدى إليه عباده من المعرفة ، يتبين به الحق من الباطل(٥) الذى يشتبه به ، ولكن ليس كل من عرف الحقّ - إما بضرورة أو بنظر - أمكنه أن يحتج على من ينازعه بحجةٍ تهديه أو تقطعه ، فإن ما به يعرف الإنسان الحق نوع ، وما به يعرِّفه به غيره نوع(٦) ، وليس كل ما عَرَفه الإنسان أمكنه تعريف غيره به ، فلهذا كان النظر أوسع من المناظرة ، فكل ما يمكن المناظرة به يمكن النظر فيه ، وليس كل ما يمكن النظر فيه يمكن مناظرة كل أحدٍ به .

(١ - ١) : ساقط من (س).
(٢) س : ذوى العقل .
(٣) صلى الله عليه وسلم : زيادة فى (س).
(٤) س : نصبه .
(٥) د : يتبين به الخوض الباطل ، وهو تحريف . والمثبت من (س).
(٦) س : وما به يعرفه غيره نوع ؛ د : وما به يعرف به غيره نوع ، ولعل الصواب ما أثبته .

ولهذا كان أهل العلم بالحديث لهم علومٌ ضرورية بأقوال الرسول ومقاصده ، لا يشركهم فيها إلا من شركهم فى أسبابها .

والمقصود هنا أن السلف كانوا أكمل الناس فى معرفة الحق وأدلته ، والجواب عمَّا يعارضه ، وإن كانوا فى ذلك درجات . وليس كلٌّ منهم يقوم بجميع ذلك ، بل هذا يقوم بالبعض ، وهذا يقوم بالبعض ، كما فى نقل الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وغير ذلك من أمور الدين .

والكلام الذى ذمّوه نوعان : أحدهما أن يكون فى نفسه باطلا وكَذِباً ، وكل ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل وكذب ، فإن أصدق الكلام كلام الله .

والثانى أن يكون فيه مفسدة ، مثلما يوجد فى كلام كثير منهم : من النهى عن مجالسة أهل البدع ، ومناظرتهم ، ومخاطبتهم ، والأمر بهجرانهم . وهذا لأن ذلك قد يكون أنفع للمسلمين من مخاطبتهم ، فإن الحق إذا كان ظاهراً قد عرفه المسلمون ، وأراد بعض المبتدعة أن يدعو إلى بدعته ، فإنه يجب منعه من ذلك ، فإذا هُجِر وعُزِّر ، كما فعل أمير المؤمنين عمر [بن الخطاب رضى الله عنه][1] بصَبِيغ بن عِسْلٍ التميمى[2] ، وكما كان المسلمون يفعلونه ، أو قُتِل كما قَتَل المسلمون

(١) ما بين المعقوفتين زيادة فى (س) .

(٢) كان صبيغ بن عِسْل من أهل الأهواء وكان يسأل عن متشابه القرآن فعاقبه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأمر بألا يجالسه أحد من المسلمين ، حتى تاب وحسن أمره فأذن عمر رضى الله عنه للناس بمجالسته . انظر أخبار عمر للأستاذين على وناجى الطنطاوى ، ص ٢٢٤ – ٢٢٥ ، ط . دمشق ، ١٣٧٩/١٩٥٩ . وانظر الخبر فى : سنن الدارمى ٥٤/١ – ٥٥ (المقدمة ، باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع) .

الجعد بن درهم وغيلان القدرى وغيرهما – كان ذلك هو المصلحة ، بخلاف ما إذا تُرِك داعياً ، وهو لا يقبل الحق : إما لهواه ، وإما لفساد إدراكه ، فإنه ليس فى مخاطبته إلا مفسدة وضرر عليه وعلى المسلمين .

والمسلمون أقاموا الحجة على غَيْلان ونحوه ، وناظروه وبيَّنوا له الحق ، كما فعل عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه/ واستتابه ، ثم نكث التوبة بعد ذلك فقتلوه[١] . ص ١٣٣

وكذلك على – رضى الله عنه – بعث ابن عباس إلى الخوارج فناظرهم ، ثم رجع نصفهم ، ثم قاتل[٢] الباقين[٣]

والمقصود أن الحق إذا ظهر وعُرف ، وكان مقصود الداعى إلى البدعة إضرار الناس ، قُوبل بالعقوبة .

قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِى اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾ [سورة الشورى : ١٦] .

وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة ، إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة ، فيُخاف عليه أن يفسده ذلك المُضلُّ ، كما يُنهى الضعيف فى المقاتلة أن يقاتل عِلجا قوياً من علوج الكفار ، فإن ذلك يضرُّه ويضر المسلمين بلا منفعة . وقد يُنهى عنها إذا كان المناظر

(١) انظر خبر ذلك فى « سرح العيون فى شرح رسالة ابن زيدون » لابن نباتة المصرى (تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم) ص ٢٩٠ – ٢٩١ ، ط . المدنى ، القاهرة ، ١٩٦٤/١٣٨٣ .

(٢) د : قتل .

(٣) انظر خبر ذلك فى تلبيس إبليس لابن الجوزى ، ص ٩١ – ٩٣ .

معانداً يَظْهَر له الحق فلا يقبله – وهو السوفسطائى – فإن الأمم كلهم متفقون على أن المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة بَيِّنة بنفسها ضرورية وجحدها الخصم كان سوفسطائيا ، ولم يُؤمر بمناظرته بعد ذلك ، بل إن كان[1] فاسد العقل داووه ، وإن كان عاجزاً عن معرفة الحق – ولا مضرة فيه – تركوه ، وإن كان مستحقاً للعقاب عاقبوه مع القدرة : إما بالتعزير وإما بالقتل ، وغالب الخلق لا ينقادون للحق إلا بالقهر .

والمقصود أنهم نهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها ، أو مع [من][2] لا يكون فى مناظرته مصلحة راجحة ، أو فيها مفسدة راجحة ، فهذه أمور عارضة تختلف باختلاف الأحوال .

وأما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة ومستحبة أخرى . وفى الجملة جنس المناظرة والمجادلة فيها : محمود ومذموم ، ومفسدة ومصلحة ، وحق وباطل .

ومنشأ الباطل من نقص العلم ، أو سوء القصد . كما قال تعالى : ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾ [سورة النجم : ٢٣] .

ومنشأ الحق من معرفة الحق والمحبة له ، والله هو الحق المبين ، ومحبته أصل كل عبادة ، فلهذا كان أفضل الأمور على الإطلاق معرفة الله ومحبته ، وهذا هو ملة إبراهيم خليل الله تعالى ، الذى جعله الله للناس إماما[3] ، وجعله أمةً يأتم به الخلق ، وهو الذى ناظر المعطِّلين والمشركين .

---

(١) س : ثم إن كان . .

(٢) من : ساقطة من (د) وأثبتها من (س) . (٣) س : الذى جعله إماما للناس .

كما ذكر الله تعالى محاجته لمن حاجّه فى ربه : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّىَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِى وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٨] ومحاجته لقومه الذين كانوا يعبدون الكواكب ./

والجهمية نفاة الصفات الذين هم رؤوس أهل الكلام المذموم ، ظ ١٣٣ قولهم مأخوذ من قول خصمائه ، كما هو مأخوذ من قول فرعون خصم موسى عليه السلام[١] ، فإن فرعون أظهر جحد الصانع وعلوه على خلقه ، وجَحَد تكليمه لموسى . وقوم إبراهيم كانوا مشركين ، كما أخبر الله تعالى عنهم بذلك ، وكان فيهم من هو معطِّل ، كما ذكر الله تعالى ذلك .

والفلاسفة القائلون بدعوة الكواكب : فيهم المشرك ، وفيهم المعطل. ونفى الصفات من أقوالهم ، فمنهم من لا يثبت لهذا العالم المشهود ربًّا أبدعه ، كما هو قول الدهرية الطبيعية منهم[٢]، ويجعلون العالم نفسه واجب الوجود بذاته ، ومنهم من يثبت له مبدعاً واجباً بنفسه أبدعه ، كما هو قول الدهرية الإلهية منهم ، ويقولون : إن الواجب ليس له صفة ثبوتية ، بل صفاته : إما سلب ، وإما إضافة ، وإما مركّبة منهما .

وكان الجعد بن درهم من أهل حرَّان ، وكان فيهم بقايا من الصابئين والفلاسفة – خصوم إبراهيم الخليل عليه السلام[٣] ، فلهذا أنكر تكليم موسى وخلة إبراهيم ، موافقةً لفرعون والنمروذ،بناءً على أصل هؤلاء

(١) س : عليه أفضل الصلاة والسلام .
(٢) منهم : ساقطة من (س) .
(٣) عليه السلام : ساقطة من (س) .

النفاة ، وهو أن الرب تعالى لا يقوم به كلام ، ولا [يقوم به] (١) محبة لغيره ، فقتله المسلمون ، ثم انتشرت مقالته فيمن ضلَّ من هذا الوجه .

والمحبة متضمنة للإرادة ، ومسألة الكلام والإرادة ضلَّ فيهما طوائف (٢) ، كما ضلُّوا فى إنكار العلو الذى أنكره فرعون على موسى ، كما قد بُسط هذا فى موضعه .

(* ومما يبين هذا أن السلف لم يذمُّوا التكلم بأسماء مفردة : كالجوهر ، والجسم ، والعرض ، فإن الاسم المفرد ليس بكلام ، ولا يتكلم به أحدٌ ، وإنما ذمُّوا الكلام المؤلَّف الدال على معان (٣) ، والذين كانوا يتكلمون بهذه الأسماء (٤) كان كلامهم متضمناً لأمور فيها افتراء على الله ورسوله : إما إثبات ما نفاه الله ، وإما نفى ما أثبته الله ، ومتضمنة (٥) لمعان باطلة هى كذب وباطل فى نفس الأمر *)

والمقصود هنا التنبيه على جنس ما مدحه السلف وذموه ، وأنهم كانوا أعرف الناس بالحق وأدلته ، وبطلان ما يعارضه ، وإنما يَظُن بهم التقصير فى هذا من كان جاهلا بحقيقة الحق ، وبما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من العلم والإيمان ، وبما وصل إليه السلف والأئمة،فجهله بالأول يوجب أن لا يعلم الحق بل يعتقد نقيضه ، وجهله بالثانى يوجب ظنه أن ليس فيما جاء به الرسول بيان الحق بأدلته والمناظرة عنه ، وجهله بالثالث يوجب ظنه أن السلف ذموا الكلام بالأدلة الصحيحة/ المفضية ص ١٣٤

(١) يقوم به : زيادة فى (س) .

(٢) س : للإرادة ، وفى مسألة الكلام والإرادة ضل طوائف . .

(* - *) : ساقط من (س) . (٣) فى الأصل : معانى .

(٤) فى الأصل : بهذه الاسلام ، وهو تحريف ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) أى أن الأمور فيها افتراء . . ومتضمنة . . .

إلى العلم بالله وصفاته خوفا من الشبهات والأهواء ، بل الأصل فى ذم السلف للكلام هو اشتماله على القضايا الكاذبة ، والمقدمات الفاسدة ، المتضمنة للافتراء على الله [تعالى][1] وكتابه ورسوله[2] ودينه .

فهذا هو الكلام المذموم بالذات ، وهو الكلام الكاذب الباطل ، وأما الكلام الذى هو حق وصدق ، فهذا لا يُذم بالذات ، وإنما يذم المتكلم به أحيانا ، لاشتمال ذلك على مضرة عارضة ، مثل ما يحرم القذف ، وإن كان القاذف صادقا إذا لم يكن له أربعة شهداء ، ومثل ما تحرم الغيبة والنميمة ونحو ذلك مما هو صدق لكن فيه ظلم للغير .

وأما الكلام فى الدين فنوعان : أحدهما أمر ، والثانى خبر . والكلام فى أصول الدين هو من النوع الثانى . ولا ريب أن الله تعالى أخبر بإثبات أمور ونفى أمور ، وأصدق الكلام كلام الله ، فما ناقض ذلك كان كذباً وقولا على الله غير الحق .

كما قال تعالى : ﴿ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لاَتَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلاَتَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [سورة النساء : ١٧١] .

وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٩] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٢] .

---

(١) تعالى : زيادة فى (س) .

(٢) ورسوله : ساقطة من (س) .

وقال [تعالى][(١)] : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٨٠] وأمثال ذلك .

وعامة الكلام الذى ذمَّه السلف تشتمل مسائله على كذبٍ وفريةٍ ، ودلائلُ مسائله على كذبٍ وفريةٍ ، كأقوال الجهمية النفاة لما أثبته الله تعالى [له][(٢)] من الأسماء والصفات ، وكلام القدرية النافية لما أثبته الله من قدرته ومشيئته .

ودلائل الجهمية النفاة : هو استدلالهم بدليل الجواهر[(٣)] والأعراض ، فإنهم زعموا أن الأعيان المشاهدة كالسموات [والأرض][(٤)] مركّبة من الجواهر المنفردة ، أو من المادة والصورة ، وأن المركَّب مسبوق بجزئه ، ومفتقر إلى مركِّب يركّبه ، فيكون محدَثا وممكنا ، وما قام بها من الصفات والحركات أعراض ، والأعراض – أو بعضها – حادثة ، وما كان شخصه حادثا ، وَجَب أن يكون نوعه حادثا ، فيمتنع وجود حوادث لا تتناهى ، وقالوا : بهذا عرفنا أن السموات مخلوقة ، وبذلك عرفنا أن الله موجود[(٥)] ، فلزمهم على ذلك أن ينفوا صفات الله وأفعاله ، وذلك باطل شرعا وعقلا ، ولم يكن ما أقاموه دليلاً صحيحا ، فلا هم عرفوا الحق بدليل صحيح[(٦)] قويم ؛ ولا

---

(١) تعالى : زيادة فى (س) .
(٢) تعالى : ساقطة من (س) ؛ له : زيادة فى (س) .
(٣) س : استدلالهم بالجواهر . .
(٤) والأرض : ساقطة من (د) .
(٥) س : وبهذا عرفنا أن الله تعالى موجود . .
(٦) صحيح : ساقطة من (س) .

[هم] [1] نصروه بميزان مستقيم ، ولكنهم قد يقابلون الفاسد بالفاسد ، فإن أعداء الملة قد يقيمون/ شبهة على نقيض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، كشبهة الدهرية [2] على قدم السموات ، فيقابلون ذلك بفاسد آخر ، كاستدلالهم على حدوث ذلك بدليل الأعراض والصفات . ظ ١٣٤

وحفظ مثل هذا الكلام لاعتقاد العوام ، كدفع المَظْلَمَة [3] عنهم بعقوبات فيها عدوان ، ومن ظنَّ أن الخلف أعلم بالحق وأدلته ، أو المناظرة [4] فيه من السلف ، فهو بمنزلة من زعم أنهم أقوم بالعلم والجهاد وفتح البلاد منهم . وكلا الظنَّين طريق من لم يعرف حقيقة الدين ، ولا حال السلف السابقين .

وهذا مثل كلام الرافضة وأمثالهم من أهل الفرية ، الذين يتضمن قولهم التكذيب بالحق والتصديق بالباطل ، فهؤلاء فيما يحدِّثون به من الكذب ، ويكذِّبون به من الصدق فى المقولات ؛ بمنزلة أهل الكلام الباطل فى البحث والنظر ، كالجهمية الذين يكذِّبون بالحق ويصدِّقون بالباطل فى العقليات .

ولهذا كان غير واحد من السلف يقرن بين الجهمية والرافضة ، وهما شر أهل الأهواء ، وكان الكلام المذموم عند السلف أعظم من الشهادة بالزور وظلم الحق .

---

(١) هم : زيادة فى (س) .

(٢) س : كشبهة الفلاسفة .

(٣) د : الظلمة ، وما أثبته عن (س) .

(٤) س : والمناظرة .

وذلك لأن الكاذب الظالم إذا علم أنه كاذب ظالم ، كان معترفا بذنبه ، معتقدًا لتحريم ذلك ، فتُرجى له التوبة ، ويكون اعتقاده التحريم ، وخوفه من الله تعالى من الحسنات التى يُرجى أن يمحوَ الله بها سيئاته .

وأما إذا كذب فى الدين معتقدًا أن كذبه صدق ، وافترى على الله ظانًّا أنّ فريته حق ، فهذا أعظم ضرراً وفسادا .

ولهذا كان السلف يقولون : البدعة أحبُّ إلى إبليس من المعصية ، لأن المعصية يُتابُ منها والبدعة لا يتاب منها .

ولهذا أمر النبى صلى الله عليه وسلم بقتال الخوارج المبتدعين مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم ، ونهى عن الخروج على أئمة الظلم ، وأمر بالصبر عليهم .

وكان يجلد رجلا يشرب الخمر فلعنه رجل ، فقال : لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله[(١)] .

وجاءه ذو الخويصرة التميمى وبين عينيه أثر السجود ، فقال : يا محمد اعدل فإنك لم تعدل . فقال: ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ لقد خبت وخسرت إن لم أعدل[(٢)] . ثم قال : يخرج من ضئضئ هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم وقراءته

---

(١) الحديث عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى : البخارى ٨ / ١٥٨ - ١٥٩ (كتاب الحدود ، باب ما يكره من لعن شارب الخمر) .

(٢) د : أعلم ، وهو تحريف ، والرواية المثبتة عن (س) .

مع قراءتهم ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن فى قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة [(١)] .

فهذا المبتدع الجاهل لما ظن أن ما فعله الرسول ليس بعدل ، كان ظنه كاذباً ، وكان فى إنكاره ظالماً ، وهذا حال كل مبتدع نَفَى ما أثبته الله تعالى ، /أو أثبت [(٢)] ما نفاه الله ، أو اعتقد [(٣)] حسن ما لم يحسِّنه الله ، أو قبح ما لم يكرِّهه الله ، فاعتقادهم خطأ ، وكلامهم كذب ، وإرادتهم هوىً ، فهم أهل شبهات فى آرائهم ، وأهواء فى إراداتهم . ص ١٣٥

فالسلف ذمُّوا أهل الكلام الذين هم أهل الشبهات والأهواء ، لم يذموا أهل الكلام الذين هم أهل كلامٍ صادق ، يتضمن الدليل على معرفة الله [تعالى] [(٤)] ، وبيان ما يستحقه وما يمتنع عليه [(٥)] ، ولكن قد يورث شبهة وهوى .

وقد اعترف أبو حامد بأن ما ذكره هو من الكلام والفلسفة ليس فيه [(٦)] كشف الحقائق ومعرفتها .

(١) الحديث عن أبى سعيد الخدرى وجابر بن عبد الله رضى الله عنهما مع اختلاف فى الألفاظ - فى البخارى ٢٠٠/٤ (كتاب المناقب ، باب علامات النبوة) ؛ مسلم ٧٤٤/٢ - ٧٤٥ (كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم) ؛ المسند ٦٥/٣ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ - ٣٥٥ . وانظر جامع الأصول لابن الأثير ٤٣٦/١٠ - ٤٤٠ ؛ سنن ابن ماجة ٦٠/١ - ٦١ (المقدمة ، باب فى ذكر الخوارج) .

(٢) س : وأثبت .

(٣) س : إذا اعتقد .

(٤) تعالى : زيادة فى (س) .

(٥) س : ويمتنع عليه .

(٦) د : فيها .

وأما حراسة عقيدة العوام .

فيقال : أولا : لابد أن يكون المحروس هو نفس[(١)] ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه أخبر به لأمته ، فأما إذا كان المحروس فيه ما يوافق خبر الرسول وفيه ما يخالفه ، كان تمييزه قبل حراسته أَوْلى من الذبِّ عمَّا يناقض خبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن حاجة المؤمنين إلى معرفة[(٢)] ما قاله الرسول وأخبرهم به ليصدِّقوا به ، ويكذِّبوا بنقيضه ، ويعتقدوا موجبه ، قبل حاجتهم إلى الذب عن ذلك ، والرد على من يخالفه ، فإذا كان المتكلم الذى يقول إنه يذبُّ عن السنة ، قد كذَّب هو بكثيرٍ مما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، واعتقد نقيضه – كان مبتدعا مبطلاً متكلماً بالباطل فيما خالف فيه خبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما أن ما وافق فيه خبر الرسول ، فهو فيه متَّبعٌ للسنة ، محقٌّ يتكلم بالحق .

وأهل الكلام الذين ذمَّهم السلف لا يخلو كلام أحدٍ منهم عن مخالفة السنة ، وردٌّ لبعض ما أخبر به الرسول ، كالجهمية والمشبِّهة ، والخوارج ، والروافض ، والقدرية ، والمرجئة .

[(٣)] ويقال بأنها لابد أن تُحرس السنةُ بالحق والصدق والعدل ، لا تُحرس بكذبٍ ولا ظلم[(٣)] ، فإذا ردَّ الإنسان باطلاً بباطل ، وقابل بدعة ببدعة ، كان هذا ممَّا ذمه السلف والأئمة .

---

(١) س : نفى ، وهو خطأ .

(٢) معرفة : ساقطة من (س) .

(٣ – ٣) : ساقط من (س) .

وهؤلاء - كما ذكره أبو حامد - يدخلون فى هذا ، وكلام السلف فى ذم الكلام متناول لما ذمَّه الله فى كتابه ، والله سبحانه قد ذم فى كتابه الكلام بالباطل ، والكلام بغير علم .

والأول كثير . وأما الثانى فقد قال تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْىَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف : ٣٣] .

وقال تعالى : ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاَءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾[سورة آل عمران : ٦٦] .

وقال : ﴿وَلاَ تَقْفُ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾[سورة الإسراء : ٣٦] .

وهذا النوعان مذمومان فى القضاء/والفتيا والتفسير . ظ ١٣٥

قال النبى صلى الله عليه وسلم : القضاة ثلاثة : قاضٍ فى الجنة ، وقاضيان فى النار . رجل علم الحق وقضى به فهو فى الجنة ، ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار ، ورجل علم الحق وحكم بخلافه فهو فى النار[1] .

---

(١) الحديث عن ابن بريدة عن أبيه رضى الله عنه فى : سنن أبى داود ٤٠٦/٣ (كتاب الأقضية ، باب فى القاضى يخطئ) ؛ سنن ابن ماجه ٧٧٦/٢ (كتاب الأحكام ، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق) .

وفى السنن : من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ[١] ، ومن قال فى القرآن برأيه فأخطأ فليتبوأ مقعده من النار[٢] .

فهذان النوعان من الكلام مذمومان مطلقا ، لا سيما ما كان فى نفسه كذباً باطلاً . وأما جنس النظر والمناظرة ، فهذا لم ينه السلف عنه مطلقا ، بل هذا – إذا كان حقًّا – يكون مأموراً به تارة ومنهيًّا عنه أخرى ، كغيره من أنواع الكلام الصدق ، فقد يُنهى عن الكلام الذى لا يفهمه المستمع ، أو الذى يضر المستمع ، وعن المناظرات[٣] التى تُورث شبهات وأهواء ، فلا[٤] تفيد علماً ولا دينا .

ومن هذا الباب أنه خرج صلى الله عليه وسلم على طائفة من أصحابه وهم يتناظرون فى القدر ، فقال أبهذا أُمرتم ؟ أم إلى هذا دُعيتم ؟: أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض ، وإنما نزل القرآن ليصدِّق بعضه بعضا ، لا ليكذِّب بعضه بعضا[٥] .

فإذا كانت المناظرة تتضمن أن كل واحد من المتناظرين يكذب ببعض الحق نُهى عنها لذلك . وأكثر الاختلاف بين ذوى الأهواء من

---

(١) الحديث عن جندب بن عبد الله رضى الله عنه فى : سنن أبى داود ٣/٤٣٥ – ٤٣٦ (كتاب العلم ، باب الكلام فى كتاب الله بغير علم) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٤/٢٦٨ – ٢٦٩ (كتاب تفسير القرآن ، باب ما جاء فى الذى يفسر القرآن برأيه) وقال الترمذى : هذا حديث غريب .

(٢) الحديث عن ابن عباس فى روايتين متتاليتين فى سنن الترمذى ٤/٢٦٨ (نفس الكتاب والباب فى الحديث السابق) . وفى الرواية الأولى : من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ . . . وفى الثانية : ومن قال فى القرآن برأيه فليتبوأ . . (بدون : فأخطأ) . وقال الترمذى عن الحديث الأول : حسن صحيح . وعن الثانى : حسن .

(٣) س : المناظرة . (٤) س : ولا .

(٥) سبق الحديث فى جـ ١ ص ٤٩ ت ١ – ٣ .

هذا الباب ، كالقائلين بأن الله جسم متحيِّز فى جهة، والنافين لذلك ، والقائلين : إن الله يجبر العباد ، والنافين[١] لذلك ، وأمثال ذلك من الكلام المجمل المتشابه ، الذى يتضَمَّنُ حقًّا وباطلا ، فى جانبى النفى والإثبات .

والكلام بلفظ « الجسم » و « الجوهر » و « العرض » فى مسائل الصفات هو من هذا الباب . قال أبو عبد الرحمن السلمى — وقد ذكره شيخ الإسلام فى ذم الكلام من طريقه : سمعت أبا نصر أحمد بن محمد بن حامد السجزى يقول : سمعت أبى يقول : قلت لأبى العباس بن سريج : ما التوحيد؟ قال : توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وتوحيد أهل الباطل الخوض فى الأعراض والأجسام ، وإنما بعث النبى صلى الله عليه وسلم بإنكار ذلك[٢] .

والمقصود هنا بيان فساد الطرق المعارضة للكتاب والسنة . وأما بيان اشتمال الكتاب والسنة على الطرق التى بها تحصل معرفة الله والإيمان به وبرسله وباليوم الآخر ، فهذا مذكور فى موضع آخر .

تابع كلام الغزالى فى « الإحياء » .

وقد قال **أبو حامد** أيضا لما ذكر أقسام العلوم[٣] : « فإن قلت : لم لم[٤] تورد فى أقسام العلوم الكلام والفلسفة ، وتبين أنهما محمودان أو

(١) س : والنافى .

(٢) لم أجد هذا الكلام فى مختصر كتاب « ذم الكلام » للهروى الذى أورده السيوطى فى كتابه « صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام » .

(٣) فى كتابه « إحياء علوم الدين » جـ ١ ص ٣٨ ، وسنقابل النص التالى عليه إن شاء الله .

(٤) إحياء : فلم لم . .

ص ١٣٦ مذمومان ؟[١] فاعلم / أن حاصل ما يشتمل عليه علم الكلام من الأدلة التى يُنتفع بها فالقرآن والأخبار مشتملة عليه ، وما خرج عنه[٢] فهو : إمّا مجادلة مذمومة ، وهى من البدع[٣] ، وإما مشاغبات[٤] بالتعلق بمناقضات الفرق[٥] ، وتطويل وقتٍ بنقل[٦] المقالات التى أكثرها تُرَّهات وهذيانات تزدريها الطباع ، وتمجّها الأسماع ، وبعضها خوضٌ[٧] فيما لا يتعلق بالدين ، ولم يكن شىء منها[٨] مألوفاً فى العصر الأول ، فكان الخوض فيه بالكليَّة من البدع » .

كلام الأشعرى فى رسالته إلى أهل الثغر

قال [أبو الحسن][٩] **الأشعرى فى رسالته إلى أهل الثغر بباب الأبواب**[١٠] : « ووقفت على ما التمستموه[١١] من ذكر الأصول التى عوَّل

---

(١) إحياء : أنهما مذمومان أو محمودان .

(٢) إحياء : عنهما .

(٣) إحياء : من البدع كما سيأتى بيانه .

(٤) إحياء : وإما مشاغبة .

(٥) إحياء : . . الفرق لها .

(٦) إحياء : وتطويل بنقل . . .

(٧) س : خرص .

(٨) إحياء : منه .

(٩) أبو الحسن : زيادة فى (س) .

(١٠) سنقابل الكلام التالى على مصورة « رسالة إلى أهل الثغر » للأشعرى الموجودة بمعهد المخطوطات المصورة بالجامعة العربية (رقم ١٠٥ توحيد) إن شاء الله (وهى مصورة من النسخة المخطوطة بمكتبة روان كشلك باستانبول) وعلى النسخة المطبوعة عنها والتى نشرت فى مجلة دار الفنون باستانبول ، ثم نشرت فى مجلة كلية الإلهيات بجامعة أنقرة (يناير ١٩٢٨) والمقابلة عليها .

(١١) س : على ما سألتموه .

سلفنا [رحمة الله عليهم] عليها[(١)] وعدلوا إلى الكتاب والسنة من أجلها ، واتّباع خلفنا الصالح لهم فى ذلك ، وعدولهم عمّا صار إليه أهل البدع من المذاهب التى أحدثوها ، وصاروا إلى مخالفة الكتاب والسنة بها[(٢)] . وما ذكرتم[(٣)] من شدة الحاجة إلى ذلك ، فبادرت — أيدكم الله — بإجابتكم إلى ما التمستموه ، وذكرت لكم[(٤)] جملا من الأصول ، مقرونة بأطراف من الحجاج ، تدلكم على صوابكم فى ذلك ، وخطأ أهل البدع فيما صاروا إليه من مخالفتهم ، وخروجهم عن الحق[(٥)] الذى كانوا عليه قبل هذه البدع معهم ، ومفارقتهم بذلك الأدلة الشرعية ، وما أتى به الرسول منها[(٦)] ونبّه عليها ، وموافقتهم بذلك لطرق الفلاسفة الصّادّين عنها[(٧)] ، والجاحدين لما أتت به الرسل [صلوات الله عليهم][(٨)] منها : اعلموا[(٩)] — أرشدكم الله — أن الذى

---

(١) التى عول سلفنا رحمة الله عليهم عليها : كذا فى (س) ، وفى « رسالة إلى أهل الثغر » (النسخة المخطوطة ظ ١ = ص ٨١ من النسخة المطبوعة) . وفى (د) التى عول عليها سلفنا . وسقطت عبارة « رحمة الله عليهم » .

(٢) بها : ليست فى « رسالة . . . » .

(٣) رسالة إلى أهل الثغر : وما ذكرتموه .

(٤) رسالة الثغر : . . إلى ما سألتموه لما أوجبه من حقوقكم والكرامة لكم ، وذكرت لكم . . .

(٥) رسالة الثغر (النسخة المخطوطة) : وخرجوهم عن الحق ، وهو تحريف .

(٦) رسالة الثغر : وما أتى الرسول عليه الصلاة والسلام منها .

(٧) د : والصادين عنها .

(٨) صلوات الله عليهم : زيادة فى (س) . وفى رسالة الثغر : عليهم الصلاة والسلام .

(٩) رسالة الثغر : ولم آلكم وساير من تأمل ما ذكرته نصحا لما يوجب على من حق نعم الله فيكم ، والرجوة من نيل الثواب بإجابتكم مستعينا (فى المخطوطة : مستغنيا) فى ذلك بالله عز وجل ومتوكلا عليه ، وهو حسبى ونعم الوكيل . اعلموا . . .

مضى عليه سلفنا ومن اتّبعهم من صالح خلفنا : أن الله تعالى [(١)] بعث محمداً صلى الله عليه وسلم إلى سائر العالمين وهم أحزاب متشتتون ، وفرق متباينون : منهم كتابىٌّ يدعو إلى الله بما فى كتابه [(٢)] ، وفلسفىّ قد تشعبت به الأباطيل فى أمور [(٣)] يدَّعيها بقضايا العقول ، وبرهمىٌّ ينكر أن يكون لله رسول ، ودهرى يدَّعى الإهمال [(٤)] ويخبط فى عشواء الضلال [(٥)] ، وثنوى قد اشتملت عليه الحيرة ، ومجوسى يدَّعى ما ليس له به خبرة ، وصاحب صنم يعكف عليه [(٦)] ويزعم أن له ربًّا يتقرب بعبادة ذلك الصنم إليه ، لينبههم جميعا على حدثهم [(٧)] ، ويدعوهم إلى توحيد المحدِث لهم ، ويبيّن لهم طرق معرفته ، بما فيهم من آثار صنعته ، ويأمرهم برفض كل ما كانوا عليه من سائر الأباطيل ، بعد تنبيهه عليه السلام [(٨)] لهم [(٩)] على فسادها ، ودلالته على صدقه فيما يخبرهم به عن ربهم [(١٠)] / بالآيات [(١١)] الباهرة ، والمعجزات القاهرة ، ويوضِّح لهم سائر ظ ١٣٦

(١) تعالى : ليست فى رسالة الثغر (ص ٢ من المخطوطة = ص ٨١ من المطبوعة) .
(٢) رسالة الثغر : بما تقوّل به فى كتابه .
(٣) رسالة الثغر (المخطوطة) : فى لنور ، وهو تحريف ، المطبوعة : فى فنون .
(٤) رسالة الثغر : الإمهال .
(٥) د : عشوآ لضلال ؛ رسالة الثغر : عشو الضلال .
(٦) رسالة الثغر : يعتكف عليه .
(٧) رسالة الثغر (المطبوعة) : على حدوثهم .
(٨) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .
(٩) لهم : ساقطة من (س) ، رسالة الثغر (المطبوعة) .
(١٠) رسالة الثغر : عن ربهم تعالى .
(١١) س : من الآيات .

ما تعبَّدهم الله به[(١)] من شريعته ، وأنه عليه السلام[(٢)] دعا جماعتهم إلى ذلك ، ونبههم على حَدَثهم[(٣)] ؛ بما فيهم من اختلاف الصور والهيئات ، وغير ذلك من اختلاف اللغات ، وكشف لهم عن[(٤)] طريق معرفة الفاعل لهم ، بما فيهم وفى غيرهم مما يقتضى وجوده ، ويدل على إرادته وتدبيره ، حيث قال عز وجل : ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [سورة الذاريات : ٢١] فنبههم عز وجل[(٥)] بتقلُّبهم فى سائر الهيئات التى كانوا عليها على ذلك .

وشرح لهم ذلك بقـــوله سبحانه[(٦)] : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [سورة المؤمنون : ١٢ – ١٤] .

وهذا من أوضح ما يقتضى الدلالة[(٧)] على حدث[(٨)] الإنسان

(١) رسالة الثغر : . . الله عز وجل به . . (وسقطت « به » من المطبوعة) .

(٢) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٣) رسالة الثغر (المطبوعة) : على حدوثهم .

(٤) عن : ليست فى رسالة الثغر (المطبوعة) .

(٥) د : فنبههم سبحانه .

(٦) س : . . وعلى ذلك شرح لهم ذلك بقوله عز وجل ؛ رسالة الثغر : . . على ذلك شرح بقوله عز وجل (وفى المطبوعة : وشرح) .

(٧) رسالة الثغر (المطبوعة) : وهذا من أوضح ما يقتضى وجوده ويدل على إرادته وتدبيره حيث قال عز وجل الدلالة . وهو خطأ ، فهذه الكلمات سبق ورودها قبل سطور وعليها شطب فى المخطوطة .

(٨) رسالة الثغر (المطبوعة) : حدوث .

ووجود المحدِث له ، من قِبَل أن العلم قد أحاط بأن كل متغيّر لا يكون قديماً ، وذلك أن تغيّره يقتضى مفارقة [(١)] حالٍ كان عليها قبل تغيّره ، وكونه قديما ينفى تلك الحال ، فإذا حصل متغيرا بما ذكرناه من الهيئات التى لم يكن [(٢)] قبل تغيّره عليها ، دلّ ذلك على حدوثها وحدوث الهيئة التى كان [(٣)] عليها قبل حدوثها ، إذ لو كانت قديمة لما جاز عدمها ، وذلك أن القديم لا يجوز عدمه ، وإذا كان هذا على ما قلنا ، وجب أن يكون ما عليه الأجسام من التغير [(٤)] منتهياً إلى هيئات محدثة ، لم تكن [(٥)] الأجسام قبلها موجودة ، بل كانت معها [(٦)] محدثة ، ويدل ترتيب ذلك على محدثٍ قادر حكيم من قِبَل أن ذلك لا يجوز أن يقع بالاتفاق [(٧)] ، فيتم من غير مرتِّبٍ له ، ولا قاصدٍ إلى ما وُجد منه فيها ، دون ما كان يجوز وقوعها عليه من الهيئات المخالفة لها ، وجواز تقدمها فى الزمان وتأخرها ، وحاجتها بذلك [(٨)] إلى محدثها ومرتبها ، لأن سلالة الطين والماء المهين يحتمل من الهيئات ضروباً كثيرة ، لا يقتضى واحدٌ [(٩)] منها سلالة

---

(١) س : مقارنة ، وهو خطأ .
(٢) يكن : ساقطة من رسالة الثغر (المخطوطة) ، وفى المطبوعة : تكن .
(٣) رسالة الثغر : تغيره ، وكونه قديما ينفى تلك الهيئة التى كان . .
(٤) د : من التغيير .
(٥) رسالة الثغر (المخطوطة) : لم يكن .
(٦) رسالة الثغر : بل كانت قبلها .
(٧) رسالة الثغر : إلا باتفاق .
(٨) رسالة الثغر (المخطوطة) : وحاجتها تلك بذلك . . ، (المطبوعة) : وحاجتها تلك تدلك .
(٩) واحد : كذا فى « رسالة الثغر » وهو الصواب . وفى (د) ، (س) : واحدا .

الطين ولا الماء المهين بنفسه ، ولا يجوز أن يقع شيء[١] من ذلك فيها بالاتفاق ، لاحتمالها لغيره ، فإذا وجدنا ما صار إليه الإنسان فى هيئته المخصوصة به دون غيره من الأجسام ، وما فيه من الآلات[٢] المعدَّة لمصالحه : كسمعه وبصره وشمِّه وحسِّه وآلات ذوقه ، وما أُعد له من آلات الغذاء ، التى لا قوام له إلا بها ، على ترتيب ما قد أحوج[٣] إليه من ذلك ، حتى يُوجد فى حال حاجته إلى الرضاع بلا أسنان تمنعه من غذائه ، وتحول بينه وبين مرضعته ، فإذا نُقل من ذلك وخرج[٤] إلى غذاء لا ينتفع به ، ولا يصل منه إلى غرضه[٥] إلا بطحنها[٦] له/ جعل له[٧] منها بقدر[٨] ما به الحاجة فى ذلك إليه ، والمَعِدَة المُعَدَّة[٩] لطبخ[١٠] ما يَصِل إليها[١١] من ذلك ، وتلطيفه حتى يصل إلى الشعر والظفر ، وغير ذلك من سائر الأعضاء فى مجارٍ لطاف ، قد هيئت لذلك بمقدار ما يقيمها ، والكبد المعدَّة لتسخينها بما يصل من حرارة القلب ، ص ١٣٧

---

(١) رسالة الثغر : شيئا ، وهو خطأ .

(٢) د : من الآيات .

(٣) رسالة الثغر : قد حُوج .

(٤) رسالة الثغر : وحُوج .

(٥) رسالة الثغر : إلى غرض .

(٦) رسالة الثغر (المطبوعة) : بطبخها ، المخطوطة : الكلمة غير واضحة .

(٧) له : ساقطة من رسالة الثغر (المطبوعة) .

(٨) كلمة « بقدر » فى ظ ٢ من الرسالة المصورة .

(٩) س : معدة .

(١٠) رسالة الثغر (المخطوطة) : والمعدة اطبخ .

(١١) ما يصل إليها : كذا فى رسالة الثغر . وفى (س) : ما يصل إليه ، وفى (د) : ما فضل إليها .

والرئة المهيَّأة لإخراج بخار الحرارة التى فى القلب ، وإدخال ما يعتدل[(١)] به من الهواء البارد ، باجتذاب المناخر ، وما فيها من الآلات المعدَّة لخروج ما يفضل من الغذاء عن مقدار الحاجة ، فى مجارٍ[(٢)] ينفذ ذلك منها ، وغير ذلك مما يطول شرحه ، مما لا يصح وقوعه بالاتفاق ، ولا يَستغنى[(٣)] فيما هو عليه عن مقوِّمٍ له يرتِّبه[(٤)] ، إذ كان[(٥)] [ذلك][(٦)] لا يصح أن يترتب وينقسم فى سلالة الطين والماء المهين بغير صانع لها مدبر[(٧)] ، عند كل عاقل متأمل[(٨)] ، كما لا يصح أن تترتب[(٩)] الدار على ما تحتاج[(١٠)] إليه فيها من البناء بغير مدبِّرٍ يقسِّم ذلك فيها ، ويقصد إلى ترتيبها .

ثم[(١١)] زادهم [الله] تعالى[(١٢)] فى[(١٣)] ذلك بيانا بقوله عز وجل[(١٤)] : ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

---

(١) رسالة الثغر (المخطوطة) : ما يستدل .
(٢) د ، رسالة الثغر : فى مجارى ، والمثبت من (س) وهو الصواب .
(٣) رسالة الثغر : يتعين .
(٤) رسالة الثغر (المخطوطة) : عن مقوم يرتبه ، المطبوعة : بغير مقوم يرتبه .
(٥) رسالة الثغر : إذ كل .
(٦) ذلك : ساقطة من (د) فقط .
(٧) رسالة الثغر : بغير صانع ولا مدبر .
(٨) رسالة الثغر : يتأمل .
(٩) رسالة الثغر : يترتب .
(١٠) رسالة الثغر : يحتاج .
(١١) ثم : ساقطة من (س) .
(١٢) د ، رسالة الثغر : زادهم تعالى .
(١٣) فى : ساقطة من رسالة الثغر .
(١٤) عبارة « عز وجل » : ليست فى رسالة الثغر .

لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾[سورة آل عمران : ١٩٠] ، فدلّهم تعالى[١] بحركة الأفلاك على المقدار الذى بالخلق الحاجة إليه فى مصالحهم ، التى لا تخفى مواقع[٢] انتفاعهم بها ، كالليل الذى[٣] جُعل لسكونهم ، ولتبريد مازاد عليهم من حرّ الشمس فى زروعهم وثمارهم ، والنهار الذى جُعل لانتشارهم وتصرفهم فى معايشهم[٤]، على القدر الذى يحتملونه فى ذلك .

ولو كان دهرهم كله ليلاً لأضرَّ بهم ما فيه من الظلمة التى تقطعهم عن التصرف فى مصالحهم ، وتحول بينهم وبين إدراك منافعهم ، وكذلك لو كان دهرهم كله نهاراً ، لأضرَّ بهم[٥] ذلك ، ودعاهم ما فيه من الضياء إلى التصرف فى طلب المعاش[٦] مع حرصهم على ذلك ، إلى ما لا يطيقونه ، فأدّاهم[٧] قلة الراحة إلى عطبهم ، فجعل لهم من النهار قسطاً لتصرفهم ، لا يجوز[٨] بهم قدر الطاقة فيه ، وجعل لهم من الليل قسطا لسكونهم ، لا يقصر عن درك[٩] حاجتهم ، لتعتدل فى ذلك

---

(١) تعالى : ليستْ فى رسالة الثغر (المطبوعة) وهى فى المخطوطة .
(٢) رسالة الثغر : واقع
(٣) س : التى .
(٤) د : فى معاشهم .
(٥) د : لأضرهم .
(٦) س : المعايش .
(٧) رسالة الثغر (المخطوطة) : فإذا هم ، وهو تحريف .
(٨) رسالة الثغر (المطبوعة) : لا تجوز .
(٩) رسالة الثغر : عن قدر .

أحوالهم ، وتكمل مصالحهم ، وجعل لهم[(١)] من الحر والبرد[(٢)] فيهما ، بمقدار[(٣)] ما لهم ولثمارهم ولمواشيهم من الصلاح ، رفقاً لهم[(٤)] ، وجعل لون[(٥)] ما[(٦)] يحيط بهم من السماء[(٧)] ملاوماً[(٨)] لأبصارهم ، ولو كان لونها على خلاف ذلك من الألوان لأفسدها[(٩)] ، ودلّهم على حدثها[(١٠)] ، بما ذكرناه[(١١)] من حركاتها ، واختلاف هيئاتها[(١٢)] ، كما ذكرنا آنفا ، ودلّهم على حاجتها وحاجة الأرض ، وما فيهما من الحكم ، مع عظمها وثقل أجرامها ، إلى إمساكه عز وجل لها بقوله

ظ ١٣٧ تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولاَ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً ﴾[سورة فاطر : ٤١].

فعرَّفنا تعالى[(١٣)] أن وقوفها لا يصح أن يكون[(١٤)] من غيره ، وأن وقوفها

---

(١) عبارة « وجعل لهم » ساقطة من « رسالة الثغر » .

(٢) رسالة الثغر (المخطوطة) : والبر ، وهو تحريف .

(٣) رسالة الثغر : مقدار .

(٤) رفقا لهم : كذا في (د) ورسالة الثغر ، وفي (س) : وفقا لهم . ولعل الصواب : رفقاً بهم .

(٥) س : كون ، وهو خطأ .

(٦) ما : ساقطة من « رسالة الثغر » .

(٧) من السماء : ساقطة من رسالة الثغر (المطبوعة) وهي في المخطوطة .

(٨) رسالة الثغر (المطبوعة) : ملايما ، وهي في المخطوطة : ملازما .

(٩) رسالة الثغر (المطبوعة ص ٨٤) : أفسدها ، المخطوطة : فسدها .

(١٠) رسالة الثغر (المطبوعة) : حدوثها .

(١١) رسالة الثغر (المطبوعة) : بما ذكرنا .

(١٢) رسالة الثغر (المخطوطة) هيئاتها ، وهو تحريف .

(١٣) س : سبحانه وتعالى .

(١٤) رسالة الثغر (المخطوطة) : أن وقوعها لا يكون ؛ المطبوعة: أن وقوفها لا يكون .

لا يجوز أن يكون[١] بغير مُوقفٍ لها[٢] ، ثم نبَّهنا على فساد قول الفلاسفة بالطبائع[٣] ، وما يدَّعونه من فعل الأرض والماء والنار والهواء فى الأشجار ، وما يخرج منها من سائر الثمار ، بقوله عز وجل[٤] : ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ﴾ثم قال [عز وجل][٥] : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[سورة الرعد : ٤] .

ثم نبَّه تعالى [خلقَه][٦] على أنه واحدٌ باتّساق أفعاله وترتيبها ، وأنه تعالى لا شريك له فيها ، بقوله عز وجل[٧] : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[سورة الأنبياء : ٢٢] ووجه الفساد بذلك : لو كانا إلٰهين ما اتّسق أمرهما[٨] على نظام ، ولا يتم على إحكام ، وكان[٩] لابد أن يلحقهما العجز ، أو يلحق أحدهما ، عند[١٠] التمانع فى الأفعال والقدرة [على ذلك][١١] ، وذلك أن كل واحد منهما لا يخلو أن يكون قادراً على

---

(١) يكون : ساقطة من رسالة الثغر (المخطوطة) .

(٢) لها : ساقطة من « رسالة الثغر » .

(٣) رسالة الثغر (المخطوطة) : بالطباع .

(٤) د : بقوله تعالى .

(٥) عز وجل : ساقطة من (د) .

(٦) خلقه : ساقطة من (د) .

(٧) عز وجل : ليست فى « رسالة الثغر » .

(٨) ذكر محقق رسالة الثغر (المطبوعة) أن فى المخطوطة (أمرهم) وهو غير صحيح .

(٩) سالة الثغر (المخطوطة) : ولو كان ، وهو تحريف .

(١٠) كلمة « عند » فى أول ص ٣ من رسالة الثغر (المخطوطة) .

(١١) على ذلك : ساقطة من (د) .

ما يقدر عليه الآخر(١ على طريق البدل من فعل(٢) الآخر١) ، أو لا يكون كل واحد منهما قادرا على ذلك ، فإن كان كل واحد منهما قادراً على فعل ما يقدر عليه الآخر بدلاً منه ، لم يصح أن يفعل كل واحد منهما ما يقدر عليه الآخر ، إلا بترك الآخر له ، وإذا كان كل واحد منهما لا يفعل إلا بترك الآخر له ، جاز أن يمنع كل واحد منهما صاحبه من ذلك .

ومن يجوز أن يمنع ولا يفعل إلا بترك غيره له ، فهو مذموم عاجز(٣) ، وإن كان كل واحد منهما لا يقدر على فعل مقدور(٤) الآخر بدلاً منه ، وجب عجزهما وحدوث قدرتيهما(٥) ، والعاجز لا يكون إلٰهاً ولا ربًّا .

ثم نبّه المنكرين(٦) للإعادة ، مع إقرارهم بالابتداء(٧) على جواز إعادته تعالى لهم ، حيث قال لهم(٨) لما استنكروها(٩) وقالوا : من يحيي العظام وهي رميم ؟ : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِى أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ

(١ - ١) : ساقط من (س) .
(٢) رسالة الثغر : من بدل .
(٣) رسالة الثغر : فهو مُدبَّر عاجز .
(٤) رسالة الثغر : على فعل مثل مقدور .
(٥) رسالة الثغر : قدرتها .
(٦) رسالة الثغر (المخطوطة) : التكوين .
(٧) رسالة الثغر (المخطوطة) : بالابتواء ، وهو تحريف .
(٨) ذكر محقق المطبوعة أن فى الأصل « لها » وهذا غير صحيح .
(٩) رسالة الثغر : لما استكبروها .

خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ ثم أوضح لهم ذلك بقوله[١] : ﴿ الَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾[سورة يٓس : ٧٩ ، ٨٠] فدلّهم بما يشاهدونه من جعله النار من العَفَار والمَرْخ[٢] وهما شجرتان خضراوان[٣] إذا حَكَّت إحداهما الأخرى بتحريك الريح لها اشتعل النار فيهما ، على جواز إعادته الحياة فى العظام النخرة والجلود المتمزقة .

ثم نبَّه عبَّاد الأصنام بتعريفه[٤] لهم على فساد ما صاروا إلى عبادتها[٥] مع نحتها ، بقوله تعالى[٦] : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ثم قال : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة الصافات : ٩٥ ، ٩٦] فبين/لهم فساد عبادتها[٧] ، ووجوب عبادته دونها ، بأنها إذا كانت لا ص ١٣٨ تصير أصناماً إلا بنحتكم لها ، فأنتم أيضا لن تكونوا[٨] على ما أنتم عليه

---

(١) رسالة الثغر : بقوله عز وجل .

(٢) س : من جعله العقار والمرح ، وهو تحريف وفى رسالة الثغر (المخطوطة) : من المعشر والمرخ ، المطبوعة : من العشر والمرخ . وفى (د) : الغفار والمرخ ، وتوجد إشارة إلى الهامش فى (د) بعد كلمة « من » حيث كتبت كلمة لم تظهر فى المصورة والصواب ما أثبته . وفى تفسير القرطبى لهذه الآية : « ويعنى ما فى المَرْخ والعفار ، وهى زنادة العرب ، ومنه قولهم : فى كل شجر نار ، واستمجد المَرْخ والعفار ، فالعفار الزند وهو الأعلى ، والمرخ الزندة وهى الأسفل ، يؤخذ منهما غصنان مثل المسواكين يقطران ماء فيُحك بعضهما إلى بعض فتخرج منهما النار » . وانظر تفسير ابن كثير لهذه الآية .

(٣) رسالة الثغر : خضراوتان .

(٤) رسالة الثغر (المخطوطة) : وبتعريفه ، وهو تحريف ، المطبوعة : بتعريفه .

(٥) رسالة الثغر (المخطوطة) : إلى عبادتهم .

(٦) رسالة الثغر : بقوله عز وجل .

(٧) د : عبادتهما ، وهو خطأ .

(٨) رسالة الثغر : فأنتم أيضا أولى أن تكونوا .

من الصور والهيئات إلا بفعلي [(١)] ، وإني [(٢)] – مع خلقي لكم وما تنحتونه – خالق [(٣)] لنحتكم [(٤)] ، إذ كنت أنا [(٥)] المُقْدِر لكم عليه والممكِّن لكم [(٦)] منه .

ثم رد [(٧)] على المنكرين لرسله بقوله عز وجل : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِى جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [سورة الأنعام : ٩١] .

وقال تعالى [(٨)] : ﴿ رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [سورة النساء : ١٦٥] .

ثم احتج النبي صلى الله عليه وسلم على أهل الكتب [(٩)] بما في كتبهم من ذكر صفته والدلالة على اسمه ونعته ، وتحدى النصارى – لما كتموا [(١٠)] ما في كتبهم [(١١)] من ذلك وجحدوه – بالمباهلة ، عند أمر الله عز وجل له بذلك بقوله [(١٢)] : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ

(١) رسالة الثغر : إلا بفعله .

(٢) رسالة الثغر (المطبوعة) : فإني .

(٣) رسالة الثغر : خلقا ، وهو تحريف .

(٤) رسالة الثغر (المطبوعة) : لنحتكم [أولى بالعبادة منه] .

(٥) رسالة الثغر (المخطوطة) : إذا أنا ؛ المطبوعة : إذ أنا .

(٦) رسالة الثغر (المخطوطة) : والممكن لهم .

(٧) رسالة الثغر (المطبوعة) : ثم نبه .

(٨) تعالى : ليست في « رسالة الثغر » .

(٩) رسالة الثغر (المطبوعة) : على أهل الكتاب .

(١٠) رسالة الثغر (المخطوطة) : لما كتبوا ، وهو تحريف .

(١١) د : في كتابهم .

(١٢) رسالة الثغر : بقوله عز وجل ؛ س : بقوله تعالى .

الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ [سورة آل عمران : ٦١] .

وقال لليهود لما بهتوه : ﴿ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة البقرة : ٩٤] فلم يجسر أحد[١] منهم على ذلك ، مع اجتماعهم على تكذيبه ، وتناهيهم فى عداوته ، واجتهادهم فى التنفير عنه[٢] ، لما أخبرهم بحلول الموت بهم[٣] إن أجابوه إلى ذلك ، فلولا معرفتهم بحاله فى كتبهم ، وصدقه[٤] فيما يخبرهم ، لأقدموا على إجابته ، ولسارعوا إلى فعل[٥] ما يعلمون[٦] أن فيه توهين[٧] أمره .

ثم إن الله تعالى بعد إقامة[٨] الحجج عليهم[٩] أزعج خواطر جماعتهم للنظر[١٠] فيما دعاهم إليه ، ونبههم عليه ، بالآيات الباهرة ، والمعجزات القاهرة ، وأيّده بالقرآن الذى تحدى[١١] به فصحاء قومه الذين بُعث

---

(١) رسالة الثغر (المخطوطة) : أحداً ، وهو تحريف .

(٢) س : فى الستر عنه .

(٣) د : فيهم .

(٤) ش . وصدقهم ، وهو تحريف .

(٥) عبارة « إلى فعل » فى أول ظ ٣ من « رسالة الثغر » (المخطوطة) .

(٦) د : ما يعملون ، وهو خطأ .

(٧) رسالة الثغر (المخطوطة) : توهن .

(٨) رسالة الثغر : ثم إن الله عز وجل بعد إقامته .

(٩) عليهم : ساقطة من رسالة الثغر (المطبوعة) .

(١٠) د : بالنظر .

(١١) د : تحدا .

إليهم لما قالوا : إنه مفترَى [(١)] أن يأتوا [(٢)] بعشر سورٍ مثله مفتريات ، أو سورة من مثله [(٣)] ، وقد خاطبهم فيه بلغتهم ، فعجزوا عن ذلك ، مع إخباره لهم أنهم لا يأتون بمثله ، ولو تظاهر على ذلك الإنس والجن[(٤)] ، وقطع عليه السلام[(٥)] عذرهم به وعذر غيرهم [(٦)] ، كما قطع موسى عليه السلام عذر السحرة وغيرهم فى زمانه بالعصا[(٧)] التى فضحت سحرهم ، وبانَ بما كان منها - لهم ولغيرهم - أن ذلك من فعل الله تعالى ، وأن هذا ليس تبلغه قدرتهم[(٨)] ، ولا تطمع [(٩)] فيه خواطرهم ، وكما قطع عيسى عليه السلام عذر من كان فى زمانه من الأطباء ، الذين [قد][(١٠)] برعوا[(١١)] فى معرفة العقاقير ، وقُوى ما فى الحشائش[(١٢)] ، وقدر ما ينتهى إليه علاجُهم ، وتبلغه حيلهم[(١٣)] ، بإحياء الموتى بغير علاج ، / وإبراء الأكمه والأبرص ، وغير ذلك مما[(١٤)] ظ ١٣٨

(١) د : إنه مفترٍ .

(٢) س : إن أتوا ؛ رسالة الثغر (المطبوعة) : بأن يأتوا .

(٣) رسالة الثغر : أو بسورة مثله .

(٤) س : الجن والأنس .

(٥) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٦) س : عذرهم وعذر غيرهم .

(٧) د ، س ، رسالة الثغر (المخطوطة) : بالعصى .

(٨) د ، رسالة الثغر (المخطوطة) : يبلغه قدرهم ، رسالة الثغر (المطبوعة) : وأن هذا ليس يبلغتهم .

(٩) رسالة الثغر : يطمع .

(١٠) قد : ساقطة من (د) .

(١١) رسالة الثغر (المطبوعة) : بدعوا ، وهو تحريف .

(١٢) رسالة الثغر (المخطوطة) : وحواما فى الحشائش ؛ المطبوعة : وخواصا فى الحشائش .

(١٣) عبارة « وتبلغه حيلهم » ساقطة من « رسالة الثغر » .

(١٤) س : ما ، وهو خطأ .

بهرهم به[١] ، وأظهر لهم منه ما يعلمون بيسير الفكر أنه خارج عن قدرهم ، وما يصلون إليه بحيلهم .

وكذلك قد أزاح نبينا صلى الله عليه وسلم بالقرآن – وما فيه من العجائب – علل الفصحاء من أهله ، وقطع به عذرهم ، لرؤيتهم[٢] أنه خارج عمّا انتهت إليه فصاحتهم فى لغاتهم ، ونَظَمُوه[٣] فى شعرهم[٤] ، وبسطوه فى خطبهم ، وأوضح لجميع من بُعث إليه من الفرق التى ذكرناها فساد ما كانوا عليه بحجج الله وبيِّناته[٥] ، ودلَّ على صحة ما دعاهم[٦] إليه ببراهين الله وآياته ، حتى لم يبق لأحدٍ منهم شبهةٌ [فيه][٧] ، ولا احتيج[٨] مع ما كان منه عليه السلام[٩] فى ذلك إلى زيادة من غيره ، ولو لم يكن ذلك كذلك ، لم يكن له عليه السلام[١٠] حجة على جماعتهم ، ولا كانت طاعته لازمة لهم ، مع خصامهم وشدة عنادهم[١١] ، ولكانوا قد احتجّوا عليه بذلك[١٢] ، ودفعوه عمّا يوجب

---

(١) رسالة الثغر : مما قهرهم به .

(٢) رسالة الثغر (المخطوطة) : لمعرفته ، المطبوعة : لمعرفتهم .

(٣) رسالة الثغر (المطبوعة) : و [ما] نظموه .

(٤) د : فى أشعارهم .

(٥) رسالة الثغر : وبيانه .

(٦) رسالة الثغر (المخطوطة) : ما دعهم ، وهو تحريف .

(٧) فيه : ساقطة من (د) وهى فى (س) .

(٨) رسالة الثغر (المخطوطة) : ولا احتج ، المطبوعة : ولا احتاج .

(٩) س : منه صلى الله عليا وسلم ؛ رسالة الثغر : منه عليه الصلاة والسلام .

(١٠) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(١١) رسالة الثغر : غيارتهم .

(١٢) رسالة الثغر (المطبوعة) : وكانوا قد احتجوا بذلك ، والعبارة غير واضحة فى المخطوطة .

طاعتهم له ، وقرَّعوه بتقصيره عن إقامة الحجة عليهم فيما يدعوهم إليه ، مع طول تحديه لهم ، وكثرة تبكيتهم ، وطول مقامه فيهم ، ولكنهم لم يجدوا إلى ذلك سبيلا ، مع حرصهم عليه.

وإذا كان هذا على ما ذكرناه ، عُلم صحة ما ذهبنا إليه[١] فى دعوته عليه [الصلاة] والسلام[٢] إلى التوحيد ، وإقامة الحجة على ذلك ، وإيضاحه الطرق إليها[٣] . وقد أكَّد الله تعالى[٤] دلالة نبوته ، بما كان من[٥] خاصِّ آياته عليه السلام[٦] التى تنقض [بها] عاداتهم[٧] ، كإطعامه الجماعة الكثيرة فى المجاعة الشديدة من الطعام اليسير ، وسقيهم الماء[٨] فى العطش الشديد من الماء اليسير ، وهو ينبع من بين أصابعه ، حتى رَوَوْا ورَوِيَت[٩] مواشيهم ، وكلام الذئب ، وإخبار الذراع المشوية[١٠] أنها مسمومة ، وانشقاق القمر ، ومجيء الشجرة[١١] إليه عند دعائها [إليه][١٢] ورجوعها إلى مكانها بأمره لها ، وإخباره لهم عليه

(١) رسالة الثغر : مذهبنا إليه ، وهو تحريف .
(٢) د : عليه السلام .
(٣) رسالة الثغر : إليه .
(٤) س : وقد ذكر الله تعالى .
(٥) من : ساقطة من رسالة الثغر .
(٦) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .
(٧) د : نقيض عاداتهم ؛ س : تقص بإعادتهم . والمثبت من « رسالة الثغر » .
(٨) الماء : ساقطة من رسالة الثغر (المطبوعة) .
(٩) د : وروت .
(١٠) س : المسمومة .
(١١) س ، د : الشجر ، والمثبت من « رسالة الثغر » .
(١٢) إليه : ساقطة من (س) ، (د) . وأثبتها من « رسالة الثغر » .

السلام[١] بما تجنُّه صدورهم ، وما يُغَيِّبون به[٢] عنه من أخبارهم .

ثم دعاهم [عليه السلام][٣] إلى معرفة الله عز وجل ، وإلى طاعته فيما كُلِّف تبليغه[٤] إليهم ، بقوله تعالى[٥] : ﴿ وأَطِيعُوا اللَّهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [سورة التغابن : ١٢] ، وعرَّفهم أمر الله[٦] بإبلاغه ذلك ، وما ضمنه له[٧] من عصمته منهم ، بقوله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَاأُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [سورة المائدة : ٦٧][٨] ، فعصمه الله منهم ، مع كثرتهم وشده بأسهم ، وما كانوا عليه من شدة[٩] عنادهم وعداوتهم له ، حتى بلَّغ رسالة ربه[١٠] إليهم ، مع [كثرتهم][١١] ووحدته[١٢] وتبرِّى أهله منه ، ومعاداة عشيرته ، وقصد/ جميع المخالفين له حين سفَّه آراءهم فيما ص ١٣٩

---

(١) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٢) رسالة الثغر (المخطوطة) : وما يعينون به ، المطبوعة : وما يعنون .

(٣) عليه السلام : زيادة فى (س) ، وفى « رسالة الثغر » : عليه الصلاة والسلام .

(٤) رسالة الثغر : بتبليغه .

(٥) س : بقوله عز وجل .

(٦) رسالة الثغر : الله تعالى .

(٧) رسالة الثغر : لهم ، وهو خطأ .

(٨) عبارة « من الناس » فى الآية الكريمة فى أول ص ٤ من المخطوطة .

(٩) شدة : ساقطة من « رسالة الثغر » .

(١٠) رسالة الثغر : ربه تعالى .

(١١) كثرتهم : ساقطة من (د) ، (س) وأثبتها من « رسالة الثغر » .

(١٢) رسالة الثغر (المطبوعة) : وحده ؛ المخطوطة ، د ، س : وحدته . وما أثبته يستقيم به الكلام .

كانوا عليه من تعظيم أصنامهم ، وعبادة[(١)] النيران ، وتعظيم الكواكب ، وإنكار الرُّبوبية ، وغير ذلك مما كانوا عليه[(٢] حتّى بلّغ الرسالة ، وأدّى الأمانة ، وأوضح الحجّة فى فساد جميع ما نهاهم ممّا كانوا عليه[٢)] ، ودلّهم على صحة جميع مادعاهم إلى اعتقاده وفعله بحجج الله وبيّناته ، وأنه – عليه السلام[(٣)] – لم يؤخّر عنهم بيانَ شئ ممّا دعاهم إليه[(٤)] عن وقت[(٥] تكليفهم فعله ، لما يوجبه تأخير[(٦)] ذلك عنهم من سقوط[٥)] تكليفه لهم ، وإنما جوَّز فريقٌ من أهل العلم تأخير البيان فيما أجمله[(٧)] الله من الأحكام قبل لزوم[(٨)] فعله [لهم][(٩)] ، فأما تأخير ذلك عن وقت فعله فغير جائز عند كافتهم .

ومعلوم عند سائر العقلاء أن مادعا النبى صلى الله عليه وسلم إليه من وَاجَهَهُ[(١٠)] من أمّته من اعتقاد حَدَثِهم[(١١)] ومعرفة المحدِث لهم ، وتوحيده ومعرفة أسمائه الحسنى ، وما هو عليه من صفات نفسه وصفات

---

(١) س : وعبادتهم .

(٢ – ٢) : ساقطة من « رسالة الثغر » (المطبوعة) وهى فى المخطوطة .

(٣) رسالة الثغر (المخطوطة) : عليه الصلاة والسلام .

(٤) رسالة الثغر (المطبوعة) : مما دعا إليه .

(٥ – ٥) : ساقط من « رسالة الثغر » .

(٦) س : تأخر .

(٧) رسالة الثغر : فيما حمله .

(٨) رسالة الثغر : قبل بروز .

(٩) لهم : ساقطة من (د)

(١٠) رسالة الثغر (المطبوعة) : ما دعا إليه النبى صلى الله عليه وسلم من واجهه .

(١١) رسالة الثغر (المطبوعة) : حدوثهم .

فعله ، وتصديقه فيما بلَّغهم[١] من رسالته ، مما لا يصح[٢] أن يُؤخَّر عنهم البيان فيه[٣] ، لأنه – عليه السلام[٤] – لم يجعل لهم فيما كلفهم من ذلك من مهلة ، ولا أمرهم بفعله فى الزمن المتراخى عنه ، وإنما أمرهم بفعل ذلك على الفور[٥] ، وإنما كان[٦] ذلك من قِبَل أنه لو أخَّر ذلك عنهم ، لكان قد كلَّفهم ما لا سبيل لهم إلى فعله ، وألزمهم ما لا طريق لهم إلى الطاعة فيه ، وهذا غير جائز عليه ، لما يقتضيه ذلك من بطلان أمره ، وسقوط طاعته .

ولهذا المعنى لم يوجد[٧] عن أحد من[٨] صحابته خلاف فى شئ مما وقف عليه جماعتهم[٩] ، ولا شكٌّ فى شئ منه ، ولا نُقل عنهم كلامٌ فى شيء من ذلك ، ولا زيادة على ما نبهم عليه من الحجج ، بل مضوا جميعا على ذلك[١٠] ، وهم متفقون : لا يختلفون فى حدثهم[١١] ، ولا

---

(١) د : وتصديقهم فيما بلّغه ، وهو خطأ .

(٢) رسالة الثغر (المخطوطة) : مما يصح .

(٣) رسالة الثغر (المخطوطة) : البيان فيهم فيه ، وهو تحريف .

(٤) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٥) رسالة الثغر : بفعل ذلك ذلك الفور ، وهو تحريف .

(٦) رسالة الثغر (المخطوطة) : وإن كان ؛ المطبوعة : وإذا كان .

(٧) رسالة الثغر (المخطوطة) : وهذا المعنى لم يجد ، وهو تحريف .

(٨) أحد من : ساقطة من (س) .

(٩) رسالة الثغر (المخطوطة) : مما وقفت عليه السلام جماعتهم ؛ المطبوعة : مما وقف عليه السلام جماعتهم .

(١٠) س : جميعا رحمة الله عليهم على ذلك .

(١١) رساله الثغر (المطبوعة) : حدوثهم .

فى توحيد[١] المحدِث لهم ، وأسمائه وصفاته ، وتسليم جميع المقادير إليه ، والرضا فيها بأقسامه ، لما[٢] قد ثلجت به صدورهم ، وتبينوا[٣] وجوه الأدلة التى نبههم – عليه السلام – عليها[٤] عند دعائه لهم إليها[٥] ، وعَرَفوا بها صدقه فى جميع ما أخبرهم به ، وإنما تكلَّفوا البحث والنظر فيما كُلِّفوه[٦] من الاجتهاد فى حوادث[٧] الأحكام عند نزولها [بهم وحدوثها] فيهم[٨] ، وردها إلى معانى الأصول التى وقفهم عليها ، ونبههم بالإشارة على ما فيها ، فكان منهم [رحمة الله عليهم][٩] / فى ذلك ما نُقل إلينـــا عنهم من طريق[١٠] الاجتهاد التى اتفقوا عليها ، والطرق التى اختلفوا فيها ، ولم يقلِّد بعضهم بعضاً فى جميع[١١] ما صاروا إليه من جميع ذلك ، لما كلفوه من الاجتهاد وأُمروا به ، فأما ما دعاهم إليه [عليه السلام][١٢] من معرفة حَدَثهم[١٣] والمعرفة

ظ ١٣٩

(١) رسالة الثغر : ولا توحيد .

(٢) رسالة الثغر (المطبوعة) : فيه لما .

(٣) د : وبينوا .

(٤) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام عليه .

(٥) رسالة الثغر : إليه .

(٦) رسالة الثغر : فيما كلفوا .

(٧) س : وفى حوادث .

(٨) د : عند نزولها فيهم .

(٩) رحمة الله عليهم : زيادة فى (س) .

(١٠) رسالة الثغر (المطبوعة) : من طرق .

(١١) جميع : ساقطة من (س) ، رسالة الثغر .

(١٢) عليه السلام : زيادة فى (س) . وفى رسالة الثغر (المخطوطة) : عليه الصلاة والسلام ، المطبوعة : [النبى] عليه الصلاة والسلام .

(١٣) رسالة الثغر (المطبوعة) : حدوثهم .

بمحدِثهم[١] ، ومعرفة أسمائه الحسنى وصفاته العليا ، وعدله وحكمته — فقد بيَّن[٢] لهم وجوه الأدلة فى جميعه ، حتى ثلجت صدورهم به ، واستغنوا عن[٣] استئناف الأدلة فيه ، وبلَّغوا جميع ما وقفوا عليه من ذلك ، واتفقوا عليه إلى من جاء بعدهم ، فكان عذرهم فيما دُعوا إليه من ذلك ، مقطوعًا[٤] بما نبههم عليه [النبى] صلى الله عليه وسلم[٥] من الأدلة[٦] على ذلك ، وما شاهدوه من آياته[٧] الدالة على صدقه ، وعذر سائر من تأخر عنه[٨] مقطوع بنقلهم ذلك إليهم ، ونقل[٩] أهل كل زمان حجة على من بعدهم ، من غير أن نحتاج — أرشدكم الله —[١٠] فى المعرفة لسائر ما دُعينا إلى اعتقاده إلى استئناف أدلة[١١] غير الأدلة التى نبَّه النبى صلى الله عليه وسلم عليها ، ودعا سائر أمته إلى تأملها ، إذ كان من المستحيل أن يأتى فى ذلك[١٢] أحدٌ بأهدى

---

(١) رسالة الثغر : ومعرفة محدثهم .

(٢) رسالة الثغر : تبين .

(٣) رسالة الثغر (المخطوطة) : وأسوا على ، وهو تحريف .

(٤) رسالة الثغر (المخطوطة) : مقطوع ، وهو خطأ .

(٥) د : بما نبهم عليه السلام .

(٦) س : من الدلالة .

(٧) د : من الآيات .

(٨) س : عنهم .

(٩) كلمة « ونقل » فى أول ظ ٤ من رسالة الثغر (المخطوطة) .

(١٠) س : الله تعالى .

(١١) د : دلالة .

(١٢) رسالة الثغر : بعد ذلك .

ممَّا أتى به[(١)] ، أو يصلوا من ذلك إلى ما بَعُد عنه عليه السلام[(٢)] .

وجميع ما اتفقوا عليه من الأصول مشهور فى أهل النقل النين[(٣)] عنوا بحفظ ذلك،وانقطعوا إلى الاحتياط فيه ، والاجتهاد فى طلب الطرق الصحيحة إليه : من المحدّثين والفقهاء ، يُعلِّمه أكابرُهم[(٤)] أصاغرَهم ، ويدرِّسونه[(٥)] صبيانهم فى كتاتيبهم ، لتقرر[(٦)] ذلك عندهم ، وشهرته فيهم[(٧)] ، واستغنائهم[(٨)] فى العلم بصحة جميع ذلك ، بالأدلة التى نبههم صاحب الشريعة عليها فى وقت دعوته .

واعلموا – أرشدكم الله – أن ما دل على صدق النبى صلى الله عليه وسلم من المعجزات – بعد تنبيهه لسائر المتكلِّفين[(٩)] على حَدَثهم[(١٠)] ووجود المحدِث لهم – قد أوجب صحة أخباره ، ودلّ على أن ما أتى به من الكتاب[(١١)] والسنة من عند الله عز وجل . وإذا ثبت بالآيات صدقه ، [فقد][(١٢)] عُلِم صحة كل ما أخبر به النبى صلى الله عليه وسلم

(١) به : ليست فى « رسالة الثغر » .

(٢) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٣) رسالة الثغر (المطبوعة) : فى أهله الذين ؛ س : فى أهل النقل الذى .

(٤) د : أكبارهم ، وهو تحريف .

(٥) رسالة الثغر (المخطوطة) : ويدسون ؛ المطبوعة : ويدرسون .

(٦) رسالة الثغر (المطبوعة) : ليتقرر .

(٧) رسالة الثغر (المخطوطة) : وشهدهم تدميتهم (وهو تحريف) ؛ المطبوعة : وشهد تدوينهم .

(٨) رسالة الثغر : استغناءهم .

(٩) س : المكلفين ؛ رسالة الثغر (المطبوعة) : المتكلمين .

(١٠) رسالة الثغر (المطبوعة) : حدوثهم .

(١١) رسالة الثغر : ما أتاكم من الكتاب .

(١٢) فقد : ساقطة من (د) .

عنه ، وصارت أخباره عليه السلام[(١)] أدلة على صحة سائر ما دعانا إليه[(٢)] ، من الأمور الغائبة عن حواسنا ، وصفات فعله ، وصار خبرُه – عليه السلام[(٣)] – عن ذلك سبيلاً إلى إدراكه ، وطريقاً إلى العلم بحقيقته ، وكان ما يُستدل به من أخباره – [عليه السلام][(٤)] – على ذلك ، أوضح دلالة من دلالة الأعراض التى اعتَمد على الاستدلال بها الفلاسفة ، ومن اتّبعها من القدرية وأهل البدع المنحرفين[(٥)] عن الرسل عليهم السلام ،/ من قِبَل أن الأعراض[(٦)] لا يصح الاستدلال [(٧)]بها ، إلا بعد رتبٍ كثيرة يطول الخلاف فيها ، ويدق الكلام عليها ، فمنها ما يُحتاج إليه فى الاستدلال[(٧)] على وجودها ، والمعرفة بفساد شُبَه المنكرين لها ، والمعرفة بمخالفتها للجواهر[(٨)] ، فى كونها[(٩)] لا تقوم بنفسها ، ولا يجوز ذلك على شىء منها ، والمعرفة بأنها لا تبقى ، والمعرفة باختلاف أجناسها ، وأنه لا يصح انتقالها من محالِّها ، والمعرفة بأن ما لا ينفك منها فحُكْمُه فى الحدَثِ[(١٠)] حُكْمُها ، ومعرفة ما يوجب ذلك من الأدلة وما

ص ١٤٠

(١) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٢) رسالة الثغر : ما دعا .

(٣) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٤) عليه السلام : ساقطة من (د) وفى رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٥) رسالة الثغر : والمنحرفين .

(٦) رسالة الثغر (المخطوطة) : أن الاعتراض ، وهو تحريف .

(٧ – ٧) : ساقط من « رسالة الثغر » .

(٨) رسالة الثغر (المخطوطة) : للجواحد ، وهو تحريف .

(٩) س : لكونها .

(١٠) رسالة الثغر (المطبوعة) : فى الحدوث .

يفسد به شبه المخالفين فى جميع ذلك ، حتى يمكن الاستدلال بها على ما هى أدلة عليه عند[١] مخالفينا ، الذين يعتمدون فى الاستدلال على ما ذكرناه بها،لأن العلم بذلك لا يصح عندهم إلا بعد المعرفة بسائر ما ذكرناه آنفًا .

وفى كل رتبة مما ذكرنا[٢] فرق تخالف فيها ، ويطول الكلام معهم عليها ، وليس يُحتاج[٣] – أرشدكم الله – فى الاستدلال بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم[٤] على ما ذكرناه[٥] من المعرفة بالأمر الغائب عن حواسنا إلى[٦] مثل ذلك ، لأن آياته والأدلة[٧] على صدقه محسوسة مشاهدة ، قد[٨] أزعجت القلوب ، وبعثت الخواطر ، على النظر فى صحة ما يدعو إليه[٩] ، وتأمل ما استُشهد به على صدقه ، والمعرفة بأن آياته من قِبَل الله[١٠] تُدرك[١١] بيسير[١٢] الفكر فيها ، وأنها لا يصح أن

---

(١) رسالة الثغر (المخطوطة) : على ما هى له له عليه عند ؛ المطبوعة : على ما هى له عند .

(٢) رسالة الثغر (المطبوعة) : مما ذكرناه .

(٣) رسالة الثغر (المخطوطة) : وليس محتاج ؛ المطبوعة : وليس نحتاج .

(٤) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٥) د : على ما ذكرنا .

(٦) إلى : ليست فى « رسالة الثغر » .

(٧) د : والدلالة .

(٨) د : وقد .

(٩) أى صحة ما يدعو الرسول صلى الله عليه وسلم إليه .

(١٠) س : الله تعالى .

(١١) س : يدرك ؛ رسالة الثغر (المطبوعة) : مدرك .

(١٢) د ، رسالة الثغر (المطبوعة) : بيسر .

تكون[١] من البشر ، لوضوح الطرق إلى ذلك ، ولا سيما[٢] مع إزعاج الله[٣] قلوب سائر من أرسل إليه النبى صلى الله عليه وسلم على النظر فى آياته ، بخرق عوائدهم له ، وحلول ما يَعِدُهم به من النقم عند إعراضهم عنه ومخالفتهم له ، على ما ذكرنا[٤] مماً كان من ذلك عند دعوة[٥] موسى وعيسى ومحمد صلى الله عليهم وسلم[٦] .

وإذا كان ذلك على ما وصفنا بَانَ لكم – أرشدكم الله – أن طرق الاستدلال بأخبارهم – عليهم السلام – على سائر ما دُعِينا إلى معرفته مما لا يُدرك بالحواس – أوضح من الاستدلال بالأعراض ، إذ كانت أقرب إلى[٧] البيان على حكم ما شوهد من أدلتهم المحسوسة مما اعتمدت عليه الفلاسفة ، ومن اتّبعهم[٨] من أهل الأهواء ، واغترُّوا بها ، لبعدها عن الشبهة[٩] ، كما ذكرناه ، وقرب من[١٠] أخلد ممن[١١] ذكرنا إلى الاستدلال به[١٢] من الشُبَه[١٣] ، وكذلك ما منع الله رسله من الاعتماد

(١) رسالة الثغر : أن يكون .

(٢) رسالة الثغر (المطبوعة) : ولا ميراء ، وهو تحريف .

(٣) رسالة الثغر : الله تعالى .

(٤) رسالة الثغر (المطبوعة) : على ما ذكرناه .

(٥) س : من ذلك – على ما وصفنا – عند دعوة .

(٦) س : . . ومحمد عليهم السلام ؛ رسالة الثغر : عليهم الصلاة والسلام .

(٧) إلى : ساقطة من « رسالة الثغر » .

(٨) عند هذا الموضع تبدأ ص ١٧١ من نسخة (س) وكتب فى أعلاها إلى اليسار : السادس عشر .

(٩) د : السنة ؛ رسالة الثغر : عن الشبه .

(١٠) س ، رسالة الثغر : ما ، وهو خطأ .

(١١) د ، س : من ؛ رسالة الثغر : ما ، ولعل الصواب ما أثبته .

(١٢) س : إلى ذكر الاستدلال .

(١٣) س : من الشبهة .

عليه ، لغموض ذلك على كثير ممن/ أُمروا بدعائهم ، وكُلِّفوا – عليهم ظ ١٤٠
السلام – إلزامهم فرضَه ، فأخلد سلفنا [رحمة الله عليهم[١]] ومن اتبعهم من الخلف الصالح ، بعد ما عرفوه من صدق النبى[٢] صلى الله عليه وسلم ، فيما دعاهم إليه من العلم بحَدَثِهم[٣] ، ووجود المحدِث لهم ، بما نبههم عليه من الأدلة – إلى التمسك بالكتاب والسنة ، وطلب الحق فى سائر ما دُعوا إلى معرفته منها[٤] ، والعدول عن كل ما خالفها[٥] ، لثبوت نبوته عليه السلام[٦] عندهم ، وثقتهم[٧] بصدقه فيما أخبرهم به عن ربهم ، لما وثَّقته الدلالة لهم فيه ، وكَشَفته لهم العبرة[٨] ، وأعرضوا عمَّا صارت إليه الفلاسفة – ومن اتبعهم من القدرية وغيرهم من أهل البدع – من الاستدلال بذلك على ما كُلِّفوا معرفته ، لاستغنائهم بالأدلة الواضحة فى ذلك عنه ، وإنما صار من أثبت [حدث][٩] العالم والمحدِث له من الفلاسفة إلى الاستدلال بالأعراض والجواهر، لدفعهم الرسل[١٠] وإنكارهم لجواز مجيئهم ، وإذا كان العلم قد حصل لنا بجواز

---

(١) عبارة «رحمة الله عليهم» : زائدة فى (س) . وفى « رسالة الثغر » : رضى الله عنهم .

(٢) س : الرسول .

(٣) رسالة الثغر (المطبوعة) : بحدوثهم .

(٤) رسالة الثغر (المطبوعة) : منهما .

(٥) رسالة الثغر (المطبوعة) : ما خالفهما .

(٦) س : عليهم السلام ، وهو تحريف ؛ رسالة الثغر (المخطوطة) : عليه الصلاة والسلام .

(٧) رسالة الثغر (المخطوطة) : ونبههم ؛ المطبوعة : وتبيينهم .

(٨) رسالة الثغر (المخطوطة) : وكفتهم العبرة بها بما ذكرناه له ؛ المطبوعة : وكفتهم العبرة بما ذكرناه .

(٩) حدث : ساقطة من (د) ؛ وفى رسالة الثغر (المطبوعة) : حدوث .

(١٠) د : للرسل ؛ س : الرسل عليهم السلام .

مجيئهم فى العقول[١] ، وغَلَطِ من دفع ذلك ، وبَانَ صدقُهُم بالآيات التى ظهرت عليهم – لم يسع لمن عرف من ذلك ما عرفه أن يَعْدِل عن طرقهم ، إلى طرق من دفعهم وأَحَال مجيئهم ، فلما كان هذا واجباً لما[٢] ذكرناه عند سلف الأمة والخلف[٣] كان اجتهاد الخلف – فى طلب أخبار النبى صلى الله عليه وسلم ، والاحتياط فى عدالة الرواة لها[٤] – واجباً عندهم ، ليكونوا فيما[٥] يعتقدونه من ذلك على يقين .

ولذلك[٦] كان أحدهم يرحل إلى البلاد البعيدة فى طلب الكلمة[٧] تبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حرصا على معرفة الحق من وَجْهِهِ ، وطلباً للأدلة الصحيحة فيه ، حتى تثلج[٨] صدورهم بما[٩] يعتقدونه ، وتسكن نفوسهم إلى ما يتدينون به ، ويفارقوا[١٠] بذلك من ذمَّه الله فى تقليده لمن يعظّمه من سادته[١١] بغير دلالة تقتضى ذلك . ولَمّا كلفهم الله عز وجل [ذلك][١٢] وجعل أخبار نبيه صلى الله عليه وسلم

---

(١) د : من العقول ؛ رسالة الثغر (المطبوعة) : فى المعقول

(٢) س : كما .

(٣) س : والخلف رحمة الله عليهم .

(٤) لها : ساقطة من رسالة الثغر (المطبوعة) .

(٥) رسالة الثغر (المخطوطة) : فيها ، وهو تحريف .

(٦) د : ولهذا ؛ رسالة الثغر (المخطوطة) : وكذلك .

(٧) رسالة الثغر (المطبوعة) : كلمة .

(٨) س : حتى تنثلج ؛ رسالة الثغر : حتى يثلج .

(٩) س : فيما .

(١٠) س : ويفارقون ؛ رسالة الثغر (المخطوطة) : ويقارفوا .

(١١) رسالة الثغر (المطبوعة) : ساداته .

(١٢) ذلك : ساقطة من (د) .

طريقاً إلى المعارف بما كلفهم إلى آخر الزمان – حفظ أخباره عليه السلام في سائر الأزمنة ، ومنع من تطرّق الشبه عليها ، حتى لا يروم أحدٌ تغيير شيءٍ منها ، أو تبديل معنى[١] كلمة قالها ، إلا كَشَفَ الله تعالى ستره[٢] ، وأظهر في الأمة أمره ، حتى يرد ذلك عليه العربيُّ والعجميُّ[٣] ، ومن قد[٤] أُهِّل لحفظ ذلك من حَمَلَة علمه عليه السلام[٥] ، والمبلِّغين عنه ، كما حَفِظ كتابه ، حتى لا يُطيق[٦] أحدٌ من أهل الزيغ على تحريك حرف ساكن[٧] فيه[٨] ، أو تسكين[٩] حرف متحرك ، إلا يبادر[١٠] القرَّاء في[١١] رد ذلك عليه ، مع اختلاف لغاتهم ، وتباين أوطانهم ، لما أراده الله عز وجل من صحة الأداء [عنه][١٢] ، ووقوع/ التبليغ لما أتى به نبينا عليه السلام[١٣] إلى من يأتي في آخر الزمان ، ص ١٤١

---

(١) معنى : ليست في « رسالة الثغر » .

(٢) رسالة الثغر (المخطوطة) : كشف الله عز وجل سره ؛ المطبوعة : كشف الله عز وجل ستره .

(٣) رسالة الثغر : والأعجمي .

(٤) قد : ساقطة من رسالة الثغر (المطبوعة) .

(٥) رسالة الثغر (المخطوطة) : من حملة علمه الصلاة والسلام ؛ المطبوعة : من حملة علمه عليه الصلاة والسلام .

(٦) رسالة الثغر : حتى لا ينطق .

(٧) ساكن : ساقطة من (س) .

(٨) فيه : ليست في « رسالة الثغر » .

(٩) د : ولا تسكين .

(١٠) رسالة الثغر : إلا تبادر .

(١١) س : إلى .

(١٢) عنه : ساقطة من (د) .

(١٣) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

لانقطاع[١] الرسل بعده ، وإستحالة خلوهم من حجة الله عليهم[٢] ، حتى قد ظهر ذلك بينهم ، وأيسَت من نيله خواطر[٣] المنحرفين[٤] عنه ، وجعل الله ما حفظه[٥] من ذلك وجمع[٦] القلوب عليه[٧] ، حجة[٨] على من تعبَّد بعده[٩] [عليه السلام][١٠] بشريعته ، ودلالة لمن[١١] دعا إلى قبول ذلك ممَّن لم يشاهد الأخبار ، وأكمل الله[١٢] لجميعهم طرق الدين ، وأغناهم بها عن التطلع إلى غيرها من البراهين .

ودل على ذلك بقوله تعالى[١٣] : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً ﴾ .[سورة المائدة : ٣] .

وليس يجوز أن يخبر الله عز وجل عن إكماله الدين ، مع الحاجة إلى غير ما أُكمل لهم الدين به[١٤] ، وبيَّن النبى صلى الله عليه وسلم معنى

---

(١) رسالة الثغر (المطبوعة) : ولانقطاع .

(٢) عليهم : ليست فى « رسالة الثغر » .

(٣) رسالة الثغر : خواطرهم ، وهو تحريف .

(٤) رسالة الثغر (المطبوعة) : المنحرون ، وهو تحريف .

(٥) رسالة الثغر : ما حفظ .

(٦) رسالة الثغر : وجميع ، وهو تحريف .

(٧) رسالة الثغر (المطبوعة) : المعكوب ، وهو خطأ ، وسقطت من المطبوعه « عليه »

(٨) حجة : أول كلمة فى (ظ ٥) من المخطوطة .

(٩) رسالة الثغر (المخطوطة) : من تعبد تعبد ؛ المطبوعة : من تعبد .

(١٠) عليه السلام : زيادة فى (س) . وفى رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(١١) رسالة الثغر : إلى من .

(١٢) رسالة الثغر : الله عز وجل .

(١٣) رسالة الثغر : بقوله عز وجل .

(١٤) د أكمل لهم من الدين به .

ذلك فى حجة الوداع ، لمن كان بحضرته من الجمّ الغفير من أمته ، عند اقتراب أجله ، ومفارقته لهم صلى الله عليه وسلم ، بقوله[١] · اللهم هل بلغت ؟

فلو كنا نحتاج مع ما[٢] كان منه – عليه السلام[٣] – فى معرفة ما دعانا إليه ، إلى ما رتّبه أهل البدع من طرق الاستدلال ، لما كان مبلِّغا ، إذ كنا نحتاج فى المعرفة[٤] بصحة ما دعانا إليه إلى علم[٥] ما لم يبيِّنه لنا من هذه الطرق التى ذكروها ، ولو كان هذا كما قالوا ، لكان فيما دعانا [إليه][٦] وقوله بمنزلة المُلْغِز[٧] ، ولو كان كذلك[٨] لعارضه المنافقون ، وسائر المرصدين لعداوته فى ذلك ، ولم يمنعهم مانع[٩] ، كما لم يمنعهم من تعنيته[١٠] فى طلب الآيات ، ومجادلته[١١] فى سائر الأوقات ، ولكنهم لم يجدوا سبيلا إلى الطعن ، لأنه عليه السلام[١٢] لم يَدَعْ شيئاً مما بهم[١٣] الحاجة إليه فى معرفة سائر ما دعاهم إلى اعتقاده ،

---

(١) بقوله : ساقطة من رسالة الثغر (المخطوطة) .
(٢) رسالة الثغر (المخطوطة) : مما .
(٣) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .
(٤) د ، رسالة الثغر (المخطوطة) : إلى المعرفة ؛ رسالة الثغر (المطبوعة) : فى معرفة .
(٥) علم : ساقطة من رسالة الثغر (المطبوعة) .
(٦) رسالة الثغر : فيما دعا إليه . وسقطت « إليه » من (د) .
(٧) رسالة الثغر : بمنزلة اللغو ، وهو تحريف .
(٨) رسالة الثغر : ولو كان ذلك كذلك .
(٩) رسالة الثغر : ولم يمنعهم منه مانع .
(١٠) س : فى تعنيته ؛ رسالة الثغر (المطبوعة) : من تعنته .
(١١) س : ومجادلتهم .
(١٢) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .
(١٣) رسالة الثغر : مما تُهِمُّ .

أو مثل فعله [كذا] [١] ، إلا وقد بيَّنه لهم .

ويزيد هذا وضوحا قوله عليه السلام[٢] : إنى [قد] [٣] تركتكم على مثل الواضحة : ليلها كنهارها . وإذا كان هذا على ما وصفنا[٤] عُلم أنه لم يبق بعد ذلك عتب[٥] لزائغ[٦] ، ولا طعن لمبتدع ، إذ كان – عليه السلام[٧] – قد أقام الدين ، بعد أن أرسى أوتاده ، وأحكم أطنابه ، ولم يَدَع النبى[٨] صلى الله عليه وسلم لسائر من دعاه[٩] إلى توحيد الله حاجةً إلى غيره ، ولا لزائغ طعنا عليه ، ثم مضى – صلى الله عليه وسلم – محموداً بعد إقامة الحجة ، وتبليغ الرسالة ، وأداء الأمانة ، والنصيحة لسائر الأمة ، حتى لم يُحْوِج أحداً[١٠] من أمته إلى[١١] البحث عن شئ قد أغفله هو مما ذكره لهم ، أو معنى أسرَّه إلى أحدٍ من أمته .

بل قد قال – عليه السلام[١٢] – فى المقام الذى لم ينكتم قوله

---

(١) كذا : فى (س) فقط ، وسقطت من (د) ، ورسالة الثغر .

(٢) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٣) قد : ساقطة من (د) .

(٤) رسالة الثغر : على ما رضينا .

(٥) د : عنت .

(٦) س : لدافع .

(٧) رسالة الثغر : عليه الصلاة والسلام .

(٨) النبى : زيادة فى (د) .

(٩) رسالة الثغر (المخطوطة) : ما ادعاه ؛ المطبوعة : ما دعاه .

(١٠) رسالة الثغر : حتى لم يحوج أحد .

(١١) إلى : ليست فى « رسالة الثغر » .

(١٢) رسالة الثغر : صلى الله عليه وسلم .

فيه[١] ، لاستحالة كتمانه على من حضره ، أو طيّ شئ منه على من شهده[٢] : إنى خلَّفت فيكم ما إن تمسكتم به[٣] /لن تضلُّوا : كتاب الله[٤] وسنتى[٥] ، ولعَمْرى إن فيهما الشفاء من كل أمر مشكل ، والبرء من كل داء مُعْضِل[٦] ، وإن فى حراستهما من الباطل – على ما تقدم ذِكْرُنَا له – آية[٧] لمن نصح نفسه ، ودلالة لمن كان الحق قصده » .

ظ ١٤١

قال[٨] : « وفيما ذكرنا دلالة على صحة ما استندوا إلى الاستدلال به[٩] ، وقوة لما عرفوا الحق منه ، فإذا كان ذلك على ما وصفنا[١٠] فقد علمتم[١١] بَهْتَ أهل البدع [لهم][١٢] فى نسبتهم لهم إلى التقليد ، وسوء اختيارهم لهم[١٣] فى المفارقة لهم ، والعدول عمَّا كانوا عليه معهم ، وبالله التوفيق . وإذ قد بَانَ بما ذكرناه استقامة طرق

---

(١) رسالة الثغر (المطبوعة) : الذى يبلغهم قوله فيه ، وهو خطأ ؛ المخطوطة : الذى ينكتم قوله فيه .

(٢) س : أو ظن بشئ منه على من شهده ؛ رسالة الثغر (المخطوطة) : أو ظن منه من شهده ؛ رسالة الثغر (المطبوعة) : وحكى منه من شهده .

(٣) به : ساقطة من رسالة الثغر .

(٤) كلمة « الله » ليست فى رسالة الثغر (المطبوعة) .

(٥) سبق الحديث فى جـ ١ ص ٢٣٥ ت ٢ .

(٦) د : معظل .

(٧) آية : ساقطة من « رسالة الثغر » (المخطوطة) . وفى المطبوعة : كفاية .

(٨) بعد الكلام السابق مباشرة فى « رسالة الثغر » ظ ٥ (المخطوطة) = ٩٣ (المطبوعة) .

(٩) رسالة الثغر : على صحة ما أسندوا إلى الاستدلال .

(١٠) رسالة الثغر (المطبوعة) : على ما وصفناه .

(١١) د : فقد عرفتم .

(١٢) لهم : ساقطة من (د) ، (س) ، وأثبتها من « رسالة الثغر » .

(١٣) لهم : ساقطة من « رسالة الثغر » .

استدلالهم ، وصحة معارفهم ، فلنذكر[١] الآن ما أجمعوا عليه من الأصول » .

تعليق ابن تيمية

قلت : الطريقة المذكورة فى القرآن هى الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات المعلوم حدوثها بالمشاهدة ونحوها على وجود الخالق سبحانه [وتعالى][٢] ، فحدوث الإنسان يُستدل به على المحدِث ، لا يحتاج أن يُستدل على حدوثه بمقارنة التغير أو الحوادث له ، ووجوب تناهى الحوادث .

والفرق بين الاستدلال بحدوثه ، والاستدلال على حدوثه بَيِّنٌ . والذى فى القرآن هو الأول لا الثانى ، كما قال تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [سورة الطور : ٣٥] ،فنفس حدوث الحيوان والنبات والمعدن والمطر والسحاب ونحو ذلك معلوم بالضرورة ، بل مشهودٌ[٣] لا يحتاج إلى دليل ، وإنما يعلم بالدليل ما لم يُعلم بالحس وبالضرورة[٤] .

والعلم بحدوث هذه المحدثات علم ضرورى لا يحتاج إلى دليل ، وذلك معلوم بالحس أو بالضرورة : إما بإخبارٍ يفيد العلم الضرورى ، أو غير ذلك من العلوم الضرورية .

وحدوث الإنسان من المنىّ كحدوث الثمار من الأشجار ، وحدوث

(١) د : فليذكر.

(٢) وتعالى : زيادة فى (س) .

(٣) س : مشهور .

(٤) س : والضرورة

النبات من الأرض ، وأمثال ذلك . ومن المعلوم بالحس أن نفس الثمرة حادثة كائنة بعد أن لم تكن ، وكذلك الإنسان وغيره . كما قال تعالى : ﴿ أَوَلاَ يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ [سورة مريم : ٦٧] [وقال تعالى ﴿ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [سورة مريم : ٩]][1] .

ومعلوم أن هذه المخلوقات خُلقت من غيرها كما خُلق الإنسان من نطفة ، والطائر من بيضة ، والثمر من شجرة ، والشجرة من نواة ، والسنبلة من حبَّة . ومعلوم أن ما منه خلق هذا استحال وزال ، فالحبة التي أنبتت سبع سنابل لم تبق حبة ولم يبق منها شئ ، بل استحال .

وقد تنازع الناس فى هذا الموضع ، فقال طائفة من أهل الكلام : هنا أجسام وجواهر[2] منتقلة من حال إلى حال ، كالاجتماع بعد الافتراق ، والافتراق بعد الاجتماع ، وأن تلك الجواهر باقية ، ولكن تغيرت صفاتها وأعراضها . وأنكر هؤلاء أن تكون نفس الأعيان القائمة بنفسها انقلبت حقيقتها فاستحالت ذاتها ، ولكن تغيرت صفاتها . وهذا مبنى على أن الأجسام مركَّبة من الجواهر المفردة[3] .

وهؤلاء يقولون : إنما يعلم بالحس والضرورة حدوث ما يحدث من الأعراض/ والصفات ، وأما حدوث شئ من الأجسام القائمة بأنفسها ، فلا نعلمه إلا بالاستدلال . ص ١٤٢

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) وأثبته من (س) .

(٢) س : أو جواهر .

(٣) س : المتفردة .

والذى ذكره الأشعرى [أولا][1] مبنى على هذا الأصل ، [2] وهو فى ذلك موافق لمن قال به من المعتزلة وغيرهم ، وهذا من البقايا التى بقيت عليه من أصولهم العقلية ، بعد رجوعه عن مذهبهم ، وبيانه لبطلان أقوالهم التى أظهروا بها خلاف أهل السنة والجماعة[2] .

وجمهور العقلاء من أصناف الناس – أهل النظر والفلسفة[3] وغيرهم – يقولون : [إن][4] هذا باطل ، وإن الأجسام يستحيل بعضها إلى بعض ، [5] كما يقول ذلك الفقهاء والأطباء وغيرهم[5] ، وكما يُشهد ذلك ، وإن الحادث هو نفس أعيان الحيوان والنبات لا مجرد صفاتها ، وينكرون أن الأجسام مركَّبة من الجواهر المفردة[6] .

والمنكرون للجوهر المفرد[7] أكثر طوائف الكلام كالنجَّارية والضرارية والهشامية والكُلاَّبية وطائفة من الكرامية ، مع جمهور الفلاسفة . [وقالت] طائفة[8] من الفلاسفة وغيرهم : بل الأجسام التى يستحيل بعضها إلى بعض بينها[9] مادة : وهى هيولى مشتركة بينها ، هى بعينها باقية لم تتبدَّل ، وإنما تبدَّلت الصورة ، وتلك الهيولى جوهر عقلى .

---

(١) أولا : ساقطة من (د) .

(٢ – ٢) : ساقط من (س) .

(٣) د : والفقه .

(٤) إن : ساقطة من (د) .

(٥ – ٥) : ساقط من (س) .

(٦) س : المنفردة .

(٧) س : الفرد .

(٨) د : الفلاسفة وطائفة ...

(٩) س : بينهما .

وجمهور العقلاء أيضا ينكرون ذلك . وذلك أن المنىّ إذا صار حيواناً ، والماء هواء ، والهواء ماء ، ونحو ذلك ، فالجسم الثانى له عين وصفات ، ليست عين الأول ولا صفاته ، وإنما يشتركان فى النوع ، وهو : أن هذا له قَدْرٌ ، وهذا له قدر ، وكل منهما يقبل الاتصال والانفصال ، لكن ليس عين قدر هذا هو[1] عين قدر هذا ، ولا نفس ما يقوم به الاتصال والانفصال من أحدهما هو عين الآخر الذى يقوم به الاتصال والانفصال ، وأحدهما إذا قبل الاتصال والانفصال فهو اجتماعه وافتراقه ، وذلك عرض له ، والقابل للاجتماع – الذى هو الاتصال – هو القابل للافتراق الذى هو الانفصال ، بمعنى أن نفس القائم به هو هو ، ولكن تفرَّق بعد اجتماعه[2] كالثوب والحجر ونحوهما مما يُقطع ويُكسر ، وهو كالشمعة التى تختلف صورها وهى هى بعينها ، وكالفضة التى تختلف صورها مع بقاء عينها ، فنفس العين – التى هى الجوهر والجسم – باقية ، وإنما تغير شكلها وصفتها ، وذلك هو الصورة العرضية التى تغيرت ، لم تتغير الحقيقة .

ولفظ « الصورة » لفظ مشترك : يُراد بالصورة الشكل والهيئة ، كصورة/ الخاتم والشمعة ، والمادة الحاملة[3] لهذه الصورة هى الجسم بعينه . ظ ١٤٢

ويُراد بالصورة نفس الجسم المتصوَّر[4] ، وهذا الجسم المتصور[4]

(١) هو : ساقطة من (س) .

(٢) س : ولكن يفرق بين اجتماعه .

(٣) س : الحاصلة .

(٤) س : المصور .

ليس له مادة تحمله ، فإن الجسم القائم بنفسه لا يكون شائعا فى جسم قائم بنفسه ، لكن خُلق من مادة ، كما خُلق الإنسان من المنىّ ، وهذه المادة لا تبقى مع وجود ما خُلق منها ، بل تفنى وتعدم شيئاً فشيئا . وهذا هو العدم المشهود فى الأعيان ، فإن الله تعالى كما يُنشئ ما يخلقه شيئا فشيئا فيفنى ما يُعدمه شيئاً فشيئا . وقد بُسط الكلام على هذه الأمور فى غير هذا الموضع .

وإذا كان كذلك فالطريقة المذكورة فى القرآن هى المعلومة بالحس والضرورة ، ولا يُحتاج مع ذلك إلى إقامة دليل على حدوث ما يحدث من الأعيان ، بل يُستدل بذلك على وجود المحدِث تعالى .

وأما المعتزلة والجهمية ومن تبعهم[(١)]، فطريقتهم المشهورة فى إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع هى الاستدلال[(٢)]: «بإثبات الأعراض أولاً ، وإثبات حدوثها[(٣)] ثانيا ، وبيان استحالة خلو الجواهر عنها ثالثا ، وبيان استحالة حوادث لا أول لها رابعًا » ، وقد وافقهم عليها [أكثر][(٤)] الأشعرية وغيرهم ، وهذه هى التى ذمَّها الأشعرى،وبيَّن أنها ليست طريقة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا من اتّبعهم ، وإنما سلكها من يخالفهم من الفلاسفة وأتباعهم المبتدعة كما تقدم . وقد تقدم نقل كلامه فى ذلك وهو المقصود ، وكلامه يقتضى أنها محرَّمة فى الدين

(١) عبارة « والجهمية ومن تبعهم » : ساقطة من (س) .

(٢) الكلام التالى منقول من كتاب « نهاية الإقدام فى علم الكلام » للشهرستانى (ص ١١) . وسأقابله عليه إن شاء الله .

(٣) نهاية الإقدام : حدثها (وفى نسخ : حدوثها) .

(٤) أكثر : ساقطة من (د) .

مبتدعة ، لا حاجة إليها لطول مقدماتها ، وغموضها ، وما فيها من النزاع . وهذا هو الذى قصدناه ، وهو أنه نقل اتفاق السلف على الاستغناء عن هذه الطريقة . وأما بطلانها ، فذاك مقام آخر ، ليس فى كلامه تعرض لذلك ، ولهذا كان ما سلكه هو من جنس هذه الطريق .

كلام الشهرستانى عن حدوث العالم فى « نهاية الإقدام »

قال الشهرستانى فى مسألة حدوث العالم[١] : « وللمتكلمين[٢] طريقان فى المسألة : إحداهما[٣] : إثبات حدوثه[٤] . والثانى : إبطال القول بالقدم . أما الأول فقد سلك عامتهم طريق الإثبات بإثبات الأعراض » - كما تقدم ذكره[٥] - **قال**[٦] : « وأما الثانى فقد سلك شيخنا أبو الحسن الأشعرى [رضى الله عنه][٧] طريق الإبطال فقال[٨] : لو قدَّرنا قدم الجواهر[٩] لم يخل من أمور[١٠] : إما أن تكون مجتمعة ، أو مفترقة ، أو لا مجتمعة ولا مفترقة ، أو مجتمعة ومفترقة معا ، أو بعضها مجتمعا وبعضها مفترقا[١١] ، وبالجملة ليس يخلو/ من[١٢] اجتماع وافتراق

ص ١٤٣

(١) فى كتابه « نهاية الإقدام فى علم الكلام » ، ص ١١ .
(٢) نهاية الإقدام : فنقول : للمتكلمين .
(٣) نهاية .. : أحدهما .
(٤) نهاية : إثبات حدث العالم .
(٥) وهو الكلام الذى سبق قبل قليل .
(٦) بعد الكلام السابق بأربعة أسطر .
(٧) عبارة « رضى الله عنه » فى (س) ، « نهاية الإقدام » وسقطت من (د) .
(٨) نهاية .. : وقال .
(٩) س : الجوهر .
(١٠) نهاية .. : لم يخل من أحد أمرين .
(١١) نهاية .. : أو بعضها مجتمع وبعضها مفترق .
(١٢) نهاية .. : ليست تخلو عن .

وجواز[١] طريان[٢] الاجتماع والافتراق عليها ، أو تبدل بعضها ببعض[٣] ، وهي بذاتها[٤] لا تجتمع ولا تفترق ، لأن حكم الذات لا يتبدل ، فلا بد إذاً[٥] من جامع فارق[٦] » .

قال[٧] : « وقد أخذ الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[٨] هذه الطريقة فكساها[٩] عبارة أخرى » .

تعليق ابن تيمية

قلت : هذه الطريقة : إنما[١٠] أراد بها امتناع قدم جميع الجواهر ، فهي مبنية على إثبات الجوهر الفرد ، حتى يمكن أن يفرض إمكان اجتماع الجواهر وافتراقها ، وإلا فإذا قيل : إن من الأجسام ما هو واحد في نفسه ، أو كل جسم متشابه فهو واحد في نفسه ، أو قيل : إنه مركب من المادة والصورة – لم يلزم الافتراق فيما هو واحد [في نفسه][١١] ، ولا يسلِّم المنازع إمكان افتراق كل جسم ، فيمنع قوله :

---

(١) نهاية .. : أو جواز .

(٢) طريان : كذا في «نهاية» وفي (د) ، (س) . وفي اللسان : طرأ يطرأ طرءاً وطروءاً .. وقد يترك الهمز فيه فيقال : طرا يطرو طُرُوًّا . وطريان مصدر صناعي قياسي يدل على تنقل وحركة متقلبة . انظر النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ١٦٢/٣ ط . دار المعارف ، ١٩٦٤ .

(٣) نهاية .. : والافتراق وتبدل أحدهما بالثاني .

(٤) نهاية .. : بذواتها .

(٥) نهاية .. : لا يتبدل وهي قد تبدلت فإذا لابد .

(٦) نهاية .. : فارق ، فيترتب على هذه الأصول أن ما لا يسبق الحادث فهو حادث .

(٧) بعد الكلام السابق بسطر واحد ، نهاية ص١١ – ١٢ .

(٨) نهاية .. : الإسفرايني

(٩) نهاية .. : وكساها .

(١٠) د : إن .

(١١) في نفسه : ساقطة من (د) .

« لا يخلو من اجتماع وافتراق ، وجواز طريان الاجتماع والافتراق » بل ويمكن مع هذا أن يُقال : هى مركَّبة من الجواهر ، ويمنع قبول كل منهما للافتراق ، لكن يبنيه على أن الجواهر متماثلة ، فما جاز على أحدهما جاز على الآخر .

ولا ريب أن تماثل الجواهر والأجسام : إن سلَّمه المنازع ، كان القول بحدوث الأجسام كلها ظاهراً ، فإن منها ما هو حادث قطعاً ، فيكون جميعها قابلاً[1] للحدوث ، وما قَبِل الحدوث لم يكن بنفسه موجوداً ، فلا بد له من صانع ، وهو الذى سمَّاه جامعاً فارقاً .

لكن هم يقولون : إن الحادث المعلوم حدوثه هو الأَعْراض ، وحينئذ فلا يكون فى الجواهر ما يعلم حدوثه إلا بالدليل ، وإن أراد بها امتناع قدم بعض الجواهر ، فهذا لا ينازعه فيه من يقول : إن الأعيان المحدثة جواهر ، وهم أكثر العقلاء ؛ فإنه من المعلوم بالاضطرار حدوث ما يُشهد حدوثه من الحيوان والنبات والمعدن ، لكن من يقول بأن الاجسام مركَّبة من جواهر ، قد يقول : إن المحدَث تأليف وتركيب ، وهى أعراض . وأما جمهور العقلاء فيقولون : إن المحدَث المشهود جواهر قائمة بأنفسها .

فالمقصود أن من قال : الأجسام مركَّبة من الجواهر المنفردة ، فهذه الحجة توجب أنه لا بدَّ لذلك التركيب من مركِّب .

وكلام الأشعرى – الذى ذكره الشهرستانى – مبنى على هذا الأصل ، ومن نازع فى ذلك لم يفده شيئا .

(١) د : قابلة .

وإذا دلت هذه الحجة فإنما تدل على حدوث/ التركيب الذى هو عرض ، لا تدل على حدوث الجواهر إلا بالطريقة الأولى ، وهى إثبات حدوث التركيب ، وامتناع حوادث غير متناهية . (* وهذه الطريقة تسلكها الكرَّامية ونحوهم ، ممن يقول : إن الله جسم قديم أزلى ، وإنه لم يزل ساكنا ثم تحرك لما خلق العالم ، ويحتجون على حدوث الأجسام المخلوقة بأنها مركبة من الجواهر المفردة ، فهى تقبل الاجتماع والافتراق ، ولا تخلو من اجتماع وافتراق ، وهى أعراض حادثة لا تخلو منها ؛ وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث . ظ ١٤٣

وأما الرب فهو عندهم واحد لا يقبل الاجتماع والافتراق ، ولكنه لم يزل ساكنا . والسكون عندهم أمر عدمى ، وهو عدم الحركة عمَّا من شأنه أن يتحرك ، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة . وهؤلاء يقولون : إن البارى لم يزل خالياً من الحوادث حتى قامت به ، بخلاف الأجسام المركَّبة من الجواهر المفردة ، فإنها لا تخلو من الاجتماع والافتراق *) .

قال الشهرستانى[1] : « وربما سلك أبو الحسن[2] طريقا فى حدوث[3] الإنسان بكونه[4] من نطفة أمشاج ، وتقلّبه فى أطوار الخلقة ، وأكوار الفطرة ، وليس يُشك[5] فى أنه ما غيَّر ذاته ولا بدَّل بقية كلام الشهرستانى

(* — *) : ما بين النجمتين ساقط من (س) .

(١) بعد كلامه السابق الإشارة إليه مباشرة فى «نهاية الإقدام» ص ١٢ .

(٢) د : .. سلك الأشعرى ؛ نهاية .. : أبو الحسن رحمه الله .

(٣) نهاية .. : فى إثبات حدوث ..

(٤) نهاية .. : وتكونه .

(٥) نهاية .. : ولسنا نشك .

صفاته : [لا] الأبوان[١] ولا الطبيعة ، فتعيّن[٢] احتياجه إلى صانع مدبّر[٣]. قال : وما ثبت من الأحكام لشخص واحد ، أو لجسم واحد ، ثبت في الكل لاشتراك الكل[٤] في الجسمية ».

قال الشهرستاني[٥] : « وهذه الطريقة تجمع الإثبات والإبطال ».

تعليق ابن تيمية

قلت : هذه الطريقة هي المتقدمة التي ذكرها الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر[٦] ، وهي مبنية على أنه أثبت حدوث الإنسان بما فيه من اختلاف الصور والهيئات ، ولهذا قال : إنه سلك طريقًا في إثبات حدوث الإنسان فجعل حدوثه هو المدلول ، وجعل الدليل اختلاف الصور عليه . وقد جعل الصورة الحادثة دليلا على حدوث المتصور[٧] ، ولابد في هذه الطريقة من بيان امتناع حوادث لا أول لها ، فهذه الطريقة من جنس طريقة الأعراض ، لكنها أخصّ دليلا ومدلولا ، فإن الهيئات أخصّ ، ومدلولها إنما هو حدوث ما حدثت هيئته . ودليل أولئك يعمّ ، ولكن الأشعري عَدَل عن طريقةٍ غامضة إلى طريقة واضحة ، وهذه الطريقة هي التي يسمّيها الرازي وأمثاله : الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض القائمة بالأجسام/ فإنهم يقولون في

ص ١٤٤

(١) د : صفاته الأبوان ؛ س : صفاته لا الأبدان ؛ نهاية .. : صفاته ولا الأبوان .

(٢) نهاية .. : فيتعين .

(٣) نهاية .. : صانع قديم قادر عليم .

(٤) عبارة « لاشتراك الكل » ساقطة من نسخة الأصل في « نهاية الإقدام » وهي في ثلاث نسخ أخرى أشار إليها المحقق في تعليقه ومع ذلك لم يثبتها .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة في « نهاية الإقدام » ص ١٢ .

(٦) س : في رسالة الثغر .

(٧) س : المقصود .

الاستدلال على وجود الصانع ما قاله الرازى فى « نهاية العقول » [وغيره][1] .

وقد ذكرنا فى غير هذا الموضع ما ذكره من ذلك فى « الأربعين »

كلام الـرازى فى الاستدلال على وجود الله تعالى وتعليق ابن تيمية

وقال فى « النهاية »[2] : « اعلم[3] أن الاستدلال على ما لا يُعلم بالضرورة إنما يكون بما يُعلم بالضرورة ، والمعلوم بالضرورة : الأجسام ، والأعراض[4] القائمة بها ، وكل منهما[5] إما أن[6] يُعتبر إمكانه أو حدوثه ، فلا جَرَم[7] كانت الأدلة[8] الدالة على الصانع تعالى هذه المسالك الأربعة » .

وذكر أن الأول هو الاستدلال بحدوث الأجسام لقيام الأعراض بها أو بعضها بها[9] ، [فهذه] هى[10] الطريقة المشهورة عند الجهمية والمعتزلة[11] ، ومن اتبعهم من الأشعرية والكرّامية ، ومن دخل فى ذلك من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم .

---

(١) وغيره : زيادة فى (س) .

(٢) أى « نهاية العقول » حـ ١ ، ص٩٤ (نسخة ٧٤٨ توحيد) = حـ ١ ، ظ ٩٤ (نسخة ٥٦٥ طلعت علم الكلام) .

(٣) نهاية : واعلم .

(٤) نهاية : بالضرورة إما الأجسام وإما الأعراض ..

(٥) د : وكل منها ؛ نهاية : وكل واحد منهما .

(٦) إما أن : ساقطة من (س) .

(٧) نهاية : لاجرم .

(٨) نهاية : كانت أصول الأدلة .

(٩) تكلم الرازى عن المسلك الأول فى « نهاية العقول » من حـ ١ ظ ٨٥ – ظ ٩٣ (نسخة ٧٤٨ توحيد) = ص ٨٦ – ص ٩٤ (نسخة ٥٦٥ علم الكلام طلعت) وقال فى أولها : « الأصل الرابع : فى إثبات العلم بالصانع تعالى وفيه ثلاث مسائل : المسألة الأولى : فى إثبات المؤثر للموجود ، وفيه خمسة مسالك : الأول : الاستدلال بحدوث الذوات ، فنقول : العالم محدَث ، وكل محدث فله محدِث ، فالعالم له محدِث » .

(١٠) د : ..بها وهى ..

(١١) س : عند المعتزلة

وهذه هى التى ذكر[(١)] الأشعرى أنها طريقة الفلاسفة ، ومن اتّبعهم من القدرية ، وذكر أنها مبتدعة مذمومة فى الدين ، لم يسلكها السلف الصالح ، وذكر أنها خطرة مبتدعة[(٢)] ، وأنه لا حاجة إليها .

قال الرازى[(٣)] : « والثانى[(٤)] : الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع تعالى[(٥)] » .

قال : « وهذه عمدة[(٦)] الفلاسفة » .

قلت : هذه طريقة ابن سينا ومن وافقه ، ليست طريقة قدماء الفلاسفة . وهى مبنية على أصلهم الفاسد فى التوحيد ونفى الصفات ، الذى بيّن الناس فساده وتناقضهم فيه ، [(٧)]وهو طريقة التركيب الذى يقولون : إن المتصف بالصفات مركّب ، والمركّب مفتقر إلى أجزائه ، قد تكلمنا عليها فى مواضع[(٧)] .

قال الرازى[(٨)] : « والمسلك[(٩)] الثالث : الاستدلال بإمكان الصفات على وجود الصانع سواء كانت الأجسام واجبة أو ممكنة ، قديمة أو حادثة » .

---

(١) د : التى ذكرها

(٢) مبتدعة : ساقطة من (س) .

(٣) نهاية : ظ ٩٣ (نسخة توحيد) = ص ٩٤ (نسخة طلعت) .

(٤) نهاية : المسلك الثانى .

(٥) تعالى : ليست فى « نهاية » .

(٦) نهاية : وهو عمدة .

(٧ - ٧) : ساقط من (س) .

(٨) فى الموضعين السابقين فى نسختى « نهاية » .

(٩) نهاية : المسلك .

قلت : وهذه الحجة مبنية على تماثل الأجسام ، وقد بيَّن الناس فساد هذه الحجة ، وبيَّن الرازى نفسه فسادها ، بل وجمهور العقلاء على فسادها . وقد بُيِّن ذلك فى موضع آخر على وجه لا يبقى فى القلب شبهة .

قال الرازى[١] : « والمسلك[٢] الرابع : الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع ، ولنفرض الكلام فى أعراض لا يقدر عليها البشر ، مثل صيرورة النطفة المتشابهة الأجزاء إنسانا ، فإذا كانت تلك التركيبات أعراضاً حادثة ، والعبد غير قادر عليها ، فلابد من فاعل آخر ، ثم من ادّعى[٣] أن العلم بحاجة المحدَث إلى الفاعل ضرورى ادّعى الضرورة هٰهنا ، ومن بنى ذلك على الإمكان[٤] أو على القياس على حدوث[٥] الذوات ، فكذلك يقول فى[٦] حدوث الصفات » .

قال :[٧] « والفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات وبين الاستدلال بحدوثها ، أن الأول يقتضى أن لا يكون الفاعل جسما . والثانى لا يقتضى ذلك » .

قلت : قد ذكرنا فى غير موضع أن هذا المسلك صحيح ، لكن

---

(١) نهاية : حـ ١ ص ٩٤ (نسخة توحيد) = حـ ١ ط ٩٤ (نسخة طلعت) .

(٢) نهاية : المسلك .

(٣) نهاية (نسخة توحيد) : ثم إن من ادّعى .

(٤) نهاية : .. ذلك إما على الإمكان .

(٥) نهاية : فى حدوث .

(٦) نهاية : فكذلك يفعل أيضا فى ...

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة .

(*الرازى قصَّر فيه من وجهين : أحدهما : أنه لا يستدل بنفس الحدوث ، بل يجعل الحدوث دليلا على إمكان الحادث ، ثم يقول : والممكن لابد له من مرجِّح ، وهذا الإمكان الذى يثبته هو الإمكان الذى يثبته ابن سينا ، وهو الإمكان الذى يشترك فيه القديم والحادث ، فجَعَل القديم الأزلى ممكنا يقبل الوجود والعدم ، وهذا مما خالفوا فيه سلفهم وسائر العقلاء ، فإنهم متفقون على أن الممكن الذى يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً .

وابن سينا وأتباعه يوافقون الناس على ذلك ، لكن يتناقضون.وقد بُسط الكلام على ذلك فى مواضع ، كما تكلمنا على ذلك فيما ذكره الرازى فى إثبات الصانع فى أول « المطالب العالية » وأول « الأربعين » وبيّنا فساد ذلك ، وأنه على هذا التقدير لايُبنى لهم دليلٌ على إثبات واجب الوجود .

الوجه الثانى : أنه[1]*) جعل ذلك استدلالاً بحدوث الصفات والأعراض ليس بمستقيم ، بل هو مبنى على مسألة الجوهر الفرد . وقد ذكرنا فى غير موضع أن هؤلاء بَنَوْا مثل هذا الكلام على مسألة الجوهر الفرد ، وأن الأجسام مركبة من الجـــواهر المفردة[2] ، وأن الحادث إنما هو اجتماع الجواهر وافتراقها ، وحركتها وسكونها ، وهذه الأربعة هى الأكوان عندهم ، أو حدوث غير ذلك من الأعراض ، فيجعلون تبديل الأعيان وإحداثها إنما هو تبديل أعراض وإحداثها .

(* - *) : ما بين النجمتين ساقط من (س) .

(١) فى الأصل : أن .   (٢) س : المنفردة .

وقد قابلهم فى ذلك طائفة من المتفلسفة ، كابن سينا وأمثاله ، فجعلوا الصور كلها جواهر ، كما جعل أولئك الصور كلها أعراضا . وذلك أن هؤلاء المتفلسفة نظروا فى المصنوعات : كالخاتم ، والدرهم ، والسيف ، والسرير ، والبيت ، والثور ، ونحو ذلك مما يؤلفه الآدميون ويصوِّرونه ، فوجدوها مركَّبة من مادة كالفضة ، ويسمونها أيضا الهيولى ، [1] والهيولى فى لغتهم معناه المحل ، وتصرفهم فيه بحسب عرفهم الخاص ، كتصرف متكلمى العرب فى اللغة المعرَّبة . فهذه المصنوعات مركَّبة من مادة هى المحل[1] ، ومن صورة وهى الشكل الخاص ، /وهذا نظر صحيح . ص ١٤٥

ثم زعموا أن صور الحيوان والنبات والمعدن لهـا مادة هى هيولاها كذلك ، وأن النار والهواء والتراب لها أيضا مادة هى هيولاها . ومنهم من قال : جميع الأجسام لها مادة مشتركة هى هيولاها ، وجعلوا الهيولى ثلاث مراتب : صناعية ، وطباعية ، وكلية ، وتنازعوا : هل تنفرد المادة[2] الكلية عن الصور ، فتكون الهيولى مجردة عن الصور؟ على قولين .

وإثبات هذه المادة المجردة يذكر عن شيعة أفلاطن ، وإنكار ذلك قول أصحاب أرسطو[3] .

(١ – ١) : ساقط من (س) .
(٢) المادة : كذا فى (س) . وفى (د) : الماهية .
(٣) د ، س : أرسطوا .

والتحقيق أن الصور الصناعية إنما هى أعراض وصفات قائمة بالأجسام ، كالفضة والحديد والخشب والغزْل واللبن ونحو ذلك ، وأما الحيوان والنبات والمعدن فهى جواهر استحالت عن جواهر أخرى ، وإثبات مادة مشتركة بينها[١] باقية مع اختلاف الصور عليها قول باطل ، كما أن إثبات أولئك للجوهر الفرد قول باطل .

والذين[٢] قالوا : إن بدن الإنسان[٣] وأمثاله من المحدَثات إنما حدثت[٤] أعراضه لم تحدث عين قائمة – أخطأوا[٥] ، والذين قالوا : إن جميع الصور جواهر أخطأوا[٥]، بل الصورة قد تكون عرضاً كالشكل ، والصور الصناعية من هذا الباب .

وقد يُعبَّر بالصورة عن نفس الشيء المصور كالإنسان ، فالصورة هنا جوهر قائم بنفسه ، ليس قائماً بجوهر آخر .

والقرآن العزيز ذكر خلق الله تعالى لما خلقه من الجواهر التى هى أعيان قائمة بأنفسها ، مع ما نشهده من إحداث الصفات والأعراض أيضا ، والاستدلال بذلك على الخالق سبحانه ، وجعل ذلك من آياته هو مما بيَّنه القرآن .

---

(١) س : بينهما .
(٢) س : فالذين .
(٣) س : إن نفس الإنسان .
(٤) د : إنما أحدثت .
(٥) س : قائمة خطأ .

ولكن هؤلاء لم يسلكوا طريقة القرآن من وجهين : أحدهما : أنهم جعلوا الحوادث إنما هي[1] أعراض لا أعيان ، كما جعله الرازى وغيره .

لكن الرازى وغيره مع ذلك استدلوا بذلك على إثبات الصانع ، فكان دليلا صحيحا فى نفسه ، وإن كان فيه تقصير من ذلك الوجه ، [2] ومن حيث رد ذلك إلى طريقة الإمكان[2]

الثانى : ما ذكره الأشعرى ، حيث إنه استدل بذلك على حدوث محل هذه الصفات والأعراض ، بناءً على أن الحادث صورة هى عرض ولها محل ، فتكون الأجسام التى هى محل هذه الأعراض حادثة ، وهذا لا يتم إلا ببيان امتناع حوادث لا أول لها ، ثم إذا أراد أن يستدل بذلك على حدوث سائر الأجسام/احتاج أن يبنيه[3] على تماثل الأجسام . ظ ١٤٥

وهذه ثلاث مقدمات ينازعهم فيها أكثر العقلاء ، بل يبيِّنون فسادها بصريح المعقول ، فهى من جنس طريقة المعتزلة .

لكن مقصود الأشعرى أن هذه الطريقة تغنى الناس عن تلك الطريقة الطويلة ، الكثيرة المقدمات ، الغامضة التى يقع فيها نزاع . فإذا كانت[4] الطريقتان مشتركتين فى البناء على امتناع حوادث لا أول لها ، وهذه الطريقة لا تحتاج إلى ما تحتاج إليه تلك ، فكانت هذه أقرب وأيسر ، فبحث الأشعرى مع المعتزلة فى هذه الطريقة ، من جنس بحوثه

---

(١) س : الحادث إنما هو..
(٢ - ٢) : ساقط من (س) .
(٣) س : أن ينبه .
(٤) د : كان .

معهم فى غير ذلك من أصولهم ، فإنه يبيّن تناقضهم ، ويلزمهم فيما نفوه نظير ما يلزمونه[١] لأهل الإثبات فيما أثبتوه ، فيُستفاد من مناظرته لهم معرفة فساد كثير من أصولهم ، ولكن سلَّم[٢] لهم أصولاً وافقهم عليها ، مثل تسليمه لهم صحة طريق الأعراض مع طولها ، ومثل إثباته للصانع بهذه الطريق التى هى من جنسها ، وبنى ذلك على إثبات الجوهر الفرد ، فلزم من تسليمه ذلك لهم لوازم أراد أن يجمع بينها وبين ما أثبته من الرؤية ، وإثبات الكلام والصفات والعلو لله تعالى ، فقال جمهور طوائف العقلاء من أهل السنة والحديث وغيرهم ، ومن المعتزلة والفلاسفة وغيرهم : إن هذا مناقضة[٣] مخالفة لصريح المعقول .

ولهذا قال من قال : بقيت عليه بقية من الاعتزال ، وقالوا : إنه وافقهم على بعض[٤] أصولهم التى بَنَوْا عليها قولهم كهذا الأصل .

كلام أبى نصر السجزى فى « الإبانة » .

و[هذا] مثل[٥] ما ذكره أبو نصر **السجزى** فى « الإبانة » **قال** : « حكى محمد بن عبد الله المغربى المالكى ، وكان فقيهاً صالحا،عن الشيخ أبى سعيد البرقى ، وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة،عن أستاذه خلف المعلِّم ، وكان من فقهاء المالكيين ، قال : أقام الأشعرى أربعين سنة على الاعتزال ، ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع وثبت على الأصول » .

قال أبو نصر : « وهذا كلام خبير بمذهب الأشعرى وغوره » .

---

(١) س : ما يلزموه .

(٢) س : يسلم .

(٣) مناقضة : ساقطة من (س) .

(٤) س : فى بعض .

(٥) د : ومثل .

تعليق ابن تيمية

قلت : ليس مراده بالأصول ما أظهروه من مخالفة السنة ، فإن الأشعرى مخالف لهم فيما أظهروه من مخالفة السنة ، كمسألة الرؤية ، والقرآن ، والصفات . ولكن أصولهم الكلامية العقلية التى بَنَوْا عليها الفروع المخالفة للسنة ، مثل هذا الأصل الذى بنوا عليه/حدوث العالم وإثبات الصانع ، فإن هذا أصل أصولهم ، كما قد بيّنا كلام أبى[1] الحسين البصرى وغيره فى ذلك ، وأن الأصل الذى بنت عليه المعتزلة كلامها فى أصول الدين،هو هذا الأصل الذى ذكره الأشعرى ، لكنه مخالف لهم فى كثير من لوزام ذلك وفروعه ، وجاء كثير من أتبـــاعه المتأخرين ، كأتباع صاحب « الإرشاد » فأعطوا [2] الأصول – التى سلّمها للمعتزلة – حقّها من اللوازم ، فوافقوا المعتزلة على موجبها ، وخالفوا شيخهم أبا الحسن وأئمة أصحابه ، فنفوا الصفات الخبرية ، ونفوا العلو ، وفسّروا الرؤية بمزيد علم لا ينازعهم فيه المعتزلة ، وقالوا : ليس بيننا وبين المعتزلة خلاف فى المعنى ، وإنما خلافهم مع المجسّمة ، وكذلك قالوا فى القرآن : إن القرآن ، الذى قالت المعتزلة : إنه مخلوق ، نحن[3] نوافقهم على خلقه ، ولكن ندّعى ثبوت معنى آخر ، وأنه واحد قديم .

ص ١٤٦

والمعتزلة تنكر تصور هذا بالكلية ، وصارت المعتزلة والفلاسفة – مع جمهور العقلاء – يشنّعون عليهم بمخالفتهم لصريح العقل ، ومكابرتهم للضروريات .

---

(١) د : أبو ، وهو خطأ .

(٢) س : أعطوا .

(٣) د : ونحن .

وسبب ذلك تسليمهم لهم صحة تلك الأصول ، التى ذكر[١] الأشعرى أنها مبتدعة فى الإسلام ، مع أنه يمكن بيان أن قول الأشعرى وأصحابه أقرب إلى صريح المعقول من قول المعتزلة ، كما يمكن أن يبين أن قول المعتزلة أقرب إلى صريح المعقول من قول الفلاسفة ، لكن هذا يفيد أن هذا القول أقرب إلى المعقول وإلى الحق[٢] ، لا يفيد أنه هو الحق فى نفس الأمر ، فهذا ينتفع به من ناظر الطاعن على الأشعرية[٣] من المعتزلة ، والطاعن على المعتزلة من الفلاسفة ، فتبين له أن قول هؤلاء خير من قول أصحابك ، فإنه كما أن كل من كان[٤] أقرب إلى السنة فقوله أقرب إلى الأدلة الشرعية ، فكذلك قوله أقرب إلى الأدلة العقلية .

ولا ريب أن هذا مما ينبغى سلوكه ، فكل قول – أو قائل – كان إلى الحق أقرب ، فإنه يبين رجحانه على ما كان عن الحق أبعد ، ألاترى أن الله تعالى لما نصر الروم على الفرس ، وكان[٥] هؤلاء أهل كتاب ، وهؤلاء أهل أوثان ، فرح المؤمنون بنصر الله لمن كان إلى الحق أقرب ، على من كان عنه أبعد . وأيضا فيمكن القريب إلى الحق/ أن ينازع ظ ١٤٦

(١) س : التى ذكرها .
(٢) س : إلى المعقول والحق . . .
(٣) د : على الأشعرى .
(٤) س : ما كان ، وهو خطأ .
(٥) د : وكانوا .

البعيد عنه فى الأصل الذى احتج به عليه البعيد ، وأن يوافق القريب إلى الحق للسلف الأول الذين كانوا على الحق مطلقا .

مثال ذلك : أن متأخرى الأشعرية إذا ناظروا المعتزلة فى مسألة الرؤية ، وقالت لهم المعتزلة : رؤية مرئيٍ [(١)] لا يُوَاجَه ولا يُقَابَل مخالف لصريح العقل، أمكن الأشعرية –ومن وافقهم على نفى المقابلة والمواجهة، كطائفة من أصحاب أحمد ، وغيرهم من أصحاب الأئمة الأربعة – أن يقولوا لهم : الرؤية ثابتة بالسنة المستفيضة ، بل المتواترة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وبإجماع السلف من أهل العصر الأول ، ويمكن تقريرها أيضا بالعقل ، كما بيَّناه فى غير هذا الموضع . فلا يخلو مع ذلك : إما أن يمكن الرؤية بدون المواجهة والمقابلة ، وإما أن لا يمكن ، فإن أمكن ذلك [(٢)] انقطعت المعتزلة ، وإن لم يمكن كانوا بين أمرين : إما موافقة المعتزلة على نفى المقابلة لانتفاء المباينة والعلو ، وإما موافقة أهل الحديث على المباينة والعلو ، المتضمن معنى المقابلة والمواجهة .

وهذا أَوْلى بأتباع الأشعرى ، لأنه قول أئمة مذهبهم كابن كُلاَّب وغيره ، بل وقول الأشعرى أيضا وغيره من قدماء الأصحاب .

فإن قال له المعتزلى : إذا قلت ذلك لزمك أن يكون متحيزا ، وأنت قد وافقتنى على بطلان ذلك – أمكن الأشعرى أن يقول له : إما أن يكون علوه على العرش ومباينته للخلق مع نفى التحيز ممكنا ، وإما أن

---

(١) س : مرى .

(٢) س : هذا .

لا يكون . فإن كان ممكنا انقطع المعتزلى ، وإن لم يكن ممكنا قال له : أنا وافقتك على نفى التحيز، لاعتقادى صحة الدليل الدال على أن كل متحيز فهو محدَث ، لما اتفقنا عليه من أن المتحيز لابد أن يكون مركَّباً من الجواهر المنفردة ، فيصح عليه الاجتماع والافتراق ، ويصح عليه الحركة والسكون ، وكل ما قبل ذلك لم يخل من الحوادث ، والحوادث يجب أن تكون متناهية لها انتهاء ، وما كان مستلزما لما له انتهاء كان له ابتداء[(١)] ، فإذا كان المتحيز لا ينفك عمَّا له ابتداء ، كان له ابتداء ، لأن وجود الملزوم بدون اللازم ممتنع .

فيقول الأشعرى : هذا الدليل إن كان صحيحا ، ودليل الرؤية والعلو[(٢)] والمباينة أيضا صحيح ، أمكن أن أقول بموجب ذلك ، وأثبت العلو والرؤية والمباينة بدون التحيز ، وإن قُدِّر أنه لا يمكن الجمع بين هذين ، فموافقتى للسلف والأئمة فى إثبات الرؤية والعلو والمباينة ، مع موافقتى للكتاب والسنة[(٣)] ، أَوْلى من موافقتك على هذه المقدمة ، وهى امتناع وجود ما لا يتناهى ، / فإن[(٤)] هذه المقدمة لكل طائفة فيها قولان ، فللفلاسفة فيها قولان ، وللمعتزلة فيها قولان ، وللأشعرية فيها قولان ، ولأهل السنة والحديث والفقه فيها قولان .

ص ١٤٧

وأكثر العقلاء على جواز وجود ما لا يتناهى فى الجملة ، لكن منهم

(١) د : والحوادث يجب أن تكون منتهية لها ابتداء ، وما كان مستلزما لما له ابتداء كان له ابتداء ، والصواب هو ما أثبته عن (س) .

(٢) د : ودليل الرؤية العلو . . الخ .

(٣) س : مع موافقتى لنصوص الكتاب والسنة .

(٤) س : . . للمقدمة وهى وجوب تناهى الحوادث الماضية فإن . . .

من يجوِّز ذلك فى الماضى كما يجوِّزه فى المستقبل ، ومنهم من يجوِّزه فى المستقبل دون الماضى . والأدلة الدالة على امتناع ذلك قد عُرف ضعفها .

ويقول له[١] : وقد علمت بالاضطرار أن تصديق السلف للرسول [صلى الله عليه وسلم][٢] لم يكن مبنيا عليها ، فلا يكون العلم بصدق الرسول موقوفا عليها ، ولا علمى أيضاً بصدق الرسول موقوفاً[٣] عليها ، ولا معرفتى للصانع [تعالى][٤] موقوفة[٥] عليها .

وليست هذه الطرق[٦] وأمثالها هى الطرق العقلية التى دل القرآن عليها ، وأرشد إليها ، فإن تلك طرق صحيحة عقلية ، لا يمكن عاقلاً[٧] أن ينازع فيها ، فإن حدوث المحدثات مشهود معلوم بالحس ، وافتقار المحدَث إلى محدِث معلوم بضرورة العقل ، بل العقل الصريح يعلم افتقار كل ما يُعلم حدوثه إلى محدث ، كما يعلم افتقار جنس المحدَثات إلى محدِث ، فتُعلم الأعيان الجزئية الموجودة فى الخارج ، كما تُعلَم القضية الكلية الشاملة لها ، إلى سائر ما فى هذا الباب من الآيات [الدالة][٨] على معرفة الصانع سبحانه ، كما قد بُسط فى موضعه .

---

(١) الضمير فى عبارة « ويقول له » يعود على الأشعرى فى عبارة « ويقول الأشعرى » السابقة .
(٢) عبارة « صلى الله عليه وسلم » زيادة فى (س) .
(٣) د : موقوف ، وهو خطأ .
(٤) تعالى : زيادة فى (س) .
(٥) د : موقوف ، وهو خطأ .
(٦) د : الطريق .
(٧) عاقلا : كذا فى (د) ، (س) ، وهو الصواب .
(٨) الدالة : ساقطة من (د) .

وإذا كان كذلك تبين أن العلم بصدق الرسول [صلى الله عليه وسلم](١) ليس موقوفاً على شئ من المقدمات المناقضة لإثبات الصفات الخبرية ، والرؤية والعلو على العرش ، ونحو ذلك مما دل عليه السمع ، وهو المطلوب .

فصل

ومما يوضح ذلك أن هذه الطرق المبتدعة فى الإسلام فى إثبات الصانع ، التى أحدثها المعتزلة والجهمية ، وتبعهم عليها من وافقهم من الأشعرية ، وغيرهم (٢من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم٢) ، قد طعن فيها جمهور العقلاء ، فكما(٣) طعن فيها السلف والأئمة وأتباعهم ، وذموا أهل الكلام بها ، كذلك طعن فيها حذّاق الفلاسفة وبيّنوا أن الطرق التى دل عليها القرآن [العزيز](٤) أصح منها ، وإن كان أولئك المعتزلة والأشعرية أقرب إلى الإسلام من هؤلاء الفلاسفة من وجه آخر .

فأما ذم السلف والأئمة لهذا الكلام فمشهور كثير . وقد قال أبو القاسم ابن عساكر فى كتابه المعروف « بتبيين كذب المفترى ، فيما ينسب/ إلى الأشعرى(٥) » : « فإن قيل : غاية ما تمدحون به أبا الحسن أن تثبتوا أنه

ظ ١٤٧

كلام ابن عساكر فى « تبيين كذب المفترى » عن ذم الأئمة لأهل الكلام

(١) صلى الله عليه وسلم : زيادة فى (س) .

(٢-٢) : ساقط من (س) .

(٣) س : وكما .

(٤) العزيز : زيادة فى (س) .

(٥) فى ص ٣٣٣ . وسأقابل الكلام التالى عليه إن شاء الله .

متكلم ، وتدلونا على أنه بالمعرفة برسوم الجدل متوسم[١] ، ولا فخر فى ذلك عند العلماء من ذوى التسنن والاتباع ، لأنهم يرون [أن][٢] من تشاغل بذلك من أهل الابتداع ، فقد حُفِظ عن غير واحد من علماء الإسلام عيب المتكلمين ، وذم أهل الكلام[٣] ، ولو لم يذمهم غير الشافعى[٤] لكفى ، فإنه قد بالغ فى ذمهم وأوضح حالهم وشنى[٥] ، وأنتم تنتسبون إلى مذهبه ، فهلاّ اقتديتم فى ذلك به ».

ثم روى ابن عساكر[٦] بإسناده عن الفريابى ، حدثنى بشر ابن الوليد ، سمعت أبا يوسف[٧] يقول : من طلب الدين بالكلام تزندق ، ومن طلب[٨] غريب[٩] الحديث كذب ، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس . قال البيهقى[١٠] ، وروى هذا أيضا عن مالك ابن أنس ، [١١]وقال : قال البيهقى[١١] : وإنما يريد – والله أعلم – بالكلام

(١) متوسم : كذا فى (س) وفى « تبيين كذب المفترى » . وفى (د) : مترسم .
(٢) أن : ساقطة من (د) .
(٣) تبيين : وذم الكلام .
(٤) تبيين : الشافعى رحمه الله .
(٥) س ، د : وشفا .
(٦) بعد الكلام السابق بنصف صفحة ص ٣٣٤ : إلا أن ابن عساكر أورد سندا طويلا اختصره ابن تيمية .
(٧) تبيين : قال : سمعت أبا يوسف .
(٨) تبيين : تزندق ، وقال السهمى : ومن طلب .
(٩) د : غرائب .
(١٠) تبيين : قال أبو بكر البيهقى ؛ س : وقال البيهقى
(١١–١١) ساقط من « تبيين .. » .

كلامَ أهل البدع ، فإن فى عصرهما إنما كان يُعرف بالكلام أهل البدع ، فأما أهل السنة فقلما[1] كانوا يخوضون فى الكلام حتى اضطروا إليه بعد[2] » .

قال ابن عساكر[3] : « وأما قول الشافعى : فأخبرنا فلان – وذكر من كتاب مناقب الشافعى لعبد الرحمن بن أبى حاتم[4] : ثنا يونس بن عبد الأعلى ، سمعت[5] الشافعى يقول : لأن يُبتلى المرء بكل ما نهى الله عنه – سوى الشرك – خير له من الكلام ، ولقد اطّلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت أن مسلما يقول ذلك . قال ابن أبى حاتم[6] ثنا[7] أحمد بن أصرم المزنى[8] قال : قال أبو ثور : سمعت الشافعى يقول : ما تردَّى[9] أحد بالكلام[10] فأفلحَ . . .

---

(١) د ، س : فقل ما .

(٢) بعد : ساقطة من (س) .

(٣) فى الصفحة التالية من كتاب « تبيين . . » ص ٣٣٥ .

(٤) تبيين : . . فأخبرنا الشيخ أبو الأعز قراتكين بن الأسعد الازجى ، قال : أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد الجوهرى ، قال : أنا أبو الحسن على بن عبد العزيز بن مردك قال : أنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى قال . .

(٥) تبيين : . . الأعلى المصرى قال : سمعت .

(٦) فى « تبيين » ذكر ابن عساكر السند بطوله إلى ابن أبى حاتم .

(٧) تبيين : . . قال ثنا .

(٨) س : المزى ؛ تبيين : المزنى من ولد عبد الله بن المغفل . .

(٩) س : ما ارتدى .

(١٠) تبيين : فى الكلام .

وقال ابن أبي حاتم[١] : ثنا الربيع[٢] ، قال : رأيت الشافعي وهو نازل من الدرجة[٣] وقوم في المجلس[٤] يتكلمون بشئ من الكلام ، فصاح فقال : إما أن تجاورونا بخير[٥] ، وإما أن تقوموا عنا ..». وروى أيضا[٦] «عن ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول : لو علم الناس ما في الكلام في الأهواء لفرُّوا منه كما يُفرُّ من الأسد ».

قال ابن عساكر[٧] : «فإنما عنى الشافعي[٨] الكلام البدعي المخالف عند اعتباره للدليل الشرعي ».

قال[٩] : « وقد[١٠] بيَّن زكريا بن يحيى الساجي في روايته هذه الحكاية عن الربيع أنه أراد بالنهي عن الكلام قوماً تكلموا في القدر ، ولذلك[١١] حكم بالتبديع ، ويدل عليه ما أخبرنا فلان ». وروى بإسناده «عن محمد بن إسحاق[١٢] بن خزيمة : سمعت يونس بن عبد الأعلى : يقول : جئت الشافعي بعد ما كلم حفصاً الفرد ، فقال : غبتَ عنا يا

---

(١) عبارة « وقال ابن أبي حاتم . . » في الصفحة التالية من « تبيين » ص ٣٣٦ .

(٢) تبيين : . . الربيع بن سليمان المرادي .

(٣) تبيين : في الدرجة .

(٤) تبيين : في المجالس .

(٥) س : بالخير .

(٦) أي ابن عساكر في الصفحة نفسها قبل الكلام السابق بأسطر قليلة .

(٧) بعد العبارات السابقة التي انتهت بعبارة : وإما أن تقوموا عنا ..

(٨) تبيين : . . الشافعي بذلك .

(٩) بعد الكلام السابق مباشرة .

(١٠) تبيين : فقد .

(١١) تبيين : فلذلك .

(١٢) اختصر ابن تيمية هنا الاسناد الذي أورده ابن عساكر .

أبا موسى ، لقد اطّلعتُ من أهل الكلام على شئ والله ما توهمته قط ، ولأن يُبتلى المرء بكل ما نَهى الله عنه ما خلا الشرك بالله،خير له من أن يُبتلى بالكلام » .

ص ١٤٨ **قال**[١] : « فالشافعى[٢] /إنما عنى بمقالته[٣] كلام حفص القدرى[٤] وأمثاله » .

تعليق ابن تيمية **قلت** : حفص الفرد لم يكن من القدرية ، وإنما كان على مذهب ضِرَار بن عمرو[٥] الكوفى ، وهو من المثبتين للقدر ، لكنه من نفاة[٦] الصفات ، وكان أقرب إلى الإثبات من المعتزلة والجهمية[٧] .

كلام الأشعرى فى «المقالات» عن الضرارية . وقد ذكر ذلك **الأشعرى فى « المقالات » فقال**[٨] : « ذِكر الضرارية[٩] – أصحاب ضِرَار بن عمرو – : والذى فارق ضرار بن عمرو به المعتزلة قوله : إن أعمال العباد مخلوقة ، وإن فعلاً واحداً لفاعلَيْن ، أحدهما خَلَقه ، وهو الله ، والآخر اكتسبه ، وهو العبد ، وإن الله[١٠] فاعل لأفعال العباد فى الحقيقة ، وهم فاعلون لها فى

---

(١) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٢) س : قال قال الشافعى ؛ تبيين : فالشافعى رحمه الله .

(٣) تبيين : بمقاله .

(٤) تبيين : حفص الفرد القدرى .

(٥) س : ضرار بن عبد ، وهو خطأ .

(٦) د : نفات .

(٧) سبقت ترجمة ضرار بن عمرو فى هذا الكتاب حـ ١ ، ص ١٥٤ ، ت ١ .

(٨) مقالات الإسلاميين ٣١٣/١ (ط . محمد محيي الدين عبد الحميد) = ٢٨١/١ (ط . ريتر)

(٩) المقالات (فى الطبعتين) : ذكر قول الضرارية .

(١٠) المقالات : وإن الله عز وجل .

الحقيقة . وكان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل ، وأنها بعض المستطيع ، وأن الإنسان أعراض مجتمعة ، وكذلك الجسم أعراض مجتمعة . . . . وأن[1] الأعراض قد يجوز أن تنقلب أجساماً . . وكان يزعم[2] أن كل[3] ما تولد عن فعله ، كالألم الحادث عن الضربة ، وذهاب الحجر الحادث عن الدفعة[4] ، فعل الله[5] – سبحانه – وللإنسان . وكان يزعم أن معنى أن الله عالم قادر : أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وكذلك كان يقول فى سائر صفات البارى لنفسه » .

قال[6]: « وكان يزعم أن الله يخلق حاسة سادسة يوم القيامة للمؤمنين ، يرون بها ماهيته – أى ما هو – » .

قال[7] : « وقد تابعه على ذلك حفص الفرد وغيره » .

فهذا الذى ذكره الأشعرى من قول ضرار وحفص الفرد فى القدر هو مخالف لقول المعتزلة ، بل هو من[8] أعدل الأقوال وأشبهها . وقوله إلى قول الأشعرى وأصحابه فى القدر والرؤية أقرب من قوله إلى قول المعتزلة ، بل هو فى القدر أقرب إلى قول أهل الحديث والفقهاء وسائر أهل السنة ،

---

(١) المقالات : . . مجتمعة : من لون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة ومجسة وغير ذلك وأن . . .

(٢) المقالات : . . أجساما ، وأبى ذلك أكثر الناس ، وأن الإنسان قد يفعل الطول والعرض والعمق ، وإن كان ذلك أبعاضا للجسم ، وكان يزعم . . .

(٣) كل : ساقطة من (س) .

(٤) س : عن الرمية .

(٥) د : فعل الله .

(٦) بعد الكلام السابق بستة أسطر فى المقالات ٣١٤/١ (ط . محمد محيي الدين عبد الحميد) = ٢٨٢/١ (ط . ريتر) .

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة فى الطبعتين. (٨) د : بل من هو من .

وأعدل من قول الأشعرى ، حيث جعل العبد فاعلاً حقيقة ، وأثبت استطاعتين ، ونحو ذلك مما أثبته أئمة الفقهاء وأهل الحديث ، كما هو مذكور فى موضعه .

عود لكلام ابن عساكر وتعليق ابن تيمية عليه .

قال ابن عساكر[١] : « فأما الكلام الموافق للكتاب والسنة ، الموضّح لحقائق الأصول عند الفتنة[٢] فهو محمود عند العلماء » .

وروى عن ابن خزيمة[٣] : « سمعت الربيع يقول : لمَّا كلم الشافعى حفصاً الفرد ، فقال حفص : القرآن مخلوق ، قال له الشافعى[٤] : كفرتَ بالله العظيم » .

وعن الربيع[٥] : « قال : حضرت الشافعى — أو حدثنى أبو شعيب[٦] — ألا [إنى][٧] أعلم أنه حضر عبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمرو بن يزيد[٨] وحفص الفرد ، وكان الشافعى يسميه/المنفرد ، فسأل حفص عبد الله بن عبد الحكم ، فقال : ما تقول

ظ ١٤٨

(١) فى « تبيين كذب المفترى » ص ٣٣٩ .

(٢) تبيين : عند ظهور الفتنة .

(٣) ذكر بن عساكر سنده إلى ابن خزيمة بعد الكلام السابق بسطرين .

(٤) تبيين : فقال له الشافعى رحمه الله .

(٥) ذكر ابن عساكر سنده فى هذا الموضع إلى أن قال وعن الربيع بن سليمان : . . الخ .

(٦) تبيين : وحدثنى أبو سعيد .

(٧) إنى : ساقطة من (د) ، (س) ، وزدتها من « تبيين » وبها يستقيم الكلام .

(٨) س : وأبو سفيان عمرو بن يزيد .

فى القرآن ؟ فأبى أن يجيبه ، فسأل يوسف بن عمرو[١] فلم يجبه ، فكلاهما أشار إلى الشافعى ، فسأل الشافعىَّ[٢] واحتج عليه ، فطالت[٣] فيه المناظرة ، فقام الشافعى بالحجة عليه بأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وكفَّر حفصا الفرد . قال الربيع : فلقيت حفصاً فى المسجد بعدُ ، فقال : أراد[٤] الشافعى قتلى » .

وروى عن الشافعى[٥] : « قال[٦] : ما ناظرت أحداً أحببت أن يخطئ إلا صاحب بدعة ، فإنى أحب أن ينكشف أمره للناس . . » .

« قال البيهقى إنما أراد[٧] الشافعى[٨] بهذا الكلام حفصاً الفرد وأمثاله[٩] من أهل البدع ، وهكذا مراده بكل ما حُكى عنه من ذم[١٠] الكلام [وذم أهله][١١] ، غير أن بعض الرواة أطلقه ، وبعضهم قيده » .

---

(١) تبيين : .. عمرو بن يزيد .
(٢) عبارة « فسأل الشافعى » ساقطة من (س) .
(٣) س : وطالت .
(٤) د : أدار ، وهو تحريف .
(٥) ذكر ابن عساكر سنده إلى هذا الخبر فى تبيين ص ٣٤٠ .
(٦) تبيين : يقول .
(٧) بعد الكلام السابق بصفحة واحدة فى « تبيين » ص ٣٤١ ، وفيه : قال : أنا أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى قال : إنما أراد .
(٨) تبيين : الشافعى رحمه الله .
(٩) تبيين : حفص وأمثاله .
(١٠) تبيين : فى ذم .
(١١) عبارة « وذم أهله » ساقطة من (د) .

«وروى البيهقي عن أبي الوليد بن الجارود قال[١] : دخل حفص الفرد على الشافعي ، فقال لنا : لَأَن يلقى الله العبد بذنوب مثل جبال تهامة،خير له من أن يلقاه باعتقاد حرفٍ مما عليه هذا الرجل وأصحابه ، وكان يقول بخلق القرآن » .

قلت : حفص الفرد كما هو معروف عند أهل العلم بمقالات الناس بإثبات القدر ، فهو من نفاة الصفات القائلين بأن الله [تعالى][٢] لا تقوم به صفة ولا كلام ولا فعل . وأصل حجتهم فى ذلك هو دليل الأعراض المتقدم ، فإن القرآن كلام ، والكلام عندهم كسائر الصفات والأفعال ، لا يقوم[٣] إلا بجسم ، والجسم محدَث . فكان إنكار الشافعي عليه لأجل[٤] الكلام الذى[٥] دعاهم إلى هذا ، لم تكن مناظرته له فى القدر ، ومن ظن أن الشافعي ناظره فى القدر فقد أخطأ خطأً بيِّناً ، فإن الناس كلهم إنما نقلوا مناظرته له فى القرآن : هل هو مخلوق أم لا ؟ .

وأهل المقالات متفقون على أن حفصاً لم يكن من نفاة القدر بل من

---

(١) ذكر ابن عساكر سنده إلى الخبر التالى كاملا بعد الكلام السابق بقليل وفيه : . . بن الجارود يقول .

(٢) تعالى : زيادة فى (س) .

(٣) س : لا تقوم .

(٤) س : لأهل ، وهو تحريف .

(٥) س : الذين .

مثبتيه . وقد ظن البيهقى وغيره أنه إنما ذم مذهب القدرية فقال[١] :

« وإنما ذم الشافعى مذهب القدرية ألا تراه قال : بشئٍ من هذه الأهواء ، واستحب ترك الجدال فيه[٢] وكأنه سمع[٣] ما رويناه عن عمر [ابن الخطاب][٤] رضى الله عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم : أنه قال : لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم – الحديث[٥] ، أو غير ذلك من الأخبار الواردة فى معناه ، وعلى مثل ذلك جرى أئمتنا فى قديم الدهر عند الاستغناء عن الكلام فيه ، فإذا[٦] احتاجوا إليه أجابوا بما فى كتاب الله[٧] ، ثم فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدلالة على /إثبات القدر لله تعالى[٨] ، وأنه لا يجرى فى ملكوت السموات والأرض ص ١٤٩ شئ إلا بحكم الله وبقدرته[٩] وإرادته ، وكذلك [فى][١٠] سائر مسائل

---

(١) الكلام التالى فى « تبيين كذب المفترى » ص ٣٤٤ وفيه : « قال البيهقى : وفى حكاية المزنى عن الشافعى دلالة على أنه كان قد تعلم الكلام وبالغ فيه ثم استحب ترك المناظرة فيه عند الاستغناء عنها ، وإنما ذم مذهب القدرية . . الخ .

(٢) فيه : ساقطة من (س) .

(٣) تبيين : وكأنه تبع .

(٤) عبارة « بن الخطاب » : ساقطة من (د) .

(٥) الحديث بهذا اللفظ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى : سنن أبى داود ٣١٥/٤ (كتاب السنة ، باب فى القدر) ؛ المسند (ط . المعارف) ٢٤٣/١ – ٢٤٤ .

(٦) س : فإن .

(٧) س : الله تعالى ؛ تبيين : الله عز وجل .

(٨) تبيين : لله عز وجل .

(٩) تبيين : وتقديره .

(١٠) فى : ساقطة من (د) .

الكلام اكتفوا بما فيها[١] من الدلالة على صحة قولهم ، حتى حدثت طائفة سموا ما فى كتاب الله من الحجة عليهم متشابها ، وقالوا : نترك[٢] القول بالأخبار أصلا ، وزعموا أن الأخبار التى حملت عليهم لا تصح فى عقولهم ، فقام جماعة من أئمتنا[٣] بهذا العلم ، وبيَّنوا لمن وُفِّق للصواب ورُزِقَ الفهم أن جميع ما ورد فى تلك الأخبار صحيح فى المعقول[٤] ، وما ادّعوْه فى الكتاب من التشابه باطل فى المعقول[٤] ، وحين أظهروا بدعهم وذكروا ما اغتر به[٥] أهل الضعف من شبههم ، أجابوهم فكشفوا عنها بما هو حجة عندهم ، كما فعل الشافعى فيما حكينا عنه ، لوجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وما فى ترك إنكار المنكر والسكوت عنه[٦] من الفساد والتعدى وكانوا فى القديم إنما يعرفون بالكلام أهل الأهواء ، فأما أهل السنة والجماعة فعولهم فيما يعتقدون الكتاب والسنة ، وكانوا لا يتسمون[٧] بتسميتهم » .

قال[٨] : « وإنما يعنى – والله أعلم – بقوله : من ارتدى بالكلام لم يفلح ، كلام أهل الأهواء الذين تركوا الكتاب والسنة ، وجعلوا معوَّلهم

(١) تبيين : فيها ، والظاهر أنه خطأ مطبعى .

(٢) نترك : كذا فى (تبيين) ، وفى (س) : بترك ، وفى (د) الكلمة غير منقوطة .

(٣) تبيين : أئمتنا رحمهم الله .

(٤) تبيين : فى العقول .

(٥) س : ما أعثر به .

(٦) تبيين (ص ٣٤٥) : عليه .

(٧) تبيين : فكانوا لا يسمون .

(٨) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ٣٤٥ .

عقولهم ، وأخذوا فى تسوية الكتاب عليها ، وحين حُملت عليهم السنة بزيادة بيان لنقض أقاويلهم اتهموا رواتها وأعرضوا عنها » .

قال[(١)] : « فأما أهل السنة فمذهبهم فى الأصول مبنى على الكتاب والسنة ، وإنما[(٢)] أخذ من أخذ منهم فى العقل إبطالاً لمذهب من زعم أنه غير مستقيم فى العقل » .

إلى أن قال البيهقى[(٣)] : « وفى كل هذا دلالة أن الكلام المذموم إنما هو كلام أهل البدع الذى يخالف الكتاب والسنة ، فأما الكلام الذى يوافق الكتاب والسنة ، ويبين بالعقل والعبرة ، فإنه محمود مرغوب فيه عند الحاجة ، تكلم فيه الشافعى وغيره من أئمتنـا [رضى الله عنهم][(٤)] » .

قال[(٥)] : « وكان عبد الله بن يزيد بن هومز[(٦)] شيخ مالك بن أنس أستاذ الشافعى[(٧)] بصيراً بالكلام والرد على أهل الأهواء » .

وروى من تاريخ يعقوب بن سفيان ، عن ابن وهب[(٨)] : « قال :

(١) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ٣٤٥ .

(٢) س : فإنما .

(٣) فى « تبيين » ص ٣٥١ وفيه : « وفى كل ذلك دلالة على أن استحباب من استحب من أئمتنا ترك الخوض فى الكلام إنما هو للمعنى الذى أشرنا إليه وأن الكلام المذموم ...

(٤) عبارة « رضى الله عنهم » : ساقطة من (د) .

(٥) فى تبيين بعد الكلام السابق ، ولكن توجد كلمات قليلة هى : رضى الله عنهم عند الحاجة ، كما سبق ذكرنا له ، وقد كان عبد الله ...

(٦) تبيين : .. هرمز المدنى .

(٧) تبيين : .. الشافعى رحمهم الله .

(٨) ذكر ابن عساكر السند كاملا فى « تبيين » ص ٣٥٢ .

قال مالك : كان ابن هرمز رجلاً كنت[١] أحب أن أقتدى به ، وكان قليل الكلام قليل الفتيا ، شديد التحفظ وكان كثيراً ما يفتى الرجل ثم يبعث فى إثره فيرده إليه حتى يخبره بغير ما أفتاه » .

ظ ١٤٩ قال[٢] : « وكان بصيراً بالكلام ،/وكان يرد على أهل الأهواء ، وكان[٣] من أعلم الناس بما اختلف فيه الناس[٤] من هـــذه الأهواء » .

وروى ابن عساكر من طريق البيهقى عن الحاكم[٥] : « سمعت أبا بكر بن عبد الله بن يوسف الحفيد – من أصل كتابه – سمعت الحسين بن الفضل البجلى يقول[٦] : دخلت على زهير بن حرب بعد ما قدم من عند المأمون وقد امتحنه ، فأجاب إلى ما سأله ، وكان[٧] أول ما قال لى يا أبا علىّ تكتب[٨] عن المرتدين ؟ فقلت : معاذ الله ، ما أنت بمرتد وقد قال الله تعالى[٩] : ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ ﴾[سورة النحل : ١٠٦] ، فوضع الله عن المكره ما يسمعه فى القرآن . ثم سألته عن أشياء يطول ذكرها ، فقال : أشدها

(١) كنت : ساقطة من (س) .

(٢) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٣) تبيين : قال : وكان . .

(٤) تبيين : بما اختلف الناس فيه .

(٥) ذكر ابن عساكر الكلام التالى بعد الكلام السابق مباشرة (تبيين ، ص ٣٥٢) وذكر السند كاملا .

(٦) تبيين : . . البجلى رحمه الله يقول . .

(٧) تبيين : فكان .

(٨) د : أتكتب .

(٩) تبيين (ص ٣٥٣) : . . الله تبارك وتعالى . . .

علينا : أن قال لنا : ما تقولون فى عيسى صلى الله عليه وسلم ؟ قلنا : من عيسى يا أمير المؤمنين ؟ قال : عيسى بن مريم[١] . قلنا : رسول الله . قال : وكلمته ؟ قلنا : نعم . قال : فما تقولون فيمن قال : ليس عيسى كلمة الله ؟ قلنا : كافر يا أمير المؤمنين . قال : فقال لنا : أليس عيسى كلمة الله ؟ قلنا : بلى . قال : أفمخلوق[٢] أم غير مخلوق ؟ قلنا : مخلوق . قال : فمن زعم أنه غير مخلوق ؟ قلنا : كافر يا أمير المؤمنين . قال : فما تقولون فى القرآن ؟ قلنا : كلام الله عز وجل . قال : مخلوق أو غير مخلوق ؟ قلنا : غير مخلوق . قال : فمن زعم أنه[٣] مخلوق ؟ قلنا : كافر. (* قال: فمن زعم[٣] أن عيسى غير مخلوق ، وهو كلمة الله ؟ قلنا : كافر*) قال: ياسبحان الله : عيسى كلمة الله ، ومن نفى الخلق عنه كافر ! والقرآن كلمة الله ، ومن يثبت الخلق عليه كافر ! قال الحسين : فأعلمته ما يجب من القول ، وقلت له : قد كان المكّى يختلف إليكم ويقول لكم : إنى أعلم من هذا الباب ما لا تعلمون ، فتعلَّموا ذلك منى ، فتحملكم الرياسة على ترك ذلك . ويقول لكم : يكون لكم[٤] ما تعلمتموه منى عدة تعتدونها لأعدائكم ، فإن هجموا لم تحتاجوا[٥] إلى طلب العدة ، وإن لم يحضركم الأعداء[٦] لم يضركم الإعداد للعدة ،

(١) تبيين : .. قال ابن مريم .

(٢) تبيين : فمخلوق .

(٣ - ٣) : ساقط من « تبيين » .

(* - *) : ما بين النجمتين ساقط من (س) .

(٤) لكم : ساقطة من (س) .

(٥) تبيين : .. فإن هجموا يوما لم تحتاجوا ...

(٦) تبيين : .. العدة فإن احتجوا بعد ذلك عليكم ولم يحضركم الأعداء .

فتأبون[١] ذلك . والحجة فى هذا الباب كَيْتَ وكيت .

فقال : والله وددت[٢] أنى كنت أعلم هذا كما تعلمه[٣] يوم دخلت على المأمون ، وأن ثلث روايتى ساقطة عنى . ثم نظر إلى يحيى بن معين وهو معه ، فقال له[٤] : وأنا أقول كما تقول . فقال لى زهير : فعلِّم ابنى فإنه حَدَث . فخلوت به فى المسجد فعلمته ذلك ، ثم انصرفت .

قال الحاكم[٥]: الحسين بن الفضل البَجَلى ، صاحب عبد العزيز المكى المقدَّم فى معرفة الكلام . هـ » .

ص ١٥٠ قلت : هذه الحكاية/وقع فيها تغيير ، إن كان أصلها صحيحا ، فإن زهير بن حرب ويحيى بن معين ونحوهما ، ممن امتحن فى زمن المحنة ، لم يجتمعوا بالمأمون ، ولا ناظرهم ، بل ذهب إلى الثغر بطرسوس ، وكتب إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم بن مصعب أن يمتحن الناس ، فامتنعوا من الإجابة ، فكتب إليه كتاباً ثانيا يغلظ فيه[٦] ، ويأمر بقتل القاضيين : بشر بن الوليد ، وعبد الرحمن بن إسحاق إن لم يجيبا ، ويأمر بتقييد[٧] من لم يجب من العلماء ، فامتنع من الإجابة سبعة ، منهم : زهير بن حرب المذكور ، ثم أجاب بعد القيد خمسة منهم[٨] :

(١) س : فيأبون .
(٢) تبيين : لوددت .
(٣) تبيين : نعلمه .
(٤) له : ساقطة من (س) .
(٥) تبيين (ص ٣٥٤) : قال محمد بن عبد الله الحاكم ...
(٦) س : فغلَّظ عليه .
(٧) س : بتقيد .
(٨) س : بعد القيد منهم خمسة منهم .

زهير بن حرب ، وبقى أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح لم يجيبا ، فحُملا إليه مقَيدَيْن ، فمات محمد بن نوح فى الطريق ، ومات المأمون قبل وصول أحمد بن حنبل إليه .

وهذا كله معلوم عند أهل العلم بذلك ، لم يختلفوا فى ذلك[(١)] ، فإن كانت قد جرت مناظرة مع زهير بن حرب ، فلعل ذلك كان مع غير المأمون ، ولعل ذلك كان بين يدى نائبه إسحاق بن إبراهيم ، فإنه هو الذى باشرهم بالمحنة ، وإنما الذى ناظر الجهمية فى المحنة هو أحمد بن حنبل ، وكان ذلك فى خلافة المعتصم ، بعد أن بقى فى الحبس أكثر من سنتين ، وجمعوا له أهل الكلام من البصرة وغيرها : من الجهمية والمعتزلة والنجَّاريه : مثل أبى عيسى محمد بن عيسى برغوث ، صاحب حسين النجَّار ، وناظرهم ثلاثة أيام ، وقطعهم فى تلك المناظرات ، كما قد شرحنا تلك المناظرات فى غير هذا الموضع .

وهذه الحجة التى ذُكرت فى حكاية زهير بن حرب ، ذكرها الإمام أحمد وتكلم عليها فيما كتبه فى الرد على الجهمية ، وهو فى الحبس ، قبل اجتماعه بهم للمناظرة ، فكان الجواب عن هذه مما هو بعد عند الأئمة كأحمد بن حنبل وأمثاله .

كلام أحمد بن حنبل فى « الرد على الجهمية » عن القرآن .

قال أحمد فيما كتبه[(٢)] : « ثم إن الجهمى ادّعى أمرًا آخر[(٣)]، فقال :

---

(١) س : لم يختلفوا فيه .

(٢) فى كتابه « الرد على الجهمية والزنادقة » والنص التالى فى ص ٨٠ (ط . عقائد السلف) = ٢٦ (ط . شذرات البلاتين بتحقيق محمد حامد الفقى) .

(٣) آخر : ساقطة من (ط . الفقى) .

أنا أجد[١] آية فى كتاب الله تدل على القرآن أنه مخلوق[٢] . فقلنا : أى آية ؟[٣] قال : قول الله عز وجل[٤] : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ﴾ [سورة النساء : ١٧١][٥] ، وعيسى مخلوق . فقلنا : إن[٦] الله منعك الفهم فى القرآن . إن[٧] عيسى تجرى عليه ألفاظ لا تجرى على القرآن ، لأنه يُسمى مولوداً[٨] ورضيعا[٩] وطفلا وغلاما[١٠] ، يأكل ويشرب ، وهو مخاطب بالأمر والنهى ، يجرى عليه الوعد والوعيد[١١] ، ثم هو من ذرية نوح ، ومن ذرية إبراهيم ، فلا يحل لنا[١٢] أن نقول فى القرآن ما نقول فى عيسى ، / فهل سمعتم الله يقول فى القرآن ما قال فى عيسى ؟ ولكن المعنى من قول[١٣] الله جل ثناؤه : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ

ط ١٥٠

---

(١) س : إنا نجد ، الرد على الجهمية : إنا وجدنا .

(٢) الرد على الجهمية : تدل على أن القرآن مخلوق .

(٣) س : فقلت أى آية ؟

(٤) الرد (ط . عقائد السلف) ص ٨٢ – ٨٣ : فقال قول الله ؛ الرد (ط . الفقى) : فقال قول الله تعالى .

(٥) زادت الطبعتان : إلى مريم وكلمته .

(٦) س : ... مخلوق فقلت له إن ...

(٧) إن : ساقطة من طبعتى « الرد .. »

(٨) الرد (ط . عقائد) : ... القرآن لأنه يسميه مولودا ؛ الرد (ط . الفقى) : ... القرآن لأن الله يسميه مولوداً .

(٩) ورضيعا : ساقطة من طبعتى « الرد .. »

(١٠) الرد (فى الطبعتين) : .. وطفلا وصبيا وغلاما ..

(١١) الرد .. : يجرى عليه اسم الخطاب والوعد والوعيد ..

(١٢) الرد : (فى الطبعتين : ط . الفقى ص ٢٧) : ولا يحل لنا .

(١٣) س ، الرد (ط . الفقى) : فى قول .

أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ﴾ (* فالكلمة التى ألقاها إلى مريم*) حين قال له « كن » فكان عيسى صلى الله عليه وسلم بكن [١] ، فعيسى ليس هو الكن [٢] ، ولكن بالكن كان ، فالكن [٣] من الله قول [٤] ، وليس الكن [٥] مخلوقاً .

وكذبت [٦] النصارى والجهمية على الله فى أمر عيسى ، وذلك أن الجهمية قالوا : عيسى روح الله وكلمته ، إلا أن كلمته [٧] مخلوقة ، وقالت النصارى : عيسى روح الله من ذات الله ، وكلمة الله [٨] من ذات الله ، كما يقال : إن هذه الخرقة من هذا الثوب ، قلنا [٩] نحن : إن عيسى بالكلمة كان وليس عيسى هو الكلمة ، وأما قول الله تعالى [١٠] : ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [سورة النساء : ١٧١] يقول [١١] : من أمره كان الروح فيه ، كقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى السَّمَٰوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ ﴾ [سورة الجاثية : ١٣] ، يقول : من أمره ، وتفسير

(* — *) : ما بين النجمتين ساقط من الرد (ط . الفقى) .

(١) د : فكان عيسى صلوات عليه بكن ؛ الرد : فكان عيسى بكن .

(٢) الرد (ط . عقائد السلف) : وليس عيسى هو الكن ؛ (الرد ط . الفقى) : وليس عنيسى هو كن .

(٣) الرد (ط . الفقى) : ولكن بكن كان فكن .

(٤) س : قولا ، وهو خطأ .

(٥) الرد (ط . الفقى) : وليس كن .

(٦) الرد : وكذب .

(٧) الرد (ط . عقائد السلف) : لأن الكلمة ؛ الرد (ط . الفقى) : إن أن الكلمة .

(٨) الرد (ط . عقائد السلف) : وكلمته .

(٩) الرد : وقلنا .

(١٠) س : قول الله عز وجل ؛ الرد (ط ، عقائد السلف) : قول الله .

(١١) الرد (ط . الفقى) : فيقول

روح الله إنما معناها[١] أنها روح يملكها الله[٢] خلقها الله[٣] ، كما يُقال : عبد الله ، وسماء الله ، وأرض الله » .

فبيَّن الإمام أحمد أن الجهمية المعطِّلة ، والنصارى الحلولية ، ضلُّوا فى هذا الموضع ، فإن الجهمية النفاة يشبِّهون الخالق تعالى بالمخلوق فى صفات النقص ، كما ذكر الله تعالى عن اليهود[٤] أنهم وصفوه بالنقائص ، وكذلك الجهمية النفاة إذا قالوا : هو فى نفسه لا يتكلم ولا يحب ، ونحو ذلك من نفيهم . والحلولية يشبِّهون المخلوق بالخالق ، فيصفونه بصفات الكمال التى لا تصلح إلا لله[٥] ، كما فعلت النصارى فى المسيح . ومَنْ جمع بين النفى والحلول ، كحلولية الجهمية : مثل صاحب « الفصوص » وغيره ، قالوا[٦] : « ألا ترى[٧] الحق يظهر بصفات المحدَثات ، وأخبر بذلك عن نفسه ، وبصفات النقص والذم[٨] ؟ ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الحق فهى كلها صفات له ، كما أن صفات المخلوق حق لله[٩] » .

فهم يصفون المخلوق بكل ما يوصف به[١٠] الخالق ، ويصفون

(١) الرد (ط . الفقى) : ويفسر روح الله إنما معناه .
(٢) س : أنها روح يكلمها الله ؛ الرد : أنها روح بكلمة الله .
(٣) الرد (ط . عقائد السلف) : خلقها لله .
(٤) س : كما ذكره الله عن اليهود .
(٥) س : إلا لله تعالى .
(٦) الكلام التالى هو كلام ابن عربى فى كتابه « فصوص الحكم » ١/٨٠ .
(٧) د : لا ترى ، وهو تحريف .
(٨) فصوص الحكم : وبصفات النقص وبصفات الذم .
(٩) فصوص الحكم : ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الحق من أولها إلى آخرها ؛ وكلها حق له .
(١٠) س : بكل ما يصف به ؛ وهو تحريف .

الخالق بكل ما يوصف به المخلوق ، فإن الوحدة والاتحاد والحلول العام يقتضى ذلك .

ولفظ « الكلام » مثل لفظ : الرحمة ، والأمر ، والقدرة ، ونحو ذلك من ألفاظ الصفات التى يسمونها[1] فى اصطلاح النحاة مصادر ، ومن لغة العرب أن لفظ المصدر يُعبَّر به عن المفعول كثيراً ، كما يقولون : درهمٌ ضَرْبُ الأمير .

ومنه قوله تعالى :[2] ﴿ هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ [سورة لقمان : ١١] : أى مخلوقه . فالأمر يُراد به نفس مسمَّى المصدر ، كقوله :[2] ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴾ [سورة طه : ٩٣] ، ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [سورة النور : ٦٣] ، ﴿ ذَٰلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنزَلَهُ إِلَيْكُمْ ﴾ [سورة الطلاق : ٥] .

ويراد به المأمور به ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ ص ١٥١ [سورة الأحزاب : ٣٨] ، ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [سورة النحل : ١] ، فالأول هو من كلام الله وصفاته ، والثانى مفعول ذلك وموجبه ومقتضاه .

وكذلك لفظ « الرحمة » يُراد بها صفة الله التى يدل عليها اسمه : الرحمٰن الرحيم ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [سورة غافر : ٧] ، ويُراد بها ما يرحم به عباده من

---

(١) س : التى تسمى .

(٢ - ٢) ساقط من (س) .

المخلوقات[(١)] ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة[(٢)] .

وقوله عن الله تعالى : يقول للجنة : أنتِ رحمتى أرحم بك من أشاء من عبادى ، ويقول للنار : أنتِ عذابى أعذّب بكِ من أشاء من عبادى[(٣)] .

وكذلك الكلام يُراد به الكلام الذى هو الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ﴾ [سورة الأنعام : ١١٥][(٤)] وقوله : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [سورة الفتح : ١٥] .

ويُراد به ما فعل بالكلمة ، كالمسيح[(٥)] الذى قال له « كن » فكان ، فخلقه من غير أبٍ على غير الوجه[(٦)] المعتاد المعروف فى

---

(١) س : ويراد بها ما يرحم الله من عباده من المخلوقات .

(٢) الحديث مع اختلاف فى اللفظ عن عدد من الصحابة منهم أبو هريرة وسلمان الفارسى رضى الله عنهما فى: البخارى ٩٩/٨ (كتاب الرقاق ، باب الرجاء مع الخوف) ؛ مسلم ٢١٠٨/٤ - ٢١٠٩ (كتاب التوبة ، باب فى سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه) ؛ الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٢٠٩/٥ (كتاب الدعوات ، باب حدثنا قتيبة) ؛ سنن ابن ماجة ١٤٣٥/٢ (كتاب الزهد ، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة) ؛ سنن الدارمى ٣٢١/٢ (كتاب الرقاق ، باب إن الله مائة رحمة) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٥١٤/٢ .

(٣) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه فى: البخارى ١٣٨/٦ (كتاب التفسير ، تفسير سورة ق) ؛ ١٣٤/٩ (كتاب التوحيد ، باب ما جاء فى قول الله تعالى (إن رحمة الله قريب من المحسنين) ؛ مسلم ٢١٨٦/٤ - ٢١٨٧ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب النار يدخلها الجبارون ..) ؛ الترمذى ٩٨/٥ (كتاب صفة الجنة ، باب ما جاء فى احتجاج الجنة والنار) ؛ المسند (ط . المعارف) ١٤٥/١٤ - ١٤٦ وانظر تعليق الأستاذ المحقق رحمه الله على ذلك .

(٤) فى النسختين : وتمت كلمات ربك .

(٥) س : كالمسيح صلى الله عليه وسلم .

(٦) د : وجه، وهو تحريف .

[الآدميين ، فصار مخلوقاً بمجرد الكلمة دون][١] جمهور الآدميين،كما خلق آدم وحواء[٢] أيضا على غير الوجه[٣] المعتاد ، فصار عيسى عليه السلام[٤] مخلوقاً بمجرد الكلمة دون سائر الآدميين.

وفى هذا الباب ، باب المضافات إلى الله تعالى ، ضلت طائفتان : طائفة جعلت جميع المضافات إلى الله إضافة خلق وملك ، كإضافة البيت والناقة إليه ، وهذا قول نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم ، حتى ابن عقيل وابن الجوزى وأمثالها ، إذا مالوا إلى قول[٥] المعتزلة سلكوا هذا المسلك ، وقالوا : هذه آيات الإضافات[٦] لا آيات الصفات ، [٧] كما ذكر ذلك ابن عقيل فى كتابه المسمىّ « بنفى التشبيه وإثبات التنزيه » ، وذكره أبو الفرج بن الجوزى فى « منهاج الوصول » وغيره ، وهذا قول ابن حزم وأمثاله ممن وافقوا الجهمية على نفى الصفات وإن كانوا منتسبين إلى الحديث والسنة[٧].

وطائفة بإزاء هؤلاء يجعلون جميع[٨] المضافات إليه إضافة صفة ، ويقولون بقـدم الروح ، فمنهم من يقول بقدم روح العبد ، لقوله :

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (د).
(٢) س : كما خلقت حواء وآدم.
(٣) د : وجه.
(٤) س : عيسى صلى الله عليه وسلم.
(٥) قول : ساقطة من (س).
(٦) س : المضافات.
(٧ - ٧) : ساقط من (س).
(٨) جميع : ساقطة من (س).

﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [سورة الحجر : ٢٩] ، وهم من جنس النصارى الذين يقولون بأن روح عيسى من ذات الله تعالى .

ومن هؤلاء من ينتسب إلى أهل السنة والحديث ، إلى الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة ، كطائفة من أهل طبرستان وجيلان ، [١] وأتباع الشيخ عدى وغيرهم .

وطائفة ثالثة تقف فى روح العبد : هل هى مخلوقة أم لا ؟ وهم منتسبون إلى السنة والحديث من أصحاب أحمد وغيرهم ، والنزاع بين متأخرى أصحاب أحمد وغيرهم هو فى المضافات الخبرية ، كالوجه واليد والروح . وأما المعتزلة فيطردون ذلك فى الكلام[١] وغيره[٢]

ظ ١٥١ وقد بيَّن أحمد[٣] الرد على/ الطائفتين الأولين[٤] . وهؤلاء الطائفتان أيضا يضلون فى المضاف بمن ، فإن المجرور بالإضافة حكمه حكم المضاف ، كقوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [سورة السجدة : ١٣] ، وقوله تعالى : ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [سورة النساء : ١٧١]. فالطائفتان يجعلون القول منه كالروح منه ، ثم يقول النفاة : والروح مخلوقة بائنة عنه ، فالقول مخلوق بائن عنه ، ويقول الحلولية : القول صفة له ليس لمخلوق ، فالروح التى[٥] منه صفة له ليست مخلوقة .

(١ – ١) : ساقط من (س) .
(٢) س : وغيرهم .
(٣) س : الإمام أحمد .
(٤) الأولين : ساقطة من (س) .
(٥) التى : ساقطة من (س) .

والفرق بين البابين[١] : أن المضاف إذا كان معنى لا يقوم بنفسه ولا بغيره من المخلوقات ، وجب أن يكون صفة لله[٢] تعالى قائما به ، وامتنع أن تكون إضافته إضافة مخلوق مربوب ، وإن كان المضاف عيناً قائمة بنفسها كعيسى وجبريل وأرواح بنى آدم،امتنع أن تكون صفة لله[٣] تعالى ، لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة لغيره .

فقوله تعالى:﴿ فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [سورة مريم : ١٧] ، وقوله فى عيسى : ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ [سورة الإسراء : ٨٥] ، يمتنع أن يكون شىء من هذه الأعيان القائمة بنفسها صفة لله تعالى .

لكن الأعيان المضافة إلى الله تعالى على وجهين : أحدهما أن تُضاف إليه من جهة كونه خلقها وأبدعها ، فهذا شامل لجميع المخلوقات ، كقولهم : سماء الله ، وأرض الله . ومن هذا الباب فجميع المخلوقين عباد الله ، وجميع المال مال الله ، وجميع البيوت والنوق لله .

والوجه الثانى : أن يضاف إليه لما خصَّه الله به[٤] من معنى يحبه ويرضاه ويأمر به ، كما خص البيت العتيق بعبادة فيه لا تكون فى غيره ، وكما خصَّ المساجد بأن يفعل فيها ما يحبه ويرضاه من العبادات ، وأن

---

(١) د : النابين ، وهو تحريف .
(٢) د : الله .
(٣) د : الله .
(٤) به : ساقطة من (س)

تصان[1] عن المباحات التي لم تشرع فيها ، فضلا عن المكروهات . وكما يقال عن مال الفئ والخمس: هو مال الله ورسوله .

ومن هذا الوجه فعباد الله هم الذين عبدوه وأطاعوا أمره . فهذه إضافة تتضمن ألوهيته وشرعه ودينه ، وتلك إضافة تتضمن ربوبيته وخلقه ، وهذه الإضافة العامة لا تتضمن إلا خلقه وربوبيته .

وكذلك كلماته نوعان : كلماته الدينية المتضمنة شرعه ودينه كالقرآن . وكلماته الكونية التي بها كوّن الكائنات . وهي الكلمات التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيذ بها في قوله : أعوذ بكلمات الله التامات التي لا[2] يجاوزها برٌّ ولا فاجر[3] ، فإن كلماته التي بها كوّن المخلوقات لا يخرج عنها برٌّ ولا فاجر ، بخلاف كلماته التي شرع بها دينه فإن الفجار عصَوْها ، كما عصاها إبليس ومن اتبعه .

ص ١٥٢ / والله تعالى لا يضيف إليه من المخلوقات شيئا إضافة تخصيص إلا

---

(١) د : وأن يصان .

(٢) لا : ساقطة من (س) .

(٣) في الموطأ ٩٥٠/٢ (كتاب الشعر ، باب ما يؤمر به من التعوذ) : « وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال : أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفريتا من الجن يطلبه بشعلة ، كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه ، فقال له جبريل: أفلا أعلمك كلمات تقولهن ، إذا قلتهن طفئت شعلته وخرَّ لِفِيه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بلى . فقال جبريل : فقل : أعوذ بوجه الله الكريم ، وبكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء ، وشر ما يعرج فيها ، وشر ما ذرأ في الأرض ، وشر ما يخرج منها ، ومن فتن الليل والنهار،ومن طوارق الليل والنهار ، إلا طارقا يطرق بخير يارحمن » .

وورد الحديث مرسلا أيضا عن كعب الأحبار بعده بقليل ٩٥١/٢ — ٩٥٢ . وجاء التعوذ بكلمات الله التامات بصيغ أخرى في أحاديث صحيحة كما في البخاري ومسلم وغيرهما . وانظر تعليقنا على الحديث في منهاج السنة ٢٩٢/٢ — ٢٩٣ . وانظر أيضا الأذكار للنووي ، ص ١٢١ .

لاختصاصه بأمر يوجب الإضافة ، وإلا فمجرد كونه مخلوقاً ومملوكا لا يوجب أن يُخص بالإضافة .

وبهذا يتبين فساد قول النفاة الذين يقولون فى قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [سورة ص : ٧٥] من الأقوال ما لا اختصاص لآدم به ، كقولهم : بقدرته ، أو بنعمته ، أو أن المعنى : خلقته أنا ، أو أنه أضافه إلى نفسه[١] إضافة تخصيص ، فإن هذه المعانى كلها موجودة فى الملائكة وإبليس[٢] والبهائم ، فلابد أن يثبت لآدم من اختصاصه بكونه سبحانه خلقه بيديه ما لا يثبت لهؤلاء .

وكذلك أيضا إذا قيل عن القرآن العزيز – أو غيره – إنه كلام الله ، فإن هذا لا يوجب[٣] أن تكون إضافته إليه إضافة خلق وملك ، لوجهين : أحدهما : أنه صفة ، والصفات إذا أضيفت إليه كانت إضافة وصف لا إضافة خلق . الثانى : أن هذا يقتضى أن يكون كل كلام خلقه الله كلامه ، فيكون إنطاقه لما أنطقه من المخلوقات كلاماً له ، ومن عرف أن الله خالق كل شىء لزمه أن يجعل كل كلام فى الوجود كلامه ، كما فعل ذلك حلولية الجهمية ، كابن عربى وغيره[٤] حيث قالوا :

وكل كلام فى الوجود كلامه   سواء علينا نثره ونظامه[٥]

(١) س : أضافه إليه .

(٢) س : للملائكة والناس .

(٣) د : يجوز .

(٤) عبارة «كابن عربى وغيره» : ساقطة من (س) .

(٥) البيت من بحر الطويل وهو لابن عربى وقد ذكره فى الفتوحات المكية ١٤١/٤ ونصه هناك :

ألا كل قول فى الوجود كلامه   سواء علينا نثره ونظامه

والبيت الذى يتلوه :

يعم به أسماع كل مكوَّن   فمنه إليه بدؤه وختامه

ولا يجوز أن تكون إضافته إليه[(١)] لاختصاصه بمعنى يحبه ويرضاه ، كما أضاف إليه البيت والناقة ، بقوله تعالى : ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ ﴾ [سورة الحج : ٢٦][(٢)] وقوله : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [سورة الشمس : ١٣] ، لأنَّ هذا يوجب أن يكون كل كلام يحبه الله فإنه كلامه ، فيكون الإنسان إذا أَمَر بصدقةٍ أو معروف أو إصلاح بين الناس يكون ذلك كلام الله ، ويكون الشاهد إذا شهد بشهادة أَمَرَ بها تكون كلام الله ، ويكون كل من حدَّث بحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فإنما حدَّث بكلام الله [تعالى][(٣)] .

والناس قد تنازعوا فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم : أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله[(٤)] . هل المراد بها : الكلمة التى شرعها الله ، وهى عقد النكاح ؟ أو المراد كلمة الله التى تكلم بها ، وهى شرعه وإذنه وتحليله لذلك ؟

والصواب أن المراد بقوله : كلمة الله ، كلامه الذى تكلَّم به المتضمن إذنه وتحليله وشرعه ، لا العقد الذى هو كلام العباد . ومن قال

---

(١) د : ولا يجوز أن تكون إضافة إليه .

(٢) فى النسختين : للطائفين والعاكفين ، ولعله سهو من النساخ .

(٣) تعالى : زيادة فى (س) .

(٤) الحديث فى صحيح مسلم ٢/٨٨٦ – ٨٩٢ (كتاب الحج ، باب حجة النبى صلى الله عليه وسلم) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله ، وهو جزء من حديث طويل فى حجة الوداع ، وأوله : « دخلنا على جابر بن عبد الله فسأل عن القوم ... » ؛ سنن أبى داود ٢/٢٤٨ – ٢٥٣ (كتاب المناسك ، باب صفة حجة النبى صلى الله عليه وسلم) ؛ سنن ابن ماجه ٢/١٠٢٢ – ١٠٢٧ (كتاب المناسك ، باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؛ سنن الدارمى ٢/٤٤ – ٤٩ (كتاب المناسك ، باب فى سنة الحاج) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٥/٧٢ – ٧٣ .

إن المراد به العقد فقد أخطأ من وجوه متعددة ، قد بسطناها[1] فى غير هـذا الموضع ، وتكلمنا على ذلك/ فى مسألة مفردة[2] ، ولا يُعرف قط أنه أضيف إلى الله[3] كلام إلا كلام تكلم [الله] به[4] ، ولكن لو قُدِّر أنه قد يُراد بالكلام المضاف إلى الله ما أَمَرَ به ، وقُدِّر أنه حصل نزاع فى قوله : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ [سورة التوبة : ٤٠] هل المراد : الكلمة التى يحبها ويأمر بها ؟ أو الكلمة التى تكلَّم بها ، وهى نفس أمره وخبره ؟

ظ ١٥٢

وكذلك قوله [صلى الله عليه وسلم][5] : من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا[6] . فمن قال : المراد بالجميع كلام الله الذى تكلم به اطَّردت الإضافة على قوله ، ولو قُدِّر أن قائلا قال : أُضِيفُ إليه من الكلام ما يحبه ويرضاه ، وإن لم يكن تكلَّم به – لم يمكن أن يجعل كون القرآن

---

(١) د : قد بسطناه .

(٢) ذكر ابن عبد الهادى فى كتابه « العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية » (ص ٥٨) من مؤلفات ابن تيمية : « وقاعدة فى قوله صلى الله عليه وسلم : استحللتم فروجهن بكلمة الله » . وذكر ابن قيم الجوزية القاعدة فى كتاب « أسماء مؤلفات ابن تيمية » ص ٢٩ .

(٣) س : ولا يعرف أنه أضيف إلى الله تعالى .

(٤) د : تكلم به .

(٥) صلى الله عليه وسلم : ساقطة من (د) .

(٦) باقى الحديث .. فهو فى سبيل الله . والحديث عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه فى البخارى ١٣٦/٩ (كتاب التوحيد ، باب ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين ، ٢٠/٤ (كتاب الجهاد ، باب من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا) ؛ مسلم ١٥١٢/٣ –١٥١٣(كتاب الإمارة ، باب من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله) ؛ سنن أبى داود ٢١/٣ (كتاب الجهاد ، باب من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا) ، سنن ابن ماجة ٩٣١/٢ (كتاب الجهاد ، باب النية فى القتال) ؛ سنن النسائى (بشرح السيوطى)٢٠/٦ (كتاب الجهاد ، باب من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣٩٢/٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٥ . وأول الحديث (وهذه رواية لمسلم) : أن رجلا أعرابيا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله ، الرجل يقاتل للمغنم .. الحديث .

كلامه من هذا الباب بالضرورة والاتفاق ، إذ لازم ذلك[١] أن يكون القرآن بمنزلة ما أُمر به من الشهادة[٢] والأخبار وتقويم السلع وخَرْص النخل وسائر أنواع الكلام الصادق الذى يجب التكلم به ، فيكون كل من تكلم بشىء من ذلك قد تكلَّم بكلام الله ، ويكون كون القرآن كلام الله هو من هذا الباب ، ولا يكون لله [عز وجل][٣] فى نفسه كلام إلا ما تكلَّم به الخلق ، وهذا مما يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام فساده .

ثم قول القائل : الكلام الذى يحبه الله ويرضاه[٤] ويأمر به ، أو الكلام الذى يكرهه وينهى عنه – يقتضى أن هناك محبة ورضاء وأمراً غير المأمور به ، وكلاماً هو نهى غير المنهى عنه ، وذلك هو كلامه الذى هو أمره ونهيه ، فالأمر والنهى غير المأمور به والمنهى عنه .

وهذا على قول من اشتبه عليه أمر الإضافة فى هذه المواضع . وإلا فالصواب فى قوله[٥] [صلى الله عليه وسلم][٦] : واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، أنها كلمته التى تكلم بها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [سورة التوبة : ٤٠]

---

(١) س : إذ لا يلزم ذلك .

(٢) س : الشهادات .

(٣) عز وجل : ساقطة من (د) .

(٤) س : .. يحبه ويرضاه ..

(٥) عند عبارة فالصواب فى قوله .. الخ تبدأ المقابلة مع الصفحات الزائدة فى نسخ (ص) ، (ض) ، (ط) وهى التى سبق أن أشرت إليها فى مقدمة الجزء الأول انظر المقدمة ، ص٣١ ، ٣٦ . ومقدمة الجزء الثالث ،ص ب

(٦) عبارة«صلى الله عليه وسلم»: ساقطة من (د) فقط .

هى كلمته التى تكلم بها ، وكل كلام تكلم به سبحانه[١] مخبرا فإنه صدق ، كما أن كل كلام تكلم به آمراً فهو عدل ، وقد تمت كلماته صدقا وعدلا .

فالكلام[٢] له نسبة إلى المتكلم به ، وهو الآمر المخبر [به][٣] و[له] نسبة[٤] إلى المتكلم فيه ، وهو المأمور به والمخبَر عنه ، فكلام الله الذى تكلم به يشترك كله فى كونه تكلم به .

ثم ما أخبر به[٥] عن نفسه ، مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ١] وآية الكرسى ، وغير ذلك — أفضل مما أخبر به عن خلقه ، وذكر فيه أحوالهم ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [سورة المسد : ١] .وهذا أصح القولين لأهل السنة وغيرهم ، وهو قول جمهور العلماء من[٦] الأوّلين والآخرين ، فإن طائفة من المنتسبين إلى السنة وغيرهم يقولون : إن نفس كلام الله تعالى[٧] لا يتفاضل فى نفسه ، بناءً على أنه قديم ، والقديم لا يتفاضل/ ويتأوّلون قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ

ص ١٥٣

(١) س : تكلم الله سبحانه به ؛ ص : تكلم الله به سبحانه .

(٢) د ،ص ، ض ، ط والكلام .

(٣) به : زيادة فى (ص) ، (ض) ، (ط) .

(٤) د : ونسبة .

(٥) به : ساقطة من (س) .

(٦) من : ساقطة من (ص) ، (ض) ، (ط) .

(٧) تعالى : ليست فى (ض) .

مِثْلِهَا ﴾ [سورة البقرة : ١٠٦] [١] أى خير لكم وأنفع . والصواب الذى عليه جمهور السلف والأئمة [٢] : أن بعض كلام الله أفضل من بعض ، كما دل على ذلك الشرع والعقل .

ففى الحديث الثابت عن النبى [٣] صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبى سعيد ابن المعلَّى [٤] : لأعلمنك سورة لم ينزل [٥] فى التوارة ولا فى الإنجيل ولا فى الزبور ولا فى القرآن مثلها ، ثم أخبره أنها فاتحة الكتاب [٦] . فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم أنه ليس فى القرآن لها مثل ، فبطل قول من يقول بتماثل جميع كلام الله .

وكذلك ثبت فى الصحيح أنه قال لأُبىّ بن كعب : أتدرى أى آية فى كتاب الله أعظم ؟ فقال : ﴿ اللَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَىُّ الْقَيُّومُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٥] فضرب بيده فى صدرى ، وقال : ليهنك العلم أبا المنذر [٧] . فبيَّن أن هذه [الآية] [٨] أعظم من غيرها من الآيات .

---

(١) أو ننسها : كذا فى (ص ، (ض) ، (ط) . وفى (د) ، (س): أو ننسأها. وهى قراءة فى الآية . راجع تفسير الطبرى (ط . المعارف) ٤٧٦/٢ – ٤٧٨ .

(٢) س : الذى عليه جمهور العلماء من الأولين والآخرين ؛ ص ، ض ، ط : الذى عليه السلف والأئمة

(٣) س : ففى الصحيح عن النبى .. ؛ ط : ففى الحديث عن النبى ...

(٤) س : لأبى موسى بن المعلى ، وهو تحريف .

(٥) ض : لم تنزل .

(٦) سبق وزود هذا الحديث والكلام عليه فى هذا الكتاب ، حـ ٥ ، ص ٣١٠ – ٣١١ (انظر ص ٣١١ ت ١) والحديث عن أبى سعيد بن المعلى وعن أبى هريرة رضى الله عنهما .

(٧) سبق ورود هذا الحديث والكلام عليه فى هذا الكتاب ، حـ ٥ ، ص ٣١٠ ت٢ .

(٨) كلمة « الآية » : ساقطة من (د) .

وقد ثبت عنه فى الصحيحين من غير وجه أن : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ١] تعدل ثلث القرآن[(١)] .

وذلك أن القرآن : إما خبر ، وإما إنشاء . والخبر : إما [خبر][(٢)] عن الخالق ، وإما عن المخلوق . فثُلُثُه قصص ، وثلثه أمر ، وثلثه توحيد ، فهى تعدل ثلث القرآن بهذا الاعتبار .

وأيضا فالكلام وإن اشترك من جهة المتكلم به فى أنه تكلم بالجميع ، فقد تفاضل من جهة المتكلَم فيه ، فإن كلامه الذى وصف به نفسه ، وأمر فيه بالتوحيد ، أعظم من كلامه الذى ذكر فيه بعض خلقه ، وأمر فيه بما هو[(٣)] دون التوحيد .

وأيضا فإذا كان بعض الكلام خيراً للعباد وأنفع ، لزم أن يكون فى نفسه أفضل من هذه الجهة ، فإن تفاضل ثوابه ونفعه إنما هو لتفاضله فى نفسه ، وإلا فالشيئان المتساويان من كل وجه ، لا يكون ثواب أحدهما أكثر ، ولا نفعه أعظم .

والمقصود هنا شيئان : أحدهما : أن الذين يعظِّمون الأشعرى وأمثاله من أهل الكلام – كالبيهقى ، وابن عساكر ، وغيرهما – وقد[(٤)] عرفوا ذم الشافعى وغيره من الأئمة للكلام ، ذكروا أن الكلام المذموم هو كلام أهل البدع ، وقالوا : إنما كان يُعرف فى عصرهم بالكلام أهلُ البدع ،

---

(١) سبق ورود هذا الحديث والكلام عليه فى هذا الكتاب ، حـ ٥ ، ص ٣١١ ت ٢ .

(٢) خبر : زيادة فى (ص) ، (ض) ، (ط) .

(٣) هو : ساقطة من (ط) .

(٤) ط : قد .

وأنه أراد بذلك كلام مثل[١] حفص الفرد وأمثاله ، وأنه لما حدثت طائفة سمَّت ما فى كتاب الله من الحجة عليهم متشابهاً ، وقالوا بترك القول بالأخبار التى رواها أهل الحديث ، وزعموا أن الأخبار التى حملت عليهم لا تصح فى عقولهم ، قام[٢] جماعة من أئمتنا ، وبيَّنوا أن جميع ما ورد/ فى الأخبار صحيح فى المعقول ، وما ادّعوه فى الكتاب من التشابه باطل فى العقول[٣] ، وكانوا فى القديم إنما يعرفون بالكلام أهلَ الأهواء ، فأما أهل السنة والجماعة فمعوَّلُهم فيما يعتقدون الكتاب والسنة ، فكانوا لا يسمُّون تسميتهم ، وإنما يعنى بقوله « من ارتدى بالكلام لم يفلح » كلام أهل الأهواء الذين تركوا الكتاب والسنة ، وجعلوا معوَّلهم عقولهم ، وأخذوا فى تسوية الكتاب والسنة عليها . فأما أهل السنة فمذهبهم فى الأصول مبنى على الكتاب والسنة ، وإنما أخذ من أخذ منهم فى العقل[٤] ، إبطالا لمذهب من زعم أنه غير مستقيم فى العقل .

ظ ١٥٣

قلت : وهذا اتفاق من علماء الأشعرية ، مع غيرهم من الطوائف المعظِّمين للسلف، على أن الكلام المذموم عند السلف : كلام من يترك الكتاب والسنة ، ويعوِّل فى الأصول على عقله ، فكيف بمن يعارض[٥]

---

(١) مثل : ساقطة من (س) ، (ص) ، (ض) ، (ط) .

(٢) د ، س : قام .

(٣) ص ، ض ، ط : فى المعقول .

(٤) س ، ص ، ض ، ط : وإنما أخذ منهم من أخذ فى العقل .

(٥) س : على عقله من يعارض .. الخ ، وهو تحريف .

الكتاب والسنة بعقله ؟ ! وهذا هو الذى قصدنا إبطاله ، وهو حال أتباع صاحب « الإرشاد »[١] الذين وافقوا المعتزلة فى ذلك .

وأما الرازى وأمثاله ، فقد زادوا فى ذلك على المعتزلة ، فإن المعتزلة لا تقول : إن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين ، بل يقولون : إنها تفيد اليقين ، ويستدلون بها أعظم مما يستدل بها[٢] هؤلاء .

الثانى : أن كلام [الإمام] الشافعى [رضى الله عنه] ونحوه[٣] من الأئمة تضمن ذم كلام حفص الفرد وأمثاله فى مسألة القرآن . والكلام فى ذلك مبنى على نفى قيام الأفعال به ، فإن المعتزلة يقولون : الكلام لابد له من فعل يتعلق بمشيئة المتكلم وقدرته ، فلو قام به الكلام لقامت به الأفعال ، وهى حادثة ، فكان يكون محلاً للحوادث ، وبطل الدليل الذى استدللنا به على حدوث العالم .

وقد بيَّنا أن ذم الشافعى لكلام حفص وأمثاله لم يكن لأجل إنكار القدر ، فإن حفصا لا ينكره ، وإنما كان لإنكار الصفات والأفعال ، المبنى على دليل الأعراض .

وهكذا[٤] كلام الإمام أحمد – وغيره من الأئمة – فى ذم الكلام ، كان متناولا لكلام الجهمية . وكلام أحمد وأمثاله فى ذلك كثير ظاهر معلوم ، فإن مناظرته للجهمية ، ورده عليهم ، أشهر وأكثر[٥] من أن

(١) فى هامش (ط) إشارة إلى الهامش حيث كتب : « هو أبو المعالى الجوينى » .

(٢) س : به .

(٣) د . س : أن كلام الشافعى ونحوه .

(٤) س : وهذا

(٥) ص ، ض ، ط : أكثر وأشهر.

يذكر هنا ، وكان من المناظرين له أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث ، وهو على قول حسين النجّار – والنجار من المثبتة للقدر – وكذلك كانوا يذمون المريسى وغيره من المثبتين للقدر ، فتبين أن كلامهم فى ذم أهل الكلام لم يكن لأجل إنكار القدر ، بل كان ذمهم للجهمية أعظم من ذمهم للقدرية .

ص ١٥٤
كلام الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » عن النجارية

قال / الأشعرى فى « المقالات »[(١)] : « ذكر قول الحسين[(٢)] بن محمد النجار : كان هو وأصحابه يقولون : إن أعمال[(٣)] العباد مخلوقة لله تعالى[(٤)] وهم فاعلون لها ، وأنه لا يكون فى ملك الله[(٥)] إلا ما يريده ، وأن الله[(٥)] لم يزل مريدا أن يكون فى وقته ما علم أنه يكون فى وقته ، مريداً أن لا يكون ما علم أنه لا يكون ، وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأن العون من الله[(٥)] يحدث فى حال الفعل مع الفعل وهو الاستطاعة ، فإن[(٦)] الاستطاعة الواحدة لا يُفْعَلُ بها فِعْلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن الاستطاعة لا تبقى ، وأن فى وجودها وجود الفعل ، وفى عدمها عدم الفعل » .

وذكر سائر قوله فى القدر من جنس[(٧)] قول الأشعرى وأصحابه[(٨)]

(١) فى « مقالات الإسلاميين » حـ ١ ، ص ٣١٥ ، وسنقابل الكلام التالى عليه بإذن الله .
(٢) الحسين : كذا فى (س) ، المقالات . وفى سائر النسخ : حسين .
(٣) مقالات : زعم الحسين بن محمد النجار وأصحابه – وهم الحسينية – أن أعمال ..
(٤) تعالى : زيادة فى (د) ، (س) .
(٥) للقالات : الله سبحانه .
(٦) المقالات : وأن .
(٧) ض : من جهة.
(٨) انظر « المقالات » ١/٣١٥ – ٣١٦

« وأن الإنسان[١] لا يفعل فى غيره ، وأنه لا يفعل الأفعال إلا فى نفسه ، كنحو الحركات والسكون ، والإرادات والعلوم ، والكفر والإيمان ، وأن الإنسان لا يفعل ألماً ولا إدراكا ولا رؤية ، ولا يفعل شيئاً على طريق التولد » .

قال[٢] : « وكان برغوث يميل إلى قوله » .

[قال][٣] : « وكان يزعم أن الله[٤] لم يزل جوادا بنفى[٥] البخل عنه ، [٦]ولم يزل[٧] متكلما بمعنى أنه لم يزل[٦] غير عاجز عن الكلام ، وأن كلام الله[٨] محدث مخلوق ، وكان يقول فى التوحيد بقول المعتزلة ، إلا فى باب الإرادة والجود ، وكان يخالفهم فى القدر ويقول بالإرجاء . وكان يزعم أنه جائز أن يحول الله[٩] العين إلى القلب ، ويجعل فى العين قوة القلب[١٠] ، فيرى الله[١١] الإنسانُ بعينه : أى يعلمُهُ بها ، وكان ينكر الرؤية لله[١٢] بالأبصار على غير هذا الوجه » .

---

(١) عند عبارة « وأن الإنسان » يعود ابن تيمية لنقل كلام الأشعرى فى المقالات ٣١٦/١ .

(٢) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٣) قال : ساقطة من (د) . والكلام التالى بعد الكلام السابق بثلاثة أسطر .

(٤) المقالات : الله سبحانه .

(٥) س : ينفى .

(٦ - ٦) : ساقط من (ض) .

(٧) المقالات : وأنه لم يزل .

(٨) المقالات : الله سبحانه .

(٩) المقالات : الله سبحانه .

(١٠) س : ويجعل فى البصر قوة القلب ؛ ص ، ض : ويجعل القلب ؛ ط : ويجعل العين فى قوة القلب .

(١١) المقالات : الله سبحانه .

(١٢) ص ، ض ، ط : وكان منكراً للرؤية لله ؛ المقالات : وكان ينكر الرؤية لله عز وجل .

قلت : فقول ضرار والنجّار وأتباعهما كبرغوث وحفص ، و[قول][1] بشر المريسي ونحوه من أهل الكلام الذين ذمهم الشافعي وأحمد وغيرهما من الأئمة ، ليس فيه إنكار للقدر ، بل فيه إثبات له[2] ، وإنما ذموهم لما في قولهم من نفي ما وصف الله به نفسه ، مع أن قول النجّار وضرار خير من قول المعتزلة ، وقولهما في الرؤية يشبه قول من ينفي[3] العلو ويثبت الرؤية من الأشعرية ونحوهم ، وأصل كلامهم الذي بنوا عليه نفي ذلك ما تقدم من الأصول الثلاثة ، ليس لهم غيرها ، وهي دليل الأعراض ، والتركيب ، والاختصاص[4] .

(فصل)

كلام الخطابي في «الغنية عن الكلام وأهله»

ومما يبين ذلك ما ذكره [الشيخ][5] أبو سليمان الخطابي في رسالته المعروفة في « الغنية عن الكلام وأهله » قال فيها[6] : « وقفت على مقالتك وظهورما / ظهر بها[7] من مقالات أهل الكلام ، وخوض[8] الخائضين فيها ، وميل بعض منتحلي السنة إليها ، واغترارهم بها ،

ظ ١٥٤

(١) قول : ساقطة من (د) ، (س) .

(٢) له : ساقطة من (ض) .

(٣) د : من نفي .

(٤) ض : والاختصار ، وهو تحريف .

(٥) الشيخ : ساقطة من (د) .

(٦) الكلام التالي ذكره السيوطي في كتابه « صون المنطق والكلام » ١/١٣٧ – ١٣٨ (تحقيق د . علي النشار ، السيدة سعاد عبد الرازق ، ط . مجمع البحوث الإسلامية ، ١٣٨٩/١٩٧٠) .

(٧) الغنية : وقفت على مقالك أخي وليك الله بالحسنى وما وصفته من أمر ناحيتك وما ظهر بها .. (في د : وما ظهرتها ، وهو تحريف) .

(٨) س : وخصوص ، وهو تحريف .

واعتذارهم[١] فى ذلك بأن الكلام وقاية للسنة ، وجنة لها ، يُذبُّ به عنها ، ويُزاد بسلاحه عن حريمها[٢] ، وفهمت ما ذكرته من ضيق صدرك بمجالسهم[٣] ، وتعذر الأمر عليك فى مفارقتهم ، لأن موقفك بين أن تسلِّم لهم ما يدَّعونه من ذلك فتقبله ، وبين أن تقابلهم على ما يزعمونه[٤] فترده وتنكره ، وكلا الأمرين يصعب[٥] عليك : أما القبول فلأن الدين يمنعك منه ، ودلائل الكتاب والسنة تحول[٦] بينك وبينه ، وأما الرد والمقابلة فلأنهم يطالبونك بأدلة العقول[٧] ، ويؤاخذونك بقوانين الجدل ، ولا يقنعون منك بظواهر الأمور ، وسألتنى أن أمدك بما يحضرنى[٨] فى نصرة الحق من علم وبيان ، وفى رد مقالة هؤلاء القوم من حجة وبرهان ، وأن أسلك[٩] فى ذلك طريقة لا يمكنهم دفعها ، ولا يسوغ لهم من جهة العقل جحدها وإنكارها ، فرأيت إسعافك لازماً[١٠] فى حق الدين ، وواجب النصيحة[١١] لجماعة المسلمين ، فإن الدين النصيحة » .

---

(١) الغنية : أو اعتذارهم .

(٢) ط : حوزتها ؛ الغنية : حرمها . وفى (ض) : مكان الكلمة بياض .

(٣) د ، س : بمجالستهم

(٤) س : على ما يدعونه .

(٥) ض : يضعف .

(٦) ض : يحول .

(٧) س ، ض ، ط : المعقول .

(٨) الغنية : بما يحضرنا .

(٩) الغنية : وأن أسألك ، وهو تحريف .

(١٠) الغنية ؛ إسعافك به لازما .

(١١) العبارة فى (ض) محرفة هكذا : لازما وجه الدين واجب النصيحة . . .

واستشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة ، الدين النصيحة ، الدين النصيحة . قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين[(١)] وعامتهم[(٢)] .

قال[(٣)] : « واعلم أن هذه الفتنة[(٤)] قد عمت اليوم وشملت ، وشاعت فى البلاد واستفاضت ، فلا يكاد يسلم من رهج[(٥)] غبارها إلا من عصمه الله[(٦)] ، وذلك مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم : بدأ الإسلام غريبا ، وسيعود غريبا كما بدأ[(٧)] ، فطوبى للغرباء » .

قال[(٨)] : [ثم][(٩)] إنى تدبرت هذا الشأن ، فوجدت عظم[(١٠)] السبب

(١) ص ، ض ، ط : المؤمنين .

(٢) العبارات من : واستشهد بقول . . . إلى . . . وعامتهم : ليست فى « الغنية » ولعل السيوطى حذفها فى اختصاره للرسالة ، وقد لخصها ابن تيمية هنا . والحديث عن عدد من الصحابة فى : مسلم ٧٤/١ (كتاب الإيمان ، باب بيان أن الدين النصيحة) ؛ الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٢١٧/٣ (كتاب البر والصلة ، باب فى النصيحة) عن أبى هريرة ، وقال الترمذى : « هذا حديث حسن . وفى الباب عن ابن عمر وتميم الدارى ، وجرير ، وحكيم بن أبى يزيد عن أبيه ، وثوبان ؛ المسند (ط . دار المعارف) ٩٦/٥ وانظر تعليق الأستاذ المحقق رحمه الله على هذا الحديث .

(٣) فى رسالة « الغنية » المنشورة بعد العبارات السابقة مباشرة ١٣٨/١ .

(٤) الغنية : واعلم يا أخى – أدام الله سعادتك – أن هذه الفتنة . . .

(٥) ض : وهج .

(٦) الغنية : . . الله تعالى .

(٧) الغنية : . . إن الدين بدأ غريبا وسيعود كما بدأ . . . ؛ والحديث عن أبى هريرة فى : صحيح مسلم ١٣٠/١ (كتاب الإيمان ، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا . .) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ١٢٩/٤ (كتاب الإيمان ، باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا) عن عبد الله بن مسعود . . . وفى الباب عن سعد وابن عمر وجابر وأنس وعبد الله بن عمرو . ؛ سنن ابن ماجه ١٣١٩/٢ – ١٣٢٠ (كتاب الفتن ، باب بدأ الإسلام غريبا) ؛ المسند (ط . المعارف) ٢٩٦/٥ .

(٨) د : ثم قال . والكلام التالى بعد الكلام السابق بثلاثة أسطر ١٣٨/١ – ١٣٩ .

(٩) ثم : ساقطة من (د) .

(١٠) ص ، ض ، ط : عظيم .

فيه أن الشيطان صار اليوم بلطيف حيلته[١] يُسَوِّل لكل من أحسَّ من نفسه بزيادة فهم ، وفضل ذكاء وذهن ، ويوهمه[٢] أنه إن رضى فى علمه[٣] ومذهبه بظاهر من السنة ، واقتصر على واضح بيان منها ، كان أسوة للعامة ، وعُدَّ واحداً من الجمهور والكافة ، وأنه[٤] قد ضل فهمه ، واضمحل لطفه[٥] وذهنه ، فحرَّكهم بذلك [على][٦] التنطع فى النظر ، والتبدّع لمخالفة السنة والأثر ، ليبينوا[٧] بذلك عن[٨] طبقة الدهماء ، ويتميزوا فى الرتبة عمَّن يرونه دونهم[٩] فى الفهم والذكاء ، فاختدعهم بهذه[١٠] المقدمة[١١] حتى استزلهم[١٢] عن واضح المحجة[١٣] ، وأورطهم فى شبهات[١٤] تعلقوا بزخارفها[١٥] ، وتاهوا

---

(١) ض : بلطيف جليلته ؛ س : يلطف حيلته .

(٢) ط : يوهمه .

(٣) الغنية (١٣٩/١) : فى عمله .

(٤) الغنية : فإنه .

(٥) ض : قد حل فهمه واضحل لطفه ، وهو تحريف ظاهر .

(٦) على : ساقطة من (د) ، (س) .

(٧) ض : لبينوا .

(٨) الغنية : من .

(٩) ض : يرونه ذو . .

(١٠) ض : فهذه .

(١١) الغنية : بهذه المحجة . .

(١٢) عبارة «حتى استزلهم» ساقطة من (ض) .

(١٣) ص ، ض ، ط : الحجة .

(١٤) الغنية : مشبهات .

(١٥) بزخارفها : ساقطة من (ط) ومكانها بياض فى (ض) .

ص ١٥٥ عن حقائقها ، ولم يخلصوا منها/ إلى شفاء[١] نفس ، ولا قبلوها[٢] بيقين علم » .

قال[٣] : « ولما رأوا كتاب الله[٤] ينطق بخلاف ما انتحلوه ، ويشهد عليهم بباطل ما اعتقدوه ، ضربوا[٥] بعض آياته ببعض ، وتأوّلوها على ما سنح لهم فى عقولهم ، واستوى عندهم على ما وضعوه من أصولهم ، ونصبوا العداوة لأخبار رسول الله[٦] صلى الله عليه وسلم ، ولسنته المأثورة عنه ، وردوها على وجوهها[٧] ، وأساءوا فى نَقَلَتِها القالة[٨] ، ووجّهوا عليهم الظنون ، ورموهم بالتزيّد[٩] ، ونسبوهم إلى ضعف المنّة ، وسوء المعرفة بما يروونه[١٠] من الحديث ، والجهل بتأويله ، ولو سلكوا سبيل القصد ، ووقفوا[١١] عند ما انتهى بهم التوقيف ، لوجدوا برد اليقين[١٢] ، وروْح القلوب ، ولكثرت البركة ،

---

(١) تنتهى نسخة (ص) عند عبارة « إلى شئ » ، ونسخة (ض) عند حرف « إلى » ونسخة « ط » عند عبارة « إلى شفاء » . وبعد ذلك يبدأ الكلام الموافق للجزء الثالث من طبعة بولاق (ق) والذى ابتدأ بعبارة « أزليا أن لا يكون . . . » .

(٢) س : ولا أبلوها .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة ١٣٩/١ .

(٤) الغنية : الله تعالى .

(٥) س : وضربوا .

(٦) د : لأخبار عن رسول الله . . .

(٧) د : وردها على وجهها . .

(٨) د : وأساءوا فى نقلها المقالة .

(٩) الغنية : بالترندق .

(١٠) الغنية : وسوء المعرفة لمعانى ما يروونه .

(١١) الغنية : ووقعوا .

(١٢) الغنية : التقى .

وتضاعف النماء ، وانشرحت الصدور ، ولأضاءت فيها مصابيح النور ، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم » .

تعليق ابن تيمية

فهذا الذى وصفه الشيخ أبو سليمان الخطابى هو حال أهل الكلام ، الذين يعارضون الكتاب والسنة بعقلهم ، فيتأوَّلون الكتاب على غير تأويله ، ويردُّون الحديث بما يمكنهم ، مثل زعمهم أنه[(١)] خَبَرُ واحدٍ ، وإن كان من المستفيضات المتلقَّاة بالقبول ، و [مثل] غير[(٢)] ذلك من وجوه الرد ، لأن الأصول التى[(٣)] بَنَوا عليها دينهم تناقض منصوص الكتاب والسنة ، كطريقة الأعراض والتركيب والاختصاص ، ونحو ذلك مما تقدم .

وهم فيما خاضوا فيه من العقليات المعارضة للنصوص ، فى حيرة وشبهة وشك ، من كان منهم فاضلاً ذكيا قد عرف نهايات[(٤)] أقدامهم كان فى حيرة وشك ، ومن كان منهم لم يصل إلى الغاية كان مقلِّداً لهؤلاء ، فهو يدع تقليد النبى المعصوم[(٥)] وإجماع المؤمنين المعصوم ، ويقلِّد رؤوس الكلام المخالف للكتاب والسنة ، الذين هم فى شك وحيرة ، ولهذا لا يوجد أحد من هؤلاء إلا وهو : إما حائر شاك ، وإما متناقض يقول قولا ويقول ما يناقضه ، فيلزم بطلان أحد القولين أو كلاهما ، لا يخرجون عن الجهل البسيط مع كثرة النظر والكلام ، أو عن

(١) س : بأنه .

(٢) د : وغير.

(٣) س : الذى ، وهو تحريف .

(٤) س : قد عرف بها نهايات .

(٥) س : النبى صلى الله عليه وسلم .

الجهل المركّب الذى هو ظنون كاذبة ، وعقائد غير مطابقة ، وإن كانوا يسمون ذلك براهين عقلية ، وأدلة يقينية ، فهم أنفسهم ونظراؤهم/ يقدحون فيها ، ويبيّنون أنها شبهات فاسدة ، وحجج عن الحق حائدة . ظ ١٥٥

وهذا الأمر يعرفه كل من كان خبيرا بحال هؤلاء ، بخلاف أتباع الرسول صلى الله عليه وسلم المتّبعين له ، فإنهم ينكشف لهم أن ما جاء به [الرسول][1] ، هو الموافق لصريح المعقول ، وهو الحق الذى لا اختلاف فيه ولا تناقض .

قال تعالى : ﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً ﴾ [سورة النساء : ٨٢] .

فهؤلاء مثل نور الله فى قلوبهم : ﴿ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِى اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة النور : ٣٥] : نور الإيمان ، ونور القرآن ، نور صريح المعقول ، ونور صحيح المنقول .

كما قال بعض السلف : يكاد المؤمن ينطق بالحكمة وإن لم يسمع فيها بأثر ، فإذا جاء الأثر كان نوراً[2] على نور .

---

(١) الرسول : ساقطة من (د) .

(٢) س : يكون نور .

وقال غير واحد من الصحابة - كجندب بن عبد الله ، و [عبد الله] بن عمر[١] : - تعلمنا الإيمان ، ثم تعلمنا القرآن ، فازددنا إيمانا .

قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلاَ الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِى بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِى لَهُ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ أَلاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [سورة الشورى : ٥٢ ، ٥٣] .

وأما أهل البدع المخالفة للكتاب والسنة فهم : إما فى الجهل البسيط ، وإما فى الجهل المركب ، كالكفّار . فالأولون : ﴿ كَظُلُمَاتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ [سورة النور : ٤٠] .

والآخرون : ﴿ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [سورة النور : ٣٩] .

فأهل الجهل والكفر البسيط لا يعرفون الحق ولا ينصرونه ، وأهل الجهل والكفر المركّب يعتقدون أنهم عرفوا وعلموا ، والذى معهم ليس بعلم بل جهل .

---

(١) د : وابن عمر.

عود لكلام الخطابى فى « الغنية »

قال أبو سليمان الخطابى[١] : « واعلم أن[٢] الأئمة الماضين ، والسلف المتقدمين ، لم يتركوا هذا النمط من الكلام ، وهذا النوع من النظر ، عجزاً عنه ، ولا انقطاعا دونه ، وقد كانوا ذوى عقول وافرة ، وأفهام ثاقبة ، وقد كان وقع فى زمانهم هذه الشُبَه والآراء ، وهذه النحل والأهواء ، وإنما تركوا هذه الطريقة وأعرضوا عنها[٣] / لما تخوّفوه[٤] من فتنتها[٥] ، وحذروه[٦] من سوء مغبّتها ، وقد كانوا على بيّنة[٧] من أمرهم ، وعلى بصيرة من دينهم ، لما هداهم الله له من توفيقه ، وشرح به صدورهم من نور معرفته ، ورأَوْا أن فيما عندهم من علم الكتاب وحكمته ، وتوقيف السنة وبيانها ، غناءً ومندوحة عمّا سواهما[٨] ، وأن الحجة قد وقعت بهما ، والعلة أزيحت بمكانهما ، فلما تأخر الزمان بأهله ، وفترت عزائمهم فى طلب حقائق علوم الكتاب والسنة ، وقلّت عنايتهم[٩] ، واعترضهم الملحدون بشبههم ، والمتحذلقون بجدلهم — حسبوا أنهم [إن][١٠] لم يردُّوهم عن أنفسهم بهذا النمط من الكلام ، ولم يدافعوهم بهذا النوع من الجدل ، لم يقووا

ص ١٥٦

(١) فى رسالة « الغنية عن الكلام » بعد كلامه السابق مباشرة ١/١٣٩ — ١٤٠ .

(٢) الغنية : واعلم — أدام الله توفيقك — أن . .

(٣) الغنية : وأضربوا عنها .

(٤) الغنية (١/١٤٠) : لما تحققوا .

(٥) د : من فتنها .

(٦) د : وحلدوه ، وهو تحريف .

(٧) الغنية : على سنة .

(٨) س : عما سواها .

(٩) الغنية : وقلت عنايتهم بها . .

(١٠) إن : ساقطة من (د) .

بهم[١] ، ولم يظهروا فى الحجاج عليهم ، فكان ذلك ضَلَّةً من الرأى ، وغبناً فيه[٢] ، وخُدعةً من الشيطان ، والله المستعان » .

تعليق ابن تيمية

قلت : هو كما قال أبو سليمان ، فإن السلف كانوا أعظم عقولاً ، وأكثر فهوماً ، وأحد أذهاناً ، وألطف إدراكاً ، كما قال [عبد الله] بن مسعود[٣] : من كان منكم مستنًّا فليستن بمن قد مات ، فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد أبرّ هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم .

وقد تواترت النصوص عن النبى صلى الله عليه وسلم بأن : خير قرون هذه[٤] الأمة القرن الذى[٥] بُعث فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم[٦] .

وأعظم الفضائل فضيلة العلم والإيمان ، فهم أعلم الأمة باتفاق علماء الأمة ، ولم يدعوا الطرق المبتدعة المذمومة عجزاً عنها ، بل كانوا كما قال عمر بن عبد العزيز : على كشف الأمور أقوى ، وبالخير لو كان فى تلك الأمور أحرى .

---

(١) الغنية : لم يقووهم .

(٢) الغنية : منه .

(٣) د : كما قال ابن مسعود .

(٤) هذه : ساقطة من (س) .

(٥) س : الذين .

(٦) سبق ورود هذا الحديث والكلام عليه ، جـ ٥ ص ٧٠ ت ١ .

وقول [الخطابى][(١)] : « تركوا هذه الطريقة وأضربوا عنها ، لما تخوفوه من فتنتها ، وحذروه من سوء مغبتها » فسنبين إن شاء الله أن تلك الطرق المخالفة للسنة هى فى نفسها باطلة ، فأضربوا عنها[(٢)] ، كما يُضرب عن الكذب والقول الباطل ، وإن كان مزخرفاً مزيَّناً ، ولم يستجيزوا أن يقابلوا الفاسد بالفاسد ، ويردوا البدعة بالبدعة . وأما الكلام الذى لا يُدرى أصدق هو أم كذب ، فهو بمنزلة الشاهد الذى لا يُعلم صدقه ، فهذا قد يُعرض عنه خوفاً أن يكون باطلا وكذباً . فهذا يكون فى الطرق/المجهولة الحال . ظ ١٥٦

ولا ريب أن كثيرا من الناس لا يعلم أحق هى أم باطل ، فينهى عن القول بما لا يعلم ، وقد ينهى بعض الناس عن أن ينظر فيما يعجز عن فهمه ومعرفة الحق فيه من الباطل ، خوفاً [من][(٣)] أن يزل ذهنه فيضل ، ولا يمكن هداه[(٤)] ، فالخوف يكون فيما لا يعلم حاله ، أو لا يعلم حال سالكه ، وإن كان حقا . وأما الكلام المخالف للنصوص فهو فى نفسه باطل ، فالنهى عنه كالنهى عن الكذب والكفر ونحو ذلك .

وقوله . « وقد كانوا على بيِّنة من أمرهم ، وعلى بصيرة من دينهم ، لما هداهم الله له من توفيقه ، وشرح به[(٥)] صدورهم من نور معرفته » .

---

(١) د : وقوله .

(٢) س : فاحترسوا عنها .

(٣) من : زيادة فى (س) .

(٤) د : ولا يمكن هذا .

(٥) به : ساقطة من (س) .

فهذا بيان لأنهم كانوا أهل علم ويقين ، لا أهل جهل وتقليد ، وأنه حصل لهم معرفة يقينية ضرورية ، بهدى[١] الله لهم ، وشرح صدورهم ، كما [قد][٢] بُسط هذا فى غير هذا الموضع ، وبيِّن أن[٣] الإيمان والعلم لا يتوقف على النظر الذى أحدثه أهل الكلام ، فضلاً عن الكلام المخالف للنصوص .

وقوله : « ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب والسنة غِنىً ومندوحة عمّا سواهما » .

فهذا لأن الكتاب – والسنة – قد بيَّن[٤] الحق وبيَّن[٤] الطرق التى بها يُعرف الحق ، وذكر[٥] من الأدلة العقلية والأمثال المضروبة ، التى هى مقاييس برهانية ، ما هو أكمل فى تحصيل العلم واليقين ، مما أحدثه أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة .

وليس هدى الكتاب بمجرد كونه خبراً ، كما يظنه بعضهم ، بل قد نبَّه وبيَّن ودلَّ على ما به يُعرف الحق من الباطل ، من الأدلة والبراهين ، وأسباب العلم واليقين ، كما قد بُسط هذا[٦] فى غير هذا الموضع .

وما ذكره من أنه لما تأخر الزمان ، وفترت عزائم بعض الناس عن طلب حقائق[٧] علوم الكتاب والسنة ، أخذوا يردون شبه الملحدين

(١) د : بهذا .

(٢) قد : زيادة فى (س) .

(٣) س : لأن ، وهو تحريف .

(٤) بيَّن : كذا فى النسختين .

(٥) كلمة « وذكر » فى هامش (د) ولكنها ناقصة وأثبتها من (س) .

(٦) هذا : ساقطة من (س) .

(٧) س : وقصرت عزائم بعض فى طلب حقائق .

بالكلام المبتدع ، المستلزم مخالفة النصوص – فهو كما قال . وقد تأملت هذا فى عامة الأبواب فوجدته كذلك ، بل وجدت جميع أهل البدع (١يلزمهم أن لا يكونوا مصدِّقين بتنزيل القرآن ، ولا بتفسيره وتأويله فى كثير من الأمور ، والعلم – والإيمان – يتضمن التصديق بالتنزيل ، وما دل عليه من التأويل ، وما من بدعة من بدع الجهمية وفروعهم ، إلا وقد قالوا فى القرآن بما يقدح فى تنزيله ، وقالوا فى معانيه بما يقدح فى تفسيره وتأويله١) .

ص ١٥٧ فمن تأمل طرق المعتزلة ونحوهم ،/التى ردوا بها على أهل الدهر والفلاسفة ونحوهم ، فيما خالفوا فيه المسلمين ، رآهم قد بنوا ما خالفوا فيه النصوص على أصول فاسدة فى العقل ، لا قطعوا بها عدو الدين ، ولا أقاموا على موالاة السنة واتّباع سبيل المؤمنين ، كما فعلوه فى دليل الأعراض والتركيب والاختصاص .

وكذلك من ناظرهم من الكُلاَّبية وغيرهم ، فيما خالفوا فيه السنة من مسائل الصفات والقدر وغير ذلك ، بنوا كثيراً من الرد عليهم على أصول فاسدة : إما أصول وافقوهم عليها مما أحدثه أولئك ، كموافقة من وافقهم على دليل الأعراض والتركيب ونحوهما ، وإما أصول عارضوهم بها فقابلوا الباطل بالباطل ، كما فعلوه فى مسائل القدر والوعد والوعيد ، ومسائل الأسماء والأحكام ، فإن أولئك كذَّبوا بالقدر ، وأوجبوا إنفاذ الوعيد ، وقاسوا الله بخلقه فيما يحسن ويقبح . وهؤلاء أبطلوا حكمة الله

(١ – ١) : ساقط من (س) .

[تعالى][١]، وحقيقة رحمته وعدله ، وقالوا ما يقدح فى أمره ونهيه ، ووعده ووعيده ، وتوقفوا فى بعض أمره ونهيه ، ووعده ووعيده ، فصار أولئك يكذِّبون بقدرته وخلقه ومشيئته ، وهؤلاء يكذبون برحمته وحكمته[٢] ، وببعض أمره ونهيه ، ووعده ووعيده ، كما قد بُسط فى موضعه .

فكان ما دفعوا به أهل البدع من أصول مبتدعة باطلة وافقوهم عليها ، أو أصول[٣] مبتدعة باطلة قاتلوهم فيها[٤] ، ضلَّة من الرأى ، وغبنا فيه ، وخدعة من الشيطان ، بل الحق أنهم لا يوافقون على باطل ، ولا يقابل باطلهم بباطل .

وهذا كما أصاب كثيراً من الناس من أهل العبادة والزهد والتصوف والفقر ، أعرضوا عن السماع الشرعى ، والزهد [الشرعى][٥]، والسلوك الشرعى ، فاحتاجوا أن يعتاضوا عن ذلك بسماعٍ بدعى ، وزهد بدعى ، وسلوك بدعى ، يوافق فيه[٦] بعضهم بعضاً فى باطل ، أو يقابل باطلهم بباطل آخر ، وكما أصاب كثيراً من الناس مع الولاة الذين أحدثوا الظلم ، فإنهم تارة يوافقونهم على بعض ظلمهم ، فيعاونونهم على الإثم والعدوان ، وتارة يقابلون ظلمهم بظلم آخر ، فيخرجون عليهم

(١) تعالى : زيادة فى (س) .
(٢) س : بحكمته ورحمته .
(٣) س : وأصول .
(٤) س : بها .
(٥) الشرعى : ساقطة من (د) .
(٦) فيه : ساقطة من (س) .

ويقاتلونهم بالسيف ، وهو قتال الفتنة ، فمن الناس من يوافق على الظلم ولا يقابل الظلم ، مثل ما/كان بعض أهل الشام ، ومنهم من كان يقابله[(١)] بالظلم والعدوان ، ولا يوافق على حق ولا على باطل كالخوارج ، ومنهم من كان تارة يوافق على الظلم ، وتارة يدفع الظلم بالظلم ، مثل حال كثير من أهل العراق .

ظ ١٥٧

وكثير من الناس مع أهل البدع الكلامية والعملية بهذه المنزلة : إما أن يوافقوهم[(٢)] على بدعهم الباطلة ، وإما أن يقابلوها ببدعة أخرى باطلة ، وإما أن يجمعوا بين هذا وهذا ، وإنما الحق فى أن لا يُوافَق المبطل على باطل أصلا ، ولا يُدفَع باطله[(٣)] بباطل أصلا ، فيلزم المؤمن الحق ، وهو ما بعث الله به رسوله [صلى الله عليه وسلم][(٤)]، ولا يخرج عنه إلى باطل يخالفه : لا موافقة لمن قاله ، ولا معارضة بالباطل لمن قال باطلاً[(٥)] . وكلا[(٦)] الأمرين يستلزم معـــارضة منصوصات الكتاب والسنة بما يناقض ذلك ، وإن كان لا يظهر ذلك فى بادى الرأى .

بقية كلام الخطابى فى « الغنية »

قال أبو سليمان[(٧)] « فإن قال هؤلاء القوم : فإنكم قد أنكرتم الكلام

(١) س : يقابل .

(٢) د : يوافقونهم .

(٣) س : وأن لا يُدفع باطل .

(٤) صلى الله عليه وسلم : زيادة فى (س) .

(٥) س : ولا معارضة لمن قابل باطلا بباطل .

(٦) د : وكلى .

(٧) أى الخطابى فى رسالة « الغنية عن الكلام » . والكلام التالى بعد الكلام السابق (الذى أوردت آخره فيما سبق ، ص ٢٨٧) مباشرة . وهو فى كتاب « صون المنطق » ١٤٠/١ .

ومنعتم استعمال أدلة العقول ، فما الذى تعتمدون عليه[١] فى صحة أصول دينكم ، ومن أى طريق تتوصلون إلى معرفة حقائقها ، وقد علمتم أن الكتاب لم يعلم حقه[٢] ، وأن الرسول لم يثبت صدقه إلا بأدلة العقول ، وأنتم قد نفيتموها ؟ »

قال أبو سليمان[٣] : « قلنا : إنّا لا ننكر أدلة العقول والتوصل بها إلى المعارف . ولكنّا لا نذهب فى استعمالها إلى الطريقة التى سلكتموها فى الاستدلال بالأعراض وتعلقها بالجواهر ، وانقلابها فيها على حدث[٤] العالم وإثبات الصانع ، ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بياناً ، وأصح برهانا ، وإنما هو شىء[٥] أخذتموه عن الفلاسفة وتابعتموهم عليه . وإنما سلكت الفلاسفة هذه الطريقة لأنهم لا يثبتون النبوات ، ولا يرون لها حقيقة ، فكان أقوى شىء عندهم فى الدلالة على إثبات هذه الأمور ، ما تعلقوا به من الاستدلال بهذه الأشياء . فأما مثبتو النبوات فقد أغناهم الله عز وجل[٦] عن ذلك ، وكفاهم كلفة المؤونة فى ركوب هذه الطريقة المنعرجة[٧] التى لا يؤمن العنت[٨] على راكبها ،

---

(١) عليه : ساقطة من (س) ، الغنية .

(٢) الغنية : حقا .

(٣) فى رسالة « الغنية » بعد الكلام السابق مباشرة ١/١٤٠ - ١٤١ .

(٤) على حدث : كذا فى النسختين ، وكذا فى أصل « الغنية » ، ولكن محققا الكتاب كتبا فى الأصل « على حدوث » وفى التعليق : « على حدث ، ولعلها : حدوث » .

(٥) الغنية : الشىء .

(٦) فى (س) سقطت عبارة « عز وجل » . وفى « الغنية » : الله تعالى .

(٧) س : المقبوحة .

(٨) س : العيب . وفى (د) الكلمة غير منقوطة ، وكذا قرأتها وهو الذى فى « الغنية » .

والإيداع[١] والانقطاع على سالكها » .

تعليق ابن تيمية

قلت[٢] : وهذا الذى ذكره[٣] الخطَّابى يبين أن طريقة الأعراض من الكلام المذموم ، الذى ذمّه السلف والأئمة ، وأعرضوا / عنه،كما ذكر ذلك الأشعرى وغيره ، وأن الذين سلكوها سلكوها لكونهم لم يسلكوا الطرق النبوية الشرعية ، فمن لم يسلك الطرق الشرعية احتاج إلى الطرق البدعية ، بخلاف من أغناه الله بالكتاب والحكمة .

ص ١٥٨

والخطَّابى ذكر أن هذه الطريقة متعبة مخُوفة ، فسالكها يُخاف عليه أن يعجز أو أن[٤] يهلك . وهذا كما ذكره الأشعرى وغيره ، ممن لم يجزموا بفساد هذه الطريقة ، وإنما ذموها لكونها بدعة ، أو لكونها[٥] صعبة متعبة قد يعجز سالكها ، أو لكونها مخُوفة خطرة لكثرة شبهاتها .

وهكذا ذكر الخطابى فى كتاب « شعار الدين » ما يتضمن هذا المعنى . ولهذا كان من لم يعلم بطلان هذه الطريقة ، أو اعتقد صحتها ، قد يقول ببعض موجباتها . كما يقع مثل ذلك فى كلام الخطَّابى وأمثاله ، مما يوافق موجبها ، وقد أنكره عليه أئمة السلف والعلم ، كما هو مذكور فى غير هذا الموضع . وهذا قد وقع فيه طوائف من أصناف الناس ، من أصحاب أحمد ومالك والشافعى وأبى حنيفة وغيرهم .

---

(١) والإيداع : ساقطة من « الغنية » .

(٢) قلت : ساقطة من (س) .

(٣) س : قاله .

(٤) س : وأن .

(٥) س : ولكونها .

(*) وأما **قوله** : « إنهم أخذوا هذه الطريقة من الفلاسفة » كما ذكر ذلك الأشعرى .

فيقال : كثير من الفلاسفة يبطل هذه الطريقة ، كأرسطو وأتباعه ، فلم يوجد عنهم . ومن الفلاسفة من يقول بها ، والذين قالوا بها من أهل الكلام ليس كلهم أخذها عن الفلاسفة ، بل قد تتشابه القلوب .

كما قال تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١١٨] .

وقال تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ * أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ [سورة الذاريات : ٥٢ ، ٥٣] .

وأكثر المتكلمين السالكين لها مناقضون للقول المشهور عن الفلاسفة لا موافقون لهم ، بل يردون على أرسطو وأصحابه فى المنطق والطبيعيات والإلهيات (*) .

تابع كلام الخطابى فى « الغنية »

قال الخطابى[١] : « وبيان ما ذهب إليه السلف – من أئمة المسلمين – فى الاستدلال على معرفة الصانع وإثبات توحيده وصفاته ، وسائر ما ادّعى أهل الكلام تعذر الوصول إليه إلا من الوجه الذى يذهبون إليه ، ومن الطريقة التى يسلكونها ، ويزعمون أن من لم يتوصل

(* – *) : ما بين النجمتين ساقط من (س) .

(١) بعد الكلام السابق مباشرة فى رسالة « الغنية » ١٤١/١ .

إليه من تلك الوجوه كان مقـــلداً غير موحد على الحقيقة – هو أن[١] الله سبحانه[٢] / لما أراد إكرام من هداه لمعرفته ، بعث رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بشيرا ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيرا .

ظ ١٥٨

وقال له : ﴿ يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [سورة المائدة : ٦٧] .

وقال صلى الله عليه وسلم فى خطبة الوداع ، وفى مقامات شتى[٣] ، وبحضرته[٤] عامة أصحابه : ألا هل بلغت .

وكان الذى أُنزل عليه[٥] من الوحى ، وأُمر بتبليغه ، هو كمال الدين وتمامه ، لقوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾[سورة المائدة : ٣][٦] ، فلم يترك صلى الله عليه وسلم شيئاً من أمور[٧] الدين : قواعده ، وأصوله ، وشرائعه ، وفصوله – إلا بيّنه ، وبلّغه على كماله وتمامه ، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه ، إذ لا خلاف بين فرق الأمة : أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحال . ومعلوم أن أمر التوحيد وإثبات الصانع لا تزال الحاجة ماسة إليه أبداً فى كل وقت وزمان ، ولو أُخِّر عنه البيان لكان التكليف واقعاً بما لا سبيل

---

(١) عبارة « هو . . . الخ » خبر لقوله : وبيان ما ذهب إليه . . الخ .

(٢) الغنية : الله تعالى .

(٣) الغنية : وفى مقامات له شتى .

(٤) س : وبحضرة .

(٥) س : نزل عليه ؛ الغنية : أنزل إليه .

(٦) ذُكر فى (س) وفى الغنية من الآية قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) فقط .

(٧) الغنية : أمر .

للناس إليه ، وذلك فاسد غير جائز . وإذا كان الأمر على ما قلناه ، وقد علم[١] يقينا أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يدعهم فى أمر التوحيد إلى الاستدلال بالأعراض ، وتعلقها بالجواهر ، وانقلابها فيها ، إذ لا يمكن واحداً من الناس أن يروى عنه ذلك ولا عن أحد من أصحابه[٢] من هذا النمط حرفاً واحداً فما فوقه ، لا من طريق تواتر ولا آحاد - عُلم أنهم[٣] قد ذهبوا خلاف مذهب هؤلاء ، وسلكوا غير طريقتهم ، ولو كان فى الصحابة قوم يذهبون مذاهب هؤلاء فى الكلام والجدل[٤] : لَعُدُّوا من[٥] جملة المتكلمين ، ولنُقل[٦] إلينا أسماء متكلميهم ، كما نقل إلينا[٧] أسماء فقهائهم وقرَّائهم وزهادهم ، فلما لم يظهر ذلك ، دل على أنه لم يكن لهذا الكلام عندهم أصل » .

قال الخطابى[٨] : « وإنما ثبت عندهم أمر التوحيد من وجوه : أحدها : ثبوت النبوة بالمعجزات التى أوردها[٩] نبيهم من كتابٍ قد أعياهم أمره ، وأعجزهم شأنه ، وقد تحداهم به وبسورة من مثله ،

(١) الغنية ١/١٤٢ : وقد علمنا .
(٢) الغنية : أن يروى فى ذلك عنه ولا عن أحد أصحابه .
(٣) « علم أنهم » جواب لقوله : وإذا كان الأمر .. الخ .
(٤) الغنية : والجدال .
(٥) الغنية : فى .
(٦) د : ولنقلوا .
(٧) إلينا : ساقطة من (س) ، الغنية .
(٨) بعد الكلام السابق مباشرة فى « الغنية » ١/١٤٢
(٩) س : التى قد أوردها .

وهم العرب الفصحاء والخطباء والبلغاء [١] ، فكل عجز عنه ، ولم يقدر على شيء منه بوجهٍ : إما بأن لا يكون في قولهم ولا في طباعهم [٢] أن يتكلموا بكلام يضارع القرآن في جزالة لفظه ، وبديع نظمه ، وحسن معانيه ، وإما أن يكون [٣] ذلك في وسعهم ، وتحت قُدَرِهم [٤] ، طبعاً وتركيباً ، ولكن مُنِعوه وصُرفوا عنه [٥] /ليكون آية لنبوته ، وحجة عليهم في وجوب تصديقه ، وإما أن يكونوا [٦] إنما عجزوا عن علم ما جمع في القرآن من أنباء ما كان ، والإخبار عن الحوادث التي تحدث وتكون ، وعلى [٧] الوجوه كلها ، فالعجز موجود ، والانقطاع حاصل ، هذا إلى ما شاهدوه من آياته ، وسائر معجزاته المشهودة [٨] عنه ، الخارجة عن سوم [٩] الطباع ، الناقضة للعادات ، كتسبيح الحصا في كفه ، وحنين الجذع لمفارقته ، ورجف [١٠] الجبل تحته ، وسكونه [١١] لما ضربه برجله ، وانجذاب الشجرة بأغصانها وعروقها إليه ، وسجود البعير له ، ونبوع [١٢]

ص ١٥٩

---

(١) س : والخطباء البلغاء .

(٢) الغنية : لا يكون من قولهم ولا من طباعهم .

(٣) س : وإما أن لا يكون .

(٤) الغنية : قدرتهم .

(٥) س : وضربوا عنه .

(٦) الغنية : أن يكون .

(٧) س : على .

(٨) الغنية : المشهورة .

(٩) الغنية : عن رسوم .

(١٠) الغنية : وزحف ، وهو خطأ .

(١١) الغنية : وسكوته .

(١٢) ونبوع : كذا في (س) والغنية (ص ١٤٣) . وفي (د) نبع .

الماء من بين أصابعه حتى توضأ به بشر كثير ، وربو[١] الطعام اليسير بتبريكه فيه حتى أكل منه عددٌ جمٌّ ، وإخبار الذراع إياه بأنها مسمومة ، وأمور كثيرة سواها ، يكثر تعدادها هى[٢] مشهورة ، ومجموعة فى الكتب التى أنشئت[٣] لمعرفة هذا الشأن » .

قال الخطابى[٤] : « فلما استقر ما[٥] شاهدوه من هذه الأمور فى نفوسهم ، وثبت ذلك فى عقولهم ، صحت عندهم نبوَّته ، وظهرت عن غيره بينونته ، ووجب تصديقه على ما أنبأهم عنه من الغيوب ، ودعاهم إليه من أمر وحدانية الله عز وجل[٦] وأمر صفاته[٧] ، وإلى ذلك ما وجدوه[٨] فى أنفسهم وفى سائر المصنوعات من آثار الصنعة ، ودلائل الحكمة ، الشاهدة على أن لها صانعاً حكيما ، عالما ، خبيرا ، تام القدرة ، بالغ الحكمة ، وقد نبَّههم الكتاب عليه ، ودعاهم إلى تدبره وتأمله ، والاستدلال به على ثبوت ربوبيته . فقال عز وجل[٩] : ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [سورة الذاريات : ٢١] : إشارة إلى ما فيها من آثار الصنعة ، ولطيف الحكمة ، الدالَّيْن على وجود الصانع

(١) د : وربوا ، وهو تحريف .
(٢) الغنية : وهى .
(٣) الغنية : التى انتسبت .
(٤) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص١٤٣ .
(٥) الغنية : بما .
(٦) الغنية : الله تعالى .
(٧) الغنية : وإثبات صفاته .
(٨) د : ما وجدوا ؛ الغنية : مما وجدوه .
(٩) عز وجل : ليست فى « الغنية » .

الحكيم ، لما[١] ركَّب فيها من الحواس التى عنها يقع الإدراك ، والجوارح التى يباشر[٢] بها القبض والبسط ، والأعضاء المعدَّة [للأفعال][٣] التى هى خاصة بها،كالأضراس الحادثة فيهم عند استغنائهم[٤] عن الرضاع ، وحاجتهم إلى الغذاء ، فيقع بها الطحن له ، وكالمِعدَة التى اتخذت لطبخ الغذاء ، والكبد التى يسلك إليها صفاوته ، وعنها يكون انقسامه على الأعضاء فى[٥] مجارى العروق المهيأة لنفوذه إلى أطراف البدن ، وكالأمعاء التى يرسب إليها تفل[٦] الغذاء وطحانه[٧] فيبرز عن البدن .

وكقوله تعالى[٨] : ﴿ أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [سورة الغاشية : ١٧ — ٢٠] . ظ ١٥٩

وكقوله تعالى[٨] : ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُوْلِى الْأَلْبَابِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٩٠] .

وما أشبه ذلك من جلال الأدلة ، وظواهر الحجج ، التى يدركها[٩] كافة ذوى العقول ، وعامة من يلزمه حكم الخطاب ، مما

(١) الغنية : ما .
(٢) الغنية : يتأثر .
(٣) للأفعال : ساقط من (د) ، (س) ، وأثبتها من « الغنية » ليستقيم الكلام .
(٤) س : عند غناهم ؛ الغنية : عند غنائهم .
(٥) س : فهى ، وهو تحريف .
(٦) تفل : كذا فى (س) وهو الصواب . وفى (د) ، الغنية : ثقل .
(٧) س : وطلحه ؛ الغنية : وتمجه .
(٨) تعالى : ليست فى : الغنية (ص ١٤٤) .
(٩) د : يذكرها .

يطول تتبعه واستقراؤه ، فعن هذه الوجوه ثبت[١] عندهم أمر الصانع وكونه ، ثم بيّنوا[٢] وحدانيته وعلمه وقدرته ، بما شاهدوه من اتّساق أفعاله على الحكمة ، واطّرادها فى سبلها ، وجريها[٣] على إدلالها ، ثم علموا سائر صفاته توقيفاً عن[٤] الكتاب المنزّل ، الذى بان حقُّه ، وعن[٥] قول النبى صلى الله عليه وسلم الذى[٦] قد ظهر صدقه ، ثم تلقّى جملة[٧] أمر الدين عنهم أخلافهم وأتباعهم ، كافةً عن كافة ، قرناً بعد قرن ، فتناولوا[٨] ما سبيله الخبر منها تواترا واستفاضة ، على الوجه الذى تقوم به الحجة ، وينقطع فيها[٩] العذر . ثم كذلك مَنْ بعدهم عصراً بعد عصر ، إلى آخر من تنتهى إليه الدعوة ، وتقوم عليه بها الحجة[١٠] ، فكان ما اعتمده المسلمون من الاستدلال فى[١١] ذلك أصح وأبين ، وفى التوصل إلى المقصود به أقرب ، إذ كان التعلق فى أكثره[١٢] إنما هو بمعانى دَرْك الحسّ[١٣] ، وبمقدماتٍ من العلم مركّبة

---

(١) د : يثبت . وسترد فى (د) بعد صفحات كما أثبتها هنا .

(٢) س : يثبتوا ، وهو تحريف .

(٣) د : وحرتها ، وهو تحريف .

(٤) س : على .

(٥) س : الذى بان عن .

(٦) الغنية : . . . وسلم المرسل الذى . . .

(٧) س : جلة .

(٨) س : وتناولوا .

(٩) الغنية : فيه .

(١٠) الغنية : وتقوم به الحجة .

(١١) د : من الاستدلال من ؛ الغنية : فى الاستدلال من . .

(١٢) س : فى الكثرة .

(١٣) الغنية : تدرك بالحس .

عليها ، لا يقع[١] الخُلْف فى دلالتها » .

تعليق ابن تيمية

قلت : ذكر الخطابى طريقين إلى معرفة الله وصفاته : طريقاً سمعية ، وطريقاً عقلية ، وكلاهما طريق شرعية معروفة بالقرآن . أما الأولى : فهو أن تُعلم نبوَّة النبى صلى الله عليه وسلم بما أظهره الله على يديه من المعجزات وبغير ذلك[٢] ، ثم يعرفون بذلك ما أخبرهم به ودعاهم إليه من التوحيد وإثبات الصفات ، وهذا لأن نفس الإقرار بالصانع [سبحانه][٣] فطرى ضرورى ، أو معلوم بأدنى نظر وتأمل يحصل لعموم الخلق .

ثم معرفة صدق الرسول صلى الله عليه وسلم[٤] تعلم بما[٥] أظهره من المعجزات الدالَّة[٦] على صدق الرسول . وقد نبَّه الخطابى أن فيما جاء به الرسول من بيان الطرق العقلية التى يُعرف بها ثبوت الخالق وتوحيده وصفاته ، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن تعريفه للناس ما عرفهم إيَّاه بمجرد خبره ، وإن كان ذلك بعد ثبوت صدقه كما يظنه كثير من أهل الكلام ، بل عرَّفهم ما به يُعرف ثبوت الخالق ووحدانيته وصفاته ، /وما به يُعرف صدقه ، فبيَّن ما جاء به [من][٧] أصول

ص ١٦٠

(١) د : لا يقطع .

(٢) عبارة « وبغير ذلك » : ساقطة من (س) .

(٣) سبحانه : زيادة فى (س) .

(٤) صلى الله عليه وسلم : ليست فى (س) .

(٥) د : بما تعلم بما ، وهو خطأ .

(٦) عند كلمة « الدالة » يوجد سقط طويل فى نسخة (س) ينتهى عند ص ٣٠٨ ، وسأشير إلى نهايته هناك بإذن الله .

(٧) من : ساقطة من الأصل (د) وزدتها ليستقيم الكلام .

الدين وأدلته العقلية التى يُعلم بها ما يمكن معرفته بالعقل ، وأخبرهم عن الغيب الذى لا يمكنهم معرفته بمجرد عقلهم .

ولهذا **قال الخطابى** : « وإلى ذلك ما وجدوه فى أنفسهم وفى سائر المصنوعات من آثار الصنعة ودلائل الحكمة الشاهدة على أن لها صانعاً حكيماً عالما خبيرا تام القدرة بالغ الحكمة » .

قال : « وقد نبههم الكتاب عليه ، ودعاهم إلى تدبره وتأمله ، والاستدلال به على ثبوت ربوبيته ، فقال عز وجل : ﴿ وَفِى أَنفُسِكُمْ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ ﴾[سورة الذاريات : ٢١] .

إلى قوله : « وما أشبه ذلك من جلال الأدلة ، وظواهر الحجج ، التى يذكرها كافة ذوى العقول ، وعامة من يلزمه حكم الخطاب ، مما يطول تتبعه واستقراؤه ، فعن هذه الأمور ثبت عندهم أمر الصانع وكونه ، ثم بيَّنوا وحدانيته وعلمه وقدرته ، بما شاهدوه من اتسّاق أفعاله على الحكمة ، واطّرادها فى سبلها ، وجريها على إدلالها ، ثم علموا سائر صفاته توقيفا عن الكتاب ... إلى آخر كلامه »

وهذا مما اعترف به النظار من جميع الطوائف : من المعتزلة والأشعرية والكرامية وغيرهم . كما قال القاضى عبد الجبار فى أول كتابه المصنَّف فى تثبيت نبوَّة نبينا صلى الله عليه وسلم **قال**[1] : « الحمد لله

كلام القاضى عبد الجبار فى « تثبيت دلائل النبوة »

(١) لم أجد هذا الكلام فى أول كتاب « تثبيت دلائل النبوة » للقاضى عبد الجبار (تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ، ط . دار العربية ، بيروت ، ١٩٦٦/١٣٨٦) وأخشى أن تكون النسخة الوحيدة التى نشر الدكتور عبد الكريم عثمان عنها الكتاب ناقصة .

الذى منَّ على عباده بإرسال رسله ، وختمهم بسيدهم محمد صلى الله عليه وسلم ، فأرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، وإنما يَعْرِف الرسول من عَرَف المُرْسِلَ ، وقد حصل لك العلم به تبارك وتعالى بما فى كتاب « المصباح » وغيره ، وأجلها[١] وأعظمها وأوضحها وأبينها ما فى القرآن مما نبَّه الله عليه ، وجعله فى عقول العقلاء ، فينبغى أن يراعيه ، ويديم النظر فيه ، ويواصل الفكر فى آيات الله ، ويعتبر بالنقل والاعتبار ، تنال المعرفة »[٢] .

وكذلك قال الأشعرى فى كتابه المشهور المعروف « باللمع » لما ذكر خلق الإنسان واستدل به على الخالق تعالى ، كما قد حكينا كلامه ، وذكرنا كلامه وكلام القاضى أبى بكر عليه ، وأن كلامه أجود ، مع أنه جعل الإنسان مما يُستدل على خلق جواهره بأنها لا تخلو من الحوادث بناء على أن الحدوث المشهود إنما هو حدوث الأعراض كالتأليف والتركيب ، وهو المراد بالخلق ، / بناء على ثبوت الجوهر الفرد . ظ ١٦٠

وهذا وإن كان ضعيفاً ، وأكثر علماء المسلمين ينازعون فى هذا ، فالمقصود أنه استدل بالخلق على الخالق . **قال القاضى أبو بكر**[٣] : « ثم قال أبو الحسن مؤيداً لما ذكره من حدوث الإنسان ، وحدوث تصويره

كلام الباقلانى فى « شرح اللمع » .

(١) بما فى كتاب « المصباح » وغيره وأجلها : كذا فى الأصل ، والكلام غير مستقيم ، ويبدو أن فيه سقطا .

(٢) ويعتبر . . . المعرفة : كذا بالأصل والكلام غير مستقيم .

(٣) للباقلانى كتاب « شرح اللمع » . انظر فهرست كتب الباقلانى فى ملحق كتاب « التمهيد » (ص ٢٥٧) تحقيق الأستاذ محمود محمد الخضيرى رحمه الله والدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده، ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٦٦/١٩٤٧ .

وتعلقه بخالق خلقه ، ومدبِّر دبَّره[١] : وقد قال تعالى[٢] ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ * أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [سورة الواقعة : ٥٨ ، ٥٩] فما استطاعوا بحجة أن يقولوا إنهم يخلقون مع تمنيهم الولد[٣] ، فلا يكون ، ومع كراهتهم له يكون[٤] قال : وقال تنبيهاً لخلقه[٥] على وحدانيته : ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الذاريات : ٢١] فبيَّن[٦] لهم عجزهم وفقرهم إلى صانع صنعهم ، ومدبِّر دبَّرهم » .

قال القاضى أبو بكر : « واعلموا أن الغرض بذكر هاتين الآيتين الإخبار عن الله فى نص كتابه بما دلهم العقول عليه ، وتقريبه والتنبيه على موضع الاستدلال به من جهة السمع ، ليكون المرء عند سماعه أقرب إلى العلم بإدراك ما يُلتمس علمه ، وترتيب ما النظر فيه على حقِّه وموجبه ، وأن يجمع لأهل التوحيد المقرِّين بالسمع بين دلائل العقول وتنبيه السمع عليها ، وأن النظر فى مقدورات الله والاعتبار بها طريقاً إلى العلم بصانعها المدبر لها والخالق لأعيانها » .

قال : « وأما وجه التنبيه من قوله : ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ * أَأَنتُمْ

---

(١) الكلام التالى هو كلام الأشعرى فى « اللمع » وسأقابله عليه بإذن الله .

(٢) اللمع (ص١٩) بتحقيق د . حمودة غرابة ، ط . مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٥ : وقد قال الله تعالى .

(٣) اللمع : فما استطاعوا أن يقولوا بحجة إنهم يخلقون ما يمنون مع تمنيهم الولد . .

(٤) اللمع : فيكون .

(٥) اللمع : وقد قال الله تعالى منبها لخلقه .

(٦) اللمع : بين .

تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [سورة الواقعة : ٥٨ ، ٥٩] فهو أن من سبيل الخالق المنشئ ، أن يكون ما خلقه واقعاً بقصده وإرادته ، وأن يجد نفسه قادرة عليه وعلى إيجاد عينه ، إن كان مخترعاً له ، أو على تصويره وتخطيطه ، إن كان الخلق تصويراً وتقديراً » .

قال : « وإذا ثبتت هذه الجملة ، وعلمنا أن وجود الولد بوجود بِنْيته وهيئته ، وليس بمقصور على إرادة الوالد ، ولا مما يجد فى نفسه القدرة عليه – ثبت بذلك أن الولد المخلوق ليس من فعل الوالد على سبيل المباشرة ، ولا على جهة التولد عن حركاته » .

قال : « وأما وجه التنبيه من قوله : ﴿ وَفِى أَنفُسِكُمْ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ ﴾ [سورة الذاريات : ٢١] رده لهم إلى الاعتبار فى أحوالهم ، وتنقلهم من حال إلى حال ، ومن تركيب إلى تركيب ، وعجيب ما قد فعل بذواتهم من التصوير والتأليف ، وخلق الحواس ومواضعها ، وتركيب كل عضو من أعضائهم على صفه ما يحتاج إلى استعماله/فيه : من اليد للبطش ، والرجل للمشى ، وغير ذلك من جوارحهم ، وما يتجدد فى أنفسهم من الحوادث التى لم تكن ، ويزول عنهم من الأمور التى يؤثرون استدامتها ، مع علمهم بأن الصورة لابد لها من مصوِّر ، وأن التأليف للدار والكتابة وضروب المنسوجات والمصنوعات لابد لها فى عقولهم من صانع مؤلّف ، وأن التغيرّ فى صفاته مع جواز بقائه على ما يعبرّ عنه لابد له من ناقل نقله ، ومغيرّ غيَّره ، وأنهم يجب أن يعلموا بذلك أن تصوير الإنسان وتغيّره فى الأحوال التى ذكرها أَوْلى أن يتعلق بمصوِّر صَوَّره ، وناقل نقله وغيّره من تركيب إلى تركيب ، وحالٍ إلى

ص ١٦١

حال : أن الإنسان أقرب إلى علم هذا بالتنبيه من ناحية السمع عليه ، وأجدر أن يتحقق علم ما فيه ، وإن كان لو أُفرد بعقله ، وأُحيل على صحيح نظره ، لقال بما نبَّه السمع على مواضعه ، وإن احتاج فى ذلك إلى فضل فكرٍ بالكدِّ والرَّوِيَّة وإتعاب النفس فى طلب الحق » .

قال : « فهذا وجه التنبيه مما تلاه من التنزيل » .

وذكر فى التوحيد والمعاد نحواً من ذلك ، بخلاف نفى التشبيه ، فإنه جعله من باب ما دلَّ القرآن عليه بالخبر.

وأما ما ذكره هو وغيره : من أنهم عرفوا صدق الرسول بالمعجزات ابتداءً ، فهذا يكون على وجهين : أحدهما : أنهم عرفوا إثبات الخالق بالضرورة ، ثم عرفوا صدق الرسول بالمعجزات .

والثانى : أن يقال : نفس ظهور المعجزات دلّت على إثبات الخالق وعلى صدق رسوله ، كما كان إظهار موسى للآيات : مثل العصا ، واليد ، دليلاً على الصانع وعلى صدق الرسول .

ولهذا لمَّا قال له فرعون : ﴿ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾[سورة الشعراء : ٢٩] ، قال له موسى : ﴿ أَوَ لَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ * قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِىَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾[سورة الشعراء : ٣١ - ٣٣] .

فأظهر موسى هذه الآيات لما قال له فرعون : ﴿ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَـهاً غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ فدل ذلك على أنه أظهرها لإثبات

العلم بالصانع ، ولصدق الرسول . والأدلة[١] الدالة على صدق الرسول كثيرة مبسوطة فى غير هذا الموضع . وبنبوته يُستدل على تفصيل[٢] صفات الله وأسمائه ، وعلى توحيده الذى هو/عبادته [وحده][٣] لا شريك له ، وهو توحيد الإلهية[٤] وكذلك على توحيد الربوبية .

ظ ١٦١

فكلا نوعى التوحيد مما يمكن علمه بالسمع ، وهذا مما اعترف به غير واحد من حذّاق النظّار ، وقالوا : إنه يمكن العلم بصدق الرسول قبل العلم بالوحدانية ، مع أن الخطّابى أراد – والله أعلم – بعلم التوحيد : علم صفات الرب [سبحانه][٥] وأسمائه ، فإنهم يسمون ذلك علمِ التوحيد ، وذلك مما يمكن معرفته بالشرع ، فإنه يعلم بالفطرة وبالعقل إثبات الصانع على طريق الإجمال ، وأما تفصيل صفاته وأسمائه فتُعلم بالسمع .

وأيضا فإذا عُرف أن العلوم الإلهية حقيقتها موجودة عند الأنبياء عليهم السلام ، فإنهم الصادقون المصدوقون فيما يخبرون به من ذلك ، وأن الواجب تلقّى ذلك عنهم – كان العلم بأن هذا يُستفاد من الرسول يمكن إثباته بما به يُعلم أنه رسول ، وإذا عُلم أنه رسول[٦] تُعلّم منه هذا

---

(١) عند كلمة « والأدلة » ينتهى السقط الطويل فى نسخة (س) الذى بدأ فى ص ٣٠٢ .
(٢) د : تفضيل ، وهو تحريف .
(٣) وحده : ساقطة من (د) .
(٤) د : الألوهية .
(٥) سبحانه : زيادة فى (س) .
(٦) عبارة : « وإذا علم أنه رسول » : ساقطة من (س) .

المطلوب . كما إذا عُرف أن [١] علاج المرضى يُؤخذ من الأطباء ، والاستفتاء يرجع فيه إلى المفتين ، وأمر التقويم يُرجع فيه إلى المقوِّمين . فإذا عرف أن هذا طبيب ، أو مفتٍ ، أو مقوِّم ، رُجع إليه فى ذلك [٢] .

وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع ، وبُيِّن أن العلم بصدق النبى [صلى الله عليه وسلم] [٣] له طرق متعددة ، فمن ادّعى من المتكلمين : [٤] المعتزلة والجهمية وموافقيهم [٤] – أنه لا يمكن العلم بصدقه إلا بعد العلم بحدوث الأجسام ، وأن ذلك لا يُعلم إلا بطريقة الأعراض ، فقوله خطأ مبتدَع ، وهو الذى ذكر [٥] الخطّابى أنه لم يسلك أحد من السلف هذه الطريق .

وأما الطريق العقلية التى ذكرها ، فهى طريق دل عليها القرآن ، وأرشد إليها ، ونبّه عليها ، وهى الاستدلال بما يجدونه فى أنفسهم وفى سائر المصنوعات من آثار الصنعة ، ودلائل الحكمة الشاهدة على أن لها صانعا حكماً عالما خبيرا [٦] . . إلى قوله : « فعن هذه الوجوه ثبت عندهم أمر الصانع وكونه ، ثم تبيَّنوا [٧] وحدانيته وعلمه وقدرته بما

---

(١) س : كما يعلم أن . . .
(٢) س : رجع فى ذلك إليه .
(٣) صلى الله عليه وسلم : زيادة فى (س) .
(٤ – ٤) : ساقط من (س) .
(٥) س : ذكره ، وهو تحريف .
(٦) س : أن لها صانعا عليما حكيما خبيرا .
(٧) سبقت الكلمة ص ٣٠٣ : بينوا .

شاهدوه من اتِّساق أفعاله على الحكمة ، واطِّرادها فى سبلها وجريها على إدلالها » .

ص ١٦٢ وهذا لأن الفعل الواحد المتَّسق المنتظم لا يكون عن/اثنين ، ولا يكون إلا عن عالم قادر ، كما بُيِّن فى غير هذا الموضع .

عود لكلام الخطابى فى « الغنية » فهذه الصفات ونحوها مما يعلم بالعقل . **قال**[١] : « ثم علموا سائر صفاته توقيفا عن الكتاب المنزَّل » . وهذا كالصفات الخبرية : مثل الوجه ، واليدين ، والاستواء على العرش ، ونحو ذلك .

قال الخطابى[٢] : « فأما الأعراض فإن التعلق بها إما أن يكون عذرا[٣] ، وإما أن يكون تصحيح[٤] الدلالة من جهتها عسراً متعذراً ، وذلك أن اختلاف الناس قد كثر فيها ، فمن قائل : لا عرض فى الدنيا نافٍ لوجود الأعراض أصلا ، وقائل : إنما هى قائمة[٥] بأنفسها ، لا تخالف الجواهر فى هذه الصفة ، إلى غير ذلك من[٦] الاختلاف فيها . وأوردوا فى نفيها شبهاً قوية ، فالاستدلال بها ، والتعلق بأدلتها ، لا يصح إلا بعد التخلص من تلك الشبه[٧] ، والانفكاك عنها . والطريقة التى

(١) أى الخطابى فى رسالة « الغنية » ١٤٤/١ ، وهو بعد الكلام السابق مباشرة .

(٢) فى رسالة الغنية ١٤٤/١ ، بعد الكلام السابق بسبعة أسطر .

(٣) د : غدرا ؛ س : غرورا . ولعل الصواب ما أثبته . وفى « الغنية » : عسرا .

(٤) تصحيح : كذا فى « الغنية » ، د (الكلمة فيها غير منقوطة) . وفى (س) : بصحيح ، وهو تحريف .

(٥) الغنية ١٤٥/١ : إنها قائمة .

(٦) الغنية : فى .

(٧) س : الشبهة .

سلكناها سليمة من هذه الآفات ، بريَّة [١] من هذه العيوب ، فقد بان ووضح فساد قول من زعم وادّعى من المتكلمين أن من لم يتوصل إلى معرفة الله تعالى [٢] وتوحيده من الوجه الذى يصححونه من [٣] الاستدلال ، فإنه غير موحِّد فى الحقيقة ، لكنه مستسلم مقلِّد ، وأن سبيله سبيل الذرية فى كونها تبعاً للآباء فى الإسلام ، وثبت أن قائل هذا القول مخطىء ، وبين يَدَىْ الله ورسوله متقدم [٤] ، وبعامة الصحابة وجمهور السلف مزرٍ ، وعن طريق السنة عادل ، وعن نهجها ناكب » .

تعليق ابن تيمية

قلت : وهذا الذى ذكره [٥] الخطَّابى بيِّن ظاهر ، بتقدير أن تكون تلك الطريق [٦] صحيحة فى نفسها ، موصلة إلى العلم ، فإن سلوكها - والحال هذه - إما غَرَرٌ [٧] وخَطَرٌ ، وإما مُشِقٌّ صعب ، بل معجوز [٨] عنه ، فإنها تحتاج إلى تصحيح مقدمات كثيرة دقيقة متنازع فيها ، وقد لا تثبت للإنسان فيضل عنها ، فكانت بمنزلة من يريد الحج من طريق بعيدة مخُوفة ، يمكن سالكها أن يصل بعد جهد ومشقة ، ويمكن أن

---

(١) الغنية : بريئة .

(٢) تعالى : ساقطة من « الغنية » .

(٣) الغنية : فى .

(٤) الغنية : مقدِّم . وفى هذا إشارة إلى قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدى الله ورسوله) [سورة الحجرات : ١] .

(٥) س : قاله .

(٦) س : الطريقة .

(٧) س : غرر إما غرر ، وهو تحريف . وفى اللسان . « وغرر بنفسه تغريرا وتغرة ، عرضها للهلكة من غير أن يعرف ، والاسم : الغرر ، والغرر : الخطر » .

(٨) س : صعب ومعجوز .

ينقطع ، فمثل هذه الطريق قد يعجز صاحبها[١] ، وقد يصل بعد جهدٍ ومشقة عظيمة ، إذا لم يكن فيها مخوف ، وإذا كان فيها مخوف فقد يهلك قبل الوصول .

ومعلوم أن من عدل إلى هذه الطريق ، وترك الطريق المستقيمة الواضحة الآمنة/ الميسَّرة كان ظلوماً جهولا . ظ ١٦٢

وأما بتقدير أن تكون طريقاً فاسدة ، كما يعرفه من عرف حقيقتها ، فإنها : إما أن لا توصل إلى مطلوب ، لأن النظر فى الدليل الفاسد يستلزم[٢] الجهل المركَّب لا محالة ، بل قد لا يحصل معه لا علم ولا جهل ، وهذا حال كثير من حذّاق النظّار الذين سلكوها . وإما أن توصل[٣] إلى نقيض الحق ، إذا اعتقد سالكها صدق بعض مقدماتها الكاذبة . وهذه حال كثير ممَّن اعتقد صحتها ، وعارض بموجبها صحيح المنقول وصريح المعقول .

وهى[٤] حال أهل البدع من المعتزلة والجهمية ، ومن وافقهم على مقتضاها ، فإنها منشأ ضلال ما شاء الله [تعالى][٥] من طوائف أهل الكلام ، كما قد بُسط هذا فى غير هذا الموضع . فالأولون يبقون فى الجهل البسيط ، وهؤلاء يصيرون فى الجهل المركَّب .

---

(١) س : سالكها .
(٢) د : لا يستلزم ، وهو خطأ .
(٣) س : يوصل .
(٤) س : وهذه .
(٥) تعالى : زيادة فى (س) .

تابع كلام الخطابي في «الغنية»

قال الخطابي[١] : « فهذا قولهم ورأيهم فى عامة السلف وجمهور الأئمة وفقهاء الخلف ، فلا تشتغل – رحمك الله – بكلامهم ، ولا تغتر[٢] بكثرة مقالاتهم ، فإنها سريعة التهافت ، كثيرة التناقض ، وما من كلام تسمعه[٣] لفرقة منهم إلا ولخصومهم عليه كلام يوازنه[٤] أو يقاربه ، فكلٌّ بكلٍّ معارَضٌ ، وبعضٌ ببعضٍ مقابَلٌ ، وإنما يكون تقدم الواحد منهم ، وفَلْجُه[٥] على خصمه بقدر حظِّه من البيان ، وحذقه فى صنعة[٦] الجدل والكلام ، وأكثر ما يظهر به بعضهم على بعض إنما هو إلزامٌ من طريق الجدل ، على أصـول مؤصَّلة[٧] لهم ، ومناقضاتٍ على مقالات حفظوها عليهم ، فهم يطالبونهم بقودها[٨] وطردها ، فمن تقاعد عن شئ منها سمّوه من طريق الجدل منقطعاً ، وجعلوه مبطلاً ، وحكموا بالفَلْج[٩] لخصمه عليه ، والجدل لا يُبيَّن به حق ، ولا تقوم به حجة . وقد يكون الخصمان على مقالتين مختلفتين كلتاهما باطل[١٠] ويكون الحق فى ثالثة غيرهما ، فمناقضة أحدهما صاحبَهُ غيرُ مصححٍ مذهبه وإن

---

(١) فى رسالة « الغنية » ١/١٤٥ .

(٢) س : ولا تعتبر.

(٣) الغنية : نسمعه .

(٤) س ، الغنية : يوازيه .

(٥) س : وثلجه ، وهو تحريف . وفى اللسان : « الفَلْجُ : الظفر والفوز » .

(٦) س : ضيعة ، وهو تحريف .

(٧) مؤصلة : كذا فى « الغنية » ، والكلمة فى (د) ، (س) غير مهموزة ، وقد تقرأ : موصَّلة ، وفى (س) : موصلة لهم إلى ، وهو تحريف .

(٨) الغنية : بعودها .

(٩) س : بالثلج ، وهو تحريف ، والفَلْج : الظفر والفوز .

(١٠) الغنية ١/١٤٦ : باطلة .

كان مفسدًا به قولَ خصمه ، لأنهما مجتمعان[(١)] معًا فى الخطأ ، مشتركان[(٢)] فيه ، كقول الشاعر فيهم :

حُجَجٌ تهافَتُ كالزجاج تَخَالُهَا حقًّا ، وكلٌّ كاسرٌ مكسور[(٣)]

وإنما كان الأمر كذلك لأن واحداً من الفريقين لا يعتمد فى مقالتها[(٤)] التى ينصرها أصلاً صحيحا ، وإنما هى[(٥)] أوضاع تتكافأ وتتقابل ، فيكثر المقال ،/ ويدوم الاختلاف[(٦)] ، ويقل الصواب . ظ ١٦٣

قال [الله] تعالى[(٧)] ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً ﴾ [سورة النساء : ٨٢] . فأخبر سبحانه أن ما كَثُر فيه الاختلاف فليس من عنده[(٨)] . وهذا من أدلِّ الدليل على أن مذاهب المتكلمين مذاهب فاسدة[(٩)] ، لكثرة ما يوجد فيها من الاختلاف المُفْضى بهم إلى التكفير والتضليل ، وذلك صفة الباطل الذى أخبر الله[(١٠)] عنه .

---

(١) س : مجتمعتان .

(٢) د : مشركان .

(٣) البيت من بحر الكامل

(٤) الغنية : مقالته .

(٥) الغنية : هو .

(٦) س : الخلاف .

(٧) د : قال تعالى .

(٨) فليس من عنده : كذا فى (س) . وفى (د) : فليس من عند الله . وفى « الغنية » : فإنه ليس من عنده .

(٩) الغنية : . . مذاهب المتكلمين فاسدة .

(١٠) الغنية : الله سبحانه .

ثم قال سبحانه[١] فى صفة الحق : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [سورة الأنبياء : ١٨] .

قال الخطابى[٢] : « فإن قيل : دلائل[٣] النبوة ، ومعجزات النبى صلى الله عليه وسلم – ما عدا القرآن – إنما نُقلت إلينا من طريق الآحاد دون التواتر ، والحجة لا تقوم[٤] بنقل الآحاد على من كان[٥] فى الزمان[٦] المتأخر ، لجواز وقوع الغلط فيها ، واعتراض الآفات من الكذب وغيره عليها . قيل : هذه الأخبار ، وإن كانت شروط التواتر فى آحادها معدومة ، فإن جملتها راجعة من طريق المعنى إلى التواتر ، ومتعلقة به[٧] جنساً[٨] ، لأن بعضها يوافق بعضاً ويجانسه ، إذ كل ذلك واقع تحت الإعجاز[٩] ، والأمر المزعج للخواطر الناقض لمجرى العادات » .

قال[١٠] : « ومثال ذلك أن يروى قوم أن حاتم طىّ وهب لرجل مائة

---

(١) سبحانه : ليست فى « الغنية » .

(٢) بعد الكلام السابق مباشرة ١٤٦/١ .

(٣) الغنية : إن دلائل .

(٤) والحجة لا تقوم : كذا فى « الغنية » وهو الصواب وهو ما يوافق سياق الكلام بعده . وفى (د) ، (س) : والحق لا يقوم .

(٥) س : ما كان .

(٦) د : فى الزمن .

(٧) س : بها .

(٨) الغنية : حينا .

(٩) س : الإجحاف .

(١٠) فى رسالة « الغنية » بعد الكلام السابق مباشرة ١٤٧/١ .

من الإبل ، ويروى آخرون أنه وهب لرجل آخر ألفاً من الغنم ، ويروى آخرون[١] أنه وهب لآخر عشرة أرؤس[٢] من الخيل والرقيق إلى ما يشبه[٣] ذلك حتى[٤] يكثر عدد ما يروى عنه[٥] . فهو وإن لم يثبت التواتر فى كل واحد منها [نوعاً][٦] نوعاً ، فقد ثبت التواتر فى جنسها ، وحصل[٧] من جُمْلَتِها[٨] العلم[٩] بأن حاتما سخىّ . كذلك هذه الأمور وإن لم يثبت لأفرادِ[١٠] أعيانِها تواتُرٌ ، فقد ثبت[١١] برواية الجمِّ الغفير ، الذى لا يحصى عددهم ، ولا يتوهم التواطؤ فى الكذب عليهم ، أنه قد جاء بمعنى معجز للبشر ، خارج عما فى قُدَرِهم[١٢] ، فصح بذلك أمر نبوته[١٣] » .

كلام الخطابى فى كتاب « شعار الدين » .

وقال الخطابى أيضا فيما ألحقه بكتاب « شعار الدين وبراهين المسلمين » : « الكلام المكروه الذى زجر عنه العلماء وعابوه ، هو التجرد

(١) س ، الغنية : الغنم ، وآخرون .

(٢) س : آرس . وصوابها آراسٍ . وفى اللسان : « رأس . . . والجمع فى القلة : أرؤس ، واراس » .

(٣) الغنية : وما يشبه .

(٤) حتى : ساقطة من (س) .

(٥) س ، الغنية : يروى منه .

(٦) نوعا : ساقطة من (د) .

(٧) الغنية : فقد حصل .

(٨) د : جملها .

(٩) الغنية : العلم الصحيح .

(١٠) الغنية : فإن لم تثبت أفراد . . .

(١١) الغنية : تواتراً فقد ثبتت .

(١٢) الغنية : قدرتهم .

(١٣) د : فصح بذلك الأمر نبوته .

فى مذهب[١] الكلام ، والتعمق فيه على الوجه الذى يذهب إليه المتكلمون . وذلك أنهم ادّعوا الوقوف على حقائق الأمور من جهة العقول[٢] ، وزعموا أن شيئاً من / المعلومات لا يذهب عليهم علمه ، ولا يعجزهم إدراكه ، على سبيل التحديد والتحقيق » . ظ ١٦٣

تعليق ابن تيمية

قلت : هذا هو حقيقة قول من لم يجعل السمعيات تفيد العلم ، إنما يحصل العلم عنده من جهة العقل فقط ، وقول من يظن أنه بمجرد عقله يعرف ما جاءت به الشرائع .

ولهذا قال الإمام أحمد فى أول رسالته فى السنة التى رواها عنه عبدوس بن مالك العطار : « ليس فى السنة قياس ، ولا يضرب لها الأمثال ، ولا تدرك بالعقول » ، فبيّن أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يُعارَض بضرب الأمثال [له][٣] ، ولا يدركه كل[٤] أحد بقياس ، ولا يحتاج أن يثبته بقياس ، بل هو ثابت بنفسه ، وليس كل ما ثبت[٥] يكون له نظير ، وما لا نظير له لا قياس فيه ، فلا[٦] يحتاج المنصوص خبراً وأمراً إلى قياس ، بخلاف[٧] من أراد أن ينال كل ما جاءت به الرسل بعقله ، ويتلقاه من طريق القياس ،

(١) س : مذاهب .
(٢) س : المعقول .
(٣) له : ساقطة من (د) .
(٤) كل : ساقطة من (س) .
(٥) س : وليس كل ثابت .
(٦) س : ولا .
(٧) س : بل بخلاف .

كالقياس العقلى المنطق ، وهو قياس الشمول أو قياس التمثيل ونحو ذلك[١] ، فإن كلاً من هذا وهذا يُسمى قياساً .

وقد تنازع الناس فى اسم القياس : هل هو حقيقة فى قياس التمثيل ، مجاز فى قياس الشمول ؟ كما يقوله [أبو حامد][٢] الغزالى وأبو محمد المقدسى وغيرهما ، أو هو حقيقة فى قياس الشمول مجاز فى قياس[٣] التمثيل ؟ كما يقوله أبو محمد بن حزم وغيره ، أو القياس حقيقة فيهما ؟ كما يقوله الجمهور . على ثلاثة أقوال .

وأيضا فهم متنازعون فى الجنسين : أيهما هو الذى يوصل إلى العلم ؟ وكثير من الناس من أهل المنطق اليونانى ونحوهم يزعم أن الموصِّل إلى العلم هو قياس الشمول فقط دون قياس التمثيل ، وكثير من أهل الكلام يرجّح قياس التمثيل ، ويقول : إن قياسهم المنطقى قياس الشمول قليل الفائدة أو عديمها[٤] .

وحقيقة الأمر أن القياسين متلازمان ، فكل قياس شمول هو متضمن لتمثيل ، وكل قياس تمثيل هو متضمن لشمول ، فإن القايس قياس[٥] التمثيل لابد أن يعلق الحكم بالوصف المشترك ، فإذا قال : النبيذ المسكر حرام لأنه مسكر ، فكان حراماً كخمر العنب ، فقد علّق

(١) ونحو ذلك : ساقطة من (س) .
(٢) أبو حامد : زيادة فى (س) .
(٣) قياس : ساقطة من (س) .
(٤) فى النسختين : أو عدمها .
(٥) س : فإن القياس قياس .

التحريم بالسكر ، ولا بد له من دليل يدل على تعلق الحكم بذلك الوصف المشترك : إما بنص ، أو إجماع ، أو غير ذلك من الطرق الدالة على أن الحكم معلّل بذلك الوصف المشترك بين الأصل والفرع ، وهو الذى يسمى جواب المطالبة ، فإن القايس إذا قاس توجه عليه مُنُوعٌ ، أحدها : منع الحكم فى الأصل . والثانى : منع ثبوت الوصف الذى علّق به/ الحكم فى الأصل . والثالث : منع وجوده[1] فى الفرع . وهذه الأسولة الثلاثة قد يسهل جوابها ، والرابع : منع علة[2] الوصف ، وهو منع كون الحكم متعلقا[3] به ، وهذا أعظم الأسولة .

ص ١٦٤

وذلك الوصف الذى علّق به الحكم ، يسمونه : علة ، وسبباً ، وداعياً ، وموجباً ، ومناطا ، وباعثاً ، وأمارةً ، وعلامة ، ومشتركا ، وأمثال ذلك . ثم إذا أراد المستدل أن يصوغ هذا قياس شمول ، قال : النبيذ مسكر ، وكل مسكر حرام . ولا بد له من إثبات هذه القضية الكبرى ، وهو قوله : كل مسكر حرام ، كما يحتاج الأول إلى إثبات كون السكر هو مناط التحريم ، والذى جعله الأول مناط الحكم ، جعله الثانى الحد الأوسط المتكرر فى المقدمتين ، ولابد لكل منهما من الدلالة على ذلك ، وكل من القياسين يتضمن[4] حكما عاما كليًّا[5] ، ولهذا اتفق أرباب القياس الشمولى المنطقى على أنه لابد فيه [من قضية كلية ،

(١) س : وجودها .

(٢) س : علية .

(٣) س : معلقا .

(٤) س : وكل من المقدمتين يتضمن .

(٥) س : كليا عاما .

واتفق أرباب القياس التمثيلي على أنه لابدّ فيه من][1] مشترك بين الأصل والفرع ، والمشترك هو الكلي ، لكن في[2] قياس الشمول لا يجب أن يبيّن ثبوت الكلي في صورة من الصور المعينة ، بل يقول الرجل : السواد والبياض لا يجتمعان ، وإن لم يعيّن سوادًا أو بياضاً معينين ، ويقول : الكل أعظم من الجزء ، ولا يعيّن شيئاً .

وأما قياس التمثيل فلابد فيه من تعيين أصل يقاس به الفرع ويمثّل به ، فيقال : هذا السواد وهذا البياض لا يجتمعان ، فكذلك سائر السواد والبياض . وهذا الكل أعظم من هذا الجزء ، وهلمَّ جرًّا .

ويقول[3] أهل التمثيل : هذا أنفع لأن الكليات لا وجود لها في الأعيان ، إنما وجودها في الأذهان ، فإذا مثل الفرع بمعين ثابت في الخارج أفاد ذلك معرفة شيء موجود معين ، بخلاف الكلي الذي لا تتمثل أعيانه في الخارج .

ولهذا كل متكلم[4] في كليّات مقدَّرة لا يتصور أعيانها الموجودة في الخارج ، فإما أن يكون كلامه قليل الفائدة ، بل عديمها[5] ، وإما أن يكون كثير الخطأ والغلط ، وإما أن يجتمع فيه الأمران . ويقولون أيضا : إن العلم بكل واحدٍ [واحدٍ][6] من الأعيان يحصل بما به يحصل المعين

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) وأثبته من (س) .

(٢) في : ساقطة من (س) .

(٣) س : فقول .

(٤) س : كل من تكلم .

(٥) س : بل عدمها .

(٦) واحد : ساقطة من(د) .

الآخر ، فإنَّا إذا قلنا : الكل أعظم من الجزء ، كان علمنا بأن هذا الكل أعظم من هذا الجزء ، كعلمنا بذلك فى الكل الآخر ، فلم نستفد بالقضية الكلية علماً بمعين ، إلا والعلم بذلك المعين مستغنٍ عن القضية الكلية ، ففيه تطويل بلا فائدة .

ويقول أهل قياس الشمول : بل قياس التمثيل لا يفيد إلا بتوسط تعليق الحكم بالمشترك ،/ وهو[1] الحد الأوسط ، فلابد فيه من قضية كلية أيضا ، لكن قد يدَّعى القايس[2] الممثل تعليق الحكم بالمشترك[3] بمجرد التمثيل ، ولا يقيم دليلاً على أن الوصف المشترك الجامع بين الأصل والفرع هو مناط الحكم الذى هو الحد الأوسط ، وربما أثبت[4] ذلك بطرق لا تفيد العلم ، كالاستقراء الناقص الذى هو من نوع السبر والتقسيم ونحو ذلك ، ففى كل من القياسين قضية كلية . لكن صاحب الشمول يثبتها[5] وصاحب التمثيل لا يثبتها[6] .

ظ ١٦٤

قال أصحاب التمثيل : بل صاحب الشمول لا يمكنه إثباته إلا بطريق التمثيل ، وإلا فإذا نازعه المنازع فى الشمول والعموم ، لم يكن له طريق إلا ذكر الأعيان بأن[7] يقول : هذا الكل أعظم من هذا

---

(١) س : وهذا .

(٢) س : القيَّاس .

(٣) س : تعليق الحكم به .

(٤) س : ثبت .

(٥) س : يبينها .

(٦) س : لا يبينها .

(٧) س : بل .

الجزء ، وإذا[١] قيل : بل العقل يقضي بالقضية الكلية قضاءً عامًّا . قيل : إنما كان ذاك[٢] بواسطة علمه بالجزئيات ، فيعود إلى التمثيل .

ولهذا توجد عامة قضاياهم الكلية منتقضة باطلة ، لأنهم يدَّعون فيها العموم ، بناءً على ما عرفوه من التجارب والعادات ، وتكون تلك منتقضة فى نفس الأمر كما هو الواقع ، فإن من قال : كل نار فإنها تحرق ما لاقته ، إنما قاله لأجل إحساسه بما أحس به من جزئيات هذا الكلى ، وقد انتقض ذلك عليه بملاقاتها للياقوت والسمندل وغير ذلك ، وبسْطُ الكلام فى هذا له موضع آخر . والمقصود هنا التنبيه على أن كل واحدٍ من قياس التمثيل والشمول يفيد أمراً كليا مطلقاً بواسطته يحصل العلم بالمعيَّنات الموجودة فى الخارج ، ثم قد يكون العلم بتلك المعيّنات غنياً عن ذينك القياسين ، والمعيّن الذى لا نظير له لا يُعلم لا بهذا القياس ولا بهذا القياس ، وقد تكون الكلية منتقضة ، فالقياس لا يحصِّل بنفسه العلم بالمعيَّنات ، وقد لا يَحْصُل العلم به مطلقا ، وقد يكون كثير الانتقاض ، بخلاف النصوص النبوية ، فإنها لا تكون إلا حقاً ، وهى تخبر عن المعيَّنات[٣] على ما هى عليه .

وأعظم المطالب العلم بالله تعالى ، وأسمائه ، وصفاته ، وأفعاله ، وأمره ، ونهيه . وهذا كله لا تُنال خصائصه لا بقياس الشمول ولا بقياس التمثيل ، فإن الله تعالى لا مِثل له فيُقاس به ، ولا يدخل هو

---

(١) س : فإذا .

(٢) س : ذلك .

(٣) د : المغيبات .

وغيره تحت قضية[١] كلية تستوى أفرادها ، فلهذا كانت طريقة القرآن – وهى طريقة السلف والأئمة – أنهم لا يستعملون فى الإلٰهيات قياس تمثيل وقياس شمول تستوى أفراده ، بل يستعملون من[٢] هذا وهذا قياس الأَوْلى ، فإن الله له المثل الأعلى ، فإذا أُدخل هو – سبحانه – وغيره تحت قضية كلية ، مثل أن يُقال : القائم بنفسه لا يفتقر إلى المحل كما يفتقر/ العرض مثلا[٣] ، أو قيل : كل موجود فله خاصيّة[٤] لا يشركه فيها غيره ونحو ذلك – كان [هو][٥] سبحانه أحق بمثل هذه الأمور من سائر الموجودات ، فهو أحق بالغنى عن المحل من كل قائم بنفسه ، وهو أحق بانتفاء المشارِك له فى خصائصه من كل موجود.وكذلك إذا قيس قياس تمثيل فكل كمال يستحقه موجود من جهة وجوده[٦] فالموجود[٧] الواجب أحق به ، وكل نقص ينزَّه عنه موجود لكمال وجوده ، فالموجود[٧] الواجب أحق بتنزيهه عنه[٨] ، وهو أحق بانتفاء أحكام العدم وأنواعه وأشباهه[٩] وملزوماته عنه من كل موجود .

ص ١٦٥

وإذا كان الأمر الوجودى كالرؤية مثلا لا يتعلق إلا بأمور موجودة لا يجوز أن تتعلق بمعدوم ، لأن العدم لا يكون سببا للوجود ، وكان كل

---

(١) قضية : ساقطة من (س) .

(٢) من : كذا فى النسختين ، ولعل الصواب : بدلا من .

(٣) س : إلى المحل كالعرض مثلا .

(٤) س : خاصة .

(٥) هو : ساقطة من (د) .

(٦) وجوده : ساقطة من (س) .

(٧) س : فالوجود .

(٨) د : أحق به بتنزهه عنه .

(٩) س : وأسبابه .

ما كان أكمل وجوداً كان أحق بأن يُرى ، كان البارى سبحانه بأن يُرى [أحق][1] من كل موجود ، وإذا[2] كان تعذّر الرؤية أحيانا قد يكون لضعف الأبصار[3] ، وكان فى الموجودات القائمة بنفسها ما تتعذر أحيانا رؤيته لضعف أبصارنا فى الدنيا ، كان ضعفها فى الدنيا عن رؤيته أوْلى وأوْلى .

وليس المقصود هنا الكلام على أعيان المسائل ، ولكن المقصود بيان مسمّى القياس ، وأنه وإن كان قد يحصل به من العلوم أمور عظيمة ، فإنه لا يحصل به كل مطلوب ، ولا يطّرد فى كل شئ. فطرق العلم ثلاث[4] : أحدها : الحسّ الباطن والظاهر ، وهو الذى تُعلم به[5] الأمور الموجودة بأعيانها .

والثانى : الاعتبار بالنظر والقياس ، وإنما يحصل العلم به بعد العلم بالحس ، فما أفاده الحس معيَّناً[6] يفيده العقل والقياس كلياً مطلقا ، فهو لا يفيد بنفسه علم شئ معيّن ، لكن يجعل الخاص عامًّا ، والمعيّن مطلقاً ، فإن الكليات إنما تُعلم بالعقل ، كما أن المعيَّنات إنما تُعلم بالإحساس .

والثالث : الخبر ، والخبر يتناول الكليات والمعيّنات والشاهد والغائب ، فهو أعم وأشمل ، لكن الحسّ والعيان أتم وأكمل .

(١) أحق : ساقطة من (د) .

(٢) د : إذا .

(٣) د : الأنصار ، وهو تحريف .

(٤) س : ثلاثة .

(٥) س : به تعلم .

(٦) س : معنى ، وهو خطأ .

وقد تنازع الناس فى السمع والبصر أيهما أكمل ؟ فذهبت طائفة منهم ابن قتيبة إلى أن السمع أكمل ، لعموم ما يُعلم به وشموله . وذهب الجمهور إلى أن البصر أكمل ، فليس المخبر كالمعاين ، وليس كل ما يُعايَن يمكن الإخبار عنه ، وليس العلم الحاصل بالخبر كالعلم الحاصل بالعيان ، وإن كان الخبر/لا ريب فى صدقه ، لكن نفس المرئىّ المعايَن[١] لا يحصل العلم به قبل العيان كما يحصل عند العَيان . ظ ١٦٥

والتحقيق فى هذا الباب أن العيان أتم وأكمل ، والسماع أعم وأشمل ، فيمكن أن يُعلم بالسماع والخبر أضعاف ما يمكن علمه بالعيان والبصر أضعافا مضاعفة ، ولهذا كان الغيب كله إنما يعلم بالسماع والخبر ، ثم يصير المغيَّب[٢] شهادة ، والمخبَر عنه معايَنا ، وعلم اليقين عين اليقين .

والمقصود هنا أن الخبر أيضا لا يفيد إلا مع الحسّ أو العقل ، فإن المخبَر عنه ، إن كان قد شُوهد ، كان قد عُلم بالحس ، وإن لم يكن شوهد فلابد أن يكون شوهد ما[٣] يشبهه من بعض الوجوه ، وإلا لم يُعلم بالخبر شئ ، فلا[٤] يفيد الخبر إلا بعد الحس والعقل ، فكما أن العقل بعد الحس ، فالخبر بعد العقل والحس ، فالإخبار يتضمن[٥] هذا

---

(١) س : تعين المرئى المعاين .

(٢) س : الغيب .

(٣) س : بما .

(٤) س : ولا .

(٥) س : فالأخبار تتضمن . وفى (د) الكلمة الأولى غير مهموزة والثانية غير منقوطة ، وكذا استظهرتها .

وهذا ، وكما أنه ليس كل ما علم بالقياس والعقل والاعتبار يمكن الإحساس بواحدٍ واحدٍ من أعيانه ، فكذلك ليس كل ما عُلم بالخبر والسماع يمكن[1] اعتباره بالقياس ، إما لعدم النظير له من كل وجه ، وإما لغير ذلك . ثم إذا كان الخبر صادقا لا كذب فيه ، أُمِنَ معه من الانتقاض والفساد ، بخلاف القياس،فإن كثيرا مما[2] يبنى فيه على قضايا كلية تكون منتقضة ، وإن كان فيه[3] ما ليس منتقضا .

والمقصود أنه ليس كل شئ يمكن علمه بالقياس ، ولا كل شئ يُحتاج فيه إلى القياس ، فلهذا[4] قال الأئمة : ليس فى المنصوصات النبوية قياس . وأما كونها لا تُعارض بالأمثال المضروبة ، فهذا هو الذى ذكرناه من أن المنصوص لا يعارضه دليل عقلى صحيح .

أما[5] قولهم : لا تُدرك بالعقول ، فإن نفس الغريزة العقلية التى تكون للشخص قد تعجز عن إدراك كثير من الأمور ، لا سيما الغائبات ، فمن رام بعقل نفسه أن يدرك كل شئ كان جاهلا ، لا سيما إذا طعن فى الطرق السمعية [النبوية][6] الخبرية .

وهذا هو الذى يسلكه من يسلكه من الفلاسفة ومن يشبههم من أهل الكلام . وهؤلاء هم الذين يذكر أبو حامد الغزالى وغيره تهافتهم

---

(١) د : لا يمكن ، وهو خطأ .

(٢) د : ما .

(٣) س : وإن كانت كافية ، وهو تحريف .

(٤) س : ولهذا .

(٥) س : وأما .

(٦) النبوية : ساقطة من (د) .

وتناقضهم ، وأن ما يدَّعونه من المعارف الإلٰهية بعقولهم جمهوره باطل ، وإن كان قد وقع فى كلامه من كلام هؤلاء أمور ، قيل إنه رجع عنها . ولا ريب أن الرسل صلوات الله عليهم يخبرون الخلق بما تعجز عقولهم عن معرفته ، ولا يخبرونهم بما يعلمون امتناعه ، / فهم يخبرونهم بمحارات العقول لا بمحالاتها ، فمن أراد أن يعرف ما أخبرت به الرسل بعقله ، كان شبيهاً بمن قال الله تعالى فيه : ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾[سورة الأنعام : ١٢٤][1] وقال : ﴿ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَى صُحُفاً مُّنَشَّرَةً ﴾[سورة المدثر : ٥٢][2] .

ص ١٦٦

كلام آخر للخطابى وتعليق ابن تيمية عليه

قال الخطَّابى[3] : « وذهب العلماء إلى خلاف هذا الرأى ، وجعلوا المعلومات قسمين : قسم يمكن استدراكه وتثبُّته حقيقةً ، وقسم لا يُعلم إلا ظاهره ولا يُتعرض لعلم باطنه وطلب كيفيته ، وانتهوا فى ذلك إلى ما نطق به[4] الكتاب ، وهو قوله سبحانه : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾[سورة آل عمران : ٧] ، يجعلون

---

(١) ذكرت نسخة (س) الآية حتى قوله تعالى (ما أوتى رسل الله) . وقوله تعالى (رسالاته) كذا فى (د) وهى قراءة صحيحة . قال الأساتذة محققو تفسير ابن كثير (ط . الشعب) فى كلام على هذه الآية : « رسالاته بالجمع ، وهى قراءة السبعة ما عدا ابن كثير وحفصا ، فقد قرآ : (رسالته) بالإفراد . ينظر البحر المحيط لأبى حيان ٢١٧/٤ » .

(٢) آية سورة المدثر لم ترد فى نسخة (س) . وكتبت الآية فى (د) محرفة .

(٣) لم يحدد ابن تيمية كتاب الخطابى ، وهو — على الأرجح — ليس رسالة « الغنية » وقد انتهى كلامه فيها من قبل ، وسيرد فيما بعد (ص ٣٣٢)ما يبيّن أن هذا الكلام ليس فى « الغنية » ولا فى كتاب « شعار الدين » .

(٤) س : إلى ما تعلق به .

الوقف عند قوله : ﴿ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ ويستأنفون الكلام فيما بعده ، وهو مذهب الصحابة ، وعبد الله بن مسعود ، وأُبيّ بن كعب ، وعائشة ، وابن عباس ، قالوا : وقد حَجَب عنا أنواعا[1] من العلم ، كعلم قيام الساعة ، وكعلم الروح ، حين يقول : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ﴾[سورة الإسراء : ٨٥] وقال تعالى : ﴿ لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[سورة المائدة : ١٠١] ، وقال : ﴿ لاَيُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾[سورة الأنبياء : ٢٣] .

قلت : قد ذكرنا معنى لفظ « التأويل » فى غير هذا الموضع ، وأنه فى اللغة التى نزل بها القرآن يُراد به : حقيقة الشئ كالكيفية التى لا يعلمها إلا الله ، كما قال مالك :«الاستواء معلوم ، والكيف مجهول » .

ويراد به التفسير ، وهو كقوله : « الاستواء معلوم » فإن تفسيره ومعناه معلوم . ويراد به تحريف الكلم عن مواضعه ، كتأويلات الجهمية ، مثل تأويل من تأوّل[2] : استوى بمعنى استولى . وهذا[3] الذى اتفق السلف والأئمة على بطلانه وذم أصحابه . ومثل هذا لا يُقال فيه : لا يعلمه إلا الله ، بل يُقال : إنه باطل وتحريف وكذب ، ولكن فى القسم الأول يُقال : لا يعلمه إلا الله ، وأما القسم الثانى فيعلمه الله ، وقد يعلمه الراسخون فى العلم .

---

(١) س : وقد حُجب عنا انواع .

(٢) س : مثل من تأول .

(٣) س : فهذا .

قال الخطابى : « فلم ينته أهل التعمق من المتكلمين حتى تكلموا فى الروح ، وتكلموا فى القدر ، والتعديل والتجوير[1] ، وتكلموا فى النفس والعقل وما بينهما ، وتكلموا فى أشياء لا تعنيهم ولا تجدى عليهم شيئا ، كالكلام فى الجزء والطفرة وما أشبه ذلك من الأمور التى لا طائل لها ، ولا فائدة فيها ، فزجر العلماء / عن الخوض فى هذه الأمور ، وخافوا فتنتها ، والخروج منها إلى ما يفضى بالمرء إلى أنواع من المكروه : من الأقوال الشنعة ، والمذاهب الفاسدة ، ورأوا أن يقتصروا من الكلام على ما انتهى إليه بيان الدين ، وتوقيف الشريعة » .

ظ ١٦٦

قلت : فقد ذكر الخطابى فى الكلام المذموم ما لا يدركه الإنسان بعقله ، وما لا فائدة فيه . وما لا يدركه الإنسان بعقله إذا تكلم فيه تكلم بلا علم ، والكلام بلا علم ذمَّه الله فى كتابه ، وما لا فائدة فيه هو من باب ما لا يعنى الإنسان ولا يفيده ، ومن باب العلم الذى لا ينفع ، وقد استعاذ النبى صلى الله عليه وسلم من علم لا ينفع .

ولهذا يُقال : العلم ما قام عليه الدليل ، والنافع منه ما جاء به الرسول . وهذان النوعان هما اللذان يذكرهما أبو حامد وغيره فى وصف غير العلوم الشرعية ، فيقول : « هى بين علوم صادقة لا منفعة فيها — ونعوذ بالله من علم لا ينفع — وبين ظنون كاذبة لا ثقه بها ، وإن بعض الظن إثم . فالأول كالعلم بدقائق الهيئة ، وحركات الكواكب ، وغير ذلك مما هو بعد التعب الكثير لا يفيد الا تضييع الزمان ، وتعذيب الحيوان .

(١) د : والتجويز ، وهو تحريف .

والثانى كالعلم بأحكام النجوم ، التى غالبها ظنون لا تغنى من الحق شيئا ، والخطأ فيها أكثر من الصواب ، والكذب فيها أكثر من الصدق » .

وهذان النوعان غير ما ذكر أولاً ، ذمه لما فيه من الخطر والعُسر والعجز . وهذه الثلاثة غير ما هو كذب فى نفسه وباطل ، فإن هذا هو الكلام المذموم فى نفسه ، فما كان كذبا غير مطابق للحق فهو مذموم فى نفسه ، بخلاف ما فيه عسر وهو حق ، فإن هذا ، وإن ذُم من وجه فقد يُحمد من وجه [آخر] ، بخلاف[١] ما لا يدركه الإنسان ، أو ما لا فائدة فيه ، فإن هذا قد يقال : إن مضرته تضييع الزمان من جنس اللعب واللهو الذى لا ينفع ، أو من جنس البطالة وتضييع الزمان ، لكن متى أفضى بصاحبه إلى اعتقاد الباطل حقًّا ، والكذب صدقاً ، كان من القسم المذموم بنفسه . وكل كلام ناقض نصوص الأنبياء فإنه من الكلام المذموم بنفسه ، وهو باطل[٢] قطعا .

(*) **وأما قوله** : « وتكلموا فى الروح ، والقدر ، والتعديل والتجوير ، والعقل والنفس » فقد يُظن أن الكلام فى هذا مذموم مطلقا ، وليس كذلك . بل الكلام فى ذلك وغيره بالحق النافع لا يُذم ، وإنما يُذم الكلام الباطل ، والكلام بلا علم ، والكلام الحق لمن يعجز عن معرفته . كما قال ابن مسعود : ما من رجل يحدِّث قوماً حديثا/لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم . وقال على رضى الله عنه : حدِّثوا الناس بما يعرفون ، ص ١٦٧

(١) د : فقد يحمد من وجه وبخلاف . . .

(٢) س : فإنه باطل .

(* — *) : الكلام بين النجمتين ساقط من (س) .

ودعوا ما ينكرون ، أتريدون أن يُكذَّب الله ورسوله ؟ وأما الكلام الحق النافع فهو محمود غير مذموم[*] .

قال الخطّابى : « ثم[(١)] إن الكتاب والسنة لم يستوفيا [بيان][(٢)] جميع ما يحتاج الناس إليه نصًّا وتسمية ، فاحتجنا إلى انتزاع أحكام الحوادث فى ضمن الأسماء والنصوص ، من طريق المعانى والمعقول من النصوص ، فاستنبطه العلماء وتكلموا فيه من طريق[(٣)] القياس ، ولم يتجاوزوه إلى الكلام فيما لا أصل له من الكتاب والسنة ، ولم يتعرضوا لما ورد الكتاب — ثم السنة — بالزجر عنه وعن الخوض فيه ، وكان[(٤)] هذا موضع الفرق بين الكلامين » .

قال : « وقد أشار الشافعى إلى هذه الجملة ، وأبان عنها بما زَجَر عنه من النظر فى الكلام ، وعَابَهُ من مذاهب المتكلمين . وبما زجر عنه [من التقليد وجب عليه من النظر والاستدلال ، فعلمنا أن الذى زجر عنه][(٥)] ليس هو الذى أمر به ، وتبيَّنا[(٦)] أن له فى الأصول مذهباً ثالثا ، ليس بالتقليد ولا بالتجريد لمذاهب المقتحمين[(٧)] فى غمرات الكلام ، والخائضين فى أوديته ، وإنما هو الاستدلال بمعقول أصول

---

(١) ثم : ساقطة من (س) .
(٢) بيان : ساقطة من (د) .
(٣) د : من طرق .
(٤) س : فكان .
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .
(٦) د : وبينا .
(٧) د : المحققين .

الدين ، التى مرجعها إلى علوم الحس ومقدماتها ، والنظر المتعلق بالأصول التى هى الكتاب والسنة الصحيحة التى ينقطع العذر بها » .

قال : « ونحن لم نَعْدُ فيما أوردناه من الكلام فى كتاب « شعار الدين » هذه الجملة ، وإن كان الذى عبناه[1] فى مسألة « الغنية عن الكلام » هو المذهب الآخر الذى تقدم ذكرنا له ، وهو مذهب الغلو والإفراط ، وما يقابله من مذاهب من يرى التقليد ، ولا يقول بحجج العقول ، فهو فى التفريط والتقصير موازٍ لمذاهب المتكلمين فى الغلو والإفراط . والطريقة المثلى هى القصد والاعتدال ، وهو ما نختاره ونذهب إليه » .

قال : « وسبيل ما نأتيه ونذره من هذا الباب سبيل القياس ، فإنَّا نستعمله فى مواضع ، ونأباه فى مواضع ، فلا[2] يكون ذلك منا مناقضة ، وكذلك ما نطلقه من جواز الكلام فى موضع[3] ، وكراهته فى موضع آخر . والأصل فى مذاهب الناس كلهم[4] ثلاث مقالات : القول بالحسِّ حَسْبُ ، وهو مذهب الدهرية ، فإنهم قالوا بما يدركه[5] الحس ، ولم يقولوا بمعقول ولا خبر[6] ، وقال قوم بالحسِّ والمعقول حسب ، ولم يقولوا بالخبر[7] ، وهو مذهب الفلاسفة ، لأنهم لا يثبتون

(١) د : عيناه .

(٢) س : ولا .

(٣) س : مواضع .

(٤) كلهم : ساقطة من (س) .

(٥) د : قالوا إنما يدركه ، وهو تحريف .

(٦) د : ولا خير ، وهو تحريف .

(٧) د : بالخير ، وهو تحريف .

النبوة . وقال أهل المقالة الثالثة بالحس والنظر والأثر ، وهم جماعة المسلمين ، وهو قول علمائنا وبه نقول » .

/قلت : تفصيل مقالات الناس مبسوط [١] فى غير هذا الموضع ، فإن الدهرية لا تنكر جنس المعقول ، بل تنكر من المعقول ما لا يكون جنسه محسوساً . وهذا فيه كلام مبسوط فى غير هذا الموضع ، وإنما كفروا بإنكارهم الغيب [٢] الذى أخبرت به الرسل . والفلاسفة أيضا لا تنكر جنس الخبر ، بل تقول بالأخبار المتواترة وغيرها . ولكن ينكرون استفادة الأمور الغائبة بأخبار الأنبياء ، وهم قد يعظِّمون الأنبياء – صلوات الله عليهم – ويوجبون اتّباع شرائعهم ، ويأمرون بقتل من يخرج عنها ، لكن يجعلون مقصودها هو إقامة مصالح الناس فى دنياهم بالعدل الذى شرعته الأنبياء . ظ ١٦٧

وأما الأمور [٣] الإلٰهية والمعاد ونحو ذلك،فيزعمون أنهم لم يُخبِروا عنها بما يحصل به العلم ، ولكن خاطبوا الناس فيه [٤] بطريق التخييل وضرب المثل الذى ينتفع به الجمهور . وحقيقة قولهم هو ما ذكره الخطَّابى من أنهم لا يجعلون خبر الأنبياء طريقاً إلى العلم ، وقد ذكرنا من كلام من دخل معهم فى هذا الأصل الفاسد ، من المنتسبين إلى المسلمين ، ما تبين به [٥] هذا الأصل ، وبيَّنَّا من ضلالهم وكذبهم فى هذا القول ما قد بُسط فى موضعه .

(١) س : مبسوطة .
(٢) س : للغيب .
(٣) س : وأما أمور . .
(٤) د : به . ولعل الأصوب أن يقول : فيها ، والكلام يعود على الأمور الإلهية والمعاد .
(٥) د : مانبين به .

وحقيقة ما يزعمونه فى المعقول إنما هو أمور ذهنية كليّة ، قائمة فى الذهن ، لا حقيقة لها فى الخارج . وما يثبتونه من المجردات[١] العقليات ، بل وواجب الوجود الذى يثبتونه وغير ذلك ، يعود[٢] إلى هذا . ومن هنا استطال عليهم إخوانهم الفلاسفة الطبيعية والدهرية ، فإن أولئك لم ينكروا مثل هذه العقليات ، ولكن أنكروا وجود هذه فى الخارج ، وادّعوا أن كل موجود فى الخارج فلابد أن يمكن إحساسه .

والفريقان جميعا كذبوا بالكتاب وبما أرسل الله به رسله من الإخبار بالغيب إلا[٣] من كان منهم من الصابئة الحنفاء الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ويعملون صالحا ، فأولئك هم سعداء فى الآخرة .

كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والنَّصَارَى والصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٦٢] .

وأما الصابئة المشركون ، الذين يعبدون الكواكب والأوثان ، ونحوهم من الفلاسفة المشركين ، فهؤلاء كفّار كسائر / المشركين . ص ١٦٨

والفلسفة اليونانية – فلسفة المشّائين – عامتها من هذه الفلسفة ، فإن اليونان كانوا مشركين يعبدون الكواكب والأوثان ، وفى مقالاتهم حق وباطل ، كما فى مقالات مشركى العرب والهند وغيرهم من أصناف المشركين ، وهذا مبسوط فى موضعه .

---

(١) س : المجددات ، وهو تحريف .

(٢) س : فيعود .

(٣) د : لا ، وهو تحريف .

وأما[١] ما ذكره الخطَّابى من القياس والاعتبار فى الأحكام الشرعية ، وأن الكتاب والسنة لم يستوفيا بيان[٢] جميع ما يحتاج إليه الناس نصًّا ، فهذا كلام فى القياس العملى الشرعى ، وهو مبسوط فى موضعه .

والناس فى هذا بين إفراط وتفريط ، كما هم كذلك فى القياس العقلى الخبرى . فطائفة تزعم أن أكثر الحوادث لا تتناولها النصوص ، بل إنما تُعلم بالقياس . وطائفة بآرائهم يزعمون أن القياس كله باطل ، حتى يردُّون الاستدلال المسمَّى بتنقيح[٣] المناط ، ويردون قياس الأَوْلى ، وفحوى الخطاب ، والعلة المنصوصة ، ويرجعون إلى العموم واستصحاب الحال .

وكل من الطائفتين مخطئة غالطة ، فإن الطائفة الأولى بخست الكتاب والسنة حقهما ، وقصَّرت فى معرفتهما وفهمهما ، واعتصمت بأنواع من الأقيسة الطردية التى لا تغنى من الحق شيئاً ، أو بتقليد قول مَن لا تُعرف[٤] حجة قائله .

وكثيرا ما تجد هؤلاء إذا فتشت[٥] حجتهم إنما هى مجرد دعوى ، بأن يظن أحدهم أن الحكم الثابت فى الأصل معلَّق[٦] بالوصف المشترك ، من غير دليل يدله على ذلك ، بل بمجرد اشتباه قام فى نفسه ،

(١) س : فأما .
(٢) بيان : ساقطة من (س) .
(٣) س : بتنفيح ، وهو تحريف .
(٤) س : أو بتقليد قولٍ لا تعرف . . . الخ .
(٥) س : إذا قيست .
(٦) س : معلوم ، وهو تحريف .

أو بمجرد استحسان ورَأْيٍ ظن به أن مثل ذلك الحكم ينبغى تعليقه بذلك الوصف ، وأحدهم يبنى الباب[١] على مثل هذه القواعد ، التى متى حوقق عليها سقط بناؤه ، وربما تمسكوا من الآثار الضعيفة بما يعلم أهل المعرفة بالأثر أنه من الموضوع المكذوب ، فضلا عن أن يكون من كلام المعصوم . (٢وقد يتمسكون بما يظهر لهم من ألفاظ المعصوم ، ولا تكون دالَّةً على ما فهموه٢) .

وأما الطائفة الثانية فتعتصم من استصحاب الحال ونفى الحكم لعدم دليله - فى زعم أحدهم - مع ظهور الأدلة الشرعية بما يُبَيَّن به فساد قولها ، ويُفرَّق بين المتماثلين تفريقاً لا يأْتى به عاقل ، فضلا عن نبىٍّ معصوم ، وتجمد على ما تراه / ظاهر النص مع خطائها فى فهم النص ومراد قائله ، وتسلب الشريعة حِكَمَها[٣] ومحاسنها ومعانيَها ، وتضيف إلى الله ورسوله من التحكم المنافى للعدل والإحسان ، ما يجب أن ينزَّه عنه الملك العادل ، والرجل العاقل .

ظ ١٦٨

والناس كلهم متفقون على الاجتهاد والتفقه ، الذى يحتاج فيه إلى إدخال القضايا المعيَّنة تحت الأحكام الكلية العامة ، التى نطق بها الكتاب والسنة . وهذا هو الذى يُسمَّى تحقيق المناط ، كالاجتهاد فى تعيين القِبلة عند الاشتباه ، والاجتهاد فى عَدْل الشخص المعيّن ، والنفقة بالمعروف للمرأة المعيَّنة ، والمِثل لنوع الصيد أو للصيد المعيّن ، والمِثل الواجب فى إتلاف المال المعيَّن ، وصلة الرحم الواجبة ، ودخول أنواع

(١) الباب : كذا فى النسختين ، ولعل الصواب البناء .
(٢ - ٢) : ساقطة من (س) . (٣) س : حكمتها .

من المسكرات فى اسم الخمر ، وأنواع من المعاملات فى اسم الربا والميسر ، وأمثال ذلك مما فيه إدخال أعيان تحت نوع ، وإدخال نوع خاص تحت نوع أعم منه .

فهذا الاجتهاد مما اتفق عليه العلماء ، وهو ضرورى فى كل شريعة ، فإن الشارع غاية ما يمكنه بيان الأحكام بالأسماء العامة الكلية ، ثم يحتاج إلى معرفة[١] دخول ما [هو][٢] أخص منها تحتها من الأنواع والأعيان .

وقد احتج من احتج من الأئمة المثبتين للقياس عليه بمثل هذا القياس، وأن القرآن العزيز ورد بمثل هذا فى القِبلة ، وجزاء الصيد ، وعدل الشخص ، ونحو ذلك . وهذا لا حجة فيه ، فإن مثل هذا لا نزاع فيه ، وهو ضرورى لابد منه ، ولا يمكن إثبات حكم النوع - أو عين - إلا بمثل هذا .

ونفاة القياس لا يسمُّونه[٣] قياساً ، وإن سمَّاه المسمِّى قياساً كان نزاعاً لفظيا . والتحقيق أن دخول الأعيان فى المعنى العام الذى دل عليه الخطاب ، هو من قياس الشمول ، وأن تمثيل بعض الأعيان والأنواع ببعض ، هو [من][٤] قياس التمثيل ، لكن شمول اللفظ لهذا ولهذا بطريق العموم يغنى عن قياس التمثيل .

---

(١) معرفة : ساقطة من (س) .

(٢) هو : ساقطة من (د) .

(٣) س : لا يسمون .

(٤) من : ساقطة من (د) .

ونفاة القياس المعروفون بالسنة[١] لا ينازعون فى العموم ، وإن سمَّاه المسمِّى قياساً كليا ، بل هو عمدتهم وعصمتهم ، هو واستصحاب الحال . [٢]فهذا نوعٌ . ومن نازع فى القياس والعموم جميعا – كما فعل ذلك من فعله من الرافضة – فهؤلاء سدُّوا على أنفسهم طريق معرفة الأحكام ، فلهذا يحتجون بما يزعمون أنه قول المعصوم[٢] . ومن الناس من يظن أن العلة المنصوصة هى المسَّماة بتحقيق المناط ، وهى[٣] داخلة فيه . وليس كذلك ، فإن هذه فيها نزاع .

وهنا نوع ثان يسمى تنقيح المناط ، وهو أن يكون الشارع قد نصَّ على الحكم فى عين معينة ، وقد عُلم بالنص والإجماع أن الحكم لا يختص بها ، بل يتناولها وغيرها ، فيحتاج أن ينقح[٤] مناط الحكم ، أى يميِّز[٥] الوصف الذى تعلق به ذلك الحكم ، بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص منه .

وهذا كأمره صلى الله عليه وسلم للأعرابى الذى استفتاه لما جامع امرأته فى رمضان بالكفارة ، ثم لما أتى بالعرق ، قال : اطعمه أهلك . وأمْره لمن سأله عن فأرة وقعت فى سمن بأن تُلقى وما حولها ويأكل السمن . وأمره لمن سأله عمَّن أحرم بعمرة ، وعليه جبة ، وهو متضمخ[٦] بخلوق ، أن ينزع عنه الجبة ، ويغسل الخلوق ، ويصنع فى

(١) عبارة « المعروفون بالسنة » ساقطة من (س) . ويقصد ابن تيمية بهم الظاهرية مثل ابن حزم .
(٢ – ٢) : ساقط من (س) .
(٣) س : أو هى .
(٤) س : فيحتاج إلى تنقح .
(٥) س : تميز .
(٦) س : متنضح .

عمرته ما كان صانعا فى حجته . وأمره لمن ابتاع صاعاً جيداً من التمر بصاعين من الردئ ، أن يبيع الردئ بدراهم ثم يبتاع بها جيداً . ومثل أمره لبريرة لمَّا عُتقت أن تختار . ومثل رجمه لماعز والغامدية ، وقطعه لسارق رداء صفوان والمخزومية وغيرهما ، وأمثال ذلك .

فإنه من المعلوم لجميع العلماء أن حكم النبى صلى الله عليه وسلم ليس مخصوصا بتلك الأعيان ، بل يتناول ما كان مثلها ، لكن يحتاجون إلى معرفة مناط المشترك الذى به عَلَّق الشارع الحكم .

وهذا قد يكون ظاهراً ، وقد يكون خفيًّا . فالظاهر : مثل كون سبب الرجم هو زنا المحصن ، وسبب القطع هو السرقة . والخفى : مثل كون الكفارة وجبت لخصوص الجماع ، أو لعموم الإفطار . وهل وجبت لنوعٍ من الإفطار ، أو لجنسه ؟ وهل وجب لوقاع فى صوم صحيح فى رمضان ، أو لوقـاع فى صوم واجب فى رمضان ؟ سواء كان صحيحا أو فاسداً ؟ كما يجب فى الإحرام الواجب ، سواء كان صحيحا أو فاسدا فهذا مما تنازع فيه الفقهاء .

وكذلك لما أجاب[1] عن الفأرة التى وقعت فى السمن ، فلا ريب أن الحكم ليس مخصوصاً بتلك الفأرة والسمن ، ولا بنوع من الفأر ونوع من الأسمان ، فلا بد من إثبات حكم عام . وهذا النوع يقر به كثير من منكرى القياس ، أو أكثرهم . وكثير من الفقهاء/لا يسميه قياساً ، بل يثبتون به الكفارات والحدود ، وإن كانوا لا يثبتون ذلك بالقياس ، فإنه

ظ ١٦٩

(١) د : جاءت ، وهو تحريف.

هنا قد عُلم يقيناً أن الحكم ليس مخصوصاً بمورد النص ، فلا يجوز نفيه عمَّا سواه بالاتفاق ، كما يمكن ذلك فى صور القياس المحض المسمَّى بتخريج المناط ، فإنه لما نهى عن التفاضل فى الأصناف الستة لم يعلم أن حكم غيرها حكمها(١) ، إلا بدليل يدل على ذلك . ولهذا كان بعض نفاة القياس لما حكموا فى مثل هذا بأن الحكم مخصوص بفأرة وقعت فى سمن ، دون سائر الميتات والنجاسات الواقعة فى سائر المائعات ، ظهر خطاؤهم يقيناً ، فإن الشارع – صلوات الله عليه – لم يعلّق الحكم فى خطابه بفأرة وقعت فى سمن ، ولكن السائل سأله عن ذلك ، والسائل إذا سأل عن حكم عين معينة ، أو نوع باسمه ، لم يجب أن يكون الحكم معلّقاً مختصًّا بما سأل عنه السائل ، بل قد يكون ما سأل عنه السائل داخلاً فى حكم عام ، كما أنه إذا سئل عن عين معينة لم يكن الحكم مخصوصاً بتلك العين ، ولا فرق بين أن يسأل عن عين أو نوع ، فليس فى جوابه ما يقتضى اختصاص الحكم بمورد السؤال ، فهذا من أعظم الغلط .

وهنا يظهر تفاضل العلماء بما آتاهم الله من العلم ، فمن استخرج المناط الذى دل عليه الكتاب والسنة ، دل على فهمه لمراد الرسول صلى الله عليه وسلم ، مثل أن يقول القائل : الحكم هنا ليس متعلقا بمجرد الميّتة ، بل بالخبيث الذى قال الله تعالى فيه : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾[سورة الأعراف : ١٥٧] فإن الميتة ، وإن

(١) س : بحكمها .

شاركت الخنزير والدم فى التحريم . فقد شمل الجميع اسم الخبيث . فالتحريم متناول للوصف العام[١] ، ليس مخصوصا بنوع من الأنواع ، وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم ليس فيه دليل على الاختصاص بنوع . لتعلق[٢] الحكم بالوصف العام المشترك – وهو الخَبَث – فيكون الخبيث الجامد الواقع فى السمن حكمه حكم الفأرة ، سواء كان دَماً أو مَيْتة متجسِّدة ، ونحو ذلك . ثم ينظر فى السمن فيُعلم أنه[٣] لا اختصاص فى الشرع له بذلك ، بل سائر الأدهان كذلك ثم سائر المائعات كذلك[٤] . ثم يبقى[٥] النظر : هل يفرّق بين الماء وسائر المائعات ؟ أو يسوى بينها[٦] ؟ وهل يفرَّق بين الجامد والمائع أو يسوى بينهما ؟ وهل يفرَّق بين / القليل والكثير ، أو يسوَّى بينهما[٧] ؟ هذا من المواضع الخفية التى تنازع فيها العلماء . ص ١٧٠

والمقصود هنا أن مثل هذا لا يرده إلا جهلة نفاة القياس . وكذلك العلة المنصوصة ، وكذلك القياس فى معنى الأصل ، وقياس الأَوْلى . وأما القياس الذى يُستخرج علة الأصل فيه بالمناسبة ، فهذا محل اجتهاد . ولهذا تنازع الفقهاء القيَّاسون من أصحاب أحمد وغيرهم فى ذلك ، فمنهم من لا يقول إلا بالعلة المنصوصة ، ومنهم من يقول بالمؤثر ،

(١) س : القائم .

(٢) د : فتعلق .

(٣) د : أن .

(٤) د : بل سائر الأدهان كذلك فى سائر المائعات كذلك ، وهو تحريف . والذى أثبته من (س) وهو الصواب .

(٥) د : ينقى .

(٦) س : بينهما .

(٧) د : بينها .

وهو ما نص على تأثيره فى نظير ذلك الحكم ، كالصِّغَرِ فإنه قد علم أن الشارع علَّق به ولاية المال ، فإذا علّق به ولاية النكاح كان هذا إثباتاً[1] لعلة هذا الحكم بنظيره المؤثر. وأما إذا لم يكن مؤثرا ، فهو الذى يسمُّونه المناسب الغريب ، وفيه قولان مشهوران ، فإنه استدلال على أن الشرع علّق الحكم بالوصف لمجرد ما رأيناه من المصلحة.

ومن تدبّر الأدلة الشرعية : منصوصها ومستنبطها ، تبين له أن القياس الصحيح هو التسوية بين المتماثلَيْن ، وهو من العدل الذى أمر الله به ورسوله ، وأنه حق لا يجوز أن يكون باطلاً ، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم بُعث بالعدل ، فلم يسوِّ بين شيئين فى حكم إلا لاستوائهما فيما يقتضى تلك التسوية ، ولم يفرِّق بين اثنين فى حكم إلا لافتراقهما فيما يقتضى ذلك الفرق ، ولا يجوز أن يتناقض قياس صحيح ونصّ صحيح ، كما لا يتناقض معقول صريح ومنقول صحيح ، بل إذا ظن بعض الناس تعارض النص والقياس ، كان أحد الأمرين لازماً : إما أن القياس فاسد ، وإما أن النص لا دلالة له.

ومع هذا فالكتاب والسنه بيّنا جميع الأحكام بالأسماء العلمة[2] ، لكن يحتاج إدخال الأعيان فى ذلك إلى فهم دقيق ونظر ثاقب ، لإدخال كل معين تحت نوع ، وإدخال ذلك النوع تحت نوع آخر بيّنه الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

(١) س : بيانا.

(٢) د : العامية.

وحينئذ فكل من الحوادث شملها خطاب الشارع ، وتناولها الاعتبار الصحيح . وخطاب الشارع العام الشامل دلّ عليها بطريق العموم الذى يرجع إلى تحقيق المناط ، وهو فى معنى قياس الشمول البرهانى . والاعتبار الصحيح تناولها بطريق قياس التمثيل ، الذى يتضمن التسوية بين المتماثلين ، والفرق بين المختلفين . والتماثل والاختلاف ثابت فى نفس الأمر/ وقد نصب الله عليه أدلة تدل عليه ، وكما أن القياس الشمولى والتمثيلى يرجعان إلى أصل واحد ، ولا يجوز تناقضهما إلا مع فسادهما أو فساد أحدهما ، فكذلك الخطاب العام والاعتبار الصحيح يرجعان إلى أصل واحد ، ولا يجوز تناقضهما إلا لفساد دلالتهما أو دلالة أحدهما .

ظ ١٧٠

وهذا تنبيه على مجامع نظر الأولين والآخرين فى جميع استدلالهم ، ومن تبصّر فى ذلك وفهمه وعلم ما فيه من الإحاطة ، تبين له أن دلائل الله تعالى لا تتناقض ، وأن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الموافق لصرائح[1] المعقول ، وأن ما شرعه للعباد هو العدل الذى به صلاح المعاش والمعاد ، وإن فَهِمَ – مع ذلك – مسألة التحسين والتقبيح العقلى ، وارتباطها بمسألة المناسبات[2] ، ورجوع جنس التحسين والتقبيح إلى حصول المحبوب ودفع المكروه – وهو المعروف والمنكر – كما[3] يرجع جنس الخبر إلى الوجود والعدم ، وأن هذا يرجع إلى الحق النافع ، وفى مقابلته الباطل الذى لا ينفع ، وهذا يرجع إلى الحق

(١) س : لصريح .
(٢) س : المناسب .
(٣) د : فما .

الموجود ، وفى مقابلته المعدوم – تبين له[١] أيضا تناسب جميع العلوم الصحيحة ، والموجودات المعتدلة ، والشرائع الإلهية ، وأعطى كل ذى حق حقه : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى السَّبِيلَ ﴾ [سورة الأحزاب : ٤] ، ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ [سورة النور : ٤٠] . وإذا أحسن الاعتبار ، تبين له ما فى منطق اليونان وفلسفتهم من الصواب والخطأ فى الحد والبرهان ، لاسيما فى مواد القياس والبرهان ، وتبين له كثير[٢] من خطأهم فى التفريق بين المتماثلين ، والتسوية بين المختلفين ، مثلما ذكروه فى مواد[٣] البرهان من قبول بعض القضايا التى سموها يقينية[٤] واعتقدوها كلية ، وليس الأمر كذلك ، وردهم لبعض القضايا التى سموها مشهورات ووهميات ، مع كونها قد تكون أقوى من كثير من القضايا التى سموها يقينية ، كما قد ذكر فى غير هذا الموضع ، فهذا لمعة من كلام علماء الكلام وغيرهم فى طريقة[٥] الأعراض ونحوها .

---

(١) تبين له . . الخ : جواب لقوله : وإن فهم . . الخ .

(٢) د : كثيرا ، وهو خطأ .

(٣) د : موارد .

(٤) س : سموها برهانية .

(٥) س : طريق .

فصل

كلام ابن رشد فى « مناهج الأدلة »

وأما كلام الفلاسفة فى هذا الباب ، فقال القاضى أبو الوليد بن رشد الحفيد فى كتابه المعروف بالأصول فى العقائد[١] : « قد[٢] رأيت أن[٣] أفصح فى هذا الكتاب عن الظاهر من العقائد التى قصد الشرع حمل الجمهور/ عليها ، ونتحرى[٤] فى ذلك كله مقصد الشارع صلى الله عليه وسلم بحسب الجهد والاستطاعة ، فإن الناس قد اضطربوا فى هذا المعنى كل الاضطراب فى هذه الشريعة حتى حدثت فرق ضالة وأصناف مختلفة ، كل واحد منهم يرى أنه على الشريعة الأولى ، وأن من خالفه : إما مبتدع ، وإما كافر مستباح الدم والمال ، وهذا كله عدول عن مقصد الشارع صلى الله عليه وسلم[٥] ، وسببه ما عرض لهم من الضلال عن مقصد فهم[٦] الشريعة .

ص ١٧١

وأشهر هذه الطوائف فى زماننا هذا أربعة : الطائفة التى تسمى بالأشعرية ، والتى[٧] تسمى بالمعتزلة ، والطائفة التى تسمى بالباطنية ، والطائفة التى تسمى بالحشوية . وكل هذه الطوائف قد اعتقدت فى

---

(١) وهو كتاب « مناهج الأدلة فى عقائد الملة » والكلام التالى فى ص ١٣٣ ، الطبعة الثانية ، تحقيق د . محمود قاسم ، ط . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٢) مناهج الأدلة : فقد .

(٣) س : بأن .

(٤) مناهج الأدلة : وأتحرى .

(٥) عبارة « صلى الله عليه وسلم » ليست فى « مناهج الأدلة » .

(٦) مناهج الأدلة : عن فهم مقصد .

(٧) مناهج الأدلة : بالأشعرية ، وهم الذين يرى أكثر الناس اليوم أنهم أهل السنة ، والتى . . .

الله[١] اعتقادات مختلفة ، وصرفت كثيراً من ألفاظ الشرع عن ظاهرها إلى تأويلات نزّلوها[٢] فى[٣] تلك الاعتقادات ، وزعم كل منهم أن اعتقاده هو الشريعة الأولى[٤] التى قصد بالحمل عليها جميع الناس ، وأن من زاغ عنها فهو : إما كافر ، وإما مبتدع . وإذا تؤملت جميعها وتؤمل مقصد الشرع ، ظهر أن جُلّها أقاويل محدثة ، وتأويلات مبتدعة .

وأنا أذكر من ذلك ما يجرى مجرى العقائد الواجبة فى الشرع ، الذى لا يتم الإيمان إلا به[٥] ، وأتحرى فى ذلك[٦] مقصد الشارع صلى الله عليه وسلم ، دون ما جُعل أصلاً فى الشرع ، وعقيدة من عقائده ، من قِبَل التأويل الذى ليس بصحيح ، وأبدأ[٧] من ذلك بتعريف ما قصد الشارع أن يعتقده الجمهور فى الله تبارك وتعالى ، والطرق التى سلك بهم فى ذلك ، وذلك فى الكتاب العزيز .

ونبتدى[٨] من ذلك بمعرفة الطريق التى تُفضى إلى وجود الصانع ، إذ كانت أول معرفة يجب أن يعلمها[٩] المكلف ، وقبل ذلك فينبغى أن

(١) س : فى الله تعالى .
(٢) س : تأولوها .
(٣) مناهج الأدلة : على .
(٤) مناهج الأدلة : وزعموا أنها الشريعة الأولى ، وأشار الأستاذ المحقق إلى نسخة أخرى فيها : وزعم كل واحد منهم أن اعتقاده هو الشريعة . . . الخ .
(٥) مناهج الأدلة (ص ١٣٣ - ١٣٤) : التى لا يتم الإيمان إلا بها .
(٦) مناهج الأدلة : فى ذلك كله .
(٧) مناهج الأدلة : وابتدىء .
(٨) مناهج الأدلة : فلنبتدىء .
(٩) مناهج الأدلة : يعرفها .

نذكر آراء تلك الفرق المشهورة ، فنقول[(١)] : أما الفرقة التى تُدعى بالحشوية ، فإنهم قالوا : إن طريق[(٢)] معرفة وجود الله سبحانه[(٣)] هو السمع لا العقل ، أعنى أن الإيمان بوجوده الذى كُلِّف الناس التصديق به ، يكفى فيه أن يُتلقى من صاحب الشرع ويُؤمن به إيمانا ، كما يُتلقى منه أحوال المعاد وغير ذلك مما لا مدخل للعقل فيه[(٤)] » .

قال[(٥)] : « وهذه الفرقة[(٦)] الظاهر منها[(٧)] أنها[(٨)] مقصّرة عن مقصود الشرع فى الطريق التى نصبها للجميع ، مفضية/إلى معرفة وجود الله تبارك وتعالى[(٩)] » . ظ ١٧١

قلت : ليس المقصود هنا الكلام على كل ما يقوله هذا الرجل ، فإن حصره للمسلمين فى هذه الطوائف الأربع تقصير منه ، إذ السلف والأئمة وخيار المسلمين ليس منهم واحد من هذه الطوائف ، فإن المعتزلة قد عُرفت بدعتهم عند المسلمين ، والأشعرية جاءوا بعدهم ، وما كان فى كلامهم من حق فهو قول السلف والأئمة ، وما كان فيه من باطل فهو مما أُحدث ، كأقوال المعتزلة وغيرهم . تعليق ابن تيمية

---

(١) مناهج الأدلة : المشهورة فى ذلك فنقول .

(٢) د : طرق .

(٣) س : الله سبحانه وتعالى ؛ مناهج الأدلة : الله تعالى .

(٤) مناهج الأدلة : مما لا مدخل فيه للعقل .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ١٣٤ .

(٦) س : فإن هذه الفرقة .

(٧) مناهج الأدلة : الفرقة الضالة الظاهر من أمرها . .

(٨) أنها : ساقطة من (س) .

(٩) مناهج الأدلة : الله تعالى .

وأما الباطنية فهم أبعد عن السلف والأئمة من هؤلاء وهؤلاء .

وأما الذين سمَّاهم بالحشوية ، فهذا الذى ذكره عنهم ، إن أُريد به أن الإيمان بوجود الرب تبارك وتعالى يكفى فيه مجرد إخبار من لم يُعلم صدقه بعد ، فهذا قول لا يقوله عاقل[١] يعقل ما يقول ، فضلاً عن أن يكون هذا قول طائفة لها قول ، أو قول سلف الأمة وأئمتها ، ولكن غاية ما قد يُقال : إن الجزم بوجود الرب [تعالى][٢] يكفى فى الإيمان بأى طريق من الطرق حصل ذلك .

وقد تنازع الناس فى الجزم : هل يمكن أن يكون بغير علم أم لا ؟ وهل يحصل الإيمان بدون العلم [به][٣] أم لا ؟ وإذا حصل الإيمان بدون العلم فهل يجب بعد ذلك[٤] طلب العلم به أم لا ؟

وتنازعوا فى العلم به : هل يحصل ضرورة وموهبة أم لا يحصل[٥] إلا كسباً ؟ ونحو ذلك من المسائل التى ليس هذا موضعها .

وكذلك العلم بصدق الرسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو غيره من المخبرين ، له طرق متنوعة ليس هذا موضعها . فغير الرسول [صلى الله عليه وسلم][٦] إذا أخبر بشىء قد يُعلم صدقه بوجوه متنوعة ، فالرسول صلى الله عليه وسلم أَوْلى أن يُعلم صدقه كذلك . وقد يُفرَّق فى التصديق بين شخص وشخص . فهذا وأمثاله مما يقوله من يتكلم فى العلم .

---

(١) س : عالم .
(٢) تعالى : زيادة فى (س) .
(٣) به : ساقطة من (د) .
(٤) س : فهل يجب عليه بعد ذلك . .
(٥) س : ضرورة مرهبة أولا يحصل . .
(٦) صلى الله عليه وسلم : زيادة فى (س) .

فهؤلاء قد يقولون : العلم بوجود الرب هو فطرى ضرورى ، لا يتوقف على النظر والعلم بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع ما يقترن برسالته[(١)] من آيات الصدق [التى][(٢)] تحصل أيضا بالضرورة .

وإذا حصل العلم بالصانع تعالى وبالرسول بعلوم ضرورية،أمكن بعد هذا أن يُعلم تفصيل المعرفة بالله وصفاته[(٣)] وغير ذلك بطريق السماع من الرسول .

ومما يبين هذا أن الذين خاطبهم الرسول صلى الله عليه وسلم كان عامتهم مقرِّين بالصانع ، وكانت / آيات رسالته وأعلام نبوته أظهر عند طالب الحق من أن تخفى على عاقل . ص ١٧٢

وأيضا فقد يُقال : إن من الناس من يحصل له العلم بحال الرسول صلى الله عليه وسلم،وأنه عالم صادق فيما يذكره من العلوم [الإلٰهية والمعارف الدينية ، ثم يعرف من الرسول صلى الله عليه وسلم هذه العلوم][(٤)] كما قد يسلكه[(٥)] أبو حامد ، وهذا الرجل ، وغير واحد فى العلم بالنبوة[(٦)] — فيقولون : نعلم أن هذا نبى ، كما نعلم[(٧)] أن هذا طبيب ، وأن هذا شاهد عدل ، وأن هذا أمين ، وسائر الصناعات ،

---

(١) د : برسالاته .

(٢) التى : ساقطة من (د) ، (س) ، وسياق الكلام يقتضى إثباتها .

(٣) س : وبصفاته .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

(٥) س : يسلك .

(٦) د : بالنبوية ، وهو تحريف .

(٧) س : يعلم . والكلمة فى (د) غير منقوطة .

فإنه[١] إذا عُلم وجود النوع كان العلم بأن هذا الشخص من أهل هذا النوع له طرق متنوعة . فهذا طريق تُعرف به نبوة[٢] النبي قبل العلم بتفصيل العلوم الإلهية والدينية .

وبالجملة فالعلم بنبوة[٣] النبي لها طرق كثيرة قد ذُكرت فى غير هذا الموضع . فالذين يسلكون فى معرفة الله تعالى طريق السماع والخبر المجرد يعرفون صدق النبي[٤] أولاً ، ثم يعلمون بخبره[٥] ما أخبر به .

والعلم بصدق النبي ليس موقوفاً على إثبات المقدمات التى يذكرها كثير من أهل الكلام ، كالمعتزلة ومن تبعهم ، لما سلكوا فى ذلك طريق إثبات حدوث الأجسام ، بما ادّعوه من التركيب ، وبما اتصفت[٦] به من الاختصاص ، وبما قام بها من الأعراض والحوادث ، وظنوا أنه لا طريق إلى العلم بصدق الرسول[٧] إلا هذه – أخذوا يشنّعون على من لم يسلك هذه الطرق ، أو قال ما يناقض مقدماتها . وقد عُرف بطلان طريقهم شرعاً وعقلاً ، ولهم ولنحوهم من أهل الكلام الباطل تشنيعات على أهل الجماعة .

---

(١) س : . . أمين ونحو ذلك فإنه . .

(٢) د : نبوية .

(٣) د : بنوية .

(٤) فى (د) كتبت العبارة هكذا : . . صدق الرسول ، وفوق كلمة « الرسول » كتبت كلمة « النبى » .

(٦) د : خبره .

(٧) د : وبما اتصف .

(٨) س : . . العلم بالرسول . .

وقد تقدم من كلام أبي سليمان الخطَّابي وغيره فى « الغنية عن الكلام وأهله » وبيان طريق المعرفة ما يتعلق بهذا الموضع . ومثل هذا موجود فى كلام عامة أئمة المسلمين ، فإنهم يذمّون الطريق التى أحدثها أهل الكلام ، كالمعتزلة ونحوهم . ولكن هؤلاء الذين ابتدعوها يذمُّون من لم يسلكها من عوام المسلمين وعلمائهم ، ويسمونهم حشوية . فإن لفظ الحشوية [1] أول ما عُرف الذم به من كلام المعتزلة ونحوهم ، رووا [2] عن عمرو بن عبيد أنه قال : كان عبد الله بن عمر حشويا وهم يسمون العامة الحشو ، [3]كما تسميهم الرافضة والفلاسفة الجمهور ،/ويسمون مذهب الجماعة مذهب الحشو[3] . فلما كان السلف والأئمة يردونهم إلى الشرع ، وظنوا هم أن الشرع لايدل إلا بمجرد خبر الرسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا بطريق الإلزام [4] ، فيلزم أن يكون وجود الصانع تعالى يكفى فيه مجرد خبر الرسول بوجوده ، وكان هذا من تقصيرهم فى معرفة الشرع ، فإن الشرع يتضمن بيان الدلائل العقلية التى يُحتاج إليها ويُنتفع بها فى هذا الباب .

ظ ١٧٢

وقد اعترف بذلك أئمة طوائف الكلام والفلسفة الذين يقولون : لا تعرف إلا بالعقل ، بل الذين يقولون بأن وجوب [5] المعرفة والنظر ثابت فى العقل ، كما سنذكر إن شاء الله تعالى بعض كلامهم فى ذلك . فإن

---

(١) س : الحشو .

(٢) س : ورووا .

(٣ - ٣) : ساقط من (س) .

(٤) س : الالتزام .

(٥) س : وجود .

الكتاب – والرسول – وإن كان يخبر أحيانا بخبر مجرد[١] ، كما يأمر أحيانا بأمر مجرد ، فهو يذكر[٢] مع إخباره عن الله تعالى وملائكته وكتبه ورسله ، من الدلالة والبيان والهدى والإرشاد ، ما يبين الطرق التى يُعلم بها ثبوت ذلك ، وما يهدى القلوب ويدل العقول على معرفة ذلك ، ويذكر من الآيات والأمثال المضروبة ، التى هى مقاييس عقلية وبراهين يقينية ، ما لا يمكن أن يذكر أحدٌ من أهل الكلام والفلسفة ما يقاربه ، فضلا عن ذكر ما يماثله أو يفضل عليه .

ومن تدبر ذلك رأى أنه لم يذكر أحد – طريقاً عقليًّا يُعرف به وجود الصانع ، أو شيء من أحواله – من أهل الكلام والفلاسفة ، إلا وقد جاء القرآن بما هو خير منه وأكمل وأنفع وأقوى وأقطع ، بتقدير صحة ما يذكره[٣] هؤلاء .

(فصل)

تنازع الناس فى أصل المعرفة بالله وكيف تحصل

ومما يبين أصل الكلام فى هذا المقام أنه قد تنازع الناس فى أصل المعرفة بالله : هل تحصل ضرورة فى قلب العبد ؟ أولا تحصل إلا بالنظر ؟ أو تحصل بهذا تارة وهذا[٤] تارة ؟ .

القائلون بأنها لا تحصل إلا بالنظر

فذهب كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية ، ومن وافقهم من الطوائف ، من أصحاب أحمد ومالك والشافعى وأبى حنيفة

---

(١) عبارة « بخبر مجرد » ساقطة من (س) .

(٢) د : فهو سبحانه يذكر . .

(٣) س : ما يذكر .

(٤) س : وبهذا .

وغيرهم ، إلى أنها لا تحصل[1] إلا بالنظر ، وهؤلاء يقولون فى أول واجب على العبد : [هل][2] هو النظر والاستدلال المؤدى إلى معرفة الله أو المعرفة ؟ وقد[3] تنازعوا فى ذلك[3] على قولين ذكرهما هؤلاء الطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم .

والنزاع / لفظى ، فإن النظر واجبٌ وجوب الوسيلة ، من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، والمعرفة واجبة وجوب المقاصد . فأول واجب وجوب الوسائل هو النظر ، وأول واجب وجوب المقاصد هو المعرفة . ومن هؤلاء من يقول : أول واجب هو القصد إلى النظر . وهو أيضا نزاع لفظى ، فإن العمل الاختيارى مطلقاً مشروط بالإرادة .[4] وحكى عن أبى هاشم أنه قال : أول الواجبات الشك[4] . وقال كثير من أهل الكلام والصوفية والشيعة وغيرهم : إن المعرفة يبتديها الله اختراعاً فى قلوب العقلاء البالغين من غير سبب يتقدم ، وغير نظرٍ وبحث ، وأنها تقع[5] ضرورة . ويُذكر ذلك عن صالح قبة[6] وفضّل الرقاشى[7] وغيرهما

ص ١٧٣

(١) س : وغيرهم أنه لا تحصل . .

(٢) هل : ساقطة من (د) .

(٣ - ٣) : ساقط من (س) .

(٤ - ٤) : ساقط من (س) .

(٥) س : وإنما يقع . .

(٦) صالح قبة من أئمة المعتزلة ورأس فرقة الصالحية ، لم أعثر على ترجمته ، وذكر زهدى جار الله فى كتابه « المعتزلة » (ص ١٤٥) أنه توفى سنة ٢٤٦ هـ ونقل عن الأشعرى فى « المقالات » جملة من أقواله ، منها قوله بإثبات الجزء الذى لا يتجزأ (انظر المقالات (ط . ريتر) ٣١٧/٢) وله كلام فى الرؤى (المقالات ٤٣٣/٢ ، ٤٣٤) . وذكر ابن طاهر فى « الفرق بين الفرق » ص١٢٤ أنه من المرجئة القدرية وجعله القاضى عبد الجبار (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ٢٨١ ، وانظر تعليق المحقق) ضمن الطبقة السابعة من المعتزلة .

(٧) أبو عيسى الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشى البصرى المتوفى نحو سنة ١٤٠ ، رئيس طائفة من =

وعن الجاحظ[١] أنه قال : معرفة الله ضرورية ، وأنها تقع فى طباع نامية عقب النظر والاستدلال ، وأن العبد غير مأمور بها . ويُذكر نحو ذلك عن ثمامه بن أشرس[٢] .

وذكروا عن الجهم أنه قال : معرفة الله واقعة باختيار الله لا باختيار العبد ، لأن العبد لا يفعل شيئا .

وقال جمهور طوائف المسلمين : يمكن أن تقع ضرورة ، ويمكن أن تقع بالنظر . بل قال كثير من هؤلاء : إنها تقع بهذا تارة وبهذا تارة ، فالذين جوَّزوا وقوعها ضرورة هم عامة أهل السنة وسائر المثبتين للقدر كالأشعرى وغيره .

وتنازع نظّارهم : هل ذلك بطريق خرق العادة أو هو معتاد ؟ على قولين . ومن هؤلاء القائلين بأنها تحصل تارة بالضرورة وتارة بالنظر أبو حامد والرازى والآمدى وغيرهم .

ولهذا لمَّا أوردوا عليهم فى مسألة وجوب النظر : أن المعرفة قد

= المعتزلة تنسب إليه ، وكان واعظا خطيبا ، وقال عنه يحيى بن معين : لا تسأل عن القدرى الخبيث . انظر : فضل الاعتزال ، ص ٩٦ ، ٢٣٧ (وذكر ابن عم له اسمه الفضل بن يزيد الرقاشى ، ص ٩٩) ؛ تهذيب التهذيب ٢٨٣/٨ – ٢٨٤ ؛ البيان والتبيين للجاحظ (تحقيق هارون) ٢٩٠/١ ؛ الحيوان ٢٠٤/٧ ؛ الأعلام ٣٥٧/٥ ؛ المعتزلة لزهدى جار الله ، ص ٢٢٤ .

(١) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى الليثى الشهير بالجاحظ ، ولد سنة ١٦٣ وتوفى سنة ٢٥٥ (وقيل سنة ٢٥٠) من أئمة المعتزلة ورأس فرقة الجاحظية المنسوبة إليه ، ومن أئمة الأدباء ، مولده ووفاته فى البصرة . انظر عنه وعن مذهبه : وفيات الأعيان ١٤٠/٣ – ١٤٤ ؛ شذرات الذهب ١٢١/٢ – ١٢٢ ؛ معجم الأدباء لياقوت (ط . القاهرة) ٧٤/١٦ – ١١٤ ؛ لسان الميزان ٣٥٥/٤ – ٣٥٧ ؛ الأعلام ٢٣٩/٥ – ٢٤٠ ؛ فضل الاعتزال ، ص ٧٣ ، ٢٧٥ – ٢٧٧ ؛ الملل والنحل ٧١/١ – ٧٢ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٠٥ – ١٠٦ ؛ المعتزلة لجار الله ، ص ١٤٥ – ١٤٨ .

(٢) انظر ما ذكر عنه فيما سبق جـ ٥ ، ص ٣٦٠ ت ١ .

تحصل بغير الحس والخبر والنظر بطريق تصفية النفس ، وأنها طريق الصوفية ، وأنهم جازمون بما هم عليه من العقائد فى المعارف الإلـٰهية ، بخلاف أصحاب النظر ، فإنه قد لا يحصل لهم مثل هذا الجزم .

وإذا كان كذلك فالرياضة إن لم تتعين طريقا إلى تحصيل معرفة الله ، فلا أقل من أن تكون هى من جملة الطرق المفيدة لمعرفة الله تعالى ./فقال ظ ١٧٣ الرازى [١] فى كتابه الكبير « نهاية العقول [١] » فى الجواب [٢] : « العقائد الحاصلة عند التصفية إما أن تكون [٣] ضرورية ، وإما أن لا تكون [٤] ؛ فإن كانت ضرورية [٥] فلا كلام لنا فيها ، فإنَّا قد نسلم أن النظريات يمكن أن تصير ضرورية ، وإن لم تكن ضرورية فلا يخلو إما أن تكون تلك العقائد بحالٍ يلزم من زوالها زوال شئ من العلوم الضرورية [٦] ، أو لا يلزم ، فإن لزم فتلك العلوم إنما حصلت مرتبة على تلك العلوم الضرورية [٦] ، ولا معنى للعلم النظرى إلا ذلك ، وإن لم يلزم فتلك العقائد ليست إلا عقائد تقليدية ، فلا عبرة [٧] حينئذ بذلك ، فإن أمثال تلك العقائد قد توجد لأصحاب الرياضة من المبطلين من اليهود [٨] والنصارى والدهرية » .

كلام الرازى فى « نهاية العقول » عن المعرفة الفطرية .

(١ - ١) : ساقط من (س) .

(٢) نهاية العقول ، حـ ١ ص ٦٤ (نسخة رقم ٧٤٨ توحيد) = حـ١ ص٣٣(نسخة رقم ٥٦٥ علم الكلام طلعت) .

(٣) نهاية العقول (نسخة طلعت) : يكون .

(٤) نهاية العقول : أو لا تكون ضرورية .

(٥) ضرورية : ساقطة من نسختى « نهاية العقول » .

(٦ - ٦) : ساقط من « نهاية » (نسخة طلعت) .

(٧) نهاية ، س : ولا عبرة .

(٨) نهاية : مثل اليهود .

كلام الآمدى فى «الأبكار» عنها

وكذلك **قال** أبو الحسن **الآمدى فى** كتابه الكبير المسمى «**أبكار الأفكار**» فى مسألة وجوب النظر لما ذكر حجة من ذكر من[1] جهة المنازع[2] : «إنَّا لا نسلم[3] أنه لا طريق إلى معرفة الله[4] إلا النظر والاستدلال ، بل أمكن حصولها بطريق آخر ، إما بأن[5] يخلق الله تعالى [العلم][6] للمكلف بذلك من غير واسطة ، وإما بأن يخبره به من لا يشك[7] فى صدقه ، كالمؤيد بالمعجزات الصادقة[8] ، وإما بطريق السلوك والرياضة وتصفية النفس وتكميل جوهرها ، حتى تصير متصلة بالعوالم العلوية ، مطلعة[9] على ما ظهر وبطن ، من غير احتياج إلى تعليم وتعلم[10] » .

وقال فى الجواب[11] : «قولهم : لا نسلم توقف المعرفة على النظر . قلنا نحن إنما نقول بوجوب النظر فى حق من لم يحصل له العلم بالله[12]

---

(١) د : لما ذكر حجته ذكر من . . .

(٢) أبكار الأفكار جـ ١ ص ٩٩ (نسخة رقم ١٩٥٤) = ظ ١٤ (نسخة رقم ١٦٠٣) .

(٣) أبكار : ولكن لا نسلم .

(٤) أبكار (نسخة ١٦٠٣) ، س : الله تعالى .

(٥) س : أن .

(٦) العلم : ساقطة من (د) فقط .

(٧) أبكار : من لاشك .

(٨) أبكار : القاطعة .

(٩) أبكار : . . العلوية عالمة بها مطلعة . .

(١٠) أبكار : . . إلى دليل ولا تعلم ولا تعليم .

(١١) فى «أبكار» جـ ١ ص ١٠٥ (نسخة رقم ١٩٥٤ = ظ ١٥ (نسخة زقم ١٦٠٣) .

(١٢) أبكار : بالله تعالى .

بغير النظر ، [١] وإلا فمن حصلت [٢] له المعرفة بالله بغير النظر [١] فالنظر فى حقه غير واجب » .

وكذلك ذكر هذا غير واحد من أئمة الكلام من أصحاب الأشعرى وغيرهم ، ذكروا أن المعرفة بالله تعالى قد تحصل ضرورة ، وأنهم [٣] مع قولهم بوجوب النظر فإنهم يقولون : بإيمان العامة : إما لحصول المعرفة لهم ضرورة ، وإما لكونهم حصل لهم من النظر ما يقتضى المعرفة ، وإما لصحة الإيمان بدون المعرفة ، ونقلوا صحة إيمان العامة عن جميعهم .

كلام أبى الحسن الطبرى الكيًا عنها .

ومن ذكر ذلك **أبو الحسن الطبرى المعروف بالكيًا** فى كتابه فى الكلام ، أو بعض نظرائه من أصحاب الأستاذ أبى المعالى ، **قال** : « فإن قيل : إذا قلتم : إن النظر واجب والمعرفة واجبة ، فما قولكم فى العوام وسائر [٤] الناس الذين لا ينظرون ولا يعرفون ؟ أهم مؤمنون / أم كافرون ؟ قلنا : اختلف فى هذا علماء الأصول . أما أبو هاشم رأس القدرية فإنه ركب الأبلق العقوق فى هذا ، وقال : من لا يعرف الله فهو كافر غير مؤمن ، وقال : المعرفة واجبة فإذا لم تحصل فضدها [٥] النكرة ، والنكرة كفر ، وقرّره [٦] بأن هؤلاء العامة يقولون : إنهم

ص ١٧٤

(١ - ١) : ساقط من نسختى « أبكار الأفكار » .

(٢) س : حصل .

(٣) س : وذكروا أنهم .

(٤) س : وفى سائر .

(٥) د : قصدها ، وهو تحريف .

(٦) د : وقدّره .

مخيَّرون[١] فى المذاهب أم غير مخيَّرين[٢] ؟ فإن قلتم : إنهم مخيَّرون[٣] بين الرفض والاعتزال والقدر ، والتجسيم والتشبيه ، وغير ذلك من المذاهب فهذا خطأ وعناد . وإن قلتم : لا يخيَّرون[٤] بل يتبعون بعض المذاهب ، فلا يمكن اختيار بعض المذاهب إلا بدليل ، وذلك هو العلم والنظر » .

قال : « وأما علماؤنا فكلهم مجمعون على أن العامة مؤمنون ، وأنهم حشو الجنة ، إلا أنهم اختلفوا فى ذلك ، فقال قائلون : إنهم عالمون بالله تعالى ، عارفون بالأدلة ، إلا أن عبارتهم غير مفصحة[٥] بالألفاظ المصطلح عليها ، وإلا فالأدلة فى طىّ عقولهم ونشر نفوسهم ، وإذا رأى أحدهم خضرة تفوه يقول[٦] : سبحان الله ! وهذا نظر منه[٧] . وقالوا : لا معنى للعلم إلا اعتقاد المعلوم على ماهو عليه ، وهذا موجود فى حق العامة . ثم إنهم قالوا فى العلوم النظرية : ما قولكم فيها ؟ أتجيزون وجودها ضرورة أم لا تجيزون[٨] ؟ وإن لم تجوزوا[٩] ذلك فقد أبعدتم ، وإن جوَّزتم ذلك فألا قلتم مثله هٰهنا ؟ ويكون التكليف الوارد فى حقهم

(١) س : مجبرون .
(٢) س : مجبرين .
(٣) س : مجبرون .
(٤) س : لا يجبرون .
(٥) د : مفحصة ، وهو تحريف .
(٦) س : قال .
(٧) منه : ساقطة من (س) .
(٨) س : أتخبرون . . . أم لا تخبرون .
(٩) س : فإن لم تخبروا . .

قول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وتكون المعارف ضرورية » .

قال : « وقال قائلون من علمائنا : هم مؤمنون غير عالمين لأن للعلم حقيقة ، فإن وُجدت حكمنا بأنهم عالمون ، وإلا فلا . والعلم معرفة المعلوم على ما هو به ، على وجه لا يمكن الانحلال عنه ولا الانفكاك منه ، وإذا طرأت عليه شبهة [لا][1] يرتاع لها ولا يتشكك . وهذا العلم بناؤه على طريق يفيد العلم ، ولا يوجد هذا فى حق العامة ، فإنهم وإن اعتقدوا المعلوم على ما هو به ، إلا أنهم يعرضه[2] التشكك إذا ذكرت لهم شبهة ، إذ[3] لا يقدرون على دفعها[4] بطريق يستند العلم إليه ، لأنهم يدفعون الشبه[5] باتباع الآباء[6] والتعصب الذى نشأوا عليه ، وهذا[7] لا يحصل به العلم ، وإذا قال : إن العلم حصل بغير اتباع الآباء والتقليد ، فهذا عالم حقيقة ، كسادات الصوفية ، فإن المعارف / فى حقهم ضرورة » . ظ ١٧٤

قال : « وأما قوله بأن العامة ينظرون . قلنا : لعمرى ذاك[8] كله مبادئ النظر ، وما وصلوا إلى غاية النظر ، وهو وقوف منهم على أحد شطرى الشيء ، لأنهم يقولون : العالم حادث ، ويجوز أن يكون

(١) لا : ساقطة من (د) .

(٢) س : يعرضهم .

(٣) س : إذا .

(٤) د : رفعها .

(٥) س : الشبهة .

(٦) س : الأبار ، وهو تحريف .

(٧) س : ولهذا .

(٨) س : ذلك .

حادثا ، ويجوز أن يكون قديما مثلا ، فيعتقد حدوثه ولا ينظر إلى الجانب الآخر . والعالِمُ يستعرض المسالك ، ويشرحها بالمدارك ، ويُنهى النظر إلى الغاية القصوى » .

قال : « فإن قيل : كيف يكونون مؤمنين وليسوا بعارفين ؟ قلنا : لأن الله تعالى أوجب عليهم هذا القدر ، ولم يوجب عليهم العلم . وهذا معلوم بضرورة العقل ، مستنِداً إلى السمع ، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يكتفى من الأعراب بالتصديق ، مع علمنا بقصور علمهم عن معرفة النظر والأدلة ، بل يجب عليهم نفى الشك عنهم ، فإذا كانوا قد نفوا الشك واللبس عنهم ، وعقائدهم مستقرة ، فهم مؤمنون . ولا نقول : يجب العلم ، بل لو زال الشك عنهم بخبر التواتر ظاهرا ، أو قول بعض المشايخ ، أو منام هائل فى حق الخصوم ، ثم سكنت قلوبهم إلى اعتقادهم ، صح ذلك . فإن لم يزل عنهم الشك إلا بالعلم ، فعند ذلك لابد منه » .

قال : « وفى القرآن حجاج ، وإن لم يكن فيه الغلبة والفَلْج ، غير أن العامى يكتفى به ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ [سورة ق : ١٥] وليس من أنكر الحشر ينكره لأجل العِياء. وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ [سورة النحل : ٦٢] ، ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴾ [سورة النجم : ٢١] وليس هذا يدل على نفى الولد قطعاً ، فمبادئ النظر كافية لهم . فإن قيل : فإذا لم يجب هذا النظر على كافة الناس ، فهل يجب على الآحاد ؟ قلنا : أجل ، يجب فى كل عصر أن يقوم به آحاد الناس ، وهو فرض من فروض الكفايات ، كالجهاد وتعلم القرآن

وغير ذلك من فروض الكفايات . فأما عامة الناس فلا يتعين عليهم العلم ، بل الاعتقاد الصحيح يكفيهم » .

تعليق ابن تيمية

قلت : المقصود أن الطائفة الأولى الذين قالوا : إن العامة عليهم العلم ، قالوا : إنه[1] قد يحصل لهم ضرورة ، وقد يحصل بالنظر . والطائفة الثانية الذين اكتفوا بالاعتقاد ، اعترفوا بأن[2] من الناس من يحصل له المعرفة ضرورة ، كسادات الصوفية . وأما ذكره من أن الحِجاج الذى فى القرآن يكتفى به العامى ، وإن لم يكن فيه الغلبة والفَلْج ، فهذا الكلام يقوله مثل هذا الرجل وأمثاله من أهل/الكلام الجاهلين بحقائق ما جاء به التنزيل ، وما بُعث به الرسول ، حتى قد يقول بعضهم : إن[3] الطريقة البرهانية ليست فى القرآن ، وهؤلاء جهلهم بمعانى الأدلة البرهانية التى دل عليها القرآن ، كجهلهم بحقائق ما أخبر به القرآن ، بل جهلهم بحقائق ما دل عليه الشرع من الدلائل العقلية والمطالب الخبرية ، أعظم من جهلهم بما سلكوه من الطرق البِدْعية التى سموها عقلية .

ص ١٧٥

وقد رأيت فى كلام هذا الرجل وأمثاله من ذلك عجائب يخالفون بها صريح المعقول ، مع[4] مخالفتهم لصحيح المنقول ، ونقص علمهم وإيمانهم بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، والكلام على هذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

---

(١) س : إنهم .
(٢) س : أن .
(٣) س : حتى يقر بعضهم أن ..
(٤) مع : ساقطة من (س) .

وقد بيّنا فى غير هذا الموضع أن الطرق التى جاء بها القرآن هى الطرق البرهانية التى تحصّل العلم فى المطالب الإلـهية ، مثال ذلك أنه يُستدل بقياس الأَوْلى البرهانى ، لا يُستدل بقياس التمثيل والتعديل ، وذلك أن الله تعالى ليس مماثلا لشئ من الموجودات ، فلا يمكن أن يُستعمل فى حقه قياس شمولٍ منطقى تستوى أفراده فى الحكم ، كما لا يُستعمل فى حقه قياس تمثيلٍ يستوى فيه الأصل والفرع ، فإنه سبحانه لا مِثل له ، وإنما يستعمل فى حقه من هذا وهذا قياس الأَوْلى ، مثل أن يُقال : كل نقص ينزَّه عنه مخلوق من المخلوقات ، فالخالق تعالى أولى بتنزيهه عنه ، وكل كمال مطلق ثبت لموجودٍ من الموجودات ، فالخالق تعالى أَوْلى بثبوت الكمال المطلق الذى لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، لأنه سبحانه واجب الوجود ، فوجوده أكمل من الوجود الممكن من كل وجه ، ولأنه مبدع الممكنات وخالقها ، فكل كمال لها فهو منه وهو معطيه ، والذى خلق الكمال وأبدعه وأعطاه أحق بأن يكون له الكمال ، كما يقولون : كل كمال فى المعلول فهو من العلة .

وكان المشركون يقولون : إن الملائكة بنات الله ، كما حكى الله ذلك عنهم بقوله : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثاً ﴾ [سورة الزخرف : ١٩] ، وهم مع هذا يجعلون البنات نقصاً وعيباً ، ويرون الذّكر كمالاً ، فقال لهم : كيف تصفون ربكم بأنقص الوصفين ، وأنتم مع هذا[١] لا ترضون هذا لأنفسكم ؟ فهذا احتجاج عليهم بطريق

---

(١) س : مع ذلك .

الأوْلى فى بطلان قولهم : إن له البنات ولهم / البنين[1] ، لم يحتج بذلك ظ ١٧٥
على نفى الولد مطلقا كما يقول من يفترى على القرآن .

قال تعالى ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لاَ يَعْلَمُونَ نَصِيباً مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾[سورة النحل : ٥٦] ، ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ * لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾إلى قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾[سورة النحل ٥٧ – ٦٢] .

فبيَّن سبحانه [وتعالى] أنهم[2] يفضلون أنفسهم على ربهم ، ويجعلون له ما يكرهون ، ويقولون بوصفهم الكذب أن لهم الحسنى ، وأنهم يجعلون لأنفسهم ما يشتهون ، وأن ما جعلوا لله نظيره إذا بُشِّر به أحدهم ظل وجه مسودًّا يتوارى من القوم من سوء ما بُشِّر به أيمسكه على هون أم يدسه فى التراب ، ألا ساء ما يحكمون . فبيَّن سبحانه أن هذا الحكم حكم سيئ .

كما قال تعالى فى الآية الأخرى : ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ * تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾[سورة النجم : ٢١ – ٢٢] أى قسمة جائرة . وقال فى

(١) س : البنون ، وهو خطأ .

(٢) د : فبين سبحانه أنه ، وهو تحريف .

الآية الأخرى : ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ * أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَـٰنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَ مَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَـٰنِ إِنَاثاً أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ١٥ – ١٩] فقال تعالى مقيما للحجة مخاطبا باستفهام الإنكار المبين لبطلان ما أنكره وامتناعه ، وأن ذلك مستقر فى الفطر : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ ﴾ [سورة الزخرف : ١٦] فإنه لو قُدِّر على سبيل الفرض أن يتخذ أولاداً ، أكان يتخذ مما يخلق بناتٍ ويصفيكم بالبنين ؟ ! أى يجعل البنين صافين لكم لا يشرككم فى اتخاذ البنين ، بل تكونون أنتم مخصوصين بخير الصنفين ، وهو سبحانه مخصوص بالصنف المنقوص ؟ !

ثم ذكر عنهم ما يبيِّن فرط نقص البنات عندهم فقال : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَـٰنِ مَثَلاً ﴾ [سورة الزخرف : ١٧] وهن الإناث ، كما ذكر ذلك فى سورة النحل ، أى بالذى جعله مثلا للرحمـٰن وهن البنات اللاتى جعل للرحمـٰن مِثلهن فضربه للرحمـٰن مثلا أى جعله له مثلا حيث مثّل به الملائكة / الذين جعلهم بنات الله ، فجعلهن[1] يماثلن البنات اللاتى [جعل الرحمـٰن مثلهن ، فضرب للرحمـٰن – أى

ص ١٧٦

(١) س : وجعلهن .

جعل له – مثلا ، يماثل البنات اللاتى][1] إذا بُشِّر أحدهم بها ظل وجهه مسودًّا وهو كظيم .

ثم بيَّن نقص النساء فقال : ﴿ أَوَ مَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ ﴾[سورة الزخرف : ١٨] وهن النساء تربَّيْنَ فى الحلية ﴿ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[سورة الزخرف : ١٨] وهى المرأة لا تكاد تتكلم بحجة لها إلا كانت عليها ، فبيَّن أنهن من نقصهن يكملن بالحلية التى تزينهن فى أعين الرجال ، وهى لا تبين فى الخصام .

وعدم البيان صفة نقص ، فإن اللّه ميَّز الإنسان بالنطق والبيان ، الذى فضَّله به على سائر الحيوان ، كما قال تعالى ﴿ الرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾[سورة الرحمن : ١ – ٤] وقال : ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[سورة العلق : ٣ – ٥] .

وأهل المنطق يقولون : الإنسان هو الحيوان الناطق ، ولما كان هذا أظهر صفاته قال تعالى : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[سورة الذاريات : ٢٣] ، وقد قال [تعالى][2] : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴾[سورة النجم : ١٩ ، ٢٠] وهذه هى الأصنام الكبرى التى كانت بمدائن الحجاز ، فإنه كانت

---

(١) ما بين المعقوفتين فى (س) ، وساقط من (د) .

(٢) تعالى : زيادة فى (س) .

اللات لأهل المدينة ، والعزّى لأهل مكة ، ومناة الثالثة الاخرى لاهل الطائف .

وهذه كلها مؤنثة ، كما قال فى الآية الأخرى : ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثاً وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَاناً مَّرِيدًا﴾[سورة النساء : ١١٧] .

وهذه جعلوها شركاء له تُعبد من دونه ، وسموها بأسمائه مع التأنيث ، كما قيل : إن اللات من الإلٰه ، والعزى من العزيز ، ومناة[(١)] من منى يمنى إذا قَدَّر[(٢)] ، وكانوا يسمّونها الربّة ، وهم سمّوها بهذه الأسماء التى فيها وصفها لها بالإلٰهية والعزة والتقدير والربوبية ، وهى أسماء سموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان ، أى من كتاب وحجة ، فإن الله تعالى لم يأمر أحداً بأن[(٣)] يعبد أحداً غيره ، ولم يجعل لغيره شركاء فى إلٰهيته .

كما قال تعالى : ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَـٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾[سورة الزخرف : ٤٥] .

---

(١) س : والمناة . فى هامش نسخة (س) أمام هذا الموضع كتب ما يلى : « اختلف أهل التفسير فى مواضع هذه الأصنام الثلاثة ، فقال مجاهد وابن عباس وأبو صالح : كان اللات رجلا يلتّ السويق للحاج ، فلما مات عكفوا على قبره . إلّا أن مجاهدا قال : كان ببطن نخلة ، وقرأها الثلاثة : مجاهد وابن عباس وأبو صالح : « اللاتّ » بتشديد التاء . وقال الكلبى : كانت اللات بالطائف ، وأما العزى فقال مجاهد : كانت شجرة بغطفان ، وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها . وقال الضحّاك : هى صنم لغطفان . وقال ابن زيد : العزى بالطائف ، وأما مناة فقال الضحاك : صنم لهذيل وخزاع يعبده أهل مكة والله أعلم » .

(٢) فى اللسان : مناه الله يمنيه : قدّره .

(٣) د : أن .

وهو سبحانه دائما ينزّه نفسه فى كتابه العزيز عن الشريك والولد ، كما ذكره فى سورة النحل ، حيث قال : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لاَ يَعْلَمُونَ نَصِيباً مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾[سورة النحل : ٥٦] الآية وما بعدها .

وقال : ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِى الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِىٌّ مِّنَ الذُّلِّ وكَبِّرْهُ تَكْبِيراً ﴾[سورة الإسراء : ١١١] .

وقال [تعالى][1] : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً * الَّذِى لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِى الْمُلْكِ ﴾[سورة الفرقان : ١ ، ٢] .

وقال [تعالى][1] : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾[سورة الإخلاص] .

وقال : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[سورة الأنعام : ١٠٠] .

[2]وقالت الجن : ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلاَ وَلَداً ﴾[سورة الجن : ٣][2] .

وإذا أراد أن يحتج سبحانه على نفى الولد مطلقا لم يذكر هذه الحجة التى لم يَفهم وجهها من لم يعرف ما فى القرآن من الحجاج ، وظن هو

(١) تعالى : زيادة فى (س) .
(٢ - ٢) : ساقط من (س) .

وأمثاله من أهل الضلال أن حجاجهم أكمل من حجاج القرآن ، وأنهم حققوا أصول الدين أعظم من تحقيق الصحابة والتابعين .

بل يذكر سبحانه الحجة المناسبه للمطلوب كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ * بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[سورة البقرة : ١١٦ ، ١١٧] .

وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[سورة الأنعام : ١٠٠ ، ١٠١](١) .

والكلام على هذه الآيات وما فيها من الأسرار مذكور فى غير هذا الموضع ، وقد بيّن هناك أن هؤلاء الآيات تضمنت إبطال قول المبطلين من المشركين والصابئين وأهل الكتاب ، [و] تضمنت(٢) إبطال ما كان يقوله مشركو العرب ، وما يقوله النصارى ، وما يقوله مشركو الصابئة وفلاسفتهم ، الذين يقولون بتولد العقول ، أو العقول والنفوس عنه .

ومن أراد الجمع بين كلامهم وبين النبوات سماها ملائكة ، ويقول : العقل كالذكر ، والنفس كالأنثى . فهؤلاء خرقوا له بنين وبنات بغير علم .

---

(١) فى هامش نسخة (س) كتب أمام هذا الموضع : « هذه الآية مكررة » . وقد وردت هذه الآية قبل عدة أسطر .

(٢) فى النسختين : تضمنت ، وزدت حرف العطف ليستقيم الكلام .

ثم بيَّن سبحانه أنه مبدع للسموٰات والأرض ، والإبداع خلق الشيء على غير مثال ، بخلاف التولد الذى يقتضى تناسب الأصل والفرع وتجانسهما .

والإبداع خلق الشئ(١ بمشيئة الخالق وقدرته ، مع / استقلال الخالق به وعدم شريك له(١) ، والتولد لا يكون إلا [بجزء من المولِّد](٢) (٣ بدون مشيئته وقدرته ، ولا يكون إلا بانضمام أصل آخر إليه(٣) .

ص ١٧٧

وقال تعالى : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[سورة الأنعام : ١٠١] فبيَّن بطلان كون(٤) الولد له من غير صاحبة(٥) لقوله : ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ ﴾[سورة الأنعام : ١٠١] فإن التولد لا يكون إلا من أصلين ، وليس فى الموجودات ما يكون وحده مولِّداً لشيء ، بل قد خلق الله تعالى من كل شيء زوجين(٦) ، وهو سبحانه الفرد الذى لا زوج له .

وقد بُسط هذا فى غير هذا الموضع ، وبُيِّن فساد قول المتفلسفة الذين يقولون : لا يصدر عن الواحد إلا واحد ، حتى قالوا : إن الواجب لم يصدر عنه أولاً إلا عقل ، ثم بتوسط العقل صدر عقل ونفس وفلك .

(١ – ١) : ساقط من (س) وبدلا من هذه العبارات جاء فى (س) . . . خلق الشئ من غير شئ ، والتولد . . .

(٢) عبارة : « بجزء من المولِّد » فى (س) وسقطت من (د) .

(٣ – ٣) : ساقط من (س) .

(٤) د : فبين كون بطلان . . ، وهو خطأ .

(٥) س : من غير زوجة .

(٦) س : بل يخلق الله من كل شئ زوجين .

وهذا الكلام ، وإن كان فساده معلوما من وجوه كثيرة ، كما قد بُسط فى موضعه[١] ، فالمقصود هنا أنه ليس فى الموجودات الواحد البسيط الذى يصفونه ، وهو المجرد عن جميع صفات الإثبات الذى لا يُوصف إلا بالسلوب والإضافات ، بل هذا الواحد لا حقيقة له .

وأيضا فإنه لا يُعرف فى الوجود واحدٌ صدر عنه بمجرده شىء ، وما يمثّلون به من أن النار لا يصدر عنها إلا الإحراق والتسخين ، والماء لا يصدر عنه إلا التبريد ، والشمس يصدر عنها الشعاع[٢] ، ونحو ذلك كلها حجج عليهم ، فإن هذه الآثار[٣] لم تصدر عن مجرد هذه الأجسام وطبائعها،بل لا تكون السخونة والإحراق إلا عن شيئين : أحدهما : النار أو الشعاع أو الحركة ، فإن هذه الثلاثة من أسباب[٤] السخونة . والثانى : محل قابل لذلك ، كبدن الحيوان والنبات[٥] ، ونحو ذلك ، وإلا فالسمندل والياقوت وغيرهما لمَّا لم تكن فيه[٦] قوة القبول لم تحرقه النار .

وكذلك الشعاع لابد له من محل يقبل الانعكاس عليه ، وإلا فإذا لم يكن هناك جسم قابل له لم يحدث الشعاع .

وهؤلاء الملاحدة يقولون : إن الأول الواجب الوجود ، الذى

(١) س : كما قد بسط فى غير هذا الموضع .
(٢) س : والشمس تصدر الشعاع .
(٣) س : النار .
(٤) س : هى أسباب . .
(٥) س : كبدن الإنسان والنبات .
(٦) س : لما يمكن فيه ، وهو تحريف .

يسمّونه العلة ، هو ذات بسيطة ، ليس له نعت من النعوت . وأنه صدر عنه عقل ، هو واحد بسيط أيضا ، لأنه لا يصدر عن الواحد إلا واحد ، ثم صدر[١] عنه عقل ونفس وفلك ، وليس هذا نظير ما يمثّلون به[٢] /من الآحاد ، فإن آثارها كانت بمشاركة من القوابل[٣] ظ ١٧٧ الموجودة ، وهنا [كل][٤] ما سوى الأول فهو معلول له ، ليس هناك موجود غيره ليشترك هو وذلك[٥] الموجود فى ذلك ، كاشتراك الشمس والمطارح القابلة ، واشتراك النار والموارد القابلة .

فقوله تعالى : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ ﴾[سورة الأنعام : ١٠١] بيان أن التولد لا يكون إلا بين اثنين ، وهو– سبحانه –لا صاحبة له ، فكيف يكون له ولد ؟ .

وهذا القدر لما كان مستقرا فى فطر الناس ، كان عامة ما يسمونه تولّداً ونتاجاً إنما يكون عن أصلين ، فالأمور التى تسمى متولدات – كالشبع والرى ونحو ذلك – إنما حدثت عن أصلين : فعل العبد ، والأسباب الأُخَر المعاونة له .

وكذلك النظّار يقولون : النتيجة لا تكون إلا عن مقدمتين ، ويشبّهون حصول النتيجة عن المقدمتين بحصول النتاج عن الأصلين من

(١) د : لم يصدر ، وهو تحريف .
(٢) س : ما تمسكون به .
(٣) س : كانت مشاركة القوابل .
(٤) كل : ساقطة من (د) .
(٥) وذلك : ساقطة من (س) .

الحيوان ، لأن[١] هذين أصلان فى التوليد ، وهذين[٢] أصلان فى التولد[٣] .

ثم قال تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾[سورة الأنعام : ١٠١] وذلك بيان لأنه إذا كان خالقاً لجميع الأشياء ، فكيف يكون فيها ما هو متولد عنه ؟ والجمع بين الخلق والتوليد[٤] ممتنع ، كما يمتنع الجمع بين التولد والتعبد[٥] .

كما قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَـٰنُ وَلَداً * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدًّا * تَكَادُ السَّمَـٰوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَداً * وَمَا يَنبَغِى لِلرَّحْمَـٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً * إِن كُلُّ مَن فِى السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلاَّ آتِى الرَّحْمَـٰنِ عَبْداً * لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴾[سورة مريم : ٨٨ - ٩٤] .

[٦] وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَـٰنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٦][٦] حتى أنه استدل بهذا طائفة من الفقهاء على أن ولد الإنسان يعتق عليه إذا ملكه ، فلا يكون عبده من هذه الآية ، لأنه سبحانه بيّن تنافى التوليد والتعبيد .

---

(١) س : عن الأبوين لأن .

(٢) د : وهذان ، وهو خطأ .

(٣) س : فى التوليد .

(٤) س : التولد .

(٥) س : بين التوليد والتبعيد (كذا ولعل صوابها : والتعبيد) .

(٦ - ٦) : ساقط من (س) .

وهذا الحكم معلوم بأدلة أخرى ، كما فى الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم مرَّ بامرأة مُجِحٍّ[١] على باب فسطاط ، فقال : لعل صاحبها[٢] يلمّ بها ؟ قالوا : أجل . قال : لقد هممت أن ألعنه لعنة تدخل معه قبره ، كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستعبده وهو لا يحل له[٣] ؟

فبيَّن صلى الله عليه وسلم أنه إذا وطئ تلك الحبلى وسقى ماءه زرع غيره ، فإنه بتلك الزيادة التى تحصل منه فى الجنين[٤] ، يصير شريكاً له فى التولد[٥] ، وحينئذ فلا يحل له أن يستعبده ، ولا أن يجعله موروثا عنه ، كما يورِّث ماله ، فإذا كان هذا بمشاركته فى التولد/مع أن الولد قد انعقد من ماء غيره ، فكيف بالولد الذى انعقد منه ؟

ص ١٧٨

وكذلك قوله تعالى : [٦]﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة الأنعام : ١٠١] كما قال[٦] فى الآية الأخرى : ﴿ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴾ [سورة مريم : ٩٤] ، فإن إحاطة العلم والعدّ بهم فيه بيان أنه لا يكون منهم إلا ما يعلمه ، لا ينفردون عنه بشئ ، كما ينفرد الولد عن والده ، والشريك عن شريكه .

---

(١) فى « القاموس المحيط » : « أجحت المرأة حملت فأقربت وعظم بطنها فهى مجح » .

(٢) س : لعل سيدها .

(٣) الحديث عن أبى الدرداء رضى الله عنه فى : مسلم ١٠٦٥/٢ - ١٠٦٦ (كتاب النكاح ، باب تحريم وطء الحامل المسبية) ؛ سنن أبى داود ٣٣٢/٢ (كتاب النكاح ، باب فى وطء السبايا) ؛ المسند (ط . الحلبى) ١٩٥/٥ ، ٤٤٦/٦ ؛ سنن الدارمى ٢٢٧/٢ (كتاب السير ، باب فى النهى عن وطء الحبالى) . وأول الحديث فى مسلم : عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه أتى بامرأة مجح على باب فسطاط فقال : لعله يريد أن يلم بها . . . الحديث »

(٤) س : إلى الجنين .

(٥) س : فى التوليد .

(٦ - ٦) : ساقط من (س) .

وقوله فى الآية الأخرى : ﴿ بَدِيعُ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة البقرة : ١١٧] ، بيان لكونه سبحانه يخلق الأشياء بكلمته ، وأنها منقادة له ، فإذا قال لها : كن ، كانت . وهذا منافٍ للتوليد[١] ، بل خلق المسيح عليه السلام بكلمة « كن » .

وقد عُلم فى الشاهد أن من يدبِّر الأشياء بمجرد كلمته ليس كالذى يحتاج إلى أن تُولَّد منه الأشياء ، فكيف يوصف بالتولد[٢] وهو سبحانه فى جميع ما يقضيه إنما يقول له : كن فيكون ؟

وأما ما ذكره من قوله تعالى : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ [سورة ق : ١٥] ، وقول ذلك القائل : من أنكر الخلق[٣] فلم ينكره لأجل كونه عَيىَ[٤] بالخلق الأول . فيقال له : مثل هذا الكلام[٥] إذا قاله ملحد طاعن فى القرآن ، كان فيه من الدلالة على جهله وضلاله ما لا يقدر على وصفه الإنسان .

وذلك أن الله تعالى فى كتابه ذكر من دلائل المعاد وبراهينه ما لا يقدر أحد على أن يأتى بقريب منه ، وذكر فيه من أصناف الحجج ما ينتفع به عامة الخلق .

---

(١) س : وهذا ينافى التوليد .

(٢) س : بالتوليد .

(٣) د : الخلق .

(٤) د : فنى .

(٥) الكلام : ساقطة من (س) .

فإنه سبحانه دلّ على إمكان إحياء الموتى وقدرته على ذلك بطريق الوجود والعيان ، وبطريق الاعتبار[(١)] والبرهان ، والأول أعظم الطريقين ، فلا شئ أدل على إمكان الشئ من وجوده . فذكر فى كتابه ما أحياه من الموتى فى غير موضع .

كما قال تعالى فى سورة البقرة : ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ * ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّن بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٥٥ ، ٥٦] فهذه فى قصة موت بنى إسرائيل الذين سألوه[(٢)] الرؤية .

وقال فى قصة البقرة : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٧٣] .

وقال فى الذين خرجوا من ديارهم : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٣][(٣)] ، الآية – وهى قصة معروفة .

وقال تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ ظ ١٧٨

---

(١) س : الإخبار .

(٢) د : سألوا .

(٣) فى (س) ذكر تمام الآية : (على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون) .

لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٩] ، فقص هذه القصة التى فيها موت البشر مائة عام ، وموت حماره ، ومعه طعامه وشرابه ، ثم إحياء هذا الميّت وإحياء حماره وبقاء[1] طعامه وشرابه لم يتغير ولم يفسد ، وهو فى دار الكون والفساد التى لا يبقى فيها فى العادة طعام وشراب بدون التغير بعض هذه المدة ، وهذا يبين قدرته على إحياء الآدميين والبهائم ، وإبقاء[2] الأطعمة والأشربة لأهل الجنة فى دار الحيوان بأعظم الدلالات .

وذكر بعد ذلك قول إبراهيم : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٠] ، فأمره بخلط الأطيار الأربعة مثلا مضروباً لاختلاط الأخلاط الأربعة[3] ، ثم أحيى[4] الأطيار ، وميّز بين هذا وهذا ، وجعلهن يأتين سعياً إجابة

(١) س : وبقى .
(٢) د : وبقاء .
(٣) س : مثلا مضروبا لأخلاط العناصر الأربعة .
(٤) فى النسختين : ثم أحيا .

لدعوة الداعي ، فكان[١] في ذلك من الدليل ما لا يخفى على ذي تحصيل .

فهذه خمس قصص في إحياء الآدميين ، وقصة في إحياء البهائم ، وقصة في إبقاء الطعام والشراب ،[وقصة في إحياء الطير][٢] . وذكر في [غير][٣] موضع إحياء المسيح [صلى الله عليه وسلم][٤] للموتى[٥] ، وذكر قصة[٦] أصحاب الكهف وبقاءهم[٧] ثلاثمائة سنة وتسع سنين نياماً لا يأكلون ولا يشربون وهم أحياء لم يفسدوا .

وقال في القصة : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [سورة الكهف : ٢١] .

فهذه القصص فيها من الإخبار بالموجود ما هو من أعظم الدلائل على القدرة والإمكان[٨] لإحياء الله الموتى . (*وصدق هذه الأخبار يُعلم بما به يعلم صدق الرسول ، ويُعلم بأخبار أخرى من غير طريق الرسول ، وإخباره بها من أعلام نبوته ، كما قد بُسط في موضع آخر*) .

(١) د : وكان .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

(٣) غير : ساقطة من (د) .

(٤) صلى الله عليه وسلم : زيادة في (س)

(٥) س : الموتى .

(٦) د : وذكر في قصة . .

(٧) س : وإبقاهم .

(٨) س : وإمكان .

(* - *) : ساقط من (س) .

وأما الصنف الثانى ، وهو طريق إثبات الإمكان والقدرة بالاعتبار والقياس بطريق الأَوْلى ، فإنه سبحانه يستدل على ذلك تارة بخلق النبات ، ويبين أن قدرته على إحياء الموتى كقدرته على [إنبات] النبات [(١)] . وتارة يستدل على ذلك بخلق الحيوان نفسه ، وأن قدرته على الإعادة كقدرته على الابتداء/ وأوْلى .

ص ١٧٩

وتارة يبين ذلك بقدرته على خلق السموات والأرض ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّى وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلاَ يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ ﴾ [سورة الحج : ٥ - ٧] .

وفى هذا الكلام العزيز من أنواع الاعتبار ما لا يحتمله هذا المكان .

وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًى بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة

---

(١) فى النسختين : كقدرته على النبات ، ولعل زيادة كلمة « إنبات » فيها توضيح للمعنى .

الأعراف : ٥٧] . فبين أن إخراج النبات بالماء ممَّا يُتذكر به إخراج الموتى من قبورهم .

وقال تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكاً فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ * وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ * رِزْقاً لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتاً كَذَٰلِكَ الْخُرُوجُ ﴾ [سورة ق : ٩ - ١١] .

وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَٰلِكَ النُّشُورُ ﴾ [سورة فاطر : ٩]

وقال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ * أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ * نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ * عَلَى أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِيمَا لَا تَعْلَمُونَ * وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة الواقعة : ٥٨ - ٦٢] .

وقال تعالى ﴿ أَوَ لَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة يس : ٨١] .

وقال[تعالى][1] : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِىَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأحقاف : ٣٣] .

وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [سورة الروم : ٢٧] .

---

(١) تعالى : زيادة فى (س) .

وقد بيَّن سبحانه من حجج منكرى المعاد ، والجواب عنها وتقريره ما يطول هذا الموضع باستقصائه ، كما فى قوله : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾ [سورة يس : ٧٨ — ٨٠] . إلى آخر الآيات ، وهذا/ باب واسع ليس هذا موضع بسطه . ظ ١٧٩

فأما الآية التى ذكرها القائل المتقدم ، وهى قوله : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ [سورة ق : ١٥] . فإن العرب تقول : عَيَّ وعَيِيَ بأمره إذا لم يهتد لوجهه ، ويقول الرجل : عييت بأمرى إذا لم يهتد لوجهه ، وأعيانى هو .

وقال الشاعر : —

عَيُّوا بأَمْرِهِمُ كما عَيِيَتْ ببيضتِها الحمامهْ

فالعَيِيُّ بالأمر يكون عاجزاً عنه مثل أن لا يدرى ما يفعل فيه .

فقال سبحانه باستفهام الإنكار المتضمن نفي ما استُفهم عنه ، وأن ذلك معلوم عند المخاطب : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ [سورة ق : ١٥] ، فلم نكن عالمين بما نصنع فيه ، ولا قادرين عليه ؟ أم خلقناه بعلمنا وقدرتنا ، وأتينا فيه من الإحكام والإتقان بما دلّ على كمال علمنا وحكمتنا وقدرتنا ؟

وهذا نظير قوله : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ

وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِـىَ الْمَوْتَى بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة الأحقاف : ٣٣] .

ومن المستقر فى بدائه العقول أن خلق السمٰوات والأرض أعظم من خلق الآدميين ، فإذا كان فيها من الدلالة على علم خالقها وقدرته وحكمته ما بَهَر العقل[١] ، أفلا يكون ذلك دالاًّ[٢] على أنه قادر على إحياء الموتى لا يعيى بذلك كما لم[٣] يعىَ بالأول بطريق الأَوْلى والأحرى ؟

ولعل هذا الجاهل لم يفهم هذه الآية ، فظن أن قوله : ﴿ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ ﴾ [الأحقاف : ٣٣] هو من الإعياء : الذى هو النصب واللغوب ، وأن المعنى إذا كنا[٤] ما تعبنا فى الخلق الأول ، فكيف نتعب فى الثانى ؟ فإن كان هذا هو الذى فهمه من الآية ، كما يفهم ذلك جهَّال العامة الذين لا يعرفون لغة العرب ولا تفسير القرآن ، [٥] ولا يفرِّقون بين عَيِىَ وأعيا [٥] ، فقد أوتى من جهة جهله بالعقل والسمع .

وهؤلاء المبتدعون[٦] يجهلون حقائق ما جاء به الرسول ، ويعرضون عنه ، ثم يحكمون بموجب جهلهم أن ليس فى ذلك من البراهين من

(١) س : العقول .
(٢) س : دلالة .
(٣) لم : ساقطة من (س) .
(٤) د : كان .
(٥ - ٥) : ساقط من (س) .
(٦) د : المبتدعين ، وهو خطأ .

جنس ما فى كلامهم ، ولو أوتوا العقل والفهم لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، لتبينوا أنه الجامع لكل خير.

وأما فساد طرقهم المخالفة للنصوص ، فهو بيِّنٌ[(١)] لكل ذكى فاضل منهم ومن غيرهم . ويكفيك أن عمدتهم فى أصول الدين إما دليل الأعراض ، وقد عُلِم ما فيه من الاعتراض ، وإما دليل الوجوب[(٢)] المستلزم للواجب .

وقد بيَّنا فى غير هذا الوضع أن تلك الطريقة لا تدل على وجود (٣ واجبٍ ، فإن ذلك إنما يدل/ إذا ثبت وجود الممكن الذى يستلزم الواجب . والممكن عندهم هو متناول القديم والحادث ، فجعلوا القديم الأزلى داخلاً فى مسمَّى الممكن ، وخالفوا بذلك قول سائر العقلاء من سلفهم وغيرهم ، مع تناقضهم فى ذلك .

ص ١٨٠

وبهذا التقدير لا يمكنهم أن يقيموا دليلاً على أن الممكن بهذا الاعتبار يحتاج إلى فاعل٣) . وقد أوردوا على هذه الطريقة من الاعتراضات[(٤)] ما أوردوه ، (٥ ولم يمكنهم أن يجيبوا عنه بجواب صحيح ، كما قد بسط فى موضعه٥) . ثم غايته إثبات وجودٍ واجب لا يتميز عن المخلوقات ، ولهذا صار كثير منهم إلى أن الوجود الواجب (٦ لا يتميز عن المخلوقات . ولهذا صار كثير منهم إلى أن الوجود الواجب٦) هو وجـود المخلوقات ، فكثير

(١) د : متبين .

(٢) س : الوجود .

(٣ – ٣) : ساقط من (س) .

(٤) س : وقد أوردوا عليه من الاعتراضات .

(٥ – ٥) : ساقط من (س) .

(٦ – ٦) : ساقط من (س) .

من نظّارهم يطعن فى دليل إثبات واجب الوجود ، وكثير من محققيهم وعارفيهم يقول : إن الوجود الواجب هو وجود المخلوقات .

ومآل القولين واحد ، وهو قول فرعون الذى أنكر رب العالمين ، فإن فرعون وغيره لم ينكروا وجود هذا العالم المشهود ، فمن جعله هو الوجود الواجب ، أو كان قوله لا يدل إلا على ذلك ، كان منكراً للصانع . ثم إذا كان هذا هو الوجود الواجب ، كان ما يلزمهم على ذلك من المحالات أضعاف ما فروا منه ، كما بيّنا ذلك فى غير هذا الموضع .

فمن جعله وجود كل موجود ، كان فيه الشهادة على نفس الوجود المحدث الكائن بعد أن لم يكن بأنه واجب ، ومن جعله وجود الفَلَك كان فيه من افتقار واجب الوجود إلى غيره ، ومن حدوث الحوادث بلا سبب فاعل ، ومن غير ذلك ما يناقض أصولهم وأصول غيرهم المتفق على صحتها ، ويوقعهم فى شر مما منه فروا .

والمقصود هنا أنه سبحانه لما قال : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ [سورة ق : ١٥] لم يُرد الإعياء الذى هو التعب ، وإنما أراد العَيَّ ، كما تقول العرب : عَيِيَ بأمره إذا لم يهتد لوجهه. وحينئذ فيكون فى الآية من الدلالة على علم الخالق وحكمته ما[١] يبين أنه خلقه بمشيئته وقدرته وحكمته وعلمه . ومن كان خالقا لهذا العالم بمشيئته وقدرته وحكمته وعلمه ، كان بأن يقدر على إحياء الموتى أَوْلى وأحرى .

---

(١) س : مما .

والملاحده المنكرون للمعاد تعود شبههم كلها إلى ما ينفى علم الرب تعالى أو قدرته [١] أو مشيئته أو حكمته . /ونفى العى يثبت هذه الصفات ، فتنتفى أصول شبههم . فالفلاسفة الإلٰهيون [٢] الذين هم أشهر هذه الطوائف بالحكمة والنظر والعلم – رهط الفارابى وابن سينا وأمثالهما – عمدتهم فى إنكار المعاد هو اعتقادهم قدم العالم ، وأن الفاعل علة تامة موجبة بالذات ، لا يختلف فعلها ، فلا يجوز أن يتغير العالم لأجل ذلك .

ظ ١٨٠

وهؤلاء فى كلامهم من نفى قدرته وعلمه ومشيئته ما هو مبسوط فى غير هذا الموضع . ومن أيسر ذلك أنهم فى الحقيقة ينكرون أن يكون خالقاً للمحدثات [٣] .

وإذا كان قد عُرف بضرورة العقل أن المحدثات ، وما فيها من التخصيص والإتقان والحكمة ، دلّ على الخالق العليم القدير [٤] الحكيم ، عُلم فساد قول هؤلاء ، فإن قولهم يستلزم أن تكون المحدثات كلها حدثت بلا محدث ، لأن العلة القديمة التامة التى جعلوها الأول لا يتأخر عنها شئ من معلولاتها ، فلا يكون شئ من الحوادث معلولاً لها ، فلا يكون مفعولاً لها ، ولا يجوز أن تكون الحوادث معلولة لعلة أخرى تامة موجبة بذاتها ، لأن القول فى تلك

---

(١) س : وقدرته .

(٢) س : الإلٰهية .

(٣) د : للمحداث ، وهو تحريف .

(٤) س : القادر .

العلة كالقول فى هذه ، ولا يجوز أن يكون صدرت[١] عن ممكن لا علة له ، لأن الممكن لا يكون موجوداً بنفسه ، بل لا بد له من موجد - سُمِّىَ علة أو لم يسم - ولا يجوز أن يكون صدرت عن ممكن بنفسه ، لأن كون ذلك الممكن محدثاً لها أمر ممكن محدث ، فلابد له من محدِث ، فإذا استحال على أصولهم صدور الحوادث عن العلة التامة الواجبة بواسطة أو غير واسطة ، فقد تعذر صدورها عن ممكن لا موجب له ، وعن موجب[٢] لا يستند فعله إلى الواجب بنفسه ، لزم على قولهم أن لا يكون لها فاعل .

ووجه الحصر أن يُقال : محدِث الحوادث : إما أن يكون هو الواجب بنفسه ، بوسط أو بغير وسط ، أو غير الواجب بنفسه . وما ليس بواجب بنفسه فهو الممكن . والممكن إما أن يكون له موجد ، وإما أن لا يكون . والثانى ممتنع . والأول نفس إحداثه للمحدثات أمر حادث ممكن ، فلابد له من موجد .

فتبين أن المحدَثات لا بدَّ لها من محدث ، يكون واجباً بنفسه ، ولا يكون علة تامة مستلزمة لمعلولها ، وهذا يبطل أصل قولهم .

(*وهذا قـول حذَّاقهم - كابن سينا وأمثاله - الذين يقولون : إنه صدر عن/ موجب بالذات . ويُحكى هذا القول عن برقلس . وأما أرسطو وأتباعه فعندهم الأول لا يوجب شيئا ولا يفعل شيئا ، بل

ص ١٨١

(١) س : حدثت .

(٢) س : وعن ممكن .

(* - *) : ما بين النجمتين ساقط من (س) .

الفلك يتحرك للتشبه به – وهذا أفسد من ذاك من طرق متعددة*) وليس[١] هذا موضع بسط ذلك .

وإنما المقصود هنا التنبيه على [أن][٢] قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ ﴾ [سورة الأحقاف : ٣٣] فيه تنبيه على ثبوت الأمور التى توجب وصف خالق السمٰوات والأرض بصفات الكمال وبإحداث الأفعال ، وذلك هو الذى يستلزم قدرته على إحياء الموتى ، وبسط ذلك يطول .

ومما يبين خذلان الله لأهل البدع ، المخالفين للكتاب والسنة ، أن هذين الأصلين : أمر الولادة ، وأمر المعاد ، هما من أعظم أصول أهل الضلال كالدهرية من الفلاسفة وغيرهم ، الذين يقولون : إن العقول تولدت عن الله ، وينكرون إحياء الله الموتى .

وفى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : يقول الله تعالى : شتمنى ابن آدم وما ينبغى له ذلك ، وكذّبنى ابن آدم وما ينبغى له ذلك . فأما شتمه إياى فقوله : إنى اتخذت ولدا ، وأنا الأحد الصمد ، الذى لم ألد ولم أولد ولم يكن لى كفوا أحد . وأما تكذيبه إياى فقوله : لن يعيدنى كما بدأنى ، وليس أول الخلق بأهون علىّ من إعادته . وهذا فى الصحيح من غير وجه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، من[٣] حديث أبى هريرة ، وابن عباس[٣]

---

(١) د : فليس .

(٢) أن : ساقطة من (د) .

(٣ – ٣) : ساقط من (س) . والحديث عن أبى هريرة وابن عباس رضى الله عنهم فى : =

وهؤلاء الملاحدة شتموه بما ذكروه من تولّد الموجودات عنه ، وكذّبوه بقولهم : لن يعيدنا كما بدأنا ، وضاهوا فى ذلك أشباههم من ملاحدة العرب .

قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا * أَوَلاَ يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً ﴾ إلى قوله : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِى كَفَر بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالاً وَوَلَدَا * أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَـٰنِ عَهْداً * كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا * وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْداً ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَـٰنُ وَلَداً * لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدًّا * تَكَادُ السَّمَـٰوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَداً * وَمَا يَنبَغِى لِلرَّحْمَـٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً * إِن كُلُّ مَن فِى السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلاَّ آتِى الرحْمَـٰنِ عَبْداً * لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾ [سورة مريم : ٦٦ – ٩٥] .

فذكر سبحانه فى هذا الكلام الرد على من أنكر المعاد ، وعلى من قال : إنه اتخذ ولدا ، كما جمع النبى صلى الله عليه وسلم بينهما فى الحديث .

= البخارى ١٠٦/٤ (كتاب بدء الخلق ، الباب الأول) ١٩/٦ – ٢٠ (كتاب التفسير ، سورة البقرة ، باب : وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه) . ١٨٠/٦ (كتاب التفسير ، سورة قل هو الله أحد) سنن النسائى (بشرح السيوطى) ٩١/٤ (كتاب الجنائز ، باب أرواح المؤمنين) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣١٧/٢ ، ٣٥٠ – ٣٥١ ، ٣٩٣ – ٣٩٤ .

وهذا المبتدع ذكر فى دلالة القرآن على هذا وعلى هذا ما تقدم التنبيه/ على فرط ضلال قائله عن حقائق ما أنزل الله على رسوله . ظ ١٨١

ولهذا لما كانت طريقة القرآن فيما يثبته للرب تعالى[1] وينفيه عنه مبنية على برهان الأَوْلى[2] ، لا على البرهان الذى تستوى أفراده ، أو يماثل فرعه أصله .

قال تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ﴾[سورة النحل : ٦٠] بعد قوله : ﴿ وإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾[سورة النحل : ٥٨] .

وقال تعالى فى الآية الأخرى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَـٰنِ ﴾[سورة الزخرف : ١٧] أى بما ضربوه للرحمـٰن مثلا،والمثل الذى ضربوه له هو البنات ، وهو عندهم مثل سَوْءٍ مذموم معيب . فقال تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ ﴾[سورة النحل : ٦٠] ، ومن قال : إنه وَلَد الملائكة ، أو قال : إنه وَلَدَ العقول أو النفوس ، فإنه لا يؤمن بالآخرة ، فله مثل السَّوْء .

والله تعالى له المثل الأعلى ، فلا يُضرب له المثل المساوى ، إذ لا كُفُوَ له ولا ند ، فضلا عن أن يُضرب له المثل الناقص ، ولا يكتفى فى حقه بالمثل العالى ، بل له المثل الأعلى ، إذ هو الأعلى سبحانه ، والعلم به أعلى العلوم ، وذكره أعلى الأذكار ، وحبه أعلى الحب .

(١) س : فيما يثبته الله تعالى .

(٢) س : الأول .

والذى يبتغى وجه ربه الأعلى [هو أعلى][1] إذ هو الأتقى الذى هو أكرم الخلق على الله،كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [سورة الحجرات : ١٣] وقال تعالى : ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾[سورة الليل : ١٧ – ٢٠] .

ونظير ما ذكره سبحانه فى الأولاد ، ما ذكره فى الشركاء فى قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلاً مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِى مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [سورة الروم : ٢٨] يقول تعالى : إذا كان الواحد منكم ليس له من مماليكه شريك فى ما رزقه الله ، بحيث يخاف ذلك المملوك[3] ، كما يخاف السادة بعضهم بعضاً ، فكيف تجعلون لى شريكا هو مملوكى ، وتجعلونه شريكاً فيما يختص بى من العبادة والمخافة والرجاء حتى تخافوه[4] كما تخافونى ؟ .

ومن المعلوم أن مِلْك الناس بعضهم بعضاً ملك ناقص ، فإن السيد لا يملك من عبده إلا بعض منافعه ، لا يملك عينه ، وهو شبيه بملك الرجل بعض منافع امرأته ، وملك المستأجر بعض منافع أجيره . ولهذا

---

(١) عبارة « هو أعلى » ساقطة من (د) .

(٢) العبارات التى تبدأ بقوله تعالى : إن أكرمكم . . . وتنتهى بقوله تعالى : . . . يتزكى ، ساقطة من (د) .

(٣) د : المخلوق .

(٤) س : تخافوهم .

يشبّه النكاح بملك اليمين ، كما قال عمر رضى الله عنه : النكاح رق ، فلينظر أحدكم عند من يرق كريمته .

وقال زيد بن ثابت : الزوج سيد فى كتاب الله ، وقرأ قوله تعالى : ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾ [سورة يوسف : ٢٥][1] فإذا كان هذا الملك الناقص لا يكون المملوك فيه شريكا للمالك ، فكيف بالملك الحق التام لكل شئ ؟ ملك/ المالك للأعيان والصفات ، والمنافع والأفعال ، الذى لا يخرج عن ملكه شئ بوجه من الوجوه ،[2] ولا لغيره ملك مفرد ، ولا شريك فى ملك ولا معاونة له بوجه من الوجوه[2] ، كيف يسوغ[3] فى مثل هذا ، أن يجعل مملوكه شريكه بوجه من الوجوه ؟ .

ص ١٨٢

والشرك نوعان : أحدهما : شرك فى الربوبية ، والثانى شرك فى الإلـهية . فأما الأول فهو إثبات[4] فاعل مستقل غير الله ، كمن يجعل الحيوان مستقلا بإحداث فعله ، ويجعل[5] الكواكب ، أو الأجسام الطبيعية ، أو العقول ، أو النفوس ، أو الملائكة ، أو غير ذلك مستقلاً بشئ من الإحداث ، فهؤلاء حقيقة قولهم تعطيل الحوادث عن الفاعل ، فإن كل ما[6] يذكرونه من فعل هذه الفاعلات أمر حادث يفتقر إلى محدث يتم به إحداثه ، وأمر ممكن لابد له من واجب يتم به

(١) انظر تفسير الطبرى (ط . المعارف) ٥١/١٦ .
(٢ - ٢) ساقط من (س) .
(٣) س : كيف يشرع .
(٤) س : فأما الأول فإثبات . . .
(٥) د : أو يجعل .
(٦) د : فإن كان ما . .

وجوده ، وكل ما سوى الخالق القديم الواجب الوجود بنفسه مفتقر إلى غيره ، فلا يتم به حدوث حادث ، ولا وجود ممكن .

وجمهور العرب لم يكن شركها من هذا الوجه ، بل كانت مقرَّة بأن الله خالق كل شئ وربه ومليكه ، وإنما كان من[(١)] النوع الثانى ، فإثبات التوحيد فى النوع الثانى يتضمن الأول من غير عكس .

والثانى الشرك فى الإلٰهية ، وضده هو التوحيد فى الإلٰهية ، وهو عبادة الله وحده لا شريك له ، فإن المشركين المقرِّين بأنه رب كل شئ ، كانوا يتخذون آلهة يستجلبون بعبادتها المنافع ، ويستدفعون بها المضار ، ويتخذونها وسائل تقربهم إليه ، وشفعاء يستشفعون بها إليه .

وهؤلاء خلق من خلقه ، لا يملكون لأحد نفعاً ولا ضرا إلا بإذنه . فكل ما يُطلب منهم[(٢)] لا يكون إلا بإذنه ، وهو سبحانه لم يأمر بعبادة غيره ، ولم يجعل هؤلاء شفعاء ووسائل .

بل قد قال تعالى : ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٤٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَٰهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي

(١) س : منه .

(٢) د : فكل ما تطلب منه .

السَّمَٰوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[سورة يونس : ١٨] .

وهذا المعنى كثير في القرآن : يبيِّن سبحانه أنه[١] لم يشرع عبادة غيره ، ولا أَذِنَ في ذلك ، بل يبين أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، فإنه كما يمتنع[٢] أن يكون غيره ربًّا فاعلا ، يمتنع أن يكون إلٰهاً معبودا .

ظ ١٨٢ وإذا كان جعل المملوك شريكا في الملك/ الناقص - بحيث يرغَب إليه كما يرغَب إلى المالك ، ويُرْهَب منه كما يُرْهَب من المالك - ممتنعاً يوجب[٣] الفساد ، فجَعْل المملوك المخلوق شريكاً لمالكه الخالق أَوْلى بالامتناع ولزوم الفساد .

وذلك أن الذي يخافه[٤] إنما يخاف أن يضره ، فإذا كان يعلم أنه لا يضره إلا بإذن الله [سبحانه ، كان الله تعالى][٥] هو الذي يجب أن يُخاف . وكذلك الذي يرجوه ، إذا كان إنما يرجو نفعه ، وهو لا ينفعه[٦] إلا بإذن الله ، كان الله هو الذي يجب أن يُرجى، إذ لا ينفع ولا يضر إلا بإذن الله ، بخلاف مملوك البشر ، فإنه - وإن كان لا يتصرف في المال إلا بإذن سيده ، ولا يمنع من أَذِنَ [له][٧]

(١) س : يبين أنه سبحانه وتعالى .

(٢) د : يمنع .

(٣) د : يوجد .

(٤) د : يخاف .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

(٦) د : وهو لا ينفع .

(٧) له : ساقطة من (د) .

سيده – فقد يمكنه معصية[1] سيده ، وإن كان فى معصيته نوع من الفساد .

والخالق تعالى لا يمكن أحداً أن يفعل شيئا إلا بمشيئته وقدرته ، فما شاء كان ومالم يشأ لم يكن ، وفى معصية[2] أمره الفساد الذى لا صلاح معه ، فالمخلوق أعجز عن أن ينفع أو يضر بدون إذنه، من [عجز][3] المملوك عن النفع والضر بدون إذن سيده ، [4]ومعصية المخلوق لأمره ، الذى أرسل به رسله ، أعظم فساداً من معصية المملوك لأمر سيده[4] .

قال تعالى فى قصة الخليل صلى الله عليه وسلم ومناظرته لقومه :[5] ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ * وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَالَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ٨٠ ، ٨١][6] .

---

(١) س : معصيته .

(٢) س : فى معصيته .

(٣) عجز : ساقطة من (د) .

(٤ – ٤) : ساقط من (س) .

(٥) د : لقومه قال . .

(٦) فى هامش (س) أمام هذا الموضع كتب ما يلى : « مطلب جليل قف عليه » .

(١) قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾(١) [سورة الأنعام : ٨٢] .

وقال تعالى : ﴿ مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [سورة فاطر : ٢] .

(*) ولما كان الطريق إلى الحق هو السمع والعقل ، وهما متلازمان ، كان من سلك الطريق العقلى دلّه على الطريق السمعى ، وهو صدق الرسول ، ومن سلك الطريق السمعى بيَّن له الأدلة العقلية ، كما بيَّن ذلك القرآن ، وكان الشقى المعذَّب من لم يسلك لا هذا ولا هذا .

كما قال أهل النار : ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [سورة تبارك : ١٠] .

وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [سورة الحج : ٤٦] .

ولهذا نفى سبحانه عن الشرك الطريق السمعى والعقلى ، ونفى شرك الإلٰهية والربوبية فى مثل قوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ

(١ - ١) : ساقط من (س) .

(* - *) : ما بين النجمتين ساقط من (س) .

ائْتُونِى بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[سورة الأحقاف : ٤] ،فطالبهم أولا بالطريق العقلى ، وثانيا بالطريق السمعى .

ونظيره قوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَاباً فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضاً إِلاَّ غُرُوراً ﴾ [سورة فاطر : ٤٠] وهذا باب واسع قد بُسط الكلام فيه فى غير هذا الموضع . ص ١٨٣

والمقصود هنا التنبيه اللطيف على بعض ما فى القرآن من تقرير المعاد ونفى الولد والشريك ، إذ كان هذا فصلاً معترضا فى هذا المقام .

فقد تبين أن جمهور النظّار من جميع الطوائف يجوِّزون أن تحصل المعرفة بالصانع بطريق الضرورة ، كما هو قول الكُلاَّبيه والأشعرية ، وهو مقتضى قول الكرَّامية[(1] والضِّرارية والنجَّارية والجهمية وغيرهم[1)] ، وهو قول طوائف أهل السنة ، من أهل الحديث والفقهاء وغيرهم ، كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وغيرهم .

وإنما ينازع فى ذلك من ينازع من القدرية كالمعتزلة ونحوهم ، مع أنهم متنازعون فى ذلك ، بل كثير من أهل الكلام ، بل

(١ - ١) : ساقط من (س) .

وجمهور العلماء ، يقولون : إن الإقرار بالصانع حاصل لعامة الخلق بطريق الضرورة .

ذكر الشهرستانى فى « نهاية الإقدام » أن الفطرة تشهد بوجود الله تعالى

كما ذكر **الشهرستانى** فى كتابه المعروف **بنهاية الإقدام** فى قاعدة التعطيل ، **قال**(١) : « قد(٢) قيل : إن التعطيل ينصرف إلى وجوه شتى : منها(٣) : تعطيل الصنع عن الصانع . ومنها : تعطيل الصانع عن الصنع . ومنها : تعطيل البارى(٤) عن الصفات(٥) الأزلية الذاتية (٦) ومنها تعطيل البارى عن الصفات الأزلية(٦) القائمة بذاته . ومنها : تعطيل البارى(٧) عن الصفات والأسماء أزلاً . ومنها : تعطيل ظواهر الكتاب والسنة عن المعانى التى دلت عليها » .

ثم قال(٨) : أما تعطيل العالَم عن الصانع العليم ، القادر الحكيم ، فلست أراها مقالة(٩) ، ولا عرفت عليها(١٠) صاحب مقالة إلا ما نُقل عن شرذمة قليلة من الدهرية : أنهم قالوا : كان

---

(١) فى « نهاية الإقدام فى علم الكلام » ، ص ١٢٣ .

(٢) نهاية الإقدام : وقد .

(٣) نهاية : فمنها .

(٤) نهاية : البارى سبحانه .

(٥) الصفات : ساقطة من (س) .

(٦ — ٦) : ساقط من « نهاية الإقدام » .

(٧) نهاية : البارى سبحانه .

(٨) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ١٢٣ — ١٢٤ .

(٩) نهاية : مقالة لأحد .

(١٠) نهاية : ولا أعرف عليه .

العالم[١] فى الأزل أجزاء مبثوثة[٢] تتحرك على غير استقامة فاصطكت[٣] اتفاقا ، فحصل منها[٤] العالم بشكله الذى تراه[٥] عليه ، ودارت الأكوار ، وكرَّت الأدوار ، وحدثت المركبات » .

قال[٦] : « ولست أرى صاحب هذه المقالة ممّن ينكر الصانع ، بل هو معترف بالصانع ، لكنه يحيل سبب وجود العالم على البخت[٧] والاتفاق ، احترازاً عن التعطيل[٨] ، فما عُدَّت[٩] هذه المسألة من النظريات التى يقام عليها برهان ، فإن الفطرة[١٠] السليمة/الإنسانية شهدت – بضرورة فطرتها ، وبديهة[١١] ظ ١٨٣ فكرتها – على صانع حكيم ، قادر عليم[١٢] : ﴿ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ ﴾ [سورة إبراهيم : ١٠][١٣] ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ

(١) نهاية : العالم كان .

(٢) س : مثبوته .

(٣) نهاية : واصطكت .

(٤) نهاية : عنها .

(٥) س : نراه .

(٦) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ١٢٤ .

(٧) س : عن البحث ؛ نهاية : على البحث .

(٨) نهاية : عن التعليل .

(٩) نهاية : فما عددت (وفى نسخة : فما عدت) .

(١٠) نهاية : الفطر (وفى نسخة : الفطرة ، وفى نسخة ثالثة : النظرة) .

(١١) د : وبهدية ، وهو تحريف .

(١٢) نهاية : عالم قدير (وفى نسخة : قادر عليم) .

(١٣) فى « نهاية » : أفى الله شك فاطر السماوات والأرض .

اللَّهُ ﴾[سورة الزخرف : ٨٧][١] ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾[سورة الزخرف : ٩] » .

قال[٢] : « وإن هم غفلوا عن هذه الفطرة فى حال السرَّاء ، فلا شك أنهم يلوذون إليها فى حال الضراء : ﴿ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾[سورة يونس : ٢٢] ، ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِى الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾[سورة الإسراء : ٦٧]

ولهذا لم يرد التكليف بمعرفة وجود الصانع ، وإنما ورد بمعرفة التوحيد ونفى الشريك[٣] : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَٰهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾[سورة محمد : ١٩][٤] ولهذا جعل محل النزاع بين الرسل وبين الخلق فى التوحيد ونفى الشريك[٥] ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِىَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا ﴾[سورة غافر : ١٢][٦] ، ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [سورة الزمر : ٤٥] ﴿ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى الْقُرْآنِ

---

(١) فى « نهاية » كتبت الآية الكريمة محرّفة : ولئن سألهم من خلقكم ليقولن الله .

(٢) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص١٢٤ .

(٣) س ، نسخة من نهاية الإقدام : الشرك .

(٤) فى « نهاية الإقدام » ظن الفرد جيوم أن الآية جاءت بدلا من الحديث ، فاكتفى بالإشارة إليها فى التعليقات .

(٥) عبارة « ونفى الشريك » ساقطة من « نهاية الإقدام » . وفى (س) : نفى الشرك .

(٦) نهاية الإقدام : . . . تؤمنوا . الآية .

وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُوراً ﴾[سورة الإسراء : ٤٦][١]» .

قال[٢] : « وقد سلك المتكلمون طريقاً[٣] فى إثبات الصانع[٤] ، وهو الاستدلال بالحوادث على محدِث صانع ، وسلك الأوائل طريقاً آخر وهو الاستدلال بإمكان الممكنات على مرجّح لأحد طرفى الإمكان ، ويدَّعى كل واحد[٥] من[٦] جهة الاستدلال ضرورة وبديهة » .

قال[٧] : « وأنا أقول ما شهد به الحدوث أو دل[٨] عليه الإمكان بعد تقديم المقدمات ، دون ما شهدت به الفطرة الإنسانية من احتياج ذاته إلى مدبّر ، هو منتهى مطلب الحاجات[٩] ، فيرغب إليه ولا يرغب عنه ، ويُستغنى به ولا يُستغنى عنه ، ويتوجه إليه ولا يُعرض عنه ، ويُفزع إليه فى الشدائد والمهمّات ، فإن احتياج نفسه أوضح له من احتياج الممكن الخارج إلى الواجب ،

---

(١) فى (د) سقطت بعض الكلمات هكذا : . . وحده أشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة . ثم ورد فيها تمام الآية : (وإذا ذكر الذين . . .) وهذه البقية لا توجد فى (س) ولا فى « نهاية الإقدام » .

(٢) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) نهاية : طريقين (وفى نسخة : طريقا) .

(٤) نهاية : الصانع تعالى .

(٥) س : وتدعى كل واحدة .

(٦) نهاية (ص ١٢٥) : فى .

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ١٢٥ .

(٨) س : ودل .

(٩) سقطت كلمة « مطلب » من نسخة الأصل فى « نهاية الإقدام » وفى نسخة أخرى : منتهى تطلب الحاجات .

والحادث إلى المحدِث ، وعن هذا المعنى[١] كانت تعريفات[٢] الحق سبحانه[٣] فى التنزيل[٤] على هذا المنهاج .

﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [سورة النمل : ٦٢] . ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾[سورة الأنعام : ٦٣] ﴿ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾[سورة النمل : ٦٤] ﴿ أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ [سورة النمل : ٦٤] » .

قال[٥] : « وعن هذا المعنى[٦] قال صلى الله عليه وسلم[٧] : خلق الله[٨] العباد[٩] على معرفته ، فاجتالتهم[١٠] الشياطين[١١] عنها ، فتلك المعرفة هى ضرورة الاحتياج ، وذلك الاجتيال من الشيطان[١٢] هو تسويله الاستغناء ونفى الحاجة[١٣] ، والرسل مبعوثون لتذكير وضع الفطرة وتطهيرها من تسويلات الشياطين[١٤]

---

(١) المعنى : ساقطة من نسخة الأصل فى « نهاية الإقدام » وموجودة فى نسختين منه .

(٢) د : تفريعات .

(٣) أثبت ألفرد جيوم فى نسخة الأصل من « نهاية الإقدام » : تعريفات الخلق (والأرجح أن صوابها : الخالق) سبحانه . وأشار فى التعليق إلى وجود كلمة « الحق » فى نسخة أخرى .

(٤) نهاية : فى هذا التنزيل .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٦) المعنى : ساقطة من « نهاية الإقدام » .

(٧) نهاية : قال النبى صلى الله عليه وسلم .

(٨) نهاية : الله تعالى .

(٩) نهاية : الخلق (وفى نسخة : العباد ، وفى نسخة أخرى : الإنسان) .

(١٠) نهاية : فاحتالهم .

(١١) نهاية : الشيطان .

(١٢) نهاية : وذلك الاحتيال من الشياطين .

(١٣) نهاية : الاحتياج .

(١٤) نهاية : عن تسويل (وفى نسخة : تسويلات) الشيطان (وفى نسخة : الشياطين) .

فإنهم الباقون على أصل الفطرة ، وما كان له عليهم من سلطان[١] :
﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ * سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ﴾[٢] [سورة الأعلى : ٩ ، ١٠] ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [سورة طه : ٤٤]

ومن رحل إلى الله قربت مسافته ، حيث يرجـــع[٣] إلى نفسه/أدنى رجوع ، فيعرف[٤] احتياجه إليه فى تكوينه ، وبقائه وتقلبه[٥] فى أحواله وأنحائه ، ثم استبصر من[٦] آيات الآفاق إلى آيات الأنفس ، ثم استشهد به على الملكوت ، لا بالملكوت عليه : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [سورة فصّلت : ٥٣] عرفت الأشياء بربى ، وما عرفت ربى بالأشياء ، ومن غرق فى بحر المعرفة ، لم يطمع فى شطٍّ ، ومن تعالى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حطٍّ ، فثبت بالدلائل والشواهد أن العالم لم يتعطل[٧] عن الصانع الحكيم ، العالم القدير[٨] ، تعالى وتقدس[٩] » .

ص ١٨٤

وقال أيضا فى أول كتابه[١٠] : « قد[١١] أشار إلىّ من إشارته

(١) نهاية : سلطان وقال . .
(٢) نهاية : يخشى . وقوله . . .
(٣) نهاية(ص ١٢٦) : رجع .
(٤) نهاية : فعرف .
(٥) س : وتقليبه .
(٦) س ، نهاية : فى .
(٧) نهاية : لا يتعطل .
(٨) نهاية : القادر العليم .
(٩) نهاية : سبحانه وتقدس .
(١٠) فى أول كتاب « نهاية الإقدام » ص ٤ .
(١١) نهاية : فقد .

غنم ، وطاعته حتم ، أن أجمع له مشكلات الأصول ، وأحل[١] ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول ، لحسن ظنه بي أني وقفت على نهايات مسارح[٢] النظر ، وفزت بغايات مطارح الفكر ، ولعله استسمن ذا وَرَم ، ونفخ في غير ضَرَم .

لعمري لقد طفت المعاهد كلها[٣] وسيَّرت طرفي بين تلك المعالمِ
فلم أرَ إلا واضعاً كف حائر على ذقنٍ أو قارعاً سنَّ نادمِ

فلكل عقل مسرى[٤] ومسرح ، هو سدرته[٥] المنتهى ، ولكل قدم[٦] محط[٧] ومجال ، هو غايته القصوى ، إذا وصل إليها ووقف[٨] دونها ، فيظن الناظر أولاً ، أن ليس وراء مرتبته مطاف لطَيْف الخاطر ، ولا فوق درجته مطرح لشعاع الناظر ، ويتيقن آخراً أن مطار الأفكار ، إنما يتعلق[٩] بذوات[١٠] المقدار ، وجناب العزة لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار » .

---

(١) نهاية : وأحل له (وفي نسخة أخرى بدون : له) .

(٢) مسارح : ساقطة من نسخة الأصل في « نهاية الإقدام » وموجودة في أربع نسخ من الكتاب ، وفي (س) : مشارح .

(٣) في « نهاية » جاء صدر البيت على النحو التالي : لقد طفت في تلك المعاهد كلها .

(٤) نهاية : عقل ونظر مسرى .

(٥) نهاية : سدرة .

(٦) د ، نسخة من نسخ « نهاية الإقدام » : قوم .

(٧) د : محطا ؛ س ، نهاية الإقدام : مخطًّا . ولعل الصواب ما أثبته .

(٨) س : وقف .

(٩) عبارة « إنما يتعلق » : ساقطة من « نهاية الإقدام » .

(١٠) نهاية : بنات .

إلى أن **قال**[١] : « وإذا كان لا طريق إلى المطلوب من المعرفة إلا الاستشهاد بالأفعال ، ولا شهادة للفعل إلا من حيث احتياج الفطرة واضطرار[٢] الخلقة ، فحيثما كان الاضطرار والعجز[٣] أشد ، كان اليقين أوفر وآكد : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾[سورة الإسراء : ٦٧] لا جَرَم : ﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾[سورة النمل : ٦٢] .

والمعارف التي تحصل من تعريفات أحوال الاضطرار ، أشد رسوخا فى القلب من المعارف التي هى نتائج الأفكار ، فى حال الاختيار » .

تعليق ابن تيمية

قلت : فهذا كله كلام الشهرستانى ، وهو من أئمة المتأخرين من النظّار ، وأخبرهم بالمقالات ، وقد صرَّح بأن معرفة الله ليست معدودة من النظريات التي يُقام عليها البرهان ، وأن الفطرة تشهد بضرورتها وبديهة فكرتها بالصانع الحكيم ، إلى آخر ما ذكره وأن ما تنتهى إليه مقدمات الاستدلال بإمكان الممكنات أو حدوثها من القضايا الضرورية ، دون ما شهدت به الفطرة الإنسانية ، من احتياج الإنسان فى ذاته إلى مدبّر .

ظ ١٨٤

وأمّا ما ذكره من أن إنكار الصانع/ليس مقالة[٤] معروفة لصاحب مقالة . فإنه ، وإن لم يكن مذهبا مشهوراً ، عليه أمة من

(١) فى نفس الكتاب بعد الكلام السابق بثلاثة أسطر ، ص ٤ .

(٢) س : والاضطرار ، وهو تحريف .

(٣) نهاية : كان العجز (وفى نسخة : كان الاضطرار والعجز) .

(٤) د : مقالته . وهو تحريف .

الأمم المعروفة ، لكنه ممّا يعرض لكثير من الناس ، ويقوله بعض الناس : إما ظاهراً دون الباطن -(١ كحال فرعون ونحوه١) - وإما باطناً وظاهراً ، كما ذكر الله مناظرة إبراهيم [صلوات الله عليه وسلامه](٢) للذى حاجّه فى ربه ، ومحاجّة(٣) موسى [صلوات الله عليه وسلامه](٤) لفرعون .

لكن هذا لا يمنع أن تكون المعرفة به مستقرة فى الفطرة ، ثابتة بالضرورة ، فإن هذا نوع من السفسطة ، والسفسطة حال يعرض(٥) لكثير من الناس : إما عمداً ، وإما خطأً . وكثير من الناس قد ينازع فى كثير من القضايا البديهية ، والمعارف الفطرية ، فى الحسيات والحسابيات ، وكذلك فى الإلهيات . ومن تأمل ما يحكيه الناس من المقالات عن الناس ، فى العلوم الطبيعية والحسابية ، رأى عجائب وغرائب . وبنو آدم لا ينضبط ما يخطر لهم من الآراء والإرادات ، فإنهم جنس عظيم التفاوت ، ليس فى المخلوقات أعظم تفاضلاً منه ، خيارهم خير(٦) المخلوقات عند طائفة ، أو من خيرها(٧) عند طائفة ، وشرهم شر المخلوقات ، أو من شرها .

(١ - ١) : ساقط من (س)

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

(٣) د : ومخاطبة .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

(٥) س : تعرض .

(٦) س : خيار .

(٧) س : خيارها

قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾[سورة الأعراف : ١٧٩] .

(*) وقال تعالى : ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾[سورة الفرقان : ٤٤] (*) وقال تعالى : ﴿ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ ﴾[سورة الرعد : ١٣] .

وقال تعالى : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[سورة الشورى : ٣٤، ٣٥] .

ونظير هذا كثير . وكما تنازع النظار فى المعرفة : هل تحصل ضرورة ، أو نظراً ، أو تحصل بهذا وهذا (١) ، على ثلاثة أقوال ، فكذلك (٢) تنازعوا فى مسألة وجوب النظر المفضى إلى معرفة الله تعالى على ثلاثة أقوال . فقالت طائفة من الناس : إنه يجب على كل أحد . وقالت طائفة : لا يجب على أحد . وقال الجمهور : إنه يجب على بعض الناس دون بعض . فمن حصلت له المعرفة (٣) أو الإيمان عند من يقول : إنه يحصل بدون المعرفة بغير النظر (٣) لم يجب عليه ، ومن لم تحصل له المعرفة ولا الإيمان إلا به وجب عليه .

(* - *) : ما بين النجمتين ساقط من (س)

(١) س : وبهذا .

(٢) س : وكذلك .

(٣ - ٣) : ساقط من (س) .

كلام ابن حزم فى «الفصل» عن مقالات الناس فى وجوب النظر.

وذكر غير واحد أن هذا قول جمهور المسلمين ، كما ذكر ذلك **أبو محمد بن حزم** فى كتابه المعروف « **بالفِصَل فى الملل والنحل** » فقال[1] فى مسألة : « هل يكون مؤمنا من اعتقد الإسلام دون استدلال ، أم لا يكون مؤمنا مسلما إلا من استدل ؟ » .

قال : « وذهب محمد بن جرير[2] والأشعرية إلا أبا جعفر السمنانى[3] إلى[4] أنه لا يكون مسلماً إلا من استدل ، وإلا فليس مسلما » .

قال : [5] « وقال الطبرى : من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال أو النساء ، أو بلغ المحيض من النساء ، ولم يعرف الله[6] بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال ، فهو كافر حلال الدم والمال . وقال : إنه إذا بلغ الغلام أو الجارية سبع سنين وجب تعليمها[7] وتدريبهما على الاستدلال على كل ذلك »[8].

قال : [9] « وقالت الأشعرية : لا يلزمها الاستدلال على ذلك إلا

---

(١) فى الجزء الرابع من كتابه « الفصل فى الملل والنحل » ص ٣٥ .

(٢) د : محمد بن حزم ، وهو خطأ ؛ الفصل : محمد بن جرير الطبرى .

(٣) الفصل : والأشعرية كلها حاشا السمنانى .

(٤) س : إلا ؛ وهو تحريف .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة ٣٥/٤ .

(٦) الفضل : الله عز وجل .

(٧) الفصل : تعليمها ، وهو تحريف .

(٨) س : على كل أحد ؛ الفصل : على ذلك .

(٩) بعد الكلام السابق مباشرة ٣٥/٤ .

بعد البلوغ » قال[١] : « وقال سائر أهل الإسلام : كل من اعتقد بقلبه اعتقاداً لا يشك فيه ، وقال بلسانه : أشهد أن لا إله إلا الله[٢] ، وأن محمداً رسول الله ، وأن كل ما جاء به حق ، وبَرِئ من كل دين سوى دين محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنه مسلم مؤمن ، ليس عليه غير ذلك » .

تعليق ابن تيمية

قلت : القول الأول هو فى الأصل معروف عمَّن قاله من القدرية والمعتزلة ونحوهم من أهل الكلام ، وإنما قاله من قاله من الأشعرية موافقة لهم ، ولهذا قال أبو جعفر السمنانى : القول بإيجاب النظر بقيَّة بقيت فى المذهب[٣] من أقوال المعتزلة ، وهؤلاء الموجبون للنظر يبنون ذلك على أنه لا يمكن حصول المعرفة الواجبة إلّا بالنظر ، لاسيما القدرية منهم ، فإنهم يمنعون أنْ يُثاب العباد[٤] على ما يخلق فيهم[٥] من العلوم الضرورية ، وليس إيجاب النظر على الناس هو قول الأشعرية كلهم ، بل هم متنازعون فى ذلك . **فقال الأشعرى**[٦] فى بعض كتبه : « قال بعض أصحابنا : أول الواجبات الإقرار بالله تعالى وبرسله وكتبه ودين الإسلام . وقال أيضا : لو سأل سائل عمَّن ورد من الصِّين ورأى الاختلاف ، ماذا يلزمه ؟ فقال : عنه جوابان : أحدهما : أنه يلزمه

كلام الأشعرى فى بعض كتبه عن أول الواجبات

---

(١) الفصل : قال أبو محمد .

(٢) الفصل : بلسانه لا إله إلا الله .

(٣) س : النظر فيه نفث فى المذهب .

(٤) س : العبد .

(٥) س : فيه .

(٦) س : أبو الحسن الأشعرى .

النظر ليعرف الحق فيتبعه . والثانى : يلزمه اتباع الحق وقبول الإسلام ، ثم تصحيح المعرفة بالنظر والاستدلال على أقل ما يجزئه » .

وقد تنازع أصحابه وغيرهم فى النظر فى قواعد الدين : هل هو من فروض الأعيان ، أو من فروض الكفايات ؟ والذين لا يجعلونه فرضا على الأعيان ، منهم من يقول : الواجب هو الاعتقاد الجازم . ومنهم من يقول : بل الواجب العلم ، وهو يحصل بدونه . كما ذكر ذلك غير واحد من النظّار من أصحاب الأشعرى وغيرهم ، كالرازى والآمدى وغيرهما .

ظ ١٨٥ والذين يجعلونه فرضا/ على الأعيان ، متنازعون : هل يصح الإيمان بدونه وتاركه آثم ، أم لا يصح ؟ على قولين . والذين [١] جعلوه شرطاً فى الإيمان ، أو أوجبوه [٢] ، ولم يجعلوه [٣] شرطاً اكتفوا بالنظر الجملى دون القدرة على العبارة والبيان ، ولم يوجب العبارة والبيان إلا شذوذ من أهل الكلام .

ولا ريب أن المؤمنين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والصحابة والتابعين ، لم يكونوا يؤمرون [٤] بالنظر الذى ذكره أهل الكلام المحدث ، كطريق الأعراض والأجسام . لكن هل يقال : مجرد الاعتقاد الجازم كان كافياً لهم ؟ أم لابد من علم يحصل بنظر ؟ أم يحصل علم ضرورى بغير الطريقة النظرية ؟ فهذا مما تنوزع [٥] فيه .

(١) س : فالذين .
(٢) س : وأوجبوه .
(٣) د : ولم يجعلونه ، وهو خطأ
(٤) س : يأمرون .
(٥) د : يتورع ، وهو تحريف .

رد ابن حزم على من أوجب الاستدلال

قال ابن حزم[(١)] : « فاحتج من أوجب الاستدلال بالإجماع على أن التقليد مذموم[(٢)] ، وما لم يعرف بالاستدلال[(٣)] فهو تقليد »[(٤)] . « قالوا[(٥)] والديانات لا يُعرف حقها من باطلها بالحس[(٦)] ، لا يُعلم إلا بالاستدلال ، ومن لم يحصل له العلم فهو شاك ، واحتجوا بقول النبى صلى الله عليه وسلم ، فيما حكاه عن المسئول فى قبره . قال : فأما المؤمن – أو الموقن[(٧)] – فيقول : هو عبد الله ورسوله ، وأما المنافق أو المرتاب[(٨)] فيقول : لا أدرى ، سمعت الناس يقولون شيئا فقلته » .

وقال فى الجواب[(٩)] : « التقليد أخذ[(١٠)] المرء قول من هو دون الرسول صلى الله عليه وسلم ممَّن لم يأمرنا الله بإتباعه وأخذ قوله ، بل حرَّم علينا ذلك . وأما أخذ قول الرسول صلى الله عليه وسلم[(١١)] الذى

(١) فى كتابه « الفصل فى الملل والنحل » ٤/٣٥ بعد كلامه السابق مباشرة .

(٢) الفصل : فاحتجت الطائفة الأولى بأن قالت : قد اتفق الجميع على أن التقليد مذموم .

(٣) الفصل : وما لم يكن يعرف باستدلال .

(٤) د : فهو تلقيد (وهو تحريف) ، الفصل : فإنما هو تقليد .

(٥) الكلام التالى الذى يبدأ بكلمة « قالوا » هو تلخيص لما ذكره ابن حزم فى الفصل ٤/٣٦ بعد الكلام السابق بنصف صفحة .

(٦) الفصل : قالوا : والديانات لا يعرف صحة الصحيح منها من بطلان الباطل منها بالحواس أصلا .

(٧) س : والموقن .

(٨) س : والمرتاب .

(٩) أى ابن حزم فى « الفصل » ٣/٣٦ بعد الكلام السابق بعدة أسطر ، وابن تيمية يلخص كلام ابن حزم .

(١٠) د : أخر ، وهو تحريف .

(١١) صلى الله عليه وسلم : ليست فى (س) .

فرض [١] الله تصديقه وطاعته فليس تقليدا ، بل إيمان وتصديق ، واتّباع للحق ، وطاعة الله ورسوله » .

قال : « فموّه هؤلاء الذين أطلقوا على الحق – الذى هو اتّباع الحق – اسم التقليد [٢] ، الذى هو باطل . والقرآن إنما ذُمَّ فيه تقليد الآباء والكبراء والسادة فى خلاف ما جاءت به الرسل ، وأما اتّباع الرسل فهو الذى أوجبه ، لم يذم من اتبعهم أصلا » .

قال : « وأما احتجاجهم بأنه لا تُعرف الأشياء إلا بالدلائل ، وبأن ما لم يصح به دليل فهو دعوى ، ولا فرق بين الصادق والكاذب بنفس قولهما ، فإن هذا ينقسم قسمين . فمن كان من الناس تنازعه نفسه إلى تصديق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يسمع الدلائل ، فهذا فُرض عليه طلب الدليل ، إلا أنه إذا مات [٣] شاكاً أو جاحداً قبل أن يسمع من البرهان [ما] [٤] تثلج به نفسه ، فقد مات كافراً ، وهو مخلد فى النار ، بمنزلة من لم يؤمن ممن شاهد النبى صلى الله عليه وسلم حتى رأى المعجزات ، فهذا أيضا/ لو مات قبل أن يرى المعجزات مات كافراً بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام ، وإنما أوجبنا على من هذه صفته طلب البرهان ، لأن فرضاً عليه طلبُ ما فيه نجاته من الكفر . والقسم الثانى : من استقرت نفسه إلى تصديق ما جاء به رسول الله صلى الله عليه

ص ١٨٦

---

(١) د : ففرض ، والمثبت من (س) .

(٢) د : للتقليد ، وهو تحريف .

(٣) س : إن مات .

(٤) ما : ساقطة من (د) .

وسلم ، وسكن قلبه إلى الإيمان ، ولم تنازعه نفسه إلى طلب دليل ، توفيقاً من الله له ، وتيسيراً له لما خلُق له من الخير والحسنى ، فهؤلاء لا يحتاجون إلى برهان ، ولا إلى تكليف استدلال . وهؤلاء هم جمهور الناس من العامة والنساء والتجّار والصنّاع والأكرة والعبّاد ، وأصحاب الحديث الأئمة ، الذين يذمّون الكلام والجدل والمراء فى الدين » .

قال : « وهؤلاء هم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ وَحَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ * فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة الحجرات : ٧ ، ٨] .

وقال تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى السَّمَاءِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٥] .

قال(١) : « فقد(٢) سمى الله(٣) راشدين القوم الذين زَيَّن الإيمان فى قلوبهم وحبَّبه إليهم . وكرَّه إليهم المعاصى(٤) ، فضلا منه ونعمة وهذا(٥) هو خلق الله الإيمان(٦) فى قلوبهم ابتداءً(٧) ، وعلى ألسنتهم ،

(١) أى ابن حزم فى « الفصل » ٣٨/٣ . والكلام التالى هو كلام ابن حزم بنصه ، وسنقابله عليه إن شاء الله .

(٢) الفصل : قد .

(٣) الفصل : الله عز وجل .

(٤) الفصل : الكفر والمعاصى .

(٥) س : هذا .

(٦) الفصل : . . . الله تعالى للإيمان .

(٧) الفصل : ابتدأ ، وهو تحريف .

ولم يذكر الله[١] فى ذلك استدلالا أصلا[٢] . وليس هؤلاء مقلّدين لآبائهم ولا لكبرائهم ، لأن هؤلاء مقرُّون بألسنتهم ، محقّقون فى قلوبهم ، أن آباءهم[٣] ورؤساءهم لو كفروا لما كفروا هم ، بل كانوا يستحلّون قتل آبائهم ورؤسائهم والبراءة[٤] منهم ، ويحسون من أنفسهم النفار العظيم عن كل من سمعوا منه ما يخالف الشريعة ، ويرون أن حرقهم بالنار أخف عليهم من مخالفة الإسلام » .

قال[٥] : « وهذا أمر قد عرفناه من أنفسنا حسًّا ، وشاهدناه فى ذواتنا [يقينًا[٦]] ، فلقد بقينا سنين كثيرة لا نعرف[٧] الاستدلال ولا وجوهه ، ونحن – ولله الحمد – فى غاية اليقين بدين الإسلام ، وكل[٨] ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وفى غاية سكون النفس إليه[٩] ، وفى غاية النفار عن كل ما يعترض فيه بشك[١٠] ، وكانت[١١] تخطر فى قلوبنا خطرات سوء[١٢] فى خلال ذلك ينبذها الشيطان ، فنكاد[١٣]

---

(١) الفصل : الله تعالى .

(٢) الفصل : . . . أصلا » وبالله تعالى التوفيق .

(٣) الفصل : آباؤهم » وهو خطأ .

(٤) الفصل : والبرأة .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة ٣٨/٣ – ٣٩ .

(٦) يقينا : ساقطة من (د) .

(٧) الفصل : ولا نعرف .

(٨) س : وبكل .

(٩) الفصل : . . . وسلم نجد أنفسنا فى غاية السكون إليه .

(١٠) س : شك .

(١١) الفصل : ولقد كانت .

(١٢) س : وكان يخطر فى قلوبنا خلوات سوء .

(١٣) د : فيكاد .

لشدة نفارنا عنها أن نسمع خفقان/ قلوبنا استبشاعا[(١)] لها[(٢)] ، كما ظ ١٨٦ أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ سئل عن ذلك ، فقيل له[(٣)] : إن أحدنا ليجد فى نفسه ما أن يقدم[(٤)] فتُضرب عنقه أحب إليه من أن يتكلم به . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم[(٥)] بأن ذلك محض الإيمان ، وأخبر أنه وسوسة[(٦)] الشيطان ، ثم تعلمنا[(٧)] طرق الاستدلال وأحكمناها – ولله الحمد والمنة[(٨)] – فما زادنا يقينا على ما كنا ، بل عرفنا أننا كنا ميسَّرين للحق ، وصرنا كمن عرف وقد أيقن بكون الفيل سماعًا[(٩)] ولم يره ، ثم رآه ، فلم يزدد يقينا بصحة إنيته أصلا ، لكن أرانا صحيحُ الاستدلال رفضَ بعض الآراء الفاسدة التى نشأنا عليها فقط » .

قال[(١٠)] : « وإن المخالفين لنا ليعرفون من أنفسهم ما ذكرنا ، إلا أنهم يلزمهم أن يشهدوا على أنفسهم بالكفر قبل استدلالهم ولابد ، فصح بما قلنا[(١١)] أن كل من محَّض[(١٢)] اعتقاد الحق بقلبه ، وقاله

(١) د : استشناعا .

(٢) الفصل : لما ، وهو تحريف .

(٣) الفصل : فقالوا له .

(٤) الفصل : ليحدث نفسه بالشيء ما أنه يقدم .

(٥) الفصل ٣٩/٣ : فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٦) الفصل : من وسوسة .

(٧) الفصل : . . . الشيطان ، وأمر صلى الله عليه وسلم فى ذلك بما أمر به من التعوذ والقراءة (فى الأصل : والقرأة) والتفل عن اليسار ، ثم تعلمنا . . .

(٨) الفصل : ولله تعالى الحمد .

(٩) د : يكون القيل سماعا ؛ س : يكون الفيل سماعاً ؛ الفصل : بأن الفيل موجود سماعا .

(١٠) بعد الكلام السابق بسطرين ٣٩/٣ .

(١١) س : ما قلنا .

(١٢) الفصل : من أمحض .

بلسانه ، فهم مؤمنون محققون ، ليسوا[١] مقلّدين أصلا ، وإنما كانوا مكذبين مقلدين[٢] لو أنهم قالوا واعتقدوا أننا إنما نتبع فى الدين آباءنا وكبراءنا فقط ، ولو أن آباءنا وكبراءنا تركوا دين محمد صلى الله عليه وسلم لتركناه ، فلو قالوا هذا واعتقدوه لكانوا مقلّدين كفارًا غير مؤمنين ، لأنهم إنما اتّبعوا آباءهم وكبراءهم الذين نُهوا عن اتّباعهم ، لم[٣] يتّبعوا النبي صلى الله عليه وسلم الذى[٤] أُمروا باتّباعه[٥] » .

قال[٦] : « وإنما كلف الله الإتيان بالبرهان – إن كانوا صادقين – الكفّارَ[٧] المخالفينَ لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم[٨] ، وهذا[٩] نص الآية ، ولم يكلف قط المسلمين[١٠] الإتيان بالبرهان[١١] ، ولا أسقط[١٢] اتباعهم حتى يأتوا بالبرهان . والفرق بين الأمرين واضح ، وهو أن كل من خالف النبي صلى الله عليه وسلم فلا برهان له أصلا ، فكلّف المجئ بالبرهان تبكيتا وتعجيزا ، إن كانوا صادقين – وليسوا

---

(١) الفصل : وليسوا .

(٢) س : وإنما كانوا يكونون مقلدين ؛ الفصل : وإنما كانوا مقلدين .

(٣) الفصل : ولم .

(٤) الفصل : الذين .

(٥) الفصل : . . باتباعه ، وبالله تعالى التوفيق .

(٦) بعد الكلام السابق مباشرة ٣٩/٣ .

(٧) الفصل : يعنى الكفار .

(٨) الفصل : . . . به محمد صلى الله عليه وسلم .

(٩) الفصل : هذا .

(١٠) د : المؤمنين .

(١١) الفصل : بالبراهين .

(١٢) الفصل : وإلا سقط .

صادقين - فلا برهان لهم[١] ، وأما من اتّبع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد اتّبع الحق الذى قامت البراهين بصحته،ودان بالصدق الذى قامت الحجة البالغة بوجوبه ، فسواءٌ علم هو بذلك - أى البرهان[٢] - أو لم يعلم ، حسبه أنه على الحق الذى صح البرهان به ، ولا برهان على سواه[٣] ، فهو محق مصيب[٤] » .

قال[٥] : « وأما قولهم : مالم يكن علماً فهو شك وظن ، والعلم هو اعتقاد الشئ على ما هو به عن ضرورة أو استدلال ./ قالوا : والديانات لا تعرف صحتها[٦] بالحواس ولا بضرورة العقل ، فصح أنه لا تعرف صحتها[٦] إلا بالاستدلال ، فإن لم يستدل المرء فليس عالما ، وإذا لم يكن عالما فهو جاهل شاك أو ظان ، وإذا كان لا يعلم الدين فهو كافر . قال[٧] : فهذا ليس كما قالوا ، لأنهم قضوا قضية باطلة فاسدة بنوا عليها هذا الاستدلال ، وهى إقحامهم فى حد العلم قولهم عن ضرورة أو استدلال[٨] . هذه[٩] زيادة فاسدة لا نوافقهم عليها ، ولا جاء بتصحيحها[١٠] قرآن ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا لغة ، ولا طبيعة ،

ص ١٨٧

---

(١) س : ولا برهان لهم ؛ الفصل : بلا برهان لهم .

(٢) الفصل : ... بذلك البرهان .

(٣) الفصل : الذى صح بالبرهان ، ولا برهان على ماسواه .

(٤) الفصل : فهو محق ، والحمد لله رب العالمين .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة ٣/٣٩ - ٤٠ .

(٦ - ٦) : ساقط من « الفصل » .

(٧) الفصل : قال أبو محمد .

(٨) س : واستدلال .

(٩) الفصل ٣/٤٠ : فهذه .

(١٠) الفصل : بصحتها .

ولا قول صاحب . وحدُّ العلم على الحقيقة أنه اعتقاد الشئ على ما هو به فقط ، وكل من اعتقد شيئا على ما هو به ولم يتخالجه شك فيه[1] فهو عالم به ، وسواءٌ كان عن ضرورة حسٍّ ، أو عن بديهة عقلٍ ، أو عن برهان استدلال ، أو عن تيسير الله عز وجل له ، وخلقه لذلك المعتقد فى قلبه ، ولا مزيد . ولا يجوز ألبتة أن يكون محقق فى اعتقاد شئ ، كما هو ذلك الشئ ، وهو غير عالم به ، وهذا تناقض وفساد وتعارض[2] » .

قال[3] : « وقول النبى صلى الله عليه وسلم *فى مساءلة[4] الملَك حجة عليهم لأن النبى صلى الله عليه وسلم* إنما قال فيه : فأما المؤمن أو الموقن[5] فيقول : هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يقل : فأما المستدل . فحسبنا نور المؤمن الموقن ، كيف كان إيمانه ويقينه . وقال صلى الله عليه وسلم : وأما المنافق أو المرتاب — ولم يقل : غير المستدل — فيقول : سمعت الناس يقولون شيئا فقلته ، فنعم[6] هذا هو قولنا ، لأن

---

(١) د : فيه شك .

(٢) الفصل : وتعارض ، وبالله تعالى التوفيق .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة ، وعاد ابن تيمية إلى تلخيص الكلام التالى فى « الفصل » ٤٠/٣ .

(* — *) : ما بين النجمتين ساقط من (س) .

(٤) د : مسايلة .

(٥) س : أو المنافق ، وهو خطأ . والحديث عن عائشة رضى الله عنها فى : البخارى ٢٤/١ (كتاب العلم ، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس) ٣٧/٢ — ٣٨ (كتاب الكسوف ، باب صلاة النساء مع الرجال فى الكسوف)؛ مسلم ٦٢٤/٢ (كتاب الكسوف ، باب ما عرض على النبى صلى الله عليه وسلم فى صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار) ؛ الموطأ ١٨٨/١ — ١٨٩ (كتاب صلاة الكسوف ، باب ما جاء فى صلاة الكسوف) ، المسند (ط . الحلبى) ٣٤٥/٦—٣٤٦ .

(٦) فنعم : كذا فى « الفصل » وفى (د) الكلمة غير منقوطة ، وفى (س) : فيم .

المنافق والمرتاب ليسا[١] موقنَيْن ولا مؤمنَيْن ، وهذا مقلِّد للناس لا محقق ، فالخبر حجة عليهم كافية .

وأما قولهم : إن الله قد ذكر الاستدلال فى غير موضع من كتابه وأمر به وأوجب العلم به ، والعلم به لا يكون إلا عن استدلال ، فهذا أيضا زيادة أقحموها[٢] . وهى قولهم : وأمر به . فهذا لا يجدونه أبداً ، ولكن الله ذكر الاستدلال وحضَّ عليه ، ونحن لا ننكر الاستدلال ، بل هو فعل حسن مندوبٌ إليه ، محضوض عليه كل من أطاقه ، لأنه مزيد من الخير ، وهو فرض على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق ، وإنما ننكر كونه فرضا على كل أحد لا يصح إسلام أحد دونه ، فهذا هو الباطل المحض .

وأما قولهم : إن الله أوجب العلم به ، فنعم .

ظ ١٨٧ وأما قولهم :/ والعلم لا يكون إلا عن استدلال ، فهذا هو الدعوى الكاذبة التى أبطلناها آنفا . وأول بطلانها أنها دعوى بلا برهان » .

قال[٣] : « فسقط قولهم إذ[٤] تعرَّى من البرهان ، وكان دعوى منهم مفتراة لم يأت بها نص قط ولا إجماع . قال : ونحن ذاكرون البراهين[٥] على بطلان قولهم . يقال[٦] لمن قال : لا يكون مسلما إلا من

(١) س : ليسوا ، وهو خطأ .

(٢) س : أفحموها ، وهو تحريف .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة فى « الفصل » ٣/٤٠ . وسنقابل الكلام التالى عليه .

(٤) س : أو . والمثبت من (د) ، الفصل .

(٥) الفصل : ولا إجماع ، وبالله التوفيق . قال أبو محمد : ونحن الآن ذاكرون بعون الله وتوفيقه وتأييده البراهين .

(٦) الفصل : قولهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم قال أبو محمد : يقال . .

استدل : أَخْبِرْنا : متى يجب عليه فرض الاستدلال ؟ أقبل البلوغ أو[١] بعده ؟ فأما الطبرى[٢] فإنه أجاب بأن ذلك واجب قبل البلوغ . قال ابن حزم[٣] : وهذا خطأ ، لأن من لم يبلغ ليس مكلفاً ولا مخاطبا » .

قال[٤] : وأما الأشعرية فإنهم أتوا بما يملأ الفم ، وتقشعر منها جلود أهل الاسلام ، وتصطك[٥] منها المسامع ، ويقطع ما بين قائلها وبين[٦] الله ، وهو أنهم[٧] قالوا : لا يلزم طلب الأدلة إلا بعد البلوغ . ولم يقنعوا بهذه الجملة حتى كفونا المؤونة ، وصرَّحوا بما كنّا نريد أن نلزمهم ، فقالوا غير مساترين[٨] : لا يصح إسلام أحد إلا بأن يكون[٩] بعد بلوغه شاكاً غير مصدق . قال : وما سمعنا[١٠] قط فى الكفر والانسلاخ من الإسلام بأشنع من قول هؤلاء القوم : إنه لا يكون أحد مسلماً حتى يشك فى الله عز وجل ، وفى صحة النبوة ، وفى هل رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق أو[١١] كاذب ؟ ولا سَمِع[١٢] قط سامع فى الهَوَس

---

(١) الفصل ٤١/٣ : أم .

(٢) الفصل . . . . بعده ، ولابد من أحد الأمرين ، فأما الطبرى . . .

(٣) الفصل : قال أبو محمد .

(٤) بعد الكلام السابق بسطر واحد فى « الفصل » ٤١/٣ .

(٥) الفصل . وتصدأ .

(٦) الفصل : وما بين .

(٧) الفصل : وهى أنهم .

(٨) د : متسايرين .

(٩) الفصل : . . . أحد حتى يكون .

(١٠) الفصل : غير مصدق . قال أبو محمد . ما سمعنا .

(١١) الفصل : أم .

(١٢) س : ولا يستمع .

والمناقضة والاستخفاف بالحقائق بأقبح من قول هؤلاء : إنه لا يصح الإيمان إلا بالكفر ، ولا يصح التصديق إلا بالجحد ، ولا يُوصل إلى رضا[١] الله عز وجل إلا بالشك فيه ، وأن من اعتقد موقنا بقلبه ولسانه أن الله[٢] ربه لا إله إلا هو ، وأن محمداً رسول الله ، وأن دين الإسلام دين الله الذى لا دين غيره[٣] — فإنه كافر مشرك ، نعوذ بالله من الخذلان . فوالله لولا خذلان الله[٤] —الذى هو غالب على أمره— ما انطلق[٥] لسان ذى مُسْكة بهذه العظيمة » .

تعليق ابن تيمية

قلت : هذا القول هو فى الأصل من أقوال المعتزلة ، وقد أوجب أبو هاشم وطائفة معه الشك ، وجعلوه أول الواجبات . ومن لم يوجبه من الموافقين على أصل القول ، قال : إنه لابد من حصوله ، وإن لم يؤمر به .

وهذا بناء على أصلين : أحدهما : أن أول الواجبات النظر المفضى إلى العلم . والثانى : أن النظر يضاد العلم ، فإن الناظر طالبٌ للعلم ، فلا يكون فى حال النظر عالماً .

وكلا الأصلين باطل . أما الأول ، فقد عُرف الكلام فيه . وأما الثانى ، فإن النظر نوعان : أحدهما : النظر المتضمن طلب الدليل[٦] ،

(١) الفصل : رضاء .
(٢) الفصل : الله تعالى .
(٣) س : لا دين له غيره .
(٤) الفصل : الله تعالى .
(٥) د : ما أنطق .
(٦) د : النظر الذى هو طلب الدليل .

ص ١٨٨ وهو كالنظر فى المسئول عنه ليُعلم ثبوته أو انتفاؤه ، /كالنظر فى مدَّعى النبوة : هل هو صادق أو كاذب ؟ والنظر فى رؤية الله تعالى[١] : هل هى ثابتة فى الآخرة[٢] أو منتفية ؟ والنظر فى النبيذ المسكر : أحلال هو أم حرام ؟

فهذا الناظر طالب ، وهو فى حال طلبه شاك . وليس هذا النظر هو النظر المقتضي للعلم ، فإن ذلك هو النظر فيما يتضمن النظر فيه للعلم ، وهو النظر فى الدليل ، كالنظر فى الآية والحديث ، أو القياس[٣] الذى يُستدل به ، فهذا النظر مقتضٍ للعلم ، مستلزم له . وذلك النظر مضاد للعلم منافٍ له .

ولما كان فى لفظ « النظر » إجمال ، كثر اضطراب الناس فى هذا المقام ، وتناقض من تناقض منهم ، فيوجبون النظر لأنه يتضمن[٤] العلم ، ثم يقولون : النظر يضاد العلم[٥] . فكيف يكون ما يتضمن العلم مضادًّا له لا يجتمعان ؟

فمن فرَّق بين النظر فى الدليل ، وبين النظر الذى هو طلب الدليل ، تبين له الفرق . والنظر فى الدليل لا يستلزم الشك فى المدلول ، بل قد يكون القلب ذاهلاً عن الشئ ، ثم يعلم دليله ، فيعلم المدلول ، وإن لم

---

(١) س : فى رؤية الرب تعالى .

(٢) س : فى الأخرى .

(٣) س : والقياس .

(٤) س : الذى يتضمن .

(٥) س : النظر مضاد للعلم .

يتقدم ذلك شك وطلب . وقد يكون عالماً به ، ومع هذا ينظر فى دليل آخر ، لتعلقه بذلك الدليل،فتوارد الأدلة على المدلول الواحد كثير ، لكن هؤلاء لزمهم المحذور ، لأنهم إنما أوجبوا النظر لكون المعرفة لا تحصل إلا به ، فلو كان الناظر عالماً بالمدلول ، لم يوجبوا عليه النظر ، فإذا أوجبوه لزم انتفاء العلم بالمدلول ، فيكون الناظر طالباً للعلم ، فيلزم أن يكون شاكًّا ، فصاروا يوجبون على كل مسلم : أنه لا يتم إيمانه حتى يحصل له الشك فى الله ورسوله بعد بلوغه ، سواء أوجبوه ، أو قالوا : هو من لوازم الواجب .

ومن غلطهم أيضا : أنه لو قُدِّر أن المعرفة لا تحصل إلا بالنظر ، فليس من شرط ذلك تأخر النظر إلى البلوغ ، بل النظر قبل ذلك ممكن ، بل واقع ، فتكون المعرفة قد حصلت بذلك النظر ، وإن لم يكن واجباً ، كما لو تعلم الصبى أم الكتاب وصفة الصلاة قبل البلوغ ، فإن هذا التعلم[1] يحصل به مقصود الوجوب بعد البلوغ ، والنظر إنما هو واجب وجوب الوسائل ، فحصوله قبل وقت وجوبه أبلغ فى حصول المقصود .

ونظير[2] ذلك : أن يتوضأ الصبى قبل البلوغ ، /والبالغ قبل دخول وقت الصلاة ، فيحصل بذلك مقصود الوجوب بعد البلوغ والوقت[2] . ظ ١٨٨

والكلام فى هذه المسألة له شعب كثيرة ، وقد تُكلِّم عليها فى غير هذا الموضع . والمقصود هنا بيان طرق كثير من أهل العلم فى تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم . وتحقيق هذه المسأله يتعلق بمسائل : منها : أن

(١) س : هذا العلم .

(٢ — ٢) : ساقط من (س) .

الاعتقاد الجازم بلا ضرورة ولا استدلال : هل يمكن أم لا ؟ وإذا أمكن : فهل يسمى علما أم لا ؟

ومنها : أن لفظ « الضرورة » فيه إجمال . فقد يُراد به ما يضطر إليه الإنسان من المعلومات الظاهرة المشتركة بين الناس . وقد يُراد به ما يحصل فى نفسه بدون كسبه . وقد يُراد به ما لا يقبل الشك . وقد يُراد به ما يلزم نفس الإنسان[1] لزوماً لا يمكن الانفكاك عنه .

ومنها : أن حصول العلم فى النفس قد يحصل لكثير من الناس حصولاً ضروريا ، مع توهمه أنه لم يحصل له ، كما يقع مثل ذلك فى القصد والنية ، فإن الأمة متفقة على أن الصلاة ونحوها من العبادات لا تصح إلا بالنية ، والنية من جنس القصد ، والإرادة محلها القلب باتفاقهم ، فلو لفظ بلسانه غير ما قصد بقلبه أو بالعكس ، كان الاعتبار بقصده الذى فى قلبه .

ثم إن كثيراً من الناس اشتبه عليهم أمر النية ، حتى صار أحدهم يطلب حصولها وهى حاصلة عنده ، ويشك فى حصولها فى نفسه وهى حاصلة ، لا سيما إذا اعتقد أنه يجب مقارنة النية للصلاة ، فيُرى فى أحدهم من الوسواس فى حصولها ما يخرجه عن العقل والدين ، حتى قيل : الوسوسة لا تكون إلا عن خبل فى العقل ، أو جهل بالشرع .

وأصل ذلك جهلهم بحقيقة النية وحصولها ، مع خروجهم عن الفطرة السليمة ، التى فطر الله عليها عباده . ومن المعلوم أن كل من علم

(١) س : نفس العبد .

ما يريد أن يفعله ، فلا بد أن ينويه ويقصده ، فيمتنع [١] أن يفعل العبد فعلاً باختياره ، مع علمه به وهو لا يريده ، فالمصلى إذا خرج من بيته وهو يعلم أنه يريد الصلاة ، امتنع أن لا يقصد الصلاة ولا ينويها . وكذلك الصائم إذا علم أن غداً من رمضان وهو ممن يصومه ، امتنع أن لا ينويه . وكذلك المتطهر إذا أخذ الماء وهو يعلم أن مراده الطهارة ، امتنع أن لا يريدها .

وإنما يتصور عدم النية/ مع الجهل بالمفعول ، أو مع أنه ليس مقصوده المأمور به ، مثل من يظن أن وقت الصلاة أو الصيام[٢] قد خرج ، فيصوم ويصلى ظانًّا أن ذلك قضاء بعد الوقت ، فهذا نوى القضاء ، فإذا تبين له بعد ذلك أن الصوم والصلاة إنما كانا [٣] فى الوقت ، إذا فهذا يجزئه الصلاة والصيام بلا نزاع . ص ١٨٩

وكذلك من اغتسل بالماء لقصد إزالة الوسخ ، أو لتعليم الغير ، فهذا لم يكن مراده بما فعله الطهارة المأمور بها . ولهذا تنازع الفقهاء فى صحة الصلاة بمثل هذه الطهارة ، وأمثال ذلك .

ولهذا يجد المسلم فى نفسه فرقاً بين ليلة العيد الذى يعلم أنه لا يصومه ، وبين ليالى رمضان الذى يعلم أنه يصومه . ويجد الفرق بين ما إذا كان مقيماً أو مسافراً يريد الصيام ، وبين ما إذا كان مسافراً لا يريد الصيام .

---

(١) د : فتمتنع .

(٢) س : والصيام .

(٣) فى النسختين : إنما كان .

فكما أن الإرادة تكون موجودة فى نفس الإنسان ، وقد يشك فى وجودها ، أو لا يُحسن أن يعبِّر عن وجودها ، أو يطلب وجودها فهكذا العلم الضرورى وغيره ، قد يكون حاصلا فى نفس الإنسان ، وهو يشك فى وجوده ، أو يطلب وجوده ، أو لا يحسن أن يُعبر عنه ، لأن وجود الشئ فى النفس شئ ، والعلم بوجوده فى النفس شئ آخر ، فالتمييز[١] بينه وبين غيره والتعبير عن ذلك شئ آخر .

فهكذا عامة المؤمنين : إذا حصل أحدهم فى سن[٢] التمييز يحصل له من الأسباب ، التى توجب معرفته بالله وبرسوله ، ما يحصل بها فى نفسه علم ضرورى ويقين قوى ، كحصول الإرادة لمن علم ما يريد فعله ، ثم كثير من أهل الكلام يلبِّسون عليه ما حصل له ويشككونه[٣] فيه ، كما أن كثيراً من الفقهاء يلبِّسون على المريد الناوى ما حصل له ويشككونه فيه .

والعلم الحاصل فى النفس لا تنضبط أسبابه ، ومنه ما يحصل دفعة ، كالعلم بما أحسه . ومنه ما يحصل شيئاً بعد شئ ، كالعلم بمخبر الأخبار المتواترة ، والعلم بمدلول القرائن التى لا يمكن التعبير عنها .

وكذلك حصول الإرادة ، فإن من الأشياء ما تحصل إرادته الجازمة فى النفس ، كإرادة الأشياء الضرورية التى لا بد له[٤] منها ، كإرادة دفع

(١) س : والتمييز.
(٢) د : سنن ، وهو تحريف.
(٣) د : ويشككوه.
(٤) له : ساقطة من (س).

الأمور الضارة له ، وكإرادة الجائع الشديد الجوع ، والعطشان الشديد العطش ، لتناول ما تيسر له من الطعام والشراب .

ومنه ما يحصل شيئا بعد شئ ، كإرادة الإنسان لما هو أكمل له[١] وأفضل ، فإن هذا قد تحصل إرادته شيئا بعد شئ .

وكذلك إرادته لما يشك فى كونه محتاجا إليه ، أو كونه/ نافعاً له ، فإن الإرادة قد تقوى بقوة العلم ، وقد تضعف بضعفه ، وقد تقوى بقوة نفس محبة الشئ المطلوب وضعف محبته . ظ ١٨٩

ومن عرف[٢] حقيقة الأمر تبين له[٣] أن النفوس فيها إرادات فطرية ، وعلوم فطرية ، وأن كثيرا من أهل الكلام فى العلم قد يظنون عدم[٤] حصولها ، فيسعون فى حصولها ، وتحصيل الحاصل ممتنع ، فيحتاجون أن يقدّروا عدم الموجود ، ثم يسعون فى وجوده ، ومن هنا يغلط كثير من الخائضين فى الكلام والفقه .

وقد يكون العلم والإرادة حاصلَيْن[٥] بالفعل ، أو بالقوة القريبة من الفعل ، مع نوع من الذهول والغفلة[٦] ، فإذا حصل أدنى تذكر رجعت النفس إلى ما فيها من العلم والإرادة ، أو توجهت نحو المطلوب ، فيحصل لها معرفته ومحبته .

---

(١) س : أكمل منه .
(٢) د : وقد عرف ، وهو تحريف .
(٣) د : يتبين له .
(٤) عدم : ساقطة من (س) .
(٥) فى النسختين : حاصلا ، وهو خطأ .
(٦) س : أو الغفلة .

والله تعالى فطر عباده على محبته ومعرفته ، وهذه هى الحنيفية [١] التى خلق عباده عليها ، كما فى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم : قال : يقول الله تعالى : إنى خلقت عبادى حنفاء فاجتالتهم الشياطين ، وحرَّمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يُشركوا بى ما لم أنزِّل به سلطانا [٢] .

وقد قال تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ [سورة الروم : ٣٠] .

وقال صلى الله عليه وسلم : كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجِّسانه ، كما تُنتَج البهيمة بهيمةً جمعاء ، هل تحسُّون فيها من جدعاء [٣] ؟ والكلام فى هذه الأمور مذكور فى غير هذا الموضع .

ومن المسائل المتعلقه بهذا الباب أن العلم والإيمان واجب على الناس بحسب الإمكان ، فالجمل التى [٤] فرض الله تعالى على الخلق كلهم الإقرار بها مما يمكنهم معرفتها . وأما التفاصيل ففيها من الدقيق ما لا يمكن أن يعرفه إلا بعض الناس ، فلو كُلِّف بقية الناس معرفته ، كلِّفوا ما لا يطيقون ، ولهذا لم يجب على كل أحد أن يسمع كل آية فى القرآن [٥] ويفهم معناها ، وإن كان هذا فرضاً على الكفاية .

(١) د : الخنيقة ، وهو تحريف .

(٢) سبق ورود هذا الحديث والكلام عليه ٧٢/٣ .

(٣) سبق ورود هذا الحديث والكلام عليه ٧١/٣ .

(٤) د : الذى .

(٥) س : من القرآن .

ومن المعلوم أنه فى تفاصيل[١] آيات القرآن من العلم والإيمان ما يتفاضل الناس فيه تفاضلاً لا ينضبط لنا . والقرآن[٢] الذى يقرأه الناس بالليل والنهار يتفاضلون فى فهمه تفاضلا عظيما ، وقد رفع الله بعض الناس على بعض[٣] درجات ، كما قال تعالى : ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [سورة المجادلة : ١١] ، بل من الأخبار ما إذا سمعه بعض الناس ضرَّهم ذلك ، وآخرون عليهم أن يصدِّقوا بمضمون ذلك ويعلموه . قال على رضى الله عنه : حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون ، أتحبون أن يُكذَّب الله ورسوله[٤] ؟ وقال [عبد الله][٥] ابن مسعود/ رضى الله عنه : ما من رجل يحدِّث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم . ص ١٩٠

فمثل هذه الأحاديث التى سمعت من الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو ممن سمعها منه ، وعُلِم أنه قالها ، يجب على من سمعها أن يصدِّق بمضمونها ، وإذا فهم المراد كان عليه معرفته والإيمان به . وآخرون لا يصلح لهم أن يسمعوها فى كثير من الأحوال ، وإن كانوا فى حال أخرى يصلح لهم سماعها ومعرفتها .

والقرآن مورد يَرِدُهُ الخلق كلهم ، وكلٌّ ينال منه على مقدار ما قسم الله له . قال تعالى : ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا

(١) س : تفصيل .
(٢) س : فالقرآن .
(٣) س : على بعضهم .
(٤) سبق ورود هذا الأثر والتعليق عليه ٥/٧٥ .
(٥) عبد الله : زيادة فى (س) .وانظر عن الأثر التالى ٥/٨٦ ت ١

فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رَّابِياً وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾

[سورة الرعد : ١٧] .

وهذا مثل ضربه الله سبحانه لما أنزله من العلم والإيمان والقلوب[١] التى تنال ذلك ؛ شبَّه الإيمان بالماء النازل ، والقلوب بالأودية ، فمنها كبار ومنها صغار ، وبيَّن أن الماء كما يختلط بما يكون فى الأرض ، كذلك القلوب فيها شبهات وشهوات تخالط الإنسان ، وأخبر أن ذلك الزَّبَدَ يجفأ [جُفاءً][٢] ، وما ينفع [الناس][٣] يمكث فى الأرض ، كذلك الشبهات تجفوها القلوب ، وما ينفع يمكث فيها .

وفى الصحيحين عن أبى موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : مثل ما بعثنى الله به من الهُدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا ، فكانت منها[٤] طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير ، وكانت منها طائفة أمسكت الماء فشرب الناس وسقوا ورعوا[٥] ، وكانت منها طائفة إنما هى قيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً ، فذلك مثل من فَقِهَ فى

(١) س : وللقلوب .

(٢) جفاء : ساقطة من (د) وقال الطبرى فى تفسير الآية ١٧ من سورة الرعد : « وقيل : « فيذهب جفاء » بمعنى « جفأً » لأنه مصدر من قول القائل : « جفأ الوادى غُثاءه » ، فخرج مخرج الاسم ، وهو مصدر ، كذلك تفعل العرب فى مصدر كل ما كان من فعل شئ اجتمع بعضه إلى بعض كـ « القماش » ، والدُّقاق ، والحطام ، والغُثاء ، تخرجه على مذهب الاسم » .

(٣) الناس : ساقطة من (د) .

(٤) س : فكان فيها .

(٥) د : وزرعوا .

دين الله ونفعه ما[1] بعثنى الله به من الهدى والعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذى أُرسلت به[2] » .

وما ذكره ابن حزم من أن العلم قد يحصل فى القلب لا عن ضرورة ولا نظر ، وردُّه على من يحصره فى النوعين[3] فمثل هذا قد يكون النزاع فيه لفظيًّا . وذلك أن نافى الحصر قد يريد بالضرورة ما كان عن ضرورة حسٍّ ، وأولئك يجعلون ما يحصل من العلم الضرورى بالحس أحد أنواع العلم الضرورى وقد يريد بالضرورة ما يضطر إليه الإنسان بدون نظر فى تصوره . وأولئك يريدون بالعلم الضرورى والبديهى ما اضطر إليه الإنسان إذا تصور طرفيه ،/ سواء كان ذلك التصور ضروريًّا أو لم يكن ، بل كثير من الناس يقول : إن جميع العلوم ضرورية باعتبار أسبابها ، فإن العلم الحاصل بالنظر والكسب والاستدلال هو بعدُ حصول أسبابه ضرورى ، يضطر إليه الإنسان ، وهذا اختيار أبى المعالى وغيره . ظ ١٩٠

وللناس فى هذا الباب اصطلاحات متعددة ، من لم يعرفها يجعل بينهم نزاعا معنويا . وليس كذلك كما أن طائفة منهم يجعلون العلم البديهى هو الضرورى ، والكسبى هو النظرى . ومنهم من يفرِّق بينهما ، فيجعلون الضرورى ما اضطر إليه العبد من غير عمل وكسب منه ، لا فى

---

(١) س : بما .

(٢) الحديث عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه فى : البخارى ٢٣/١ (كتاب العلم ، باب فضل من عَلِمَ وعلَّم) ؛ مسلم ١٧٨٧/٤ - ١٧٨٨ (كتاب الفضائل ، باب بيان مثل ما بعث النبى صلى الله عليه وسلم من الهدى والعلم) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣٩٩/٤ .

(٣) د : على من يحضره من النوعين ، وهو تحريف . وانظر ما سبق (ص ٤٠٩ - ٤١٢) .

تصور المسألة ولا دليلها ويجعلون البديهى ما بَدَهَهُ ، وإن كان عن نظر اضطر إليه [من غير كسب منه][1]، فإن العبد قد يضطر إلى أسباب العلم ، وقد يختار اكتساب أسبابه . وهذا فى الحسِّيَّات وغيرها ، كمن يفجأه ما يراه ويسمعه ، من غير قصد إلى رؤيته وسمعه[2] ، ومن يسعى فى رؤية الشئ واستماعه . والأول لا يدخل تحت الأمر والنهى . والثانى يدخل تحت الأمر والنهى .

وأيضا فمن الناس من يقول : العلوم الضرورية والبديهية يشترك فيها عامة العقلاء ، ويجعل ما يختص به بعضهم ليس من هذا القسم . ومنهم من يسمِّى كل ما اضطر إليه الإنسان وبَدَهَهُ ضروريا وبديهيا ، وإن كان ذلك مختصا بنوع من الناس ، كما يختص بالأنبياء والأولياء وأهل الفراسة والإلهام .

وعلى هذا فالعلم الحاصل بتيسير الله تعالى وهدايته وإلهامه ، وجعله له فى قلب العبد بدون استدلال ، يسميه هؤلاء علماً ضروريا . وإن كان ابن حزم وأمثاله لا يسمونه ضرورياً ، فهذا نزاع لفظى .

ومن حَدَّ الضرورى بأنه العلم الذى يلزم نفس العبد لزوماً لا يمكنه الانفكاك عنه ، جعل هذا كله ضروريا . وكذلك يقول كثير من شيوخ أهل المعرفة لكثير من أهل النظر : إن علمنا ضرورى ، كما فى الحكاية المعروفة التى ذكرها أبو العباس أحمد بن محمد بن خلف المقدسى[3]

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

(٢) س : . . وسمعه منه .

(٣) لم أجد له ترجمة .

ورأيتها بخطه عن الشيخ أحمد الحيوقى المعروف بالكبرى[(١)] ، قال : دخل علىَّ فخر الدين الرازى ورجل[(٢)] آخر من المعتزلة كبير فيهم ، فقالا : ياشيخ ، بلغنا أنك تعلم علم اليقين . فقلت : نعم أنا أعلم علم اليقين . فقالا [لى][(٣)]: كيف تعلم علم اليقين ، ونحن نتناظر من وقت كذا إلى وقت كذا ، وكلما أقام حجة أبطلتها ، وكلما أقمت حجة أبطلها ؟ فقلت : ما أدرى ما تقولان ، ولكن أنا أعلم[(٤)] علم اليقين . فقالا : فبيِّن لنا/ما هذا اليقين . فقلت : واردات ترد على النفوس ، تعجز[(٥)] النفوس عن ردها . فجعلا يرددان هذا الكلام ، ويقولان : واردات ترد على النفوس ، تعجز النفوس عن ردها .

ص ١٩١

وتعجبا من هذا الجواب ، لأنه رحمه الله بيَّن أن ذلك من العلوم الضرورية التى تلزم القلب لزوماً لا يمكنه مع ذلك دفعها . ثم قالا له : كيف الطريق إلى هذه الوارداتِ ؟ فقال لهما : بأن تسلكا طريقتنا[(٦)] التى نأمركم بها فاعتذر الرازى بما له من الموانع . وأما المعتزلى فقال : أنا محتاج إلى هذه الواردات ، فإن الشبهات قد أحرقت قلبى . فأمره الشيخ بما يفعله من العبادة والذكر وما يتبع ذلك ، ففتح الله عليه بهذه الورادات .

(١) لم أجد له ترجمة .
(٢) د : رجل .
(٣) لى : ساقطة من (د) .
(٤) س : ما أدرى ما تقولون ولكنى أنا أعلم .
(٥) س : فتعجز .
(٦) د : طريقنا .

والمعتزلة ينفون العلو والصفات ، ويسمون من أثبت ذلك مجسِّماً حشويًّا ، فلما فتح الله تعالى عليه بذلك ، قال : والله ما الحق إلا فيما عليه هؤلاء الحشوية والمجسمة[1] ، أو كما قال ، فإن عهدى بالحكاية من زمان ، وكان هذا الشيخ الكبرى إذا قيل له : من قال : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ فهو[2] مجسم ، يقول : فخذ إلى حينئذ مجسِّم[3] وكان من أجلّ شيوخ وقته فى بلاده ، بلاد جرجان وخوارزم .

تابع كلام ابن حزم فى إبطال وجوب النظر.

قال أبو محمد بن حزم[4] : « ومن البرهان الموضح[5] لبطلان هذه المقالة الخبيثة أنه لا يشك أحد[6] ممن يدرى شيئا من السير من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والمنانية والدهرية فى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ[7] بُعث لم يزل يدعو الناس ، الجمَّ[8] الغفير ، إلى الإيمان بالله تعالى ، وبه[9] ، وبما أتى به ، ويقاتل من أهل الأرض من يقاتله ممن عَنَدَ ، ويستحلّ سفك دمائهم ، وسبى نسائهم وأولادهم ، وأخذ أموالهم ، متقرباً إلى الله تعالى بذلك ، وأخذ الجزية

---

(١) س : أو المجسمة .

(٢) فهو : ساقطة من (س) .

(٣) د : إلى مجسم حينئذ .

(٤) عاد ابن تيمية هنا إلى النقل من كتاب « الفصل فى الملل والنحل » لابن حزم بعد آخر نص نقله منه بصفحة كاملة ، وقد ورد من قبل فى ص ٤١٩ . والنص التالى فى الفصل ٤٢/٣ – ٤٣ .

(٥) د : الواضح .

(٦) س : رجل .

(٧) الفصل : مذ .

(٨) الفصل : الجماء .

(٩) س : بالله تعالى ربه .

وإصغاره[(١)] ، ويقبل من[(٢)] آمن به ، ويحرِّم ماله ودمه[(٣)] وأهله وولده ، ويحكم له بحكم الإسلام ، ومنهم[(٤)] المرأة البدوية ، والراعى ، والراعية ، والغلام الصحراوى ، والوحشى ، والزنجى ، والمسبى ، والزنجية المجلوبة ، والرومى والرومية ، والأغثر[(٥)] الجاهل والضعيف فى فهمه ، فما منهم من أحد[(٦)] ولا من غيرهم قال عليه السلام : إنى لا أقبل إسلامك ، ولا يصح لك دين [إلا][(٧)] حتى تستدل على صحة ما أدعوك إليه - قال : ولسنا[(٨)] نقول : إنه لم يبلغنا أنه[(٩)] قال ذلك لأحد ، بل نقطع – نحن وجميع أهل الأرض – قطعاً[(١٠)] كقطعنا على ما شاهدناه : أنه عليه السلام لم يقل هذا قط[(١١)] لأحد ، ولا رد إسلام أحد حتى يستدل ، ثم جرى على هذه الطريقة جميع الصحابة[(١٢)] ، أولهم عن آخرهم ، /ولا يختلف أحد فى هذا الأمر . ومن المحال[(١٣)] ظ ١٩١

(١) أى يستحل النبى صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من أهل الكتاب ويستحل إصغار أهل الكتاب وقتئذ ، وفى هذا إشارة إلى قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) [سورة التوبة : ٢٩] .

(٢) من : كذا فى (د) . وفى (س) ، الفصل : ممن .

(٣) د : وذمه ، وهو تحريف .

(٤) الفصل : وفيهم .

(٥) فى « لسان العرب » : « والغثراء والغُثْر : سفلة الناس ، الواحد : أغثر » .

(٦) الفصل ٤٣/١ : فما منهم أحد .

(٧) إلا : ساقطة من (د) .

(٨) الفصل : قال أبو محمد : لسنا .

(٩) الفصل : أنه عليه السلام .

(١٠) د : قطعنا ، وهو تحريف .

(١١) الفصل : لم يقل قط هذا . .

(١٢) الفصل : جميع الصحابة رضى الله عنهم .

(١٣) الفصل : . . فى هذا الأمر ، ثم جميع أهل الأرض إلى يومنا هذا ، ومن المحال .

الممتنع عند أهل الاسلام أن يكون عليه السلام يغفل أن يبين للناس ما لا يصح لأحد الإسلام إلا به ، ثم يتفق [(١)] على إغفال ذلك أو تعمُّد ترك [(٢)] ذكره [(٣)] جميع أهل الإسلام ، ويبيِّنه هؤلاء الأشقياء [(٤)] ، ومن ظن أنه وقع من الدين على ما لا يقع [(٥)] عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كافر بلا خلاف . فصح أن هذه المقالة خرق للإجماع [(٦)] ، وخلاف لله ولرسوله ، ولجميع [(٧)] أهل الإسلام قاطبة » .

تعليق ابن تيمية **قلت** : قبول الإسلام الظاهر يُجرى على صاحبه أحكام الإسلام الظاهرة ، مثل عصمة الدم ، والمال [(٨)] ، والمناكحة ، والموارثة ، ونحو ذلك . وهذا يكفي فيه مجرد الإقرار الظاهر ، وإن لم يُعلم ما فى باطن الإنسان .

كما قال صلى الله عليه وسلم : فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله [(٩)].

وقال : إنى لم أؤمر أن أُنقّب عن قلوب الناس ولا [أن] [(١٠)] أشق بطونهم [(١١)] .

(١) الفصل : ثم تتفق .
(٢) ترك : ساقطة من (س) . .
(٣) الفصل : أو تعمد عدم ذكره .
(٤) الفصل : وتبيينه لهم هؤلاء الأشقياء .
(٥) س : على ما لم يقع .
(٦) الفصل : خلاف للإجماع .
(٧) الفصل : وجميع .
(٨) س : عصمة المال والدم .
(٩) سبق ورود الحديث فى جـ ٣ ص ١٢٩ – ١٣٠ .
(١٠) أن : زيادة فى (س) .
(١١) هذا جزء من حديث طويل رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه فى : البخارى ١٦٣/٥ =

ولهذا (١ يقاتلُ الكافر حتى يسلم أو يعطى الجزية ، فيكون مكرها على أحد الأمرين.ومن قال : لا تُؤخذ الجزية من وثنيٍّ قال : إنه يُقاتل حتى يسلم ١) . وأمَّا الإيمان الباطن الذى ينجِّى من عذاب الله فى الآخرة ، فلا يكفى فيه مجرّد الإقرار الظاهر ، بل قد يكون الرجل مع إسلامه الظاهر [منافقا] [٢] ، وقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم منافقون ، وقد ذكرهم الله تعالى فى القرآن فى غير موضع ، وميَّز سبحانه بين المؤمنين والمنافقين فى غير موضع .

كما فى قوله [٣] : ﴿ يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُوراً فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ * يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ * فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [سورة الحديد : ١٣ - ١٥] .

وقال تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم

= (كتاب المغازى ، باب بَعْث على بن أبى طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع) ؛ مسلم ٧٤٢/٢ (كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣/ ٤ - ٥

(١ - ١) : مكان هذه العبارات فى (س) : ولهـــذا يجوز الإكراه على ذلك لغير أهل الذمة .

(٢) منافقا : ساقطة من (د) .

(٣) س : قوله تعالى .

مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ*إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾[سورة الحجرات : ١٤ – ١٥] .

وهؤلاء قد قالت طائفة : إنَّهم أسلموا ظاهراً مع كونهم منافقين . وقال الأكثرون : بل كانوا مسلمين غير منافقين ولا واصلين إلى حقيقة الإيمان ، فإنّه قد قال فيهم : ﴿ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لاَ يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[سورة الحجرات : ١٤] .

والمنافق عمله حَابطٌ لا يتقبله الله ، ومن هذا الباب[١] قوله صلى الله عليه وسلم :«لا يزنى الزانى حين يزنى/وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن[٢]» وغير ذلك من الأحاديث التى تُكُلِّم عليها فى غير هذا الموضع ، فإن مسألة الإيمان والكفر والنفاق متعلقة بمسألة أوَّل الواجبات ، ووجوب النظر ، وبالفاسق المِلِّى ، وتكفير أهل البدع ، وغير ذلك من المسائل التى تكلم عليها الناس .

ص ١٩٢

(١) س : لا يتقبل الله منه ، هذا الباب .

(٢) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه فى : البخارى ١٣٦/٣ (كتاب المظالم ، باب النهى بغير إذن صاحبه) ، ١٠٤/٧ (كتاب الأشربة ، باب إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان) ، ١٥٧/٨ كتاب الحدود ، باب لا يشرب الخمر) ؛ مسلم ٧٦/١ (كتاب الإيمان ، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصى ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفى كماله) ؛ سنن أبى داود ٣٠٦/٤ (كتاب السنة ، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ١٢٧/٤ (كتاب الإيمان ، باب لا يزنى الزانى وهو مؤمن) وقال الترمذى : حديث أبى هريرة حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه ؛ سنن ابن ماجه ١٢٩٨/٢ – ١٢٩٩ (كتاب الفتن ، باب النهى عن النهبة) ؛ سنن الدرامى ١١٥/٢ (كتاب الأشربة ، باب فى التغليظ لمن شرب الخمر) ؛ المسند (ط . المعارف) ٤١/١٣ .

وبهذا أجابوا عن هذه الحجة ، فإنه لما قيل لهم : أجمع المسلمون على أن الكافر إذا أراد أن يسلم يُكتفى منه بالإقرار بالشهادتين(١) . قالوا(٢) : إنَّما نجتزئ منه بذلك لإجراء أحكام الإسلام عليه(٣) . فإن صاحب الشرع جعل ذلك أمارة لإجراء الأحكام .

ولو كان ذلك إيماناً حقيقيا لما قال فى حق النسوة المهاجرات : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ﴾[سورة الممتحنة : ١٠] ثم يقول : من ترك ملَّة من الملل وعاد إلى ملتنا ، فلا بد له من حامل يحمله عليه ، فإن كان الذى يحمله عليه ما عَلِمَه من فساد ملّته(٤) وعقيدته ، وصحة دين الإسلام ، فهذا القدر كافٍ من النظر والاستدلال على الجملة ، وإن كان الذى يحمله رهبةً منا ، أو رغبة فيما أعطانا الله من المال وغيره ، فهجرته إلى ما هاجر إليه .

قال أبو محمد(٥) : « فإن قالوا : فما كانت حاجة الناس إلى الآيات والمعجزات(٦) ؟ وإلى احتجاج الله(٧) عليهم بالقرآن وإعجازه ؟ وبدعاء اليهود إلى تمنِّى الموت ، ودعاء النصارى إلى المباهلة وشق القمر؟ قلنا

تابع كلام ابن حزم

---

(١) س : يكفى الإقرار بالشهادتين .
(٢) س : قلنا .
(٣) س : عليها ، وهو تحريف .
(٤) س : قلبه .
(٥) فى « الفصل » ٤٣/٣ .
(٦) الفصل : إلى الآيات المعجزات .
(٧) الفصل : الله عز وجل .

وبالله التوفيق[١] : قد قلنا : إن الناس قسمان[٢] : قسم لم تسكن نفوسهم[٣] إلى الإسلام ، ولا دخلها التصديق ، فطلبوا منه عليه السلام البراهين[٤] ، فأراهم المعجزات ، فانقسموا قسمين : طائفة آمنت ، وطائفة عندت[٥] وجاهرت فكفرت . وأهل هذه الصفة اليوم هم الذين يلزمهم طلب الاستدلال فرضاً ولا بد[٦] ، وقسم[٧] وفَّقهم الله تعالى لتصديقه عليه السلام ، وخلق فى نفوسهم[٨] الإيمان ، كما قال تعالى : ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة الحجرات : ١٧] ، فهؤلاء آمنوا له[٩] عليه السلام بلا تكليف[١٠] آية . وأهل هذه الصفة هم اليوم المعتقدون للإسلام حقًّا بلا معرفة باستدلال[١٠] . قال أبو محمد : ويلزم أهل هذه المقالة أن جميع أهل الأرض كفار إلا الأقل[١١] ، وقد قال بعضهم : إنهم مستدلون . قال[١٢] : وهذه مجاهرة هو يدرى أنه فيها كاذب ، وكل من سمعه يدرى

---

(١) الفصل : وبالله تعالى التوفيق .

(٢) س : قسمين . وهو خطأ .

(٣) الفصل : قلوبهم .

(٤) س : البرهان .

(٥) س : عاندت .

(٦) الفصل : . . ولابد كما قلنا .

(٧) الفصل : وقسم آخر .

(٨) الفصل : وخلق عز وجل فى نفوسهم . . .

(٩) الفصل : آمنوا به .

(١٠-١٠) : ساقط من « الفصل » .

(١١) الفصل : كفار لا الأقل .

(١٢) الفصل : قال أبو محمد .

أنه فيها كاذب ، لأن أكثر العامة من حاضرة وبادية لا يدرى ما معنى الاستدلال ، فكيف يستعمله[1] ؟» .

تعليق ابن تيمية

قلت : لفظ الاستدلال فيه إجمال ، فإن أُريد العبارة عن نظم الأدلة ، والجواب/عن الممانعات والمعارضات ، فهذا قد يُقال : إنه لا يحسنه إلا من يحسن الجدل . وأما الاصطلاح المعيّن ، والترتيب المعين ، أو اللفظ المعيّن ، فهذا بمنزلة اللغات ، لا يعرفه[2] إلا من يعرف تلك اللغة ، وليس هذا واجبا بلا ريب .

ظ ١٩٢

وإن أُريد به نفس طلب العلم بالشئ بالدليل والنظر فيما يدل على الشئ ، فهذا مركوز فى فطرة جميع الناس ، فإنه ما منهم من أحد إلا وعنده من نوع النظر والاستدلال ، بل ومن نوع الجدال ، بحسب ما هداه الله إليه من ذلك .

وقد قال تعالى : ﴿ وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً ﴾[سورة الكهف : ٥٤] والإنسان يجادل بالباطل ليدحض به الحق ، من غير معرفة بقوانين الجدل ، فكيف لا يجادل بالحق ؟ .

وللناس من النظر والمناظرة فى صناعاتهم وأمور دنياهم ، ما يبين أن النظر والمناظرة مركوز فى فطرهم ، فكيف فى أمور الدين ؟

والله سبحانه يقول : ﴿ الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾[سورة الأعلى : ٢ ، ٣] وقال تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّنَا الَّذِى أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾[سورة طه : ٥٠] .

---

(١) الفصل : فكيف أنه يستعمله .

(٢) س : لا يعرفها .

وهذا الذى ذكره[١] ابن حزم هو قول كثير من الأشعرية ، فإنهم متنازعون فى النظر : هل هو فرض على الأعيان أو على الكفاية ؟ وفى الواجب : هل هو المعرفة أو الاعتقاد الجازم المصمم ؟ وهل يُسمَّى ذلك علماً أم لا ؟ .

كلام الجوينى فى نفى وجوب النظر

وكان أبو المعالى يقول : « لم يُكلَّف الناس العلم ، فإن العلم فى هذه المسائل عزيز لا يُتلقَّى إلا من النظر الصحيح التام ، فتكليف ذلك عامة الناس تكليف ما لا يطاق ، وإنما كُلِّفوا الاعتقاد السديد[٢] مع التصميم وانتفاء الشك والتردد ، ولو سَمَّى مسمٌّ[٣] مثل هذا الاعتقاد علماً ، لم يمنع من إطلاقه » .

قال : « وقد كنا ننصر هذه الطريقة زماناً من الدهر ، وقلنا : مثل هذا الاعتقاد علم على الحقيقة ، فإنه اعتقاد يتعلق بالمعتقد على ما هو به مع التصميم ، ثم بدا لنا أن العلم ما كان صدوره عن الضرورة أو الدليل القاطع » .

قال : « وهذا الاعتقاد الذى وصفناه لا يتميز فى مبادئ[٤] النظر حتى يستقر ويتميز عن اعتقاد الظان والمخمِّن[٥] » .

كلام أبى إسحاق الإسفراييني

وقال أبو إسحاق الإسفراييني فى آخر مصنفاته : « من اعتقد ما يجب

(١) س : ذكر .

(٢) س : الشديد .

(٣) فى النسختين : مسمى .

(٤) س : عن مبادئ .

(٥) بحثت عن هذه النصوص فى كتب الجوينى : « الإرشاد » ، « الشامل » ، « لمع الأدلة » ، « العقيدة النظامية » فلم أجدها .

اعتقاده : هل يكتفى به[1] ؟ اختلف الأصحاب فيه : فنهم من اكتفى به ، ومنهم من شرط إقرار هذه العقائد بالأدلة » .

تعليق ابن تيمية

قلت : والذين أوجبوا النظر من الطوائف [العامة][2] نوعان : أحدهما : من يقول : إن أكثر العامة تاركوه ، وهؤلاء على قولين فغلاتهم يقولون : إن إيمانهم لا يصح . وأكثرهم يقولون : يصح إيمانهم تقليداً ، مع كونهم عصاة بترك النظر . وهذا قول جمهورهم .

وقد ذكر هذا طوائف من الحنفية وغيرهم ، كما ذكر من ذكر من الحنفية[3] فى « شرح الفقه الأكبر » فقالوا : قال أبو حنيفة وسفيان ومالك / والأوزاعى وعامة الفقهاء وأهل الحديث بصحة إيمان المقلّد ، ولكنه عاصٍ بترك الاستدلال . ص ١٩٣

كلام شارح الفقه الأكبر لأبي حنيفة .

وقال الشارح[4] : « هذا يفيد فائدتين[5] : إحداهما[6] : أن الإيمان بالتقليد صحيح ، وإن لم يهتد إلى الاستدلال ، خلافاً للمعتزلة والأشعرية ، فإنهما[7] لا يصححان إيمان المقلِّد والإيمان بالتقليد[8] ، ويقولان بكفر العامة » .

---

(١) س : هل يكتفى فيه .

(٢) العامة : ساقطة من (د) .

(٣) س : وغيرهم مما ذكر من الحنفية .

(٤) الكلام التالى فى رسالة « شرح الفقه الأكبر » لأبى حنيفة والشرح منسوب لأبى منصور محمد بن محمد الماتريدى ، ص ٨ ، ط . حيدر آباد ، ١٣٦٥ .

(٥) شرح الفقه الأكبر : قال الفقيه رحمه الله : هذا يفيد فائدتين . .

(٦) س ، شرح الفقه الأكبر : أحدهما .

(٧) شرح الفقه : أنهما .

(٨) شرح الفقه : لا يصححان الإيمان بالتقليد .

قال[١] : « وهذا قبيح من أقبح القبائح[٢] لأنه يؤدى إلى تفويت حكمة الله تعالى فى الرسالة والنبوة ، لأن من أُعطى الرسالة والنبوة أُمر بعرض الإسلام أولاً[٣] على الكفرة ، فلو كان الإسلام لا يصح بالعرض والتقليد ، لفات[٤] الحكمة فى الرسالة ، إلا أن درجة الاستدلال أعلى من درجة التقليد ألف مرة ، وكل[٥] من كان فى الاستدلال والاستنباط أكثر ، كان إيمانه أنور » وذكر كلاماً آخر .

تعليق ابن تيمية

قلت : القول القبيح الباطل تكفير من حكم الشارع بإيمانه ، وهم المؤمنون من العامة وغيرهم ، الذين لم يسلكوا الطرق المبتدعة ، كطريقة الأعراض ونحوها . وأما كون إيمان العامة تقليداً أو ليس تقليداً ؟ وهل هم[٦] عصاة أو ليسوا عصاة ؟ فهذا كلام آخر .

وأما المعتزلة والأشعرية فلهم فى ذلك نزاع وتفصيل معروف .

والنوع الثانى من موجبى النظر – وهم جمهورهم – يقولون : إنه متيسّر على العامة ، كما يقوله القاضى أبو بكر والقاضى أبو يعلى وغيرهما ، فى ممن يقول ذلك . قالوا :«[فإن قيل :][٧] فتقولون بوجوب معرفة الله ، ومعرفة نبوة رسله ، فى حق كل مكلّف من أهل النظر والعامة ، وجفاة

كلام أبى يعلى فى وجوب النظر

(١) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٢) عبارة « من أقبح القبائح » ساقطة من « شرح الفقه الأكبر » .

(٣) شرح الفقه : أمر أولا بعرض الإسلام .

(٤) شرح الفقه : لفاتت .

(٥) شرح الفقه : فكل .

(٦) س : . . العامة تقليدا وقيل هم . . الخ .

(٧) عبارة « فإن قيل » : ساقطة من (د) .

الأعراب والأكراد ، وأهل القصبة والرستاق[١] ، ومن يقصر فهمه عن معرفة الدقيق وأدلة التفصيل ؟ قيل : نعم ، لأنه ليس فى جميع من ذكرت من يُعرف فهمه ويقصر علمه عن معرفة الحدَث والمحدِث عند مشاهدة تغير العالم ، وما يحدث ويتجدد فى أجسامه ، من الزيادة والنقصان والنماء وتغير الحالات ، وما تجد عليه النطفة من التصور والانتقال من حال إلى حال ، وإن قصرت عبارته عن أن يقول : إن هذه أمور متجددة طارئة ، وإنه لابد للصنعة من صانع ، وللكتابة من كاتب . وقد عَلِمَ أن انتقال النطفة ، إلى أن تصير إنسانا أو بهيمة ، أعظم فى الأعجوبة ، من تحول الفضة خاتماً ، والخشبة سريراً وباباً ، والغزل ثوباً منسوجا ، وإن لم يعبِّر عن ذلك بعبارات المتكلمين ، وألفاظ الناظرين ، وكما يُفرِّق بين خبر الواحد الذى لا يوجب العلم ، وبين خبر التواتر الموجب للعلم ، وكما تجد فى أنفسها الفرق بين الظن والتقليد ، وبين المشاهدة وعلم اليقين ، وإن تعذر/عليها الفصل بين[٢] ذلك أجمع من طريق العبارة . وإذا كان كذلك وجب أن يكون لجميعهم سبيل إلى معرفة الحدوث والمحدِث » . هذه عبارة القاضى أبى يعلى ، وغيره من هؤلاء[٣] الذين وافقوا القاضى أبا بكر على طريقته[٣] .

ظ ١٩٣

كلام ابن الزاغونى عن وجوب النظر

وكذلك قال **ابن الزاغونى** ، وهو من القائلين بوجوب النظر

---

(١) فى « القاموس المحيط » : « والقصبة : البئر الحديثة الحفر ، والقصر أو جوفه . والمدينة ، أو معظم المدن ، والقرية » وفى « لسان العرب » مادة « رستق » : « الرزداق والرستاق واحد ، فارسى معرّب ، والجمع رساتيق ، وهى السواد » .

(٢) د : من ، وهو تحريف .

(٣ ــ ٣) : ساقط من (س) .

والاستدلال ، وحَكَى ذلك عن عامة العلماء ، كما ذكره القاضى أبو يعلى ، وابن عقيل ، وأبو الخطاب ، وغيرهم .

قال : « والذى فرضه الله على الأعيان على ضربين : أحدهما : ما لا يتم الإيمان إلا به ، وهو معرفة الله وتوحيده ، وأنه صانع الأشياء ، وأن الكل عبيده ، وأمثال ذلك . فهذا يستوى فى لزومه العالم والعامى ، ونعنى بقولنا : العالم ، الذى تبصَّر وتدرَّب وعرف الحجة من الشبهة ، وتبحَّر فى مواقف الاجتهاد للمعرفة ، وانتصب دافعاً بالحق شبه أهل الاعتراض[(١)] ، على وجهٍ يترجح به الثقة[(٢)] ، ويساعده بالفهم اليقين والمعرفة . ونعنى بالعامى من فُصِل عن أرباب الاختصاص فى إحراز العلم وكثرة التبحر ، وإنما سُمى عاميًّا من جهة قلة العدد فى خواص العلماء ، بالإضافة إلى من بقى ، فخواص العلماء فى كل زمان آحاد يسير عددهم[(٣)] ، والناس غيرهم أعم وجودا ، وأكثر عددا . فلهذا سُمِّىَ من قلّ علمه[(٤)] عاميًّا ومن جملة العامة[(٥)] . ولسنا نريد بالعامىّ من لا معرفة له بشئ من العلم بحالٍ . فإذا ثبت هذا ، فسائر العامة مؤمنون عارفون بالله فى عقائدهم وديانتهم ، غير مقلِّدين فى شئ قدّمنا ذكره » .

قال : « وذهبت طوائف من المعتزلة والقدرية إلى أنه لا يعرف الله إلا العلماء ، فأما العوام فلا يُحكم بصحة إيمانهم ولا بمعرفتهم لله » .

---

(١) د : الأعراض .

(٢) س : يترجح به الفقه .

(٣) د : يسيرة عددهم .

(٤) س : من قلة علمه .

(٥) س : ومن جهلة العامة .

قال : « والدليل على إبطال قولهم هو أنَّا نقول : حقيقة الإيمان العائد إلى المعتقد هى طمأنينة النفس[١] ، وسكون القلب إلى معرفة ما يعتقد ، بإسناد ذلك إلى دليل يصلح له . وهذا لا يُعدم فى حق أحدٍ من العامة . وبيان ذلك : أنه لو قيل لأحد من العوام : بم عرفت ربك ؟ لقال : بأنه انفرد ببناء هذه السماء ورفعها ، فلا يشاركه فى هذا موصوف بجسم ولا جوهر . وهذا مأخوذ من قوله [تعالى][٢] : ﴿ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾ [سورة الغاشية : ١٨] ، ومن سائر الآيات التى فيها ذكر السماء والاعتبار بها . وهذه الآيات هى الأصل عند العلماء ، وإنما ينفردون عن العامة فى هذا ببسيط[٣] البيان المليح ، والتشقيق[٤] ، والغامض الدقيق . وفى بيان حِكَمٍ يدركها العامى فهمًا بجنانه ، ويقصر عن شرحها بلسانه ، فهما[٥] فى ذلك كرجلين اتفقا فى العلم بمسألة ، وأحدهما فى الكشف أبسط باعاً ، وأفصح شرحا . وهذا يرجع إلى شئ ، وذلك أنه قد ثبت أن الله تعالى كلَّف الكل معرفته ، وضمن فيما كلَّف أن لا يزيد تكليفه على/مقدار الوسع ، بقوله : ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٦] وقوله : ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ مَا آتَاهَا ﴾ [سورة الطلاق : ٧] ، فحقيقة المعرفة بالشئ إنما هى الوقوف عليه بالعلم على ما هو به ، ولا يُوصل إلى ذلك فى

ص ١٩٤

(١) س : طمأنينة اليقين .

(٢) تعالى : زيادة فى (س) .

(٣) س : بيسط .

(٤) والتشقيق : ساقطة من (س) .

(٥) أى العالم والعامى .

حق الله إلا باستناد المعتقد فيه إلى دليله ، فلو كان الدليل لا يدخل الوقوف عليه فى طوق[1] العامى ، لأدّى ذلك إلى تكليفه ما ليس فى وسعه ، وهذا خلاف ما نصّ الله عليه .

دليل آخر : وهو أنّا إذا تأملنا أدلة التوحيد ، وما يجب على العامى ترك التقليد فيه ، وجدناه سهلاً فى مأخذه ، قريبا[2] فى تناوله ، تشتاق[3] النفوس إليه بأنسها ، ويستند ذلك إلى شيئين : أحدهما : أن ذلك منوط[4] بالعقل ، ولأجل هذا ادّعى خصومنا أن المعرفة وجبت بالعقل ، والعوام عقلاء .

ويظهر ذلك شرعا وعقلا : أما الشرع فلا يُكلِّف إلا عاقلا ، وهو تسليم[5] أموالهم إليهم لرشدهم ، ولا رشيد إلا عاقل . وأما طريق العقل فيما يظهر من ذلك فى تدبيرهم ، وتدقيق حيلهم ، وخفىّ مكرهم ، فى تقاسيم أحوال الدنيا .

وقد سطَّر الناس فى ذلك كتباً ، وصنَّفوا فيها من فنون المكر والحيل ، وتدقيق الآراء فى أنواع التدبير ما فيه غُنية لمن تأمله .

والثانى : أن أدلة ذلك جليّة فى أعلى[6] مقامات الإيضاح والكشف ، حتى تجد النفوس بها[7] مستأنسة ، وذلك مثلما يستدل

---

(١) س : طرق .

(٢) د : قرينا ، وهو تحريف .

(٣) د : تتسابق .

(٤) س : منوطاً ، وهو خطأ .

(٥) س : يسلم .

(٦) د : أعلا .

(٧) س : فيها .

العامى على معرفة أن له خالقا ، فيعلم عند تأمل نفسه أنه جسم مجموع مفعول مصنوع ، وهو عاجز فى نفسه عن صنع ذاته وصفاته من وجوه أيسرها . أن الصانع من شرطه أن يتقدم على المصنوعات ، فإذا ثبت ذلك فى نفسه ، واستقر ذلك فى أمثاله من جنسه ، واستوى العالم كله عنده فى أنه يشاركه فى صفات نفسه ، اقتضى ذلك إثبات صانع آخر ، يخالفهم فى استحقاق الجمع لحقيقة الوحدة ، ويتحقق فيه شرط[(١)] السبق إلى غير غاية .

وهذا وأمثاله معروف عند العامة ، لا يخفى عليهم ، وإن عجزوا فى بعضه عن الإفصاح بشرحه[(٢)] ، والمأخوذ على المكلَّف فهمه ومعرفته ، على وجه يزول عنه الشك ، ويبعد فيه الريب ، ويستضئ به[(٣)] العقل ، وتثق به النفس .

وهذا سهل لا تقصر العامة عن معرفته ، فلهذا قضينا لهم بالإيمان والمعرفة ، وهذا جلى واضح . ولكونه حقاً فى نفسه ، صحيحاً فى معناه ، سوَّى الله فى أحكامه بين العالم والعامى ، فى أحكام ذلك العامة[(٤)] ، وهى الخطاب بالأمر والنهى ، وإقرارهم على حكم القبول فى المعقود[(٥)] من الأنكحة والبيوع ، وأداء الفرائض/

(١) س : به بشرط .

(٢) س : بشرطه .

(٣) د : ويستضربه ؛ س : ويستقر عنه ولعل الصواب ما أثبته

(٤) فى أحكام ذلك العامة : كذا فى النسختين ، والمقصود : فى الأحكام العامة .

(٥) س : فى العقود .

ظ ١٩٤ واجتناب المحارم ، والغسل[١] والتكفين ، والصلاة عليهم ، والدفن فى مقابر المسلمين إلى قبلتهم ، والتوارث منهم[٢] ، وذلك يوجب لهم القضاء بالإيمان والمعرفة » .

قال : « واحتج المخالف بأن حقيقة المعرفة هو العلم بالشئ ، أو العلم[٣] بالمعلوم ، وإنما يكون ذلك إذا وصل صاحبه إلى اليقين فيه ، وإذا لم يكن قادراً [على][٤] بصيرة دليل يكشفه ، ولا على دفع شبهة يحلها ، لم يكن على يقين فيما علمه ، لأنه قد يَعْترض عليه ، فيما عنده شك ، ما يوجب نقلته عمَّا كان عليه ، أو يعرض له من الشكوك ، ما يزيل الثقة بما عنده

ومن هو على هذه الصفة فهو ناقص المعرفة ، وتجويز النقصان فى هذا يوجب أنه لم يتعلق بما مثله يصلح أن يكون كافياً فى مقصوده ، شافيا فى مراده ، وإلا فحقيقة المعرفة لا تدخلها التجزئة ، فيثبت منها بعض دون بعض . فبان بهذا أن كل من كان فى عداد العامة ، فهو غير عارف على الحقيقة ، ومن ليس بعارف لم يثبت له تسمية ما يستحقه أهل المعرفة من ذلك » .

قال : « والجواب أن ما أسلفناه فى أول المسألة ، هو جواب عمَّا

---

(١) د : والغل .
(٢) س . بينهم .
(٣) س : أو العالم ، وهو تحريف .
(٤) على : ساقطة من (د) .

ذكروه ، وهو أنه إذا أضاف ما علمه إلى دليل مثله لا يفسد ، وقد استحكمت ثقة المعترف به فى مدة حياته ، لا يعتريه فساد ، ولا يدخله نقص ، واتفق على ذلك من يساويه فى معرفته ، ومن يزيد عليه فى مقام العلم والاجتهاد ، فقد استحكمت ثقته به من وجهين : أحدهما : علمه وتجربته . والثانى : اتفاق أهل الملة على صحته . ومثل هذا لا يعارضه شك يخرج المتمسك به عن الثقة ، فإنه قد ثبت عند العامه عموماً ، لا يختلف فيه أحد منهم ، أن كل جسم مبنى[(١)] مجموع محدث ، كان بعد أن لم يكن ، ويُتوهم نقضه ، كما يتحقق بناؤه[(٢)] ، وإن كان كل واحد منهم ليس بفاعل نفسه ، ولا فعله مثله ، ويتحقق[(٣)] أن من شرط الفاعل أن يكون سابقاً على المفعول ، فإذا تساوت الأجسام[(٤)] فى هذا ، دلّ على أن الفاعل لها غيرها ، وهو من لا يشاركها فيما أوجب لها العجز ، وهذا جلى واضح لا يمكن دفعه ، ولا تقابله شبهة تؤثر فيما استقر عند العالم به . وهذا كافٍ لا يقصر عنه عامى ، ولا يقدر على الزيادة فيه عالم ، إلا بتحسين العبارة فيه ، أو حذف مواد الشبهة[(٥)] عنه . وهذا أمر زائد على مقدار فهمه ، والثقة بصحته ، ولهذا كان من فرائض الكفايات » .

---

(١) س : . . جسم شئ . .
(٢) س : فناؤه .
(٣) د : وتحقق .
(٤) س : الأحكام .
(٥) س : الشبه .

تعليق ابن تيمية

قلت[١] : ولقائل أن يقول : إن جمهور العامة لا يعرف هذا الدليل ، بل ولا يعرف مسمًّى الجسم فى اصطلاح المستدلين به ، ولا يعرف أن الهواء يُسمى جسماً ، بل أكثر الناظرين/ فى العلم ، من أهل الفلسفة والكلام ، والفقه والحديث والتصوف ، لم يعرفوا صحة هذا الدليل ، بل قالوا : إنه باطل[٢] . والسلف والأئمة جعلوا هذا من الكلام المبتدع الباطل ، ولم يدع أحد من الأنبياء وأتباعهم أحداً إلى الاستدلال على معرفة الله بهذا الطريق ، وإنما ابتدعه فى الإسلام ، من كان مبتدعا فى الإسلام ، من الجهمية والمعتزلة ونحوهم . ولكن الذى يعرفه العامة والخاصة ، أن كل واحد من الآدميين محدَث ، كان[٣] بعد أن لم يكن ، وأنه ليس بفاعل نفسه . ولم يفعله مثله .

ص ١٩٥

ولهذا استدل سبحانه بذلك ، فى قوله تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [سورة الطور : ٣٥] ، وكذلك يعلمون حدوث ما يشهدون حدوثه ، ويعلمون أنواعاً من الأدلة غير هذا .

تابع كلام ابن الزاغونى

قال أبو الحسن بن الزاغونى : « وأما قولهم : إنه قد يعترض عليه من الشبهة ما يوجب تفلّته[٤] ، ويرفع ثقته ، فليس كذلك ، من وجهين : أحدهما : أن خيالات الشبه لا تكافى فيما ذكرنا ، فما يقصر من الشبه[٥]

---

(١) قلت : ساقطة من (س) .

(٢) س : إنه فاسد .

(٣) كان : ساقطة من (س) .

(٤) د : تقلبه .

(٥) س : الشبهة .

فتقصيره يظهر سريعا . والثانى : أنه إذا طرأ على العامى شبهة ، فإنه لا يزال يسأل عنها ، ويبالغ فى التفتيش والتنقير ، حتى يخبره العلماء الربَّانيون فى ذلك بما تقوى به ثقته » .

قال : « وأما قولهم : إن المعرفة ناقصة فى حقه ، فإن أردتم أنها ناقصة من حيث إنه لا يصل إلى مطلوب المسألة ، فهذا محال ، [لا][1] فهذا مما لا يدخله نقص ، وذلك لأن الإنسان : إما عارف بالمسألة ، أو غير عارف ، ولا واسطة بينهما وإن[2] أردتم بالنقص من طريق العدد فى المسائل أو فى الدلائل فصحيح ، غير أنه يُفصل به بين علم الأعيان وعلم الكفاية[3] ، وذلك غير قادح فى ثبوت المسألة بدليلها الذى لاغنى عنه ولا زيادة عليه » .

قلت : هذا مبنى على أن المعرفة بالله تعالى لا تتفاضل ، وأن الشئ لا يكون معلوماً من وجه ، مجهولا من وجه . وهذا أحد القولين للناس فى هذه المسألة ، وهو قول طائفة من أهل الحديث والفقهاء ، من أصحاب أحمد وغيرهم ، وقول كثير من أصحاب الأشعرى ، أو أكثرهم ، وهو قول جهم [بن صفوان][4] وكثير من المرجئة .

تعليق ابن تيمية

لكن جمهور الناس على خلاف هذا . وقد ذكر القاضى أبو يعلى فى ذلك عن أحمد[5] روايتين . وهذا يشبه تنازع الناس فى العقل : هل

(١) لا : ساقطة من (د) .
(٢) س : فإن .
(٣) س : وعلم الكاية ، وهو تحريف .
(٤) بن صفوان : زيادة فى (س) .
(٥) س : عن أحمد فى ذلك .

يتفاضل ؟ فمذهب الجمهور أنه يتفاضل ، وهو قول أكثر أصحاب أحمد ، وغيرهم من العلماء ، كالتميمي ، والقاضي ،/ وأبي الخطاب ، وغيرهم من العلماء . ظ ١٩٥

وقالت طائفة : لا يتفاضل . وهو قول أكثر أصحاب الأشعري ، وابن عقيل ، وغيرهم .

وهو يشبه تنازعهم في أن بعض الواجبات : هل تكون أوجب من بعض ؟ فابن عقيل وغيره ينكرون التفاضل في هذا . وجمهور الفقهاء يجوِّزون التفاضل في هذا . والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن الذين يقولون بوجوب النظر والاستدلال على الأعيان ، أو يقولون : إن الإيمان لا يصح إلا به ، لأن المعرفة واجبة ، والمعرفة لا تتم إلا به ، فقول جمهورهم : إن المراد بذلك هو العلم الذي يقوم بالقلب ، لا العبارة عنه ، ولا يوجبون نظم الدليل بالعبارة ، ولا القدرة على جواب المعارض ، ويقولون : إن العلم بالدليل أمر متيسّر على العامة[١] ، وإن العامة المؤمنين قد حصل لهم في قلوبهم[٢] النظر والاستدلال المفضي إلى العلم[٣] ، وإن لم يكونوا قادرين على نظم الدليل وبيانه بالعبارة .

وهذا موجود في عامة ما يقوم بالنفس من علم ، وحب وبغض ،

(١) س : عند العامة .

(٢) عبارة في « قلوبهم » : ساقطة من (س) .

(٣) س : والاستدلال لأنه المفضي إلى العلم .

ولذة وألم ، وغير ذلك ، يكون[١] ذلك موجوداً فى النفس ، يعلم به الإنسان ، ولكن وصف ذلك وبيانه ، والتعبير عنه ، شئ آخر .

وليس[٢] كل من علم شيئا أمكنه أن يصفه ، ولهذا يُسمَّى مثل هذا متكلما[٣] . ومعلوم أن العلم ليس هو[٤] الكلام . ولهذا يُقال : العلم علمان : علم فى القلب ، وعلم على اللسان ، فعلم القلب هو العلم النافع ، وعلم اللسان [هو][٥] حجة الله على عباده . وقد رُوى ذلك عن الحسن عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلا ، وقد قيل : إنه من كلام الحسن ، وهو أقرب[٦] .

وقال [عبد الله] بن مسعود [٧] رضى الله عنه : إنكم فى زمان كثير فقهاؤه ، قليل خطباؤه ، كثير معطوه ، قليل سائلوه . وسيأتى عليكم زمان كثير خطباؤه ، قليل فقهاؤه ، قليل معطوه ، كثير سائلوه .

فالفقيه الذى تفقّه قلبه ، غير الخطيب الذى يخطب بلسانه ، وقد يحصل للقلب من الفقه والعلم أمور عظيمة ، ولا يكون صاحبه مخاطِبا

---

(١) س : فيكون

(٢) س : فليس .

(٣) د : متكلم ، وهو خطأ .

(٤) د : هذا .

(٥) هو : ساقطة من (د) .

(٦) روى الدارمى فى « سننه » ١٠٢/١ (كتاب العلم ، باب التوبيخ لمن يطلب العلم لغير الله) هذا الأثر عن الحسن رحمه الله . ونصه : العلم علمان ، فعلم فى القلب فذلك العلم النافع ، وعلم فى اللسان فذلك حجة الله على ابن آدم .

(٧) د : وقال ابن مسعود .

بذلك لغيره ، وقد يخاطب غيره بأمور كثيرة من معارف القلوب وأحوالها ، وهو عارٍ عن ذلك ، فارغ منه .

وقد أخرجا فى الصحيحين عن أبى موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن كمثل الأُتْرُجَّة : طعمها طيب وريحها طيب ، ومثل المؤمن الذى لا يقرأ القرآن كمثل الثمرة : طعمها طيب ولا ريح لها ، ومثل المنافق الذى يقـرأ القرآن كمثل الريحانة : ريحها طيب وطعمها مر ، ومثـل المنافق الذى لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة : طعمها/مر ولا ريح لها[1] . ص ١٩٦

فبين صلى الله عليه وسلم أن الإنسان قد يقرأ القرآن فيتكلم بكلام الله وهو منافق ، ليس فى قلبه إيمان ، وآخر يكون مؤمنا قلبه ، فيه من معرفة الله تعالى وتوحيده ، ومحبته وخشيته، ما هو من أعظم الأمور ، وهو لا يتكلم بالقرآن الذى هو كلام الله تعالى .

ولهذا قال جندب بن عبد الله ، وابن عمر[2] ، وغيرهما : تعلمنا الإيمان ، ثم تعلمنا القرآن ، فازددنا إيمانا . وأنتم تتعلمون القرآن ، ثم تتعلمون الإيمان .

---

(١) الحديث عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه فى البخارى ٧٧/٧ (كتاب الأطعمة ، باب ذكر الطعام) ، ١٩٠/٦ – ١٩١ (كتاب فضائل القرآن ، باب فضل القرآن على سائر الكلام) ، ١٦١/٩ (كتاب التوحيد ، باب قراءة الفاجر والمنافق) ؛ مسلم ٥٤٩/١ (كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب فضيلة حافظ القرآن) ؛ سنن أبى داود ٣٥٧/٤ – ٣٥٨ (كتاب الأدب ، باب من يؤمر أن يجالس) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة) ٢٢٧/٤ (كتاب الأمثال ؛ باب ما جاء مثل المؤمن القارئ للقرآن وغير القارئ) ؛ سنن ابن ماجة ٧٧/١ (المقدمة ، باب فضل من تعلم القرآن وعلّمه) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٤٠٣/٤ – ٤٠٤ . والأترجة : التفاحة .

(٢) س : وعبد الله بن عمر .

وقد قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلاَ الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِى بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِراطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِى لَهُ مَا فِى السَّمَاوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ أَلاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [سورة الشورى : ٥٢ - ٥٣] .

وفى الصحيحين عن حذيفة بن اليمان ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الأمانة نزلت فى جذر قلوب الرجال ، فعلموا من القرآن وعلموا من السنة[١] .

فأخبر أنه أنزل الإيمان فى القلوب . وقد تقدم قوله تعالى : ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رَّابِياً وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾ [سورة الرعد : ١٧] . وهذا مثل ضربه الله لما أنزله فى القلوب من الإيمان والقرآن ، وشبَّه القلوب بالأودية ، وشبَّه ما يخالط القلوب من الشهوات والشبهات بالزبد الذى

(١) س : فتعلموا من القرآن وتعلموا من السنة . والحديث عن حذيفة رضى الله عنه فى : البخارى ١٠٤/٨ (كتاب الرقاق ، باب رفع الأمانة) ، ٥٢/٩ (كتاب الفتن ، باب إذا بقى فى حثالة من الناس) ، ٩٢/٩ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؛ مسلم ١٢٦/١ (كتاب الإيمان ، باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٣٢١/٣ (كتاب الفتن ، باب ما جاء فى رفع الأمانة) ؛ ابن ماجة ١٣٤٦/٢ (كتاب الفتن ، باب ذهاب الأمانة) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣٨٣/٥ .

يذهب جفاء ، يجفوه القلب ويدفعه[(١)] ، وشبَّه ما يبقى فى الأرض من الماء النافع بما يبقى فى القلوب من الإيمان النافع .

وتقدّم أيضا حديث أبى موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : مثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا ، فكانت منها طائفة قبلت الماء ، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير ، وكانت منها طائفة أمسكت الماء ، فشرب الناس وسقوا وزرعوا ، وكانت منها طائفة إنما هى قيعان : لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً ، فذلك مثل من فَقِهَ فى دين الله ونفعه ما بعثنى[(٢)] الله به من الهدى والعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذى أرسلت به[(٣)] .

فقسَّم صلى الله عليه وسلم الناس فيما بُعث به من الهدى والعلم ، الذى شبَّهه بالغيث ، إلى ثلاثة أقسام : / فقسم قبلوه فانتفعوا به فى نفوسهم علما وعملا . وقسم حفظوه وأدوه إلى غيرهم . وقسم ثالث لا هذا ولا هذا .

ظ ١٩٦

وقوله تعالى : ﴿ مَا كُنتَ تَدْرِى مَاالْكِتَابُ وَلاَ الْإِيمَانُ ﴾ [سورة الشورى : ٥٢] نظير قوله : ﴿ قُلْ إن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِى وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِى إِلَىَّ رَبِّى ﴾ [سورة : سبأ : ٥٠] .

---

(١) س : تجفوه القلوب وتدفعه .

(٢) س : من تفقه فى دين الله ونفعه الله بما بعثنى . . .

(٣) سبق الحديث ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

فنى هاتين الآيتين بيَّن سبحانه أن الإيمان والهدى حصل بالوحى النازل ، لا بمجرد العقل الذى كان حاصلا قبل الوحى .

والناس متنازعون فى المعرفة : هل حصلت بالشرع ، أو بالعقل ؟ وهل وجبت بهذا أو بهذا ؟

والنزاع فى هاتين المسألتين موجود بين عامة الطوائف ، من أصحاب أحمد وغيره .

فإن الناس لهم فى العقل : هل يُعلم به حسن الأشياء وقبحها ؟ والوجوب والتحريم ، قولان مشهوران : أحدهما : أنه لا يعلم به ذلك ، وهو قول الأشعرى وأصحابه ، وابن حامد ، والقاضى أبى يعلى ، والقاضى يعقوب ، وابن عقيل ، وابن الزاغونى ، وغيرهم من أصحاب أحمد ، وكثير من أصحاب مالك والشافعى وغيرهما .

والثانى : أنه يُعلم به ذلك. وهذا قول المعتزلة والكرَّامية وغيرهم . وهو قول أبى الحسن التميمى ، وأبى الخطاب ، وغيرهما من أصحاب أحمد . وذكر أبو الخطاب أنه قول جمهور العلماء ، وهو قول كثير من أئمة الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم ، كأبى القاسم سعد بن على الزنجانى ، وأبى نصر السجزى . وقول كثير من أصحاب مالك والشافعى ، وهو الذى ذكره أصحاب أبى حنيفة ، وذكروه عن أبى حنيفة نفسه .

وقد بُسط الكلام على هذه المسألة ، وما فيها من التفصيل ، فى غير هذا الموضع . وكذلك المعرفة : هل تحصل بالعقل أو بالشرع ؟ . فيها

نزاع بين العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم من العلماء .

وحقيقة المسألة : أن المعرفة منها ما يحصل بالعقل ، ومنها ما لا يُعرف إلا بالشرع . فالإقرار الفطرى : كالإقرار الذى أخبر الله به عن الكفار ، قد يحصل بالعقل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [سورة لقمان : ٢٥] .

وأما ما فى القلوب من الإيمان المشار إليه فى قوله تعالى : ﴿ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِى بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [سورة الشورى : ٥٢] فلا يحصل إلا بالوحى ، كما فى قوله : ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِى وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِى إِلَىَّ رَبِّى ﴾ [سورة سبأ : ٥٠] .

ومما يتعلق بهذه المسألة الكلام فيما يلهمه الله تعالى المؤمنين[1] من الإيمان ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِى وَبِرَسُولِى ﴾ [سورة المائدة : ١١١] .

وقوله : ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٥] وقوله : ﴿ أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [سورة الزمر : ٢٢] .

وقوله : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ [سورة النور : ٣٥ — ٤٠] . ص ١٩٧

(١) س : للمؤمنين .

وقوله : ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾[سورة الحجرات : ٧] .

وقوله : ﴿ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ [سورة المجادلة : ٢٢] وقوله : ﴿ واللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِى مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[سورة يونس : ٢٥] .

وأمثال ذلك مما يبين أن ما يحصل فى القلوب من الهدى والنور والإيمان هو من الله تعالى بفضله ورحمته .

وهذا يتعلق بمسألة القدر[1] . ولما كانت المعتزلة قدرية تنكر أن يكون الله تعالى خالقا لأفعال العباد ، ويقولون : إن ما يحصل للعبد من الإيمان ، لم يحصل من الله تعالى ، بل قد أعطى الكافر من أسباب الإيمان مثل ما أعطى المؤمن ، وليس له نعمة على المؤمن ، أعظم من نعمته على الكافر ، ولكن نفس القدرة التى بها آمن هذا بها كفر هذا ، (* وكل منهما رجَّح أحد مقدوريه بلا سبب يوجب الترجيح ، لأن القادر المختار يرجِّح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجّح . وأما من قال منهم بقول أبى الحسين : إن الفعل لا يحصل مع القدرة إلا بالداعى ، وإن الله يخلق الداعى ، وأنه يجب وجود المقدور عند وجودهما ، فهذا موافق لأهل السنة فى المعنى ، وإن أظهر نزاعهم .

---

(١) د : بمسألة القدرة .

(* - *) : ساقط من (س) .

والمعتزلة* كانوا[١] هم أئمة الكلام فى وجوب النظر والاستدلال بطريقة الأعراض والأجسام وما يتبع ذلك ، وصاروا[٢] يقولون : إن الإيمان لا يمكن أن يحصل للعبد بدون اكتسابه له ، لا يمكن عندهم أن يحصل بعلم ضرورى يجعله الله فى قلب العبد ، ولا بإلهام وهداية منه ، يختص[٣] بها من يشاء من عباده .

ولهذا خالفهم المثبتون للقدر ، كالأشعرى وغيره ، وقالوا : يمكن أن يُعلم بالاضطرار ما يُعلم بالنظر ، فإن هذا عندهم ليس أمراً لازما ، لكنه بحسب العادة .

والمعتزلة يقولون : إن الإيمان إذا كان موهبة من الله تعالى للعبد ، وتفضلا منه عليه ، لم يستحق العبد الثواب .

وأهل السنة يقولون : هو محسن إلى العبد متفضل عليه ، بأن أرسل إليه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن جعل له السمع والبصر والفؤاد الذى يعقل به ، وأن هداه للإيمان ، وأن أماته عليه[٤] ، فكل هذا إحسان منه إلى المؤمن وتفضل عليه ، وإن كان هو قد كتب على نفسه الرحمة ، وكان حقًّا عليه نصر المؤمن ، وحق العباد عليه إذا وحَّدوه ألاَّ يعذبهم ، فذاك حق أوجبه بنفسه ، بكلماته التامات وبما تستحقه/نفسه المقدَّسة من حقائق الأسماء والصفات ، لا أن شيئاً من المخلوقات أوجب عليه شيئاً ، أو حرم عليه شيئا .

ظ١٩٧

(١) س : وكانوا .

(٢) س : صاروا .

(٣) س : يخص .

(٤) س : وأن أثابه عليه .

والكلام على هذا مبسوط فى موضع آخر[١] .

فلمّا صار من أخذ ما أخذه من الكلام المحدث عنهم ، كالأشعرى ومن سلك سبيله من أصحاب أحمد ومالك والشافعى ، يسلكون مسلكهم فى مسألة إيجاب النظر ، وأن الإيمان لا يحصل إلا به ، قال أبو جعفر السمنانى ، أحد أئمة الأشعرية : « هذه المسألة بقية بقيت فى المذهب[٢] من الاعتزال لمن اعتقدها[٣] ، وذلك لكون الأشعرى كان معتزليًّا تلميذاً لأبى على الجبائى ، ثم رجع عن ذلك إلى مذهب ابن كُلاَّب وأمثاله من الصفاتية المثبتين للقدر ، والقائلين بأن أهل الكبائر لا يخلَّدون ، ونحو ذلك من الأصول التى فارق بها المعتزلة للجماعة .

وأصل الكلام المحدَث ، المخالف للكتاب والسنة ، المذموم عند السلف والأئمة ، كان أئمة الجهمية والمعتزلة وأمثالهم[٤] ، والمعتزلة قدرية جهمية ، (٥وجهم وأتباعه جهمية مجبرة٥) ، ثم الأشعرى كان منهم ، ولما فارقهم وكشف فضائحهم ، وبيَّن تناقضهم ، وسلك مسالك[أبى محمد][٦] بن كُلاَّب وأمثاله ، ناقضهم غاية المناقضة فى مسائل القدر والوعيد والأسماء والأحكام ، كما ناقضهم فى ذلك الجهمية والضرارية والنجّارية ونحوهم .

---

(١) س : مبسوط أيضا فى غير هذا الموضع .

(٢) س : على المذهب .

(٣) عبارة « لمن اعتقدها » : ساقطة من (س) .

(٤) س : كان أئمته المعتزلة وأمثالهم .

(٥ – ٥) : ساقط من (س) .

(٦) أبى محمد : زيادة فى (س) .

وكان الأشعرى أعظم مباينة لهم فى ذلك من الضرارية ، حتى مال إلى قول جهم [فى ذلك][١] ، لكنه كان عنده من الانتساب إلى السنة والحديث وأئمة السنة ، كالإمام أحمد وغيره . ونصر ما ظهر من أقوال هؤلاء ، ما ليس عند أولئك الطوائف .

ولهذا كان هو وأمثاله يعدُّون من متكلمة أهل الحديث ، وكانوا هم خير هذه الطوائف ، وأقربها إلى الكتاب والسنة ، ولكن خبرته بالحديث والسنة[٢] كانت مجملة ، وخبرته بالكلام كانت مفصَّلة ، فلهذا بقى عليه بقايا من أصول المعتزلة ، ودخل معه فى تلك البقايا وغيرها طوائف من المنتسبين إلى السنة والحديث ، [من أتباع الأئمة][٣] من أصحاب مالك وأبى حنيفة والشافعى وأحمد[٤] .

وعامة هؤلاء يقولون الأقوال المتناقضة ، ويقولون القول ولا يلتزمون لوازمه . ومن أسباب ذلك أنهم يقولون القول المأثور عن الصحابة والسلف ، الموافق للكتاب والسنة ، ولصريح المعقول ، ويسلكون فى الرد على بعض الكفار ، أو بعض أهل البدع ، مسلكاً سلكته المعتزلة ونحوهم ، وذلك المسلك لا يوافق أصول أهل السنة ، فيحتاجون إلى التزام لوازم ذلك المسلك المعتزلى ، وإلى/القول

(١) فى ذلك : ساقطة من (د).
(٢) س : خبرته ولسنة والحديث ، وهو تحريف .
(٣) من أتباع الأئمة : زيادة فى (س) .
(٤) س : من أصحاب أحمد ومالك والشافعى وأبى حنيفة .

بموجب نصوص الكتاب والسنة ، والمعقول الموافق لذلك ، فيحصل التعارض والتناقض .

وهكذا المعتزلة ردُّوا على كثير من الكفّار ردًّا بطرق سلكوها ، متى التزموا لوازمها عارضت حقًّا آخر معلوماً بالشرع أو العقل . ومن تدبّر هذه الأبواب رأى عجائب ، وما ثمَّ ما يثبت على السبر [والتقسيم][1] ويسلم[2] عن التناقض ، إلا ما جاء من عند الله[3] .

كما قال تعالى : ﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً ﴾ [سورة النساء : ٨٢] .

وكثير من هذه الطوائف يتعصب على غيره ، ويرى القذاة فى عين أخيه ، ولا يرى الجذع المعترض فى عينه ، ويذكر من تناقض أقوال غيره ، ومخالفتها للنصوص والمعقول ، ما يكون له من الأقوال فى ذلك الباب ما هو من جنس تلك الأقوال ، أو أضعف منها ، أو أقوى منها .

والله تعالى يأمر بالعلم والعدل[4] ويذم الجهل والظلم . كما قال تعالى : ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً * لِّيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾ [سورة الأحزاب : ٧٢ : ٧٣]

---

(١) والتقسيم : ساقطة من (د) .

(٢) ويسلم : ساقطة من (س) .

(٣) د : إلا ما جاء عن الله .

(٤) س : يأمر بالعدل والإحسان .

وقال تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً ﴾ [سورة الأنعام : ١١٥] .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : القضاة ثلاثة : قاضيان فى [النار][1]، وقاض فى الجنة ، فرجل علم الحق وقضى به فهو فى الجنة ، ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار ، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو فى النار . رواه أهل السنن .[2] .

ومعلوم أن الحكم بين الناس فى عقائدهم وأقوالهم أعظم من الحكم بينهم فى مبايعهم[3] وأموالهم .

وقد قال تعالى : ﴿ فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا ورَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لاَ حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾[سورة الشورى : ١٥]

تم بحمد الله الجزء السابع من
كتاب درء تعارض العقل والنقل
لابن تيمية ويليه الجزء الثامن
إن شاء الله وأوله : وقد رأيت من كلام الناس فى هذا الباب

---

(١) النار : ساقطة من (د) .
(٢) سبق الحديث فى هذا الجزء ، ص ١٨٣
(٣) س : فى منافعهم .

فهرس موضوعات الجزء السابع

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

رقم الإيداع ٩٥٦٧ / ١٩٩٠ م

I.S.B.N : 977 - 256 - 023 - 2

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة